وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 2- أبو القاسم سعد الله-
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع
مدرسة الدكتوراه

العنـــــــــــــوان

الفعل النقابي للتنظيمات الطلابية في الجامعة الجزائرية
دراسة ميدانية بجامعة الجلفة

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم اجتماع المنظمات والمناجمنت

إعداد الطالبة:
بختة زيـان

إشراف الأستاذ الدكتور:
عز الدين بوكربوط

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة الأصلية
الهاشمي مقراني	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر 2
عزالدين بوكربوط	أستاذ التعليم العالي	مُشرفا ومُقررا	جامعة زيان عاشور الجلفة
عتيقة حرايرية	أستاذ التعليم العالي	مناقشا	جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر 2
مصطفى داسة	أستاذ التعليم العالي	مناقشا	جامعة أبو القاسم سعد الله الجزائر 2
سليم العايب	أستاذ التعليم العالي	مناقشا	جامعة لونيسي علي البليدة 2

السنة الجامعية:2025/2024

تشكرات

﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَى كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ﴾

﴿سورة النمل : 15﴾

الحمد والشكر لله الذي فضلنا على كثير من عباده المؤمنين ووفقنا لإتمام هذا العمل

كل الشكر والامتنان للبروفيسور بوكربوط عز الدين على كل التوجيهات والنصائح المقدمة طيلة انجازنا لهذا العمل

كل الشكر والتقدير للبروفيسور مقراني الهاشمي على كل المجهودات المبذولة طيلة فترة إشرافه على مدرسة الدكتوراه

كل عبارات الاحترام لكل من استقبلنا بصورة تليق بمقام طالبي العلم في فترة اجرائنا للمقابلات البحثية

شكرًا بحجم السماء لكل من قدم لنا الدعم المعنوي

نسأل الله أن تكون هذه الدراسة إضافة نوعية لا كمية للبحث العلمي

إهــداء

إلى نَبضِي .... والدتي الغالية

إلى سَندِي .... والدي العزيـز

إلى فَخري .... إخوتي وأخواتي

إلى بَراعِــم أُسرتي

إلى مُؤنساتي .... صَديـقاتي

إليكم جميـعًا أُهدي هذا العمل

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتـــوى	الصفحة
تشكرات	
إهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
الملخص	
مقدمـــــــة	**أ، ب، ج**
الباب الأول : الجانب المنهجي والنظري للدراسة	
الفصل الأول: الإطار المنهجي	
تمهيد	**6**
أسباب اختيار الموضوع	**6**
أهمية الدراسة	**7**
أهداف الدراسة	**8**
الإشكالية	**9**
الفرضيات	**12**
تحديد المفاهيم	**13**
تحديد العلاقة بين الفعل الاجتماعي والفعل النقابي	**25**
خلاصة الفصل الأول	**26**
الفصل الثاني: الدراسات السابقة	
تمهيد	**28**
الدراسات الأجنبية	**29**
دراسة آلان تورين	**29**
دراسة هربرت ماركوز	**32**
الدراسات العربية	**35**
دراسة منزل عسران	**35**

الدراسات الجزائرية	**39**
دراسة عبد الناصر جابي	**39**
دراسة حسين زبيري	**42**
دراسة أحمد مريوش	**45**
دراسة نور الدين بسطي	**50**
دراسة عبد الغني روابح	**53**
مناقشة عامة	**58**
الفصل الثالث: الفعل الاجتماعي والعمل الجماعي	
تمهيد	**61**
الفعل الاجتماعي: نظرة ماكرو سوسيولوجية	**61**
ايميل دوركايم: الضمير الجمعي كمحدد للفعل الاجتماعي	**62**
تالكوت بارسونز: نسق الفعل الاجتماعي	**66**
الفعل الاجتماعي: نظرة ميكرو سوسيولوجية	**71**
ماكس فيبر: عقلانية الفعل الاجتماعي	**71**
ميشال كروزيه: التحليل الاستراتيجي	**78**
فالفريدو باريتو: محددات الأفعال المنطقية واللامنطقية	**84**
ريمون بودون: التحليل الفعلاني في إطار المنهجية الفردانية	**88**
آلان تورين: الذات الفاعلة والحركات الاجتماعية	**92**
الفعل الاجتماعي والنظرة التوليفية بين الفعل والبنية	**96**
بيار بورديو: الفعل الاجتماعي ومتطلبات الحقل الاجتماعي	**96**
أنتوني غيدنز: التأويل المزدوج للفعل الاجتماعي	**101**
العمل الجماعي وسوسيولوجيا الانخراط	**104**
استراتيجية العمل الجماعي	**104**
الانخراط كفعل اجتماعي	**107**
خلاصة الفصل الثالث	**113**
الفصل الرابع: التنظيمات الطلابية في الجزائر: المسار والنشاط	
تمهيد	**115**
النشاط الطلابي العالمي	**116**
النشاط الطلابي الغربي	**116**

النشاط الطلابي العربي	**120**
النشاط الطلابي الجزائري	**126**
النشاط الطلابي الجزائري قبل الاستقلال	**126**
النشاط الطلابي الجزائري بعد الاستقلال	**130**
التنظيمات الطلابية في الجامعة الجزائرية	**139**
التنظيمات الطلابية كشريك اجتماعي في الجامعة الجزائرية	**139**
نشاط التنظيمات الطلابية على المستويين البيداغوجي والاجتماعي	**141**
خلاصة الفصل الرابع	**143**
الفصل الخامس: الإضراب كفعل نقابي وسوسيولوجيا التفاوض	
تمهيـــد	**146**
الإضراب كفعل نقابي	**147**
شروط ممارسة الإضراب	**147**
القيود الواردة على ممارسة حق الإضراب	**149**
المصالح كمُوجه للفعل النقابي	**153**
كرونولوجيا ممارسة الإضراب في الجزائر	**155**
الإضرابات في ضل نظام الحزب الواحد	**155**
الإضرابات في ضل التعددية	**158**
سوسيولوجيا التفاوض وإدارة الصراع	**165**
النشاط المطلبي النقابي وإدارة الصراع	**165**
آلية التفاوض بين التنظيمات الطلابية والإدارة	**167**
طرق تسوية الإضرابات الطلابية	**173**
خلاصـة الفصل الخامس	**177**
الباب الثاني: الجانب الميداني للدراسة	
الفصل السادس: الإجراءات الميدانية للدراسة	
تمهيد	**181**
المنهج المُعتمد	**181**
مجتمع البحث	**182**
أدوات جمع البيانات	**185**
تحليل محتوى المقابلات البحثية	**187**

الإطار الزماني والمكاني للدراسة	**188**
سيرورة البحث الميداني	**194**
بعض الصعوبات الميدانية	**195**
خلاصة الفصل السادس	**196**
الفصل السابع: تحليل نتائج الفرضية الأولى	
تمهيد	**198**
المصلحة الفردية في مقابل المصلحة الجماعية	**199**
الانخراط كمصدر لإشباع الحاجات	**204**
ولاء المنخرطين للتنظيمات الطلابية	**212**
الاستنتاج الجزئي للفرضية الأولى	**216**
الفصل الثامن: تحليل نتائج الفرضية الثانية	
تمهيد	**220**
الإضراب كاستراتيجية هجومية للضغط على الإدارة	**221**
السلطة في التنظيمات الطلابية	**227**
التنظيمات الطلابية: من النضال الطلابي إلى النضال السياسي	**233**
الاستنتاج الجزئي للفرضية الثانية	**239**
الفصل التاسع: تحليل نتائج الفرضية الثالثة	
تمهيد	**243**
إدارة الصراع مع التنظيمات الطلابية	**244**
تفعيل الاستراتيجية الدفاعية لفرض السيطرة والتحكم في مناطق الشك	**249**
إدارة الأزمات خلال الإضرابات الطلابية	**253**
الاستنتاج الجزئي للفرضية الثالثة	**257**
الاستنتاج العام	**260**
خاتمـــــــة	**167**
قائمة المراجع	
الملاحق	

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	المماثلة العضوية بين التنظيم وجسم الإنسان	59
02	أساليب الصراع والضغوطات السلطوية	76
03	الارتفاع الرهيب في نسبة الإضراب من1969 إلى 2000	158
04	المصلحة الفردية في مقابل المصلحة الجماعية	195
05	الانخراط كمصدر لإشباع الحاجات	200
06	ولاء المنخرطين للتنظيمات الطلابية	207
07	الإضراب كاستراتيجية هجومية للضغط على الإدارة	216
08	السلطة في التنظيمات الطلابية	221
09	التنظيمات الطلابية من النضال الطلابي إلى النضال السياسي	227
10	إدارة الصراع مع التنظيمات الطلابية	238
11	تفعيل الاستراتيجية الدفاعية لفرض السيطرة والتحكم في مناطق الشك	243
12	إدارة الأزمات خلال الإضرابات الطلابية	247

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	استراتيجية عمل طرفي الصراع	22
02	أسباب انضمام الفرد الى الجماعة	102
03	انخراط الطالب في كل من التنظيمات الطلابية والحركات الاجتماعية	104
04	العلاقة بين مفاهيم الحرية والحق والتعددية	149
05	خصائص مجتمع البحث	180
06	تحليل محتوى المقابلات البحثية	184
07	هرم حاجات المنخرطين في التنظيمات الطلابية	203

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل سوسيولوجيا الفعل النقابي للتنظيمات الطلابية في الجامعة الجزائرية، من خلال تحديد استراتيجية عمل كل من التنظيمات الطلابية والإدارة الجامعية البيداغوجية والاجتماعية، ولفهم هذا الفعل الاجتماعي تم الاعتماد على المنهج الكيفي، حيث تم اجراء مجموعة من المقابلات البحثية، ليتم الوصول إلى أن الانخراط في التنظيمات الطلابية يقوم على مبدأ تحقيق المنفعة من خلال اشباع مختلف الحاجات، كما تختلف الاستراتيجيات وفقا لاختلاف المواقف إذ تقوم التنظيمات الطلابية على الاستراتيجية الهجومية مُمثلة أساسا في الإضرابات، في حين تقوم الإدارة الجامعية على الاستراتيجية الدفاعية من خلال المناورات.

الكلمات المفتاحية: الفعل الاجتماعي، الفعل النقابي، التنظيمات الطلابية، الانخراط، المصالح، الاستراتيجية الهجومية، الاستراتيجية الدفاعية.

Abstract:

This study aims to analyze the sociology of union action of student organizations at the Algerian Universities by defining the work strategy of student organizations and pedagogic and social university administration.

To understand this social action, the qualitative approach was adopted; and a series of research interviews were conducted, and finally we concluded that engagement in student organizations is based on the principle of achieving benefit by satisfying different needs. Strategies vary according to different attitudes: Student organizations embrace an offensive strategy, mainly through strikes, while university administration adopt a defensive strategy via maneuvering.

Keywords: Social action, trade union action, student organizations, membership, interests, offensive strategy, defensive strategy.

مُقدمـــــــــة

مقدمـــــــة

عرفت الجزائر عدة تحولات مست بشكل خاص البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري وكذا هيكل النظام السياسي والذي كان نتاج عدة تراكمات أبرزها أحداث أكتوبر 1988 والتي ساهمت في تبني إصلاحات شاملة خاصة ما تعلق منها بالجانب التشريعي، إذ شكلت النقلة النوعية التي أفرزها دستور 1989 تكريسًا للحرية الحزبية والاعلامية والنقابية، فهذه الأخيرة تنوعت وتعددت حتى أصبح القطاع الواحد يشمل عدة نقابات مستقلة، انطلاقا من أن تشكيل النقابات والانخراط فيها هو حق تكفله مختلف التشريعات عبر مختلف الدول، لذلك كان لهذا التحول دور كبير في تفكيك القيود التي لطالما كرسها نظام الحزب الواحد.

ومما أفرزه هذا التحول الديمقراطي الذي عرفته الجزائر هو الظهور الملفت للانتباه للنظام الجمعوي والذي يُعبر هو الآخر عن تحول ملحوظ في النظام السياسي، ولو أن الأمر نسبي خاصة مع الاعتماد على بعض التضييقات من خلال تقييد الحرية في تكوين الجمعيات، لكن رغم ذلك تم انشاء وتكوين العديد من الجمعيات والتي تباينت بين ماهو خيري وماهو نضالي نقابي.

ويحدث أن يجسد الحراك الشعبي الجزائري 2019 مختلف الحريات والتي كان أبرزها حرية الاحتجاج والتعبير عن الرأي، وهو ما أعقبه العديد من المكاسب تمثلت أساسا في التعديل الدستوري وتعديل قانون الانتخابات ليُساير المطلب الشعبي، لتصبح حركة اجتماعية أثبتت فعاليتها في حشد التعبئة الجماهرية بنجاح بما في ذلك الطلبة، غير أنه وبالمقابل تم اثراء قانون العقوبات والذي بقدر ما نراه فعالا كأداة قمعية ضد الفساد بقدر ماهو تقييد لحرية التعبير والاحتجاج لأن ذلك مرتبط بتصريح يسبق التجمهر والتظاهر.

لكن رغم ذلك نجد أن هذه الحركة الاجتماعية قد جسدت التعدد الحزبي والنقابي والجمعوي بشكل واضح وبأكثر فعالية مما سبق وهو ما ظهر جليا في تعدد التنظيمات الطلابية، على اعتبار أن هذه الأخيرة يحكمها قانون الجمعيات بحيث تستمد شرعيتها من خلال الاعتماد القانوني من طرف وزارة الداخلية استنادا إلى أن الحق في تأسيس الجمعيات والانخراط فيها يكرسه الدستور الجزائري بشكل صريح.

ونحن هنا لا نتحدث عن الجمعيات ذات البُعد الخيري بل نقصد تحديدا الجمعيات ذات البُعد النقابي، والتي تظهر بصفة الشريك الاجتماعي مثلها مثل النقابات الناشطة في القطاعين العام والخاص، وهو ما يُبرر تمركز نشاط التنظيمات الطلابية غير المسبوق في الجامعات والتي تتخذ من قانونها الأساسي الشرعية الرسمية التي تكفل لها الحق في تمثيل الطلبة الجامعيين، والدفاع بذلك عن مصالحهم المادية والمعنوية في إطار ما يكفله القانون.

وتأسيسا على ذلك فإن النشاط النقابي النضالي هو فعل نقابي يقوم به فاعلون اجتماعيون مُمثلين في مسؤولي التنظيمات الطلابية وكذا المنخرطين في ذات التنظيمات، وهو الفعل الاجتماعي الذي يستدعي الفهم من خلال التعمق في محتوى هذه الأفعال لفهم مبرراتها وأهدافها ولن يكون ذلك إلا من خلال عرض مفردات البحث للتحليل قصد بلورة مختلف الاستراتيجيات التي يتبناها الفاعل الاجتماعي في الحقل الجامعي.

وحرصا على البُعد السوسيولوجي لهذا الموضوع والذي لابد أن تتوافق فيه مختلف الفصول المعروضة في هذه الدراسة مع الهدف الذي حُدد لأجله أساسا، فقد تم تقسيم الدراسة إلى بابين يحوي كل باب منها على مجموعة من الفصول وفقا لما يأتي:

تطرقنا في الباب الأول من هذه الدراسة للإطار المنهجي والنظري مقسمين إلى خمسة فصول إذ تمثل الفصل الأول في البناء المنهجي، حيث تناولنا مبررات اختيار الموضوع وأهمية وهدف الدراسة ثم عرجنا على الإشكالية والفروض ثم لمختلف المفاهيم النسقية منها والإجرائية

ذات الصلة بدراستنا، أما الفصل الثاني فخُصص للدراسات السابقة الأجنبية منها والعربية وكذا الجزائرية والتي تم عرضها بالنقد والتعقيب.

أما بخصوص الفصول الثلاثة الأخرى ضمن الإطار النظري فقد تمثل في الفعل الاجتماعي والعمل الجماعي باختلاف مستويات التحليل (الميكرو سوسيولوجي، الماكرو سوسيولوجي، النظرة التوليفية) والتي جسدناها في الفصل الثالث، في حين خصصنا الفصل الرابع لنشاط التنظيمات الطلابية ومسارها، أما الفصل الخامس فقد شمل الإضراب كفعل نقابي مع التطرق إلى سوسيولوجيا التفاوض.

لنُعرج بعدها على الباب الثاني من هذه الدراسة حيث تم التطرق إلى الإجراءات الميدانية للدراسة متمثلة أساسا في منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات وطرق جمعها مع تحديد خصائص مجتمع البحث وكذا الإطارين الزماني والمكاني لهذه الدراسة، في حين حُددت الفصول الثلاثة المتبقية لتحليل الفرضيات، إذ خُصص كل فصل لتحليل فرضية محددة ضمن الثلاث فرضيات المعروضة في الجانب المنهجي، وذلك من خلال تحليل محتوى المقابلات البحثية التي أجريت مع ثلاث نماذج ممثلة لمجتمع البحث، وهم مسؤولي التنظيمات الطلابية، المنخرطين في ذات التنظيمات وكذا مسؤولي الإدارة الجامعية متمثلة في عُمداء الكليات ومدراء الإقامات الجامعية ليتم عرض النتائج استنادا لما تم طرحه في الباب الأول من هذه الدراسة.

خُتمت الدراسة بالاستنتاج العام أين تم عرض مختلف النتائج المتعلقة بالفرضيات الثلاثة إضافة إلى جملة من التوصيات التي نرى أنها ستساهم في تحديد وضبط الفعل النقابي للتنظيمات الطلابية في الجامعة الجزائرية.

الباب الأول

الجانب المنهجي والنظري للدراسة

الفصل الأول

الإطـار المنـهجي

تمهيـــــد

1. **أسباب اختيار الموضوع**
2. **أهمية الدراسة**
3. **أهداف الدراسة**
4. **الإشكالية**
5. **الفرضيات**
6. **تحديد المفاهيم**

خلاصـة الفصل الأول

تمهيـد

يعتمد البحث السوسيولوجي على مجموعة من الخطوات العلمية قصد الوصول إلى الحقيقة من خلال إثبات أو نفي الفروض ويتوقف الأمر على مدى تمكن الباحث منهجيا، هذا الأخير الذي يتطلب مجموعة من الخطوات والتي نرى أنه لابد من عرضها بدقة وعناية والمتمثلة في أسباب اختيار الموضوع وأهميته وأهدافه، فضلا عن الإشكالية والفروض مع تحديد المفاهيم النسقية والإجرائية، إضافة إلى إجراءات البحث الميدانية (المنهج العلمي، أدوات جمع البيانات، كيفية اختيار العينة) والتي سنتطرق لها في فصل آخر(الجانب الميداني للدراسة)، إذ ما يهم هو ضرورة تقديم الباحث للمبررات العلمية الموضوعية والتي على أساسها تتم مراحل البحث المتبقية.

1. أسباب اختيار الموضوع:

– التركيز على معالجة جانب التنظيمات الطلابية حيث التمسنا في معظم الدراسات السوسيولوجية النقص الحاد في الاهتمام بذات الجانب، مما تطلب منا المعاينة والتحليل الميدانيين لفهم أوسع للظاهرة.

– العمل على معالجة موضوع التنظيمات الطلابية باعتبارها شريك اجتماعي، وبالتالي فإن هذا النسق لا يقل أهمية عن باقي الأنساق الفرعية المكونة للنظام الجامعي الكلي.

– محاولة فهم العلاقة ما بين التنظيمات الطلابية والإدارة الجامعية في الجانبين البيداغوجي والاجتماعي.

– الرغبة في معرفة مدى حرص التنظيمات الطلابية على ضمان حقوق الطلبة والدفاع على مصالحهم.

– الاستفادة من النتائج المتحصل عليها في مذكرة الماجستير• التي قمنا بها، وأيضا من مجمل المقابلات التي أُجريت مع رؤساء التنظيمات الطلابية، وهو ما فتح المجال أكثر للتطرق لهذا الموضوع بشيء من التفصيل السوسيولوجي من أجل معرفة مفصلية عن خباياه.

2. أهمية الدراسة:

يستدعي العمل النقابي عموما مجالاً من الديمقراطية وحرية إبداء الرأي والانتقاد سواءً في الدراسات الأكاديمية أو غيرها في مجالات البحث المتعددة التخصصات، وذلك من خلال طرح مجمل المطالب وإبداء الاقتراحات، بل والعمل على استغلال كل الثغرات وتوجيهها لصالحه ولصالح الفئة التي يُدافع عنها، غير أن هذا الفعل العقلاني يستدعي فاعلين على قدر من الذكاء والفطنة كون التعامل سيكون مع الإدارة، وهذه الأخيرة بدورها تحظى بالسلطة السياسية والقانونية التي تمنحها حق إصدار القرارات وتقديم التعليمات اللازمة التي تجعلها في خدمتهم، وعليه يستدعي هذا الشد والمد بناء استراتيجية عمل لكليهما فمن جهة تسعى التنظيمات الطلابية إلى فرض وجودها كشريك اجتماعي، وبالمقابل تهدف الإدارة إلى توسيع مجال سيطرتها والتفرد بنسب متفاوتة في اتخاذ القرارات، وعليه تضطر التنظيمات الطلابية إلى الضغط في كل مرة يستدعي الأمر ذلك وهذا لن يكون إلا بتبني استراتيجية خاصة يستدعيها العمل النقابي نفسه، وعليه فإن فهم الفعل النقابي لذات التنظيمات له أهمية إدارية كونه يسمح باتخاذ الإجراءات الإدارية اللازمة في حالة الصراعات وكيفية إدارتها، والعمل على ضبط و تفعيل مختلف العمليات الإدارية والتي من شأنها خفض التوترات، كما أن كل العمليات الإدارية من تخطيط وتنظيم وتوجيه وتنسيق ورقابة تندرج كلها ضمن نسق الفعل

• بختة زيـان، **سوسيولوجيا الاضراب عند التنظيمات الطلابية**، رسالة ماجستير في علم اجتماع المنظمات والمناجمنت، جامعة الجزائر 2، (غير منشورة) ، 2018.

الملموس وهنا تكمن الأهمية العلمية، فضلا عن فهم مختلف الاستراتيجيات التي يعتمدها أطراف الصراع لفرض منطق عملهم في الحقل الجامعي، والذي قد يتجاوز ذلك إلى نشاط ذات التنظيمات خارج هذا الحقل أي في الأحزاب السياسية وهنا تبرز الأهمية السياسية لهذه الدراسة، ولأن الإضراب كفعل نقابي هو مؤشر عن الصراع القائم بين التنظيمات الطلابية والإدارة الجامعية فإنه بالمقابل يؤثر على مختلف العمليات البيداغوجية، ويعرقل بذلك الأهداف المُسطر لها وهنا تكمن الأهمية البيداغوجية لهذه الدراسية، وعليه تتضح جليا الأهمية البالغة لهذه الدراسة في مختلف الجوانب وهو ما يجعلها مُحفزة لتناول دراسات أخرى في نفس السياق استنادا لتراكمية العلم.

3. أهداف الدراسة:

تتجسد أهداف دراستنا في ما يأتي:

– تقديم تشريح سوسيولوجي للفعل النقابي لدى التنظيمات الطلابية من خلال تحليل استراتيجية عملها في الجانبين البيداغوجي والاجتماعي (الخدمات الاجتماعية) في الجامعة الجزائرية.

– التعمق في فهم علاقة التنظيمات الطلابية مع الإدارة والعمل على تشخيص طبيعة الصراع القائم بينهما.

– التطرق لأهم المعوقات التنظيمية التي تثيرها الإدارة والتي من شأنها عرقلة الاتصال مع التنظيمات الطلابية، وبالمقابل التعرف على أهم استراتيجيات الفعل النقابي لدى مُمثلي هذه التنظيمات والتي من شأنها الضغط على الإدارة وإجبارها على التحاور الفعلي.

– العمل على تحليل أسلوب الإضراب الذي تعتمده التنظيمات الطلابية كفعل نقابي وكوسيلة تريد فرضها مع إدارة الجامعة، واستنتاج نوعية المطالب التي تثيرها التنظيمات ذاتها

باعتبارها شريك اجتماعي، هدفها الشرعي والمؤسسي يكمن في الدفاع على مصالح الطلبة الجامعين وحماية حقوقهم.

– محاولة فهم دوافع انخراط الطلبة في التنظيمات الطلابية مع تحليل هذا الفعل الاجتماعي.

4. الإشكالية:

يستند الفعل الاجتماعي أساسا على المعاني والرموز الثقافية التي يُنتجها الفاعل ضمن سياق العلاقات التفاعلية مع محيطه أو مع أطراف فاعلة بحيث أن هذه التفاعلات تتسم بكونها واعية وبعيدة عن العفوية، وهو ما يجعلها محل دراسة وتحليل من طرف الباحث السوسيولوجي والذي لا يكتفي بملاحظة أفعال الآخرين بقدر ما يركز على كشف عمق السلوك الصادر عن الفرد بصفته فاعل اجتماعي وفهم المعاني الظاهرة والخفية من وراء هذه الأفعال.

ويعتمد فهم الظواهر الاجتماعية أساسا على فهم الفعل الاجتماعي وتمحيصه، حيث أن تحليل هذه الظواهر يرتكز على مدى استيعاب الباحث لهذا الفعل الاجتماعي المؤدي لهذه الظواهر تحديدا، إذ أن دراسة وتحليل أي تنظيم يتوقف على مدى تمحيصنا للأفعال التي يقوم بها الفاعلين وفق عقلانية محددة بغرض تحقيق أهداف معينة، فالتنظيم واستنادًا لجملة من التفاعلات الاجتماعية التي تميزه أو تحدث داخله فإنه يحمل جملة من الأبعاد الاجتماعية والثقافية التي تضفي عليه سمة التعقيد، والذي يميز نشاط التنظيمات الطلابية على وجه التحديد، فبتحليلنا لنسق التنظيمات الطلابية واستراتيجية عملها نجد أن ذلك يتوقف على مدى فهم الفعل النقابي لمُمثلي هذه التنظيمات، والتركيز أكثر على استراتيجية الفاعل العقلاني من خلال الفعل النقابي لمسؤول أي تنظيم طلابي، على اعتبار أن "الملتزمين بنظرية الفعل

الاجتماعي يركزون على تحليل الأسلوب الذي يتصرف به الفاعلون الأفراد أو يتفاعلون به فيما بينهم من جهة وفيما بينهم وبين المجتمع من جهة أخرى"[1]

لقد اتسم عمل التنظيمات الطلابية في الجامعة الجزائرية اليوم وأمام التحديات الكبرى التي تواجهها بالتفاعل مع كل المستجدات والوقائع التي تمس الجامعة عموما، خاصة ما يتعلق بالطلبة وضمان حقوقهم وتوفير كل الظروف التي تسمح لهم بتقديم الأفضل، ويظهر ذلك جليا من خلال القانون الأساسي الذي يحكم نشاط كل تنظيم طلابي على حِدى، ولو أنها تختلف في بعض الجُزئيات لإضفاء نوع من الخصوصية والتميز، إلا أن جميعها يشترك في هدف واحد وهو الدفاع عن الطلبة وإشباع حاجياتهم المادية المشروعة وضمان حقوقهم.

وأمام التغيرات الحاصلة في الجامعة الجزائرية خاصة في السنوات الأخيرة، ومع التوافد المتزايد لعدد الطلبة كمدخلات لنظام التعليم الجامعي وتعدد التخصصات وتفرعها وأمام تحديات سوق العمل، استدعى الأمر هيكلة وتوسع التنظيمات الطلابية والتزايد المطرد في اعتمادها من قبل الدولة، لكنه ورغم اختلافها في الشعارات والتسميات وتباين عدد الطلبة المنخرطين فيها إلا أن هدفها مشترك يتمثل في ضمان حقوقهم المادية والمعنوية على المستويين البيداغوجي والاجتماعي، الأمر الذي يستدعي توفير كل الظروف التي تجعل الطالب في حالة رضى، وبالتالي مواصلة تكوينه العلمي بعيدا عن أي عراقيل أو مشاكل مُفترضة لأسباب ما أو مفروضة لاعتبارات متناقضة بين المطلوب والمرغوب في هيكلة الجامعة ذاتها ، وبغرض تحقيق هذا الهدف سعت الدولة الجزائرية مُمثلة في الجهات الوصية إلى توسيع نشاط هذه التنظيمات داخل الحرم الجامعي، إذ نجد أن عدد التنظيمات الطلابية المعتمدة من طرف وزارة

[1] أنتوني غيدنز، **علم الاجتماع**، ترجمة: فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2005، ص76.

الداخلية والجماعات المحلية والمرخص لها بالنشاط بقطاع التعليم العالي قد قُدر بثلاثة عشر جمعية طلابية وفقا لآخر منشور وزاري•

إن دراسة وتحليل التنظيم الطلابي لا يتوقف على الجانب الشكلي فحسب من خلال مدخلاته والعمليات التي تتم على مستواه وكذا مخرجاته، لأن طبيعة المشكلة تتجاوز هذا التصور بكثير، فالأمر أبعد وأعمق من ذلك إذ لابد من تشريح عملياته من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة وصراع وتعاون واتصال كونه نسق فعل ملموس، وهو ما يجعلنا نتجاوز فكرة أن النسق مُعطى طبيعي فهو بناء اجتماعي بالدرجة الأولى، إذ ما يميز الأنساق الطبيعية عن الاجتماعية هو اقتران هذه الأخيرة برهانات والتي تظهر خلف الأهداف المعلن عليها والتي عادة ما تخفيها المنظمات الطلابية شديدة التموقع، وسنكشف أسبابها بناءً على توافقنا مع اتجاهات ميشال كروزيه في نظريته التحليل الاستراتيجي.

وانطلاقا من طبيعة عمل التنظيمات الطلابية والقائمة أساسا على التمثيل الشرعي للطلبة والسعي للإشباع احتياجاتهم، فهي تتطلع بذلك إلى حشد أكبر عدد ممكن منهم في صفوفها لمنح نوع من الشرعية والقوة لتواجدها ميدانيا، فعملية الانخراط كفعل اجتماعي سيعطي نوع من القوة لذات التنظيمات انطلاقا من أن قوة أي تنظيم من قوة أعضائه، كما أن هذا الانخراط باعتباره فعل اجتماعي يعتمد على تحقيق المصالح بغض النظر إن كانت هذه المصالح فردية خاصة أم جماعية مشتركة.

إن فهم الخصوصية النقابية للتنظيمات الطلابية يستلزم تحديد استراتيجية عمل ذات التنظيمات استنادا للقوانين واللوائح التي تضبط نشاطها ووسائل استقطاب الطلبة المنخرطين فيها ورصد اتجاهاتهم، فضلا عن أساليب العمل وطرق الاحتجاج من جهة وهو ما يساهم في

• أنظر المنشور الوزاري الذي يحدد الجمعيات الطلابية المعتمدة طبقا لقانون الجمعيات 12-06 المؤرخ في 12 يناير 2012 والمرخص لها بالنشاط بقطاع التعليم العالي.

تحديد الفعل النقابي لها، ومن جهة أخرى فإن الاستراتيجية التي تعتمدها إدارة الجامعة والتي تجعلها تتموقع كمركز قوة وفقا لأساليب محددة تستند إليها لتحقيق أهدافها سواء في الجانب البيداغوجي أو الاجتماعي، تدفع ذات التنظيمات إلى استغلال الإضرابات للضغط على الإدارة لفرض مطالبها الظاهرية والضمنية حتى يتسنى لها فرض وجودها كشريك اجتماعي لتصبح هي الأخرى مصدرا للقوة.

وعلى هذا الأساس:

– كيف نُفسر انخراط الطلبة داخل التنظيمات الطلابية من المنظور السوسيولوجي؟

– كيف تُبنى استراتيجية الفعل النقابي لدى مسؤولي التنظيمات الطلابية باعتبارهم فاعلين عقلانيين؟

– ماهي العوامل التي جعلت من الإضراب كفعل نقابي أهم أسلوب للضغط تعتمده التنظيمات الطلابية تُجاه الإدارة؟

5. الفــرضيات:

– تقوم فكرة الانخراط داخل التنظيمات الطلابية على مبدأ تحقيق المصالح الخاصة وإشباع الحاجات المادية والمعنوية بعيدا عن فكرة العمل الجماعي المُوجه نحو العقلنة.

– يعتمد مسؤولو التنظيمات الطلابية كفاعلين عقلانيين على مجموعة من الوسائل المُحددة ضمن استراتيجيتهم لتحقيق أهدافهم، والقائمة على مبدأ الضغط مُتمثلة أساسا في الإضرابات.

– تقوم الإدارة على أسلوب المُناورة في تعاملها مع التنظيمات الطلابية من خلال وضع هذه التنظيمات تحت السيطرة والانقياد للحد من فعاليتها، الأمر الذي يدفع بذات التنظيمات لتغليب فكرة الإضراب قصد فرض وجودها.

6. تحديد المفاهيم:

1.6 مفهوم الفعل الاجتماعي:

يُشير مفهوم الفعل الاجتماعي إلى "ذلك النشاط المنظم والموجه نحو هدف ما يصدر عن شخص أو مجموعة من الأشخاص"[1] فهو جزء من السلوك الإنساني لكن يتميز عنه كونه غير تلقائي وغير عفوي بل مُوجه وله بواعثه، إذ وحسب ماكس فيبر دائما فإن الفعل الاجتماعي هو "كل ما يتضمن أنماط للسلوك الإنساني طالما أن الفاعل أو القائم به يُضفي معنى ذاتياً"[2]

وعندما قدم ماكس فيبر نظريته عن الفعل الاجتماعي أكد بذلك أنه "من المهم التمييز بين الفعل الطوعي(أي المقصود) والفعل غير الطوعي(الذي يمثل رد فعل أو يمثل فعلا غريزيا) ورأى أن دراسة الفعل الطوعي هو أفضل أداة توصلنا إلى فهم السلوك الإنساني"[3] كما قسم الفعل الاجتماعي إلى أربعة أنواع (والتي سيتم التفصيل فيها لاحقا في الفصل الخاص بالفعل الاجتماعي) والتي تتمثل أساسا في الفعل العقلاني والفعل العاطفي والفعل التقليدي والفعل القيمي وكل فعل مختلف عن الآخر استنادًا إلى البواعث.

ولقد ميز ماكس فيبر بين نمطين من الفعل الاجتماعي الفعل التضامني الجمعي والفعل المجتمعي، فالأول يقوم على مشاعر الانتماء الموحد لدى الفاعلين أما الثاني فيختلف عن الأول لأنه يقوم على التكيف العقلاني للمصالح، ويختلف هذان النمطان من الفعل الاجتماعي

---

[1] محمد علي محمد وآخرون، **المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د ط، د س، ص 410.

[2] محمد المهدي بن عيسى، **ثقافة المؤسسة دراسة ميدانية للمؤسسة الاقتصادية العمومية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع، جامعة الجزائر2،(غير منشورة)، 2005، ص 53.

[3] ميل تشيرتون وآن براون، **علم الاجتماع النظرية والمنهج**، ترجمة: هناء الجوهري، الحركة القومية للترجمة، القاهرة، ط1، 2012، ص97.

ليس من حيث اتساع نطاقها أو تدرجهما على سلم معين فحسب بل اعتبارًا لطبيعتهما إذ يجد كل واحد منهما مصدره في مجال مختلف تماما عن الآخر"[1]

أما تالكوت بارسونز فنظرته مختلفة تماما إذ يعتبره الموضوع الحقيقي لعلم الاجتماع "فهو شكل من أشكال السلوك البشري التي تحركها وتُوجهها المعاني الموجودة في الفاعل وهي معاني يُدركها الفاعل وأدمجها في ذاته والفاعل يُمكن أن يكون فردا أو جماعة أو تنظيما أو حتى مجتمع"[2] والفعل الاجتماعي حسبه يرتبط أساسا بالفاعل أي من يقوم بالفعل وبالموقف وهي مجمل الظروف التي على أساسها يتخذ هذا الفاعل موقفه إضافة إلى موجهات الفاعل وتتمثل أساسًا في الهدف، إذن الفعل الاجتماعي وبالمعنى الذي استخدمه تالكوت بارسونز هو"معاني يأخذها الفاعل في اعتباره ويستجيب لها وبناءً على ذلك فإن الخاصية الجوهرية للفعل الاجتماعي هي حساسية الفاعل لمعاني الأفراد والأشياء من حوله وإدراكه لهذه المعاني وردود فعله تجاه المؤثرات التي تنقلها"[3]

كما يعتبره لكالاس لومان "تفاعل الأفراد فيما بينهم بإدراك، بحيث يبلورون لغة مشتركة ورموز عامة ذات معاني مستنبطة من محيطهم وتسهل عليهم تفاعلهم ونقاشهم وحديثهم وحوارهم الذي يتغير مع تغير الزمن وتطوره"[4] وفي تعريف آخر للفعل الاجتماعي نجد أنه "كل نشاط أو حركة مقصودة يؤديها الفرد من خلال دور اجتماعي معين، هذا النشاط أو الحركة يعتمد على وجود الآخرين ويتأثر بالأفكار والقيم التي يحملها الفاعل الاجتماعي"[5]

---

[1] عنصر العياشي، **نحو علم اجتماع نقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2003، ص 39.

[2] نفس المرجع، ص 54.

[3] محمد عبد الكريم الحوراني، **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، دار مجدلاوي، الأردن، ط1، 2007، ص 57.

[4] معن خليل عمر، نظريات **معاصرة في علم الاجتماع**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2001، ص141.

[5] الحسن احسان:(التراث القيمي في المجتمع العربي)، في **مجلة دراسات عربية**، بيروت، العدد09، 1990، ص89.

إذن يتضح جليا أن الفعل الاجتماعي يُعد من الركائز الأساسية للدراسات السوسيولوجية على اختلافها كما أن الفعل الجماعي هو نتاج لمجموع من الأفعال الاجتماعية والموجهة لتحقيق هدف محدد إنها "نتيجة لمجموعة من الأفراد يمكن أن تكون هيئة أو مؤسسة أو دولة، حزب سياسي، جمعية نقابية، إذ أن نشاط أي هيئة بالضرورة هو نشاط جماعي حتى ولو كانت الهيئة مجسدة من خلال ممثلين ينشطون بشكل فردي من أجلها: رئيس جمعية أو رئيس نقابة، مدير مؤسسة الذين ينوبون عن المؤسسة"[1] هذا وقد تطرق آلان تورين لهذا المفهوم وربطه بالحركة الاجتماعية وبالذات الفاعلة تحديدا، حيث تكون نابعة من الفاعل في حد ذاته لا من خارجه، وسنفصل في ذلك أكثر في فصل خاص بالفعل الاجتماعي.

- **المفهوم الإجرائي للفعل الاجتماعي:**

هو ذلك الفعل العقلاني الهادف الذي يقوم به كل من التنظيم الطلابي مُمثلا في مسؤوليه ومنخرطيه من جهة، وكذا الإدارة الجامعية بشقيها البيداغوجي والاجتماعي من جهة أخرى، إذ يسعى كلاهما إلى بناء استراتيجية خاصة بهما لتحقيق أهدافهما.

- **مفهوم الفعل النقابي:**

هو فعل عقلاني يعتمده التنظيم الطلابي كفاعل اجتماعي قصد فرض موقعه في الجامعة كشريك اجتماعي، حيث يسعى إلى تحقيق أهدافه عبر هامش الحرية المتاح له ويكون ذلك باستغلال آليات المناورة لصالحه.

[1] حسين زبيري، **النقابات المستقلة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، جامعة الجزائر،(غير منشورة)،2012، ص23.

2.6 مفهوم النقابة:

تختلف تعريفات النقابة فهناك التي ركزت على الجانب القانوني المحض وهناك من ركزت على الهدف، وكلاهما يتفقان على ضرورة توفر شرط الجماعة لكي يصلح تسميتها بالنقابة.

تُعرف النقابة بأنها "تلك المنظمة التي تتكون بطريقة حرة من جماعة من العمال التي تمارس نشاطا مهنيا قصد الدفاع على مصالح أعضائها وترقية أحوالهم، والتعبير عنهم على الصعيد المهني بالمنازعة"[1]

ولقد تعرض ايميل دوركايم لفكرة النقابة بقوله "النقابة بُنيت كوحدة وظيفية للاندماج الاجتماعي الوطني والتي تلعب دور جسم وسيط بين الدولة والفرد، وأن هذا الجسم الوسيط لا بد أن يتحمل وظيفة تسيير لكل ما هو اجتماعي"[2]

وللنقابة عدة أدوار وهي مُستمدة أساسا من دوافع تكوينها وهي حماية المصالح والدفاع عن الحقوق إذ "تلعب النقابة دورا هاما في ترقية الحوار الاجتماعي وتأطير وتوجيه العمال وتعبئتهم للدفاع عن حقوقهم"[3]

وهنا تجدر الإشارة أن الفعل النقابي لا يرتبط أساسا بالعمال فقط، فمجال دراستنا يتمحور أساسا حول التنظيمات الطلابية والتي لها بعد نقابي نضالي والذي تسعى من خلاله إلى تحقيق مصالح الطلبة، إلى جانب مجمل النشاطات التي تقوم بها فهي شريك اجتماعي للجامعة ومُمثل للطلبة قصد تحقيق مطالبهم والدفاع عنهم على الأقل من الجانب الظاهري.

---

[1] محمد أحمد اسماعيل، **القانون النقابي**، دار النهضة العربية، القاهرة، د ط، 2006، ص8.

[2] حسين زبيري، مرجع سبق ذكره، ص53.

[3] إيمان النمس، **دور النقابات العمالية في صنع سياسات الحماية الاجتماعية في الجزائر**، دار ناشري للنشر الإلكتروني ،الكويت، د ط، 2014، ص 44.

3.6 مفهوم التنظيمات الطلابية:

تُعد التنظيمات الطلابية جوهر التحليل في هذه الدراسة فهي تُشير إلى مجموع الطلبة الجامعيين الذين يُكونون تنظيما موجه لتحقيق مصالحهم والدفاع عن حقوقهم على اعتبار أنهم يُمثلون شريحة مهمة في المجتمع، إضافة إلى كون هذا التنظيم شريك اجتماعي مهم وقاعدة نضالية نقابية ناشطة داخل الجامعة.

إن محور هذه التنظيمات هو الطالب والذي "يعتبر من أهم جماعات الضغط وأكثرها إيجابية مع المتغيرات المختلفة والأمر يعود لانتمائها لمختلف طبقات المجتمع وشرائحه(...) والتي لها أشكال متعددة تظهر في صورة تجمعات أو منظمات أو نقابات عمالية أو طلابية أو مهنية، وبالتالي فهي تسعى لتحقيق أهداف خاصة ومحددة دون أن تشمل هذه الأهداف الوصول والسيطرة على السلطة"[1]

إن أي تنظيم طلابي – والذي سيتم التفصيل فيه لاحقا – يُعد حلقة وصل بين الإدارة في الجامعة (على المستوى البيداغوجي والاجتماعي) والطلبة (سواء المنخرطين أم غير المنخرطين) لذلك فهو بمثابة تنظيم رسمي هدفه الأساسي التغيير و"يقتصر التنظيم الطلابي على الطلبة بالدرجة الأولى، والمعنى الحقيقي للطلبة يتجسد في كونهم يتحركون معا كقوة اجتماعية، إنهم يحاولون أن يلعبوا دورا سلميا أو ثوريا في تطوير مجتمعهم لا بصفتهم امتداد داخل معاهد التعليم لقوى اجتماعية خارجية ولكن بصفتهم قوة مستقلة بذاتها موازية للقوى الأخرى"[2]

[1] رفعت أحمد سيد، **الرافضون**، رياض الريس للكتب والنشر، القاهرة، ط1، 1991، ص ص 161، 162.

[2] أنظر: عصمت سيف الدولة، **الحركة الطلابية كظاهرة اجتماعية**، 2019/02/22، الساعة 20:00
الرابط: www.3orooba.net

كما تُعرف التنظيمات الطلابية بأنها "جماعة من الطلبة تتكون من شخصين أو أكثر تجمع بينهم علاقة تفاعل اجتماعي يتبادلون التأثير والتأثر بينهم فيما بينهم"[1] و"تعد الاتحادات الطلابية واجهة مميزة من واجهات المجتمع المدني، فهي عبارة عن تشكيل طلابي يُنتخب من قبل الطلبة، ويقوم هذا الاتحاد على تقديم الخدمات لكل طلبة المؤسسة التعليمية في عدة مستويات تُكمل بعضها بعضا"[2]

ومما لا يدعو إلى الشك أن التنظيمات الطلابية تسعى دائما إلى فرض وجودها داخل الجامعة وخارجها خاصة في الوقت الراهن، من خلال العمل على تفعيل نشاطها النقابي وفرض تواجدها مهما كانت الظروف باعتبارها شريك اجتماعي بقوة القانون.

-المفهوم الإجرائي للتنظيمات الطلابية:

التنظيمات الطلابية عبارة عن تكتل مجموعة من الطلبة في صورة تنظيم طلابي رسمي يَنشُط في الجامعة ومعتمد من طرف الوزارة الوصية، حيث يسعى هذا التنظيم عن طريق منخرطيه إلى تحقيق المصالح الطلابية، وأيضا ممارسة كل أساليب الضغط على الإدارة لتحقيق جملة من المطالب والأهداف لفرض نفسها كشريك اجتماعي في الجامعة.

4.6 مفهوم الصراع:

إن مفهوم الصراع له عدة أبعاد في هذه الدراسة على اعتبار أننا سنحلل الصراع القائم بين التنظيمات الطلابية والإدارة وأيضا الصراع الضمني ما بين ممثلي التنظيمات الطلابية والطلبة غير المنخرطين في هذه التنظيمات، فضلا عن الصراع ما بين التنظيمات الطلابية داخل الجامعة، فالصراع بشكل عام "هو نزاع مباشر ومقصود بين الأفراد والجماعات من أجل

[1] عادل قايد:(الجماعات الطلابية وكيفيات تأسيسها في الوسط الجامعي)، في **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، جامعة بسكرة، المجلد 04، العدد 02، 2015، ص168.

[2] محمود كيشانة، **المجتمع المدني-أسسه المفهومية والاصطلاحية واختباراته التاريخية**، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، العراق، ط1، 2017، ص 94.

هدف واحد، وتُعتبر هزيمة الخصم شرطا ضروريا للتوصل إلى الهدف ويظهر في عملية الصراع الأشخاص بشكل أوضح من ظهور الهدف المباشر (وهو في ذلك يختلف عن التنافس) ونظرا لتطور المشاعر العدائية القوية فإن تحقيق الهدف في بعض الأوقات قد يعتبر شيئا ثانويا بجانب هزيمة الطرف الآخر"[1]

وانطلاقا من كوننا سنتطرق إلى المصالح فإن الصراع سيكون حاضرا لا محالة وعلى اعتبار أن الأهداف متباينة ومختلفة فإن مؤشرات الصراع ستظهر منطقيا "فالصراع هو تنافس عن المصالح والتخاصم وعدم التفاهم والنزاع وسيطرة شخص على آخر، ويُعبِر الصراع على تناقض المصالح"[2]، فالتعارض في المصالح هو المحرك الأساس لظهور بوادر الصراع وبظهور هذا الأخير تُصبح إمكانية القضاء عليه نهائيا غير واردة تماما على اعتبار أن الصراع يُدار ولا يُحل إذ يتم التخفيف من حدته بنسب متفاوتة حسب الموقف، لكن النظرة الإدارية الحديثة للصراع تمنحه الميزة الايجابية، فالصراع "أمر محتوم ويتعذر اجتنابه، وإن انعدام الصراع أو وجوده بمستوى منخفض في المنظمة يسبب الركود ويؤدي مع الزمن إلى انهيارها، كما أن وجود الصراع بدرجة عالية ضار لأنه يصيب التعاون بخلل كبير، أما القدر المعتدل من الصراع في المنظمة فهو مطلوب"[3]، وعليه فالصراع هو في النهاية "عملية اجتماعية أين يسعى الأفراد أو الجماعات لتحقيق أهدافهم"[4]

---

[1] محمد علي محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 82.

[2] ناصر قاسيمي، **الصراع التنظيمي وفعالية التسيير الإداري**، دكتوراه دولة في علم الاجتماع التنظيم والعمل، جامعة الجزائر،(غير منشورة)، 2005، ص09.

[3] محمود سلمان العميان، **السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط3، 2005، ص381.

[4] رفيق قروي، **علاقات العمل في المؤسسة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع التنظيم والعمل، جامعة عنابة،(غير منشورة)، 2010، ص25.

لقد تطرق العديد من المنظرين إلى فكرة الصراع إذ نجد رالف دارندورف الذي يعتبره قدرة أحد الفاعلين في علاقة اجتماعية معينة على فرض إرادته بفعل موقفه رغم وجود مقاومة، وفي هذا الإطار يوضح لنا كيفية وسبب ظهور الجماعات المتصارعة عن طريق "إمعان النظر في المصالح المشتركة للأفراد والتي تعمل كأساس للفعل الاجتماعي"[1] كما ينظر توماس كيلمان إلى الصراع بكونه "العملية التي تبدأ عندما يرى أحد الطرفين أو يدرك الطرف أن الطرف الآخر يعيق أو يُحبط وعلى وشك أن يحبط اهتماماته"[2]

-المفهوم الإجرائي للصراع:

هو تعارض بين أهداف التنظيمات الطلابية كطرف وأهداف الإدارة الجامعية كطرف ثاني، حيث يكون المحرك الأساسي لهذا الصراع هو المصالح والتي تمتاز بكونها غير متوافقة مع بعضها البعض إذ يتمسك كل طرف بمصالحه وهو ما يزيد من التوترات وحِدَة الصراع وبالتالي الانحراف عن الأهداف العامة المُسطرة، ويحدث أن يكون الصراع بين مختلف التنظيمات الطلابية في حد ذاتها، حيث يُحرك هذا الصراع مختلف الامتيازات التي يسعى كل تنظيم طلابي إلى الظفر بها.

5.6 مفهوم الإضراب:

يُمثل الإضراب ذلك الفعل الجماعي الموجه نحو تحقيق هدف محدد فهو "كشكل من أشكال الصراع يُعد مؤشرا دالا لعلاقة القدرة المفروضة بين التنظيم ومجمل العناصر المكونة لمحيطه، فهو ليس إلا مُنتجا للاستراتيجيات التي يجب إتباعها من قبل الفاعلين من أجل بلوغ

[1] ميل تشيرتون وآن براون، مرجع سبق ذكره. ص 194.

[2] ناجي معلا، **التفاوض-الاستراتيجية والأساليب**، مطابع الفنار، الأردن، ط2، 2000، ص57.

أهدافهم"[1] وسنتطرق في هذه الدراسة إلى الإضراب كفعل اجتماعي ونقابي، فهو من المفاهيم الجوهرية والتي سيتم التفصيل فيها لاحقا في الفصول النظرية، فالإضراب هو "فعل جماعي يهدف من خلاله العمال لممارسة الضغط على الأطراف المعنية لتلبية مطالبهم والدفاع عن مصالحهم لأن صفة الجماعية هي التي تعطي الإضراب وزنه وبعده"[2] وهو "حق العمال في التباطؤ أو التوقف أو الاعتصام لإجبار صاحب العمل على قبول شروطهم"[3]

كما يُشير الإضراب من الناحية القانونية إلى "التوقيف الإرادي الجماعي عن العمل لمدة محددة أو غير محددة بغرض تحقيق مطالب مهنية معينة أو اجتماعية"[4] ويقصد بالإضراب أيضا "امتناع العمال امتناعا جماعيا عن تنفيذ العمل الذي التزموا به وذلك بغيه الحصول على المطالب وتحسين شروط العمل"[5] كما يعتبره أحمية سليمان بأنه "التوقف الجماعي عن العمل بصفة إرادية وبقرار مُدبر ومحضر من طرف العمال بهدف الضغط على أصحاب العمل أو السلطة العامة قصد إجبارها على الخضوع لتلبية مطالبهم، أو إيجاد حل لنزاع قائم بينهم وبين صاحب العمل"[6]، والقيام بهذا الفعل الجماعي يستدعي مجموعة من الإجراءات القانونية والتي لابد من أخذها بعين الاعتبار والتي لابد أن يلتزم بها أطراف الصراع.

---

[1] سمير صغير، المفاوضات والإضراب في قطاع التربية الوطنية، أشغال **الملتقى المخلد لذكرى عبد الحميد زين**، الجزائر، 7و8 مارس 2015، ص 29.

[2] عبد الرحمان خليفي، **الوجيز في منازعات العمل والضمان الاجتماعي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، د ط، 2008، ص 66.

[3] أحمد حلمي جمعة، **المحاسبة في الإضرابات العمالية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009، ص 20.

[4] عمار بوضياف، **الوجيز في القانون الإداري**، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 4، 2017، ص 458.

[5] إبراهيم نجار وآخرون، **القاموس القانوني الجديد فرنسي عربي**، مكتبة لبنان، بيروت، د ط، 2006، ص329.

[6] أحمية سليمان، **آليات تسوية منازعات العمل والضمان الاجتماعي في القانون الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2005، ص139.

-المفهوم الإجرائي للإضراب:

الإضراب هو فعل نقابي تعتمده التنظيمات الطلابية كرد فعل عن الأوضاع والظروف المادية والمعنوية غير الملائمة والصعبة التي يعاني منها الطلبة في الجامعة، وهو أسلوب للضغط كتعبير عن عدم الرضا والاستياء من الأوضاع سواء من الناحية البيداغوجية أو الخدماتية الاجتماعية، واسترجاع كامل الحقوق المشروعة بعد وضع بيان يحوي مجمل المطالب المطروحة قانونيا بغرض إيجاد حلول لها بصفة استعجالية عن طريق التفاوض السلمي.

6.6 مفهوم المصلحة:

تُشير جماعة المصلحة إلى "تلك الجماعة التي تكونت خصيصا لتحقيق أهداف معينة والتي تحظى بأهمية خاصة عند أعضائها، حيث يرى بعض الدارسين أن جماعة المصلحة تتحول في بعض الأحيان إلى جماعات مصلحة خاصة أو جماعات ضاغطة تعكس اهتمامات اقتصادية واضحة"[1] فالمصالح هي الأهداف التي يسعى الفرد لتحقيقها نتيجة قيامه بفعل معين بما في ذلك الانخراط في منظمة أو جمعية أو نقابة أو حزب سياسي.

وتختلف المصالح باختلاف حاجيات الفرد، فهناك المصلحة العامة المشتركة وهناك المصلحة الفردية الخاصة، وكلما تم تغليب مصلحة عن الأخرى كلما عبر ذلك عن قوة تلك الجماعة من عدمها.

كما تُعبر المصلحة من المنظور النفعي على "تلك العوامل القابلة لتعليل سلوك فاعل عقلاني"[2] فضلا على أن "مصالح الأفراد وطموحاتهم يتحكم بها الوضع الذي يحتلونه في

[1] محمد علي محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص253

[2] فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط2 ،2006، ص572.

الحقل الاجتماعي، وهذا الوضع يُساهم بالفعل في الإحاطة بدوائر المصالح الخاصة"[1]وبما أن محور دراستنا هو التنظيمات الطلابية "فالمصالح المشتركة هي التي تعمل على تقارب الطلبة فيما بينهم، وبناء قاعدة لعلاقتهم القائمة فتجدهم يتعاونون فيما بينهم ويتفاعلون ويؤثرون ويتأثرون من أجل تحقيق أهدافهم ومصالحهم"[2]

وتجدر الإشارة إلى أن النقابة لطالما ارتبطت بتحقيق المصالح لأنها تمثل الهدف والغاية بغض النظر على نوع هذه المصالح إن كانت عامة أم شخصية، ويتوقف نجاحها في كسب المصالح على مدى تموقعها وقوتها إذ "أن تمتع الجماعات بالسلطة والقوة يجعل نصيبها من المصالح أكبر من الجماعات الأخرى، فالشرط الضروري لتحول شبه الجماعات إلى جماعات مصلحة هو امتلاكها للسلطة والقوة"[3]

-المفهوم الإجرائي للمصلحة:

تُشير المصالح إلى مجمل الأهداف التي تسعى كل من التنظيمات الطلابية والإدارة الجامعية إلى تحقيقها، والتي تمتاز بطابعها النفعي بغض النظر عن كونها مصالح فردية خاصة أو مصالح جماعية مشتركة.

[1] فيليب برو، نفس المرجع، ص253.

[2] عادل قايد، مرجع سبق ذكره، ص169.

[3] سعدون يوسف:(التحليل السوسيولوجي لجماعات المصلحة في التنظيمات)، في **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة باتنة، المجلد 06، العدد 12، 2015، ص 60.

7.6 الجامعة:

تُعرف الجامعة بأنها "المنظمة التي تحتوي على مجموعة من المعاهد التعليمية العليا وتقدم برنامجا للدراسات العليا ولها القدرة على منح الدرجات العلمية في مختلف مجالات الدراسة"[1]، حيث يؤكد تالكوت بارسونز أن الجامعة "تقوم بدور أساسي في الأنشطة الاجتماعية لا تتجاوز دور كل من الأسرة والمدرسة فحسب بل ويكمله، ويتضح هذا الدور في تنمية السلوك الاستقلالي عند الشباب الجامعي إلى أبعد مما يفعله في المنزل والمدرسة"[2]

ومن المُسلم به أن الجامعة الجزائرية ورثت منظومة تربوية من الاستعمار الفرنسي إذ كانت التركة جد ثقيلة وهو ما حتم إصلاح هذه المنظومة بما يتلائم مع طبيعة المجتمع الجزائري فيما بعد بما في ذلك الجامعة، ونجد عنصر العياشي يصف وضعها بقوله "إنه وأمام عدة تغيرات حدثت تجد الجامعة نفسها كإحدى أهم المؤسسات الاجتماعية في مواجهة تحديات قوية تفرض عليها المواجهة الجذرية لهياكلها وتنظيمها في إطار سيرورة عامة لإعادة تحديد دورها وعلاقتها بالمحيط"[3].

حدد لنا آلان تورين وظيفة الجامعة حيث اعتبر الجامعة "مكان لقاء يتحقق فيه الاحتكاك بين عملية تنمية المعرفة وخدمة هدف التعليم والحاجة إلى الخريجين"[4] وتُعد الجامعة بمثابة الحقل الذي يتبادل فيه طرفي الصراع استراتيجيتهما(وهنا نقصد التنظيمات الطلابية والإدارة)، حيث أن ما يهمنا في دراستنا الحالية هي العمليات التي تتم داخل هذا الحقل الجامعي.

---

[1] وفاء محمد البرعي، **دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري**، دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية، دط، 2002،ص290.

[2] كريمة حوامد:(دور الجامعة الجزائرية في التنشئة السياسية كآلية لترقية وتعزيز المواطنة)، في **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، جامعة باتنة 1، المجلد 03، العدد 02، 2016، ص428.

[3] عنصر العياشي، **سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر**، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1999، ص 100.

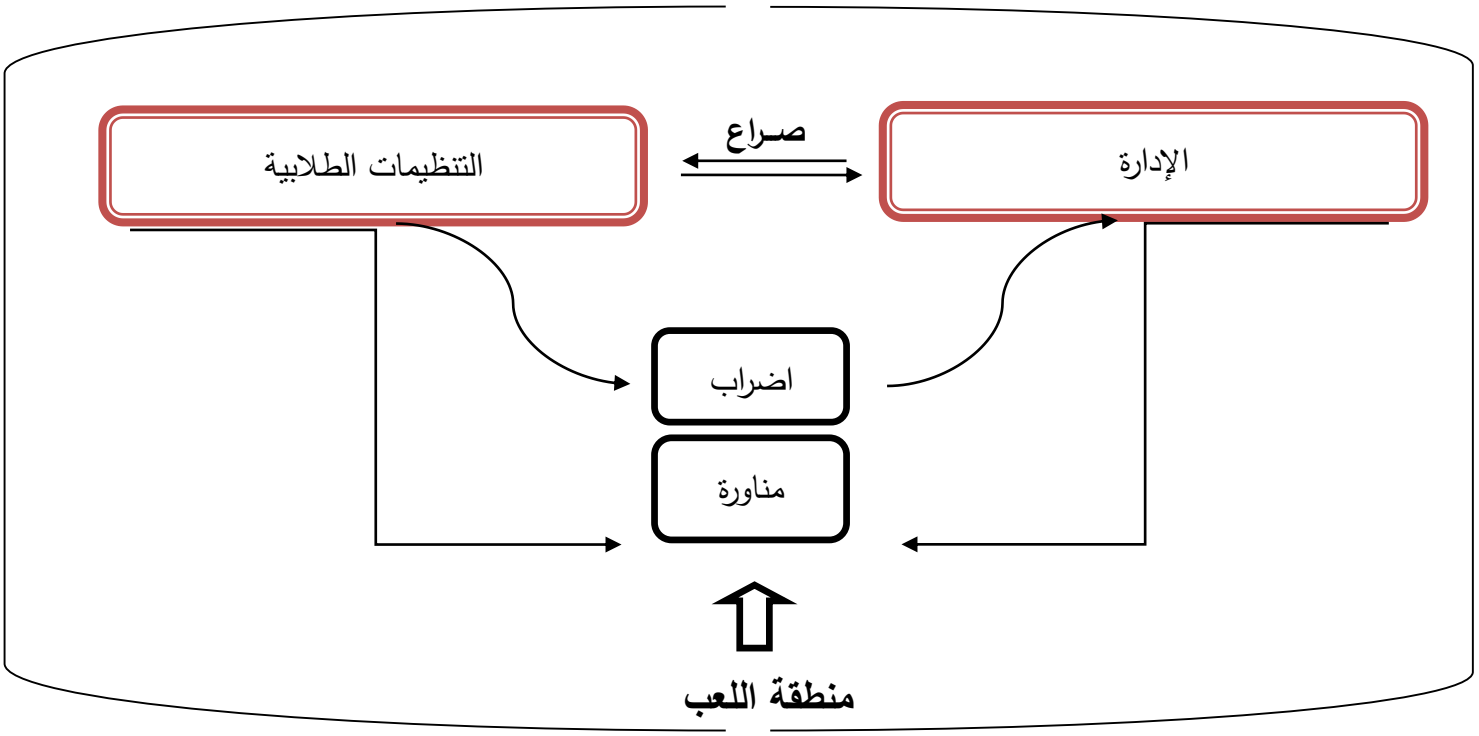
[4] سامي سلطي عريفج، **الجامعة والبحث العلمي**، دار الفكر، الأردن، د ط، 2001، ص15.

7. تحديد العلاقة بين الفعل الاجتماعي والفعل النقابي:

بعد عرضنا للمفاهيم ذات الصلة بموضوع دراستنا وتحديد المفاهيم الإجرائية، لابد من توضيح مُفصل للعلاقة بين كل من مفهوم الفعل الاجتماعي والفعل النقابي، إذ يتسم هذا الأخير بكونه صورة للفعل الاجتماعي العقلاني والذي يقوم به الفاعل الاجتماعي مُمثلا في التنظيم الطلابي سواء كان مسؤولا عن هذا التنظيم أم منخرط فيه، فالأول يقوم بالتفاوض مع الإدارة وبالإضراب فهو بذلك يقوم بفعل نقابي، أما الثاني فينخرط في ذات التنظيم كفعل نقابي لأنه مرتبط بنشاط نقابي طلابي موجه نحو تحقيق هدف معين والذي سنحدده من خلال هذه الدراسة.

من جهة أخرى فالفعل الاجتماعي يقوم به كل فاعل اجتماعي له هدف محدد وهنا نعتبر أن ما تقوم به الإدارة الجامعية ممثلة في مسؤوليها بمثابة فعل اجتماعي لا فعل نقابي، فهي غير مرتبطة بالنشاط النقابي، حيث تسعى من خلال استراتيجيتها إلى فرض سياسة محددة لدفع هذه التنظيمات إلى إتباعها لا معارضتها.

وعليه ووفقا لمقتضيات دراستنا معرفيا فإننا نسعى لتحديد مبررات انخراط الطلبة في التنظيمات الطلابية كفعل نقابي وكذا تحديد استراتيجية عمل ذات التنظيمات من خلال استغلال هامش الحرية لصالحه أيضا كفعل نقابي، فضلا على تحديد استراتيجية الإدارة كفاعل اجتماعي وكمفاوض لهذه التنظيمات وهي بذلك تسعى إلى اعتماد الاستراتيجية الهجومية كفعل اجتماعي.



الشكل رقم 01: يوضح استراتيجية عمل كل من طرفي الصراع (التنظيمات الطلابية–الإدارة الجامعية)

المصدر: من اعداد الباحثة

خلاصـــة الفصل الأول

من خلال عرضنا لهذا الفصل والخاص بالإطار المنهجي، اتضح جليا أن الوصول إلى هدف الدراسة يتوقف على مدى التزام الباحث بالإجراءات المنهجية وبالدقة اللازمة. ففروض الدراسة لابد أن ترتبط بالتساؤلات المطروحة في الإشكالية، كما أن المفاهيم النسقية مستمدة من الفروض ومُمهدة للفصول النظرية، أما المفاهيم الإجرائية فهي على صلة بالجانب التطبيقي وبأدوات جمع البيانات، فكل خطوة مرتبطة بالتي قبلها ومُمهدة للتي بعدها، وفي الفصل القادم سيتم عرض الدراسـات السابقة وهي مرحلة منهجية لابد منها في البحوث السوسيولوجية قصد تحديد الفجوة البحثية.

الفصل الثاني

الدراســـات السابقة

تمهيـــــد

1. الدراسات الأجنبية

- **دراسة آلان تورين**
- **دراسة هربرت ماركوز**

2. الدراسات العربية

- **دراسة منزل عسران**

3. الدراسات الجزائرية

- **دراسة عبد الناصر جابي**
- **دراسة حسين زبيري**
- **دراسة أحمد مريوش**
- **دراسة نور الدين بسطي**
- **دراسة عبد الغني روابح**

مناقشة عامة

تمهيـــد

يعتمد البحث العلمي على أساس ما توصل إليه الباحثون سابقا باعتبار أن البحث تراكمي، ويكون ذلك ضمن الدراسات السابقة والبحوث ذات الصلة والتي يُمكن من خلالها تقديم رؤية مغايرة لما تم التطرق له سابقا من باب استكمال البحث والدراسة في المواضيع المطروحة وبالتالي فهذه الدراسات تساهم في إثراء البحث العلمي على اعتبار أن "استعراض الأدبيات السوسيولوجية والدراسات السابقة تسمح بالقيام بنوع من الاستكشاف النظري، الذي يجعل الباحث في احتكاك أكثر مع المفاهيم التي لا يمكن الانصراف عنها مهما كان البحث والموضوع الذي يعمل عليه"[1]

وتجدر الإشارة إلى أن المواضيع الخاصة بالتنظيمات الطلابية قليلة جدا خاصة ما تعلق منها بالجانب النضالي النقابي، لذلك اخترنا الأكثر صلة بموضوعنا لعرضها وتحليلها وتحديد مواطن التشابه والاختلاف، ومن ثمة استظهار خصوصية موضوعنا، كما أننا سنقوم بعرض دراستين أجنبيتين (02) ودراسة عربية (01) وخمس دراسات جزائرية (05) لأنها الأكثر تطرقا لواقع العمل النقابي الطلابي الجزائري.

[1] سعيد سبعون، **الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع**، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط2، 2012، ص 33.

1. الدراســات الأجنبية:

بالنسبة للدراسات الأجنبية سوف نتطرق لمساهمة آلان تورين فيما يخص الحركات الاجتماعية عموما والحركات الطلابية على وجه التحديد، في حين سنعرض أفكار هربرت ماركوز والمتعلقة بأهمية الحراك الشبابي الطلابي، والتي سنحددها تباعا على النحو الآتي:

1.1 دراسة آلان تورين:

تطرق آلان تورين• إلى الحركات الاجتماعية وإلى الثورة الطلابية الفرنسية 1968 من خلال قوله "كنت قد تقدمت عام 1968 بتفسير لحركة مايو في فرنسا معتبرا أن وحيها الرئيسي الذي ينبثق من الطلاب والشبيبة كان في تمام الجدية، ومعه دخلت الثقافة إلى المجال السياسي غير أنه تم خنق هذه التجربة الجديدة خصوصا في الجامعات تحت وطأة هدر ماركسي ثوري"[1]، حيث أشار هنا إلى التجربة الطلابية والتي حسبه لم يظهر مفعولها مثلما تم التحضير له أساسا وبالتالي انصهر الجهد الطلابي مع الشرائح الاجتماعية الأخرى والتي شاركت في الحركات الاحتجاجية آنذاك.

• عالم اجتماع فرنسي من مواليد 1925م بمدينة "كان" الفرنسية، أسس مركز دراسات علم الاجتماع في جامعة تشيلي و سعى إلى ابراز بأن الإنسان هو منتج لتاريخه، فمنذ عام 1969 تنبه إلى الانتقال من المجتمع الصناعي إلى المجتمع مابعد الصناعي واشتغل على تطوير هذا المفهوم، كما اهتم بدراسة الحركات الاجتماعية حيث عايش ثورة الطلبة سنة 1968 أين أصدر كتابا بعنوان "حركة مايو أو الشيوعية الطوبوية، أجرى أولى أبحاثه بإشراف من جورج فريدمان بعنوان" تطوّر العمل في مصانع رونو"، إضافة الى عدة مؤلفات منها " الوعي العمالي" 1966 و" نقد الحداثة" 1998 و "براديغما جديدة من أجل فهم عالم اليوم" 2005، وهو لازال يساهم ويقدم وجهات نظره حول القضايا الراهنة إلى غاية كتابة هذه الأسطر. لمزيد من التفاصيل أنظر:

فيليب كابان، جان فرانسوا دورتيه، **علم الاجتماع من النظريات الكبرى إلى الشؤون الاجتماعية: أعلام وتواريخ وتيارات**، ترجمة: إياس حسن، دار الفردق للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2010، ص228-366.

[1] آلان تورين، **براديغم جديدة لفهم عالم اليوم**، ترجمة: جورج سليمان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2011، ص 263.

كما وضح آلان تورين في تفسيره للحركة الطلابية في فرنسا إلى أن ظهور هذه الحركة "ما هو إلا رد فعل طبيعي لإيديولوجيا الترشيد التي تخفي المصالح الخاصة الفردية والتي تتحكم في الإنتاج والاستهلاك، لقد كانت ثورة الشباب مظهرا للتناقض بين من يرغبون في التكيف والتغير الرشيد وبين من يرغبون في القوة الديمقراطية القادرة على تنظيم الأبنية الكبرى التي تضمن التطور الاقتصادي وتسيير أمور المجتمع"[1]

ولقد أشار في تحليله للحركات الاحتجاجية عموما أن أي حركة عمالية "لا تعتمد فقط على المطالبة بشروط عمل أفضل ولا حتى بالمُطالبة في حقها بالتفاوض أو حتى في توقيع اتفاقيات جماعية، إن هدفها الأساسي هو الدفاع عن الذات العمالية في مواجهة الترشيد التي لا ترفضه بكل تفاصيله ولكن ترفض أن تراه مُطابقا مع مصالح أرباب العمل"[2]

من جهة أخرى، اعتبر آلان تورين وجود "تماثل واضح بين الطلاب والعمال في الجامعات الفرنسية الكبيرة الحجم –وفي جامعة كجامعة نانتير– حيث تواجه عزلة اجتماعية إذ أصبح الطلاب يشكلون جماعة متميزة تشبه في بعض الوجوه العمال الصناعيين في المصانع الرأسمالية المبكرة، فضلا على أن ثمة تشابه بين المعتقدات التي يؤمن بها الطلبة والتصورات الطوباوية التي آمن بها الاشتراكيون الأوائل"[3]، وهنا إشارة واضحة إلى أن بداية النشاط الطلابي والذي ظهر جليا في الحركة الثورية الفرنسية 1968 قد تم قمعه بمشاركة أطراف أخرى بما في ذلك العمال، وهو ما أعطى الأولوية للنضال العمالي على حساب النضال الطلابي.

[1] أحمد زايد، **علم الاجتماع–النظريات الكلاسيكية والنقدية–**، دار الكتب المصرية، مصر، ط2، 1984، ص 215.

[2] آلان تورين، **نقد الحداثة**، ترجمة: أنور المغيث، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، د ط، 1997، ص 311.

[3] بوتومور توماس، **علم الاجتماع والنقد الاجتماعي**، ترجمة: السيد الحسين، علي ليلة، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1981، ص 255.

أما بخصوص سوسيولوجيا الفعل الاجتماعي فقد ساهم في الربط بين النسق والفاعل(نسق الفعل)، من خلال طرح فكرة الذات الفاعلة• وضرورة دراسة الحركات الاجتماعية في مضمونها والتي من خلالها يصبح المجتمع قادرا على تغيير نفسه بنفسه (واعيا بذاته)، فهو خاضع لتوجيهات الفاعلين تحديدا، إذ يتنامى الوعي لدى الفاعل بحيث يصبح خاضع لذاته لا للمجتمع وهو ما يمكنه من مجابهة القوى المناهضة له والذي يكون من خلال الحركات الاجتماعية.

نقد ومناقشة:

لقد ساهم آلان تورين حقيقة في التأصيل لسوسيولوجيا الحركات الاجتماعية عموما أولا لارتباط هذه الحركات بالفعل الاجتماعي وهو ما منح لنا صورة عن الفعل الاجتماعي من منظوره من جهة، وإلى الحركات الاجتماعية بما في ذلك الحركات الطلابية من جهة أخرى.

وبحديثنا عن الفعل الاجتماعي سنشير حتميا إلى فكرة الذات الفاعلة عندما تكون مهددة بالتبعية، وهذا ما أفادنا عند تناولنا لفكرة الفعل النقابي للتنظيمات الطلابية على المستوى الميكروسوسيولوجي وكذا للإضراب كفعل نقابي، هذا وقد ساهمت أفكار آلان تورين في الوقوف على المفاهيم الأساسية لموضوعنا (الفعل الاجتماعي، الفاعل الاجتماعي، الحركات الاجتماعية، الذات الواعية).

من جهة أخرى لابد من الإشارة إلى أن مضمون النشاط الطلابي مُفسر نظريا فقط وهذا ما يُصنف هذه الدراسة في إطارها البرغماتي السوسيومعرفي والتنظيمي لأنها لم تُحقق لنا في جزئيات الصراع كفعل اجتماعي متكامل، فالنشاط الطلابي وفق آلان تورين له خاصية ثورية هادفة إلى التغيير الجذري والذي كان بدايته من الجامعة تحديدا عن طريق الطلبة في حين أن دراستنا الحالية تستهدف الحراك الطلابي ذو البعد الإصلاحي والهادف إلى إحداث تعديلات

• للتفصيل أكثر طالع العنصر الخاص بالذات الفاعلة والحركات الاجتماعية في الفصل المتعلق بالفعل الاجتماعي من دراستنا الحالية.

في الجامعة قصد الوصول إلى جامعة جزائرية تأخذ بعين الاعتبار التنظيمات الطلابية كشريك اجتماعي بحيث تسعى إلى تحقيق الهدف الأساسي مثل باقي الأنساق الفرعية الأخرى والمكونة للنظام الكُلاني للجامعة.

2.1 دراسة هربرت ماركوز

تطرق هربرت ماركوز• إلى الحراك الطلابي ودوره في التغيير، حيث حلل بناء المجتمع الرأسمالي وكشف عن تناقضه الداخلي (التناقض بين التقدم التكنولوجي والواقع الاجتماعي) فبالرغم من التقدم التكنولوجي الحاصل فإنه لم يمنح للفرد الاستقلالية والحرية اللازمة بل جعله حبيس منطق تفكير ذو بعد واحد محدود وخاص فرضه النظام القائم من خلال توجيه وسائل الاعلام ومؤسسات الدولة بحيث تصبح حرية الفرد محدودة بما في ذلك حرية التفكير والرأي.

لقد وضح لنا هربرت ماركوز بأن "نجاح المجتمعات الصناعية المتقدمة مرتبط بكون غالبية سكانها يتكيفون مع نظمها إذ أصبحت احتياجات الأفراد وطموحاتهم متماثلة باستثناء أقلية صغيرة، وأن هذه الأخيرة هي التي تدرك احتياجاتها الحقيقية وهي المسؤولة عن كشف مقالب النظام القائم من خلال وعيها"[1]، إنها إشارة واضحة إلى وجود فئة واعية بحاجياتها والتي ستأخذ بزمام المبادرة في الاحتجاج على منطق عمل النظام القائم وفي وصفه لطبقة العمال اعتبرها الطبقة التي فقدت قدرتها على التغيير كونها اندمجت في المجتمع الصناعي، إلى

•هربرت ماركوز (1898– 1979) فيلسوف ومفكر ألماني أمريكي، ولد في برلين وتحصل على الدكتوراه من جامعة فرايبورغ 1922، هاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية وانضم إلى معهد الدراسات الاجتماعية، حيث أصبح خلال الستينات الوجه البارز لليسار الجديد الذي يرى في الحركات الطلابية بديلا للحركة العمالية التي تبرجزت (البرجوازية)، ولقد كان لماركوز تأثير على القيادات الطلابية من خلال الاحتجاجات الطلابية في جامعات أمريكية وأوروبية أواخر الستينات. مؤلفاته: الإنسان ذو البعد الواحد، العقل والثورة، الحب والحضارة، الثورة والثورة المضادة.

لمزيد من التفاصيل أنظر: فيليب كابان، جان فرانسوا دورتيه، مرجع سبق ذكره، ص194.

[1] أحمد زايد، مرجع سبق ذكره، ص 227.

درجة سعيها للمحافظة على طابعه الاستغلالي لذلك فهي غير فعالة حيث "أن الواقع هو الكفيل بكشف أن هذه الطبقة ليس لديها من الاهتمام ولا من الحاجة ما يكفي لدفعها للقيام بهذه المهمة، لكونها متلاحمة مع النظام بشكل قوي، لهذا يُركز هربرت ماركوز على الحركات الطلابية بشكل أساسي باعتبارها حركات تحرير أصيلة لها ثقافة تختلف وتتناقض مع ثقافة السوق الشائعة وهنا تكمن قوتها وقدرتها على التعبير"[1]

لقد حاول هربرت ماركوز في كتابه الثورة المضادة والتمرد "البحث عن قوة ثورية جديدة لها القدرة على التغيير باعتباره فقد الأمل في الطبقة العاملة بناءً على النظرية الماركسية الكلاسيكية، وعلى هذا الأساس نجده يؤكد في كل مرة على أن الثورة سوف تصدر من فئات أخرى غير الطبقة العاملة من المنبوذين والعاطلين والأقليات المضطهدة"[2]

وفي قراءته لثورة الشباب 1968 فقد أكد على الدور الجوهري لهذه الفئة تحديدا في طرح مطالب قائمة على التغيير الجذري لا على الاصلاح "فقد كانت انتفاضة ضد الأوامر التي وجهها الحزب الشيوعي والاتحاد العام للعمل، بحيث كان الطلاب هم الأصل في ذلك العمل المشترك وليس العمال"[3]، إنها حركة طلابية بامتياز على اعتبار أنها المبادرة للتغيير والمتمسكة بمبدأ المعارضة" لقد اعتبر هربرت ماركوز أن ثورات الشباب هي الأصل بحيث عبرت بشكل واضح و قوي عن أفكاره التي نادى بها، والتي أعلن فيها أن القوى الثورية التقليدية ويقصد بها البروليتاريا قد فقدت ثوريتها باندماجها في المجتمع الصناعي المتقدم أين أصبحت متمسكة ببقاء هذا المجتمع للمحافظة على طابعه الاستغلالي بالدرجة الأولى"[4]

---

[1] أحمد زايد، نفس المرجع، ص 229.

[2] صيام شحاتة، **النظرية الاجتماعية من الماركسية إلى ما بعد الحداثة**، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2009، ص 131.

[3] هربرت ماركوز، **نحو ثورة جديدة**، ترجمة:عبد اللطيف شرارة، دار العودة، بيروت، د ط،1971، ص 99.

[4] فؤاد زكرياء، **هربرت ماركوز**، مؤسسة هنداوي، القاهرة، د ط، 2020، ص60.

نقد ومناقشة:

لقد ساهمت الأفكار التي تقدم بها هربرت ماركوز في تأطير الفكر الثوري الطلابي فقد كانت كدافع لهم لقيادة الحركات الاحتجاجية، كما بينت كيف يمكن أن يساهم الطلبة في إحداث التغيير في المجتمع، وهو ما سمح لنا بأخذ صورة عن خصائص النشاط الطلابي في تلك الفترة وعن مدى مساهمتها في بلورة انتفاضة مايو 1968.

لكن ورغم المساهمة التي قدمها هربرت ماركوز في إبراز دور الحراك الطلابي في إحداث الثورة وتحقيق التغيير، إلا أن هناك انتقادات لأفكاره على اعتبار أنها لا تلامس الواقع إذ أن هربرت ماركوز "لا يقدم نظرية ثورية يمكن أن تُتخذ أساسا لممارسة عملية، بل يقدم لنا تحررا رمزيا على مستوى الفكر وحده"[1] فضلا على أنه لم يقدم تحليلا دقيقا لهذه الحركة الطلابية حيث اختزل هدفها في الجانب السياسي وأهمل بذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية رغم أنه تطرق لكل من مفاهيم التحرر الفكري الثقافي والعدالة الاجتماعية لكنها كشعارات يعتمدها الحراك الطلابي لتحقيق مطالبه باعتبارها ثورة بُنيت على مجموعة من المبادئ القائمة على التغيير الجذري في جميع المستويات مع ارضاخ السلطة لهذا التغيير.

لقد ركز هربرت ماركوز على الحركة الطلابية باعتبارها تمردا ضد السلطة بدون الأخذ بعين الاعتبار للعنف الذي أفرزه الحراك الطلابي أو لمختلف التضييقات التي مورست على هذه الحركة الطلابية رغم أنه كان ناشطا فيها وناشرا لأفكارها لغرض تعبئة الطلبة نحو تحقيق المطالب ذات البعد التغييري لا الإصلاحي، وأيضا عدم تحليل فكرة التغييب العمدي لدور الحركات الطلابية سنة 1968 إذ انصهر نشاطهم في الحركات الاجتماعية مع مختلف الشرائح الأخرى بما في ذلك العمال، وهي الفكرة التي منحها آلان تورين جانبا من التحليل والتفسير

[1] فؤاد زكرياء، نفس المرجع، ص59.

حين أُختزل دور الطلبة مع جميع الشرائح الأخرى رغم أن البداية كانت من عمق الجامعات آنذاك ومن طرف الطلبة تحديدا، وهي الفكرة التي لم يتعمق فيها هربرت ماركوز رغم أنه شدد في تحليلاته على أن مصدر التغيير لن يكون عماليا والتي أصبحت حسبه تقليدا لابد من تقبله بل سيكون من فئات أخرى مُهمشة وقصد بذلك الطلبة.

2. الدراسات العربية:

في البداية لابد من الإشارة إلى أن الدراسات العربية ذات الصلة بموضوعنا قليلة جدا حيث نجد دراسات تطرقت لموضوع التنظيمات الطلابية لكنها اقتصرت على المنظور النفسي التربوي أكثر من المنظور التنظيمي النقابي النضالي، وبتعبير أدق فإن تلك الدراسات ركزت فقط على أثر الأنشطة الطلابية سواء الثقافية أم الرياضية على الجانب النفسي أو التربوي للطلبة (السلوك التطوعي، تنمية المهارات الإبداعية، تنمية المواطنة، تنمية القيم الأخلاقية، التدفق النفسي والذات الإيجابية ..)، وما يهمنا أكثر هو الجانب النقابي النضالي لذلك وبعد اطلاعنا على هذه الدراسات اخترنا دراسة عربية نفسية نرى أن لها علاقة بموضوعنا خاصة بالفرض الأول والذي يتضمن فكرة دوافع انخراط الطلبة في التنظيمات الطلابية (فكرة إشباع الحاجات) ليتم فيما بعد تحديد جوانب التشابه والاختلاف بينهما.

1.2 دراسة منزل عسران[1]

- **إشكالية الدراسة:** تطرق الباحث في إشكالية دراسته إلى التساؤل الرئيسي الآتي:

-هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الأمن النفسي والأمن الاجتماعي المدرسي بين الطلاب المشاركين في جماعات النشاط الطلابي وأقرانهم غير المشاركين في جماعات النشاط الطلابي في بناء الشخصية السوية لطلاب التعليم الثانوي.

[1] منزل عسران جهاد العنزي، **علاقة إشراك الطلاب في جماعات النشاط الطلابية بالأمن النفسي والاجتماعي لدى طلاب المرحلة الثانوية**، رسالة ماجستير في العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية، الرياض،2005.

تم الاطلاع عليها في 2019/12/05 الساعة 17:00 الرابط:

http://ncys.ksu.edu.sa/sites/ncys.ksu.edu.sa/files/studies%20%2819%29_5.pdf

ليتم تحديد **التساؤلات الفرعية** التالية:

-هل يختلف مستوى الأمن النفسي باختلاف المشاركة في النشاط الطلابي؟

- هل يختلف مستوى الأمن الاجتماعي المدرسي باختلاف المشاركة في النشاط الطلابي؟

- في حالة وجود اختلافات في الأمن النفسي أو الأمن الاجتماعي المدرسي، فهل يرجع الاختلاف لمشاركة الطلاب في النشاط الطلابي؟ ومجموع الطلاب غير المشاركين؟

- **فروض الدراسة:** تم صياغة الفرض العام كما يأتي: توجد فروق في متوسطات درجات الأمن النفسي والأمن الاجتماعي المدرسي بين مجموع الطلاب المشاركين في النشاط الطلابي ومجموع الطلاب غير المشاركين في النشاط الطلابي.

أما **الفروض الفرعية** فكانت كما يلي:

- توجد فروق في متوسطات درجات الأمن النفسي والأمن الاجتماعي المدرسي بين أفراد المجموعة التي ساهمت في النشاط الديني والتي لم تساهم فيه.

- توجد فروق في متوسطات درجات الأمن النفسي والأمن الاجتماعي المدرسي بين أفراد المجموعة التي ساهمت في النشاط الثقافي والتي لم تساهم فيه.

- توجد فروق في متوسطات درجات الأمن النفسي والأمن الاجتماعي المدرسي بين أفراد المجموعة التي ساهمت في النشاط الاجتماعي والتي لم تساهم فيه.

- توجد فروق في متوسطات درجات الأمن النفسي والأمن الاجتماعي المدرسي بين أفراد المجموعة التي ساهمت في النشاط العلمي والتي لم تساهم فيه.

- توجد فروق في متوسطات درجات الأمن النفسي والأمن الاجتماعي المدرسي بين أفراد المجموعة التي ساهمت في النشاط الرياضي والتي لم تساهم فيه.

- توجد فروق في متوسطات درجات الأمن النفسي والأمن الاجتماعي المدرسي بين أفراد المجموعة التي ساهمت في النشاط الكشفي والتي لم تساهم فيه.

– توجد فروق في متوسطات درجات الأمن النفسي والأمن الاجتماعي المدرسي بين الطلاب المشاركين في الأنشطة.

– **منهج الدراسة:** تم استخدام المنهج الوصفي من خلال التعرف على العلاقة بين إشراك الطلاب في جماعات النشاط الطلابي بالأمن النفسي والأمن الاجتماعي المدرسي لدى الطلاب.

– **أدوات وعينة الدراسة:** تم الاعتماد على العينة القصدية "غير الاحتمالية" من مجتمع الدراسة ويعود الدافع إلى ذلك حسب الباحث إلى مجتمع البحث وكبر حجمه إضافة إلى ضيق الوقت، وحسب الباحث دائما فقد اختار 20 طالب من المُشاركين في النشاط الطلابي اشتراكا فعليا، و20 طالب غير مُشتركين في أي نشاط في المدرسة، وقُدر بذلك عدد الاستمارات بنحو 240 استمارة موزعة على 6 مدارس ثانوية في مدينة الرياض.

– **نتائج الدراسة:**

– توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب المشاركين في النشاط الديني وأقرانهم غير المشاركين في النشاط الطلابي في مستوى الأمن النفسي والأمن الاجتماعي المدرسي لصالح الطلاب المشاركين في النشاط الديني.

– توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب المشاركين في النشاط الثقافي وأقرانهم غير المشاركين في النشاط الطلابي في مستوى الأمن النفسي والأمن الاجتماعي المدرسي لصالح الطلاب المشاركين في النشاط الثقافي.

– توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب المشاركين في النشاط الاجتماعي وأقرانهم غير المشاركين في النشاط الطلابي في مستوى الأمن النفسي والأمن الاجتماعي المدرسي لصالح الطلاب المشاركين في النشاط الاجتماعي.

– توجد فروق ذات دلالة احصائية بين الطلاب المشاركين في النشاط العلمي وأقرانهم غير المشاركين في النشاط الطلابي في مستوى الأمن النفسي والأمن الاجتماعي المدرسي لصالح الطلاب المشاركين في النشاط العلمي.

– توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب المشاركين في النشاط الرياضي وأقرانهم غير المشاركين في النشاط الطلابي في مستوى الأمن النفسي والأمن الاجتماعي المدرسي لصالح الطلاب المشاركين في النشاط الرياضي.

– توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب المشاركين في النشاط الكشفي وأقرانهم غير المشاركين في النشاط الطلابي في مستوى الأمن النفسي والأمن الاجتماعي المدرسي لصالح الطلاب المشاركين في النشاط الكشفي.

– توجد فروق ذات دلالة إحصائية بالأمن النفسي والاجتماعي المدرسي للطلاب المشاركين في النشاط الطلابي الثقافي والنشاطات الأخرى لصالح النشاطات الأخرى.

نقد ومناقشة:

كما أشرنا سابقا فإن هذه الدراسة ذات البعد النفسي تختلف عن دراستنا ذات البعد السوسيولوجي التنظيمي النضالي بالدرجة الأولى، غير أن لها علاقة بالفرض الأول والذي يحدد مبررات انخراط الطالب في التنظيم الطلابي، ولقد تم الاستفادة من هذه الدراسة من خلال التعرف على مجمل النشاطات التي يُزاولها الطلبة(الدينية،الثقافية،الاجتماعية،العلمية،الرياضية،الكشفية) إضافة إلى النتائج التي تم التوصل إليها من خلال وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين الطلاب المشاركين في النشاط الطلابي وغير المشاركين، غير أنه وفي دراستنا سنتطرق

إلــى الفعـل النقـابي النضــالي للتنظيمـات الطلابيــة بصـفة عامــة مـن خـلال تحديـد دوافـع انخراط الطلبة في ذات التنظيمات.

وما يُؤخذ على هذه الدراسة هو اعتماد الباحث على العينة القصدية مما يجعلها غير قابلة لقاعدة التعميم في الدراسات السوسيولوجية فضلا عن محدودية نتائجها تحت مبرر ضيق الوقت وكبر حجم المجتمع، إلا أنه منهجيا ما يحدد نوع العينة هو طبيعة الموضوع بالدرجة الأولى، فعامل الوقت قد يتم اعتماده فقط عند اختيار عدد الوحدات المُشكلة للعينة وما يلاحظ على هذه الدراسة هو تركيزها على النشاط الطلابي في الثانويات غير أن دراستنا تركز على النشاط الطلابي في الحقل الجامعي.

3.الدراســات الجزائرية:

1.3 دراسة عبد الناصر جابي[1]

تطرق الباحث في كتابه المعنون بـ "الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية" في القسم الأول منه للحركة العمالية من الهجومية إلى الدفاعية وإلى الاستراتيجيات النقابية من الأحادية إلى التعددية في القسم الثاني، ليُخصص القسم الثالث للحركات الاجتماعية في الجزائر، إذ تم تتبع الحراك النقابي في فترتي الأحادية والتعددية وأحداث أكتوبر 1988 التي فصلت بينهما تخللتها قرارات مصيرية على عدة أصعدة، فحسب الباحث دائما فقد كان الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على الاستراتيجيات العمالية والنقابية الدفاعية والهجومية القانونية الهيكلية والمطلبية، السياسية النوعية والاقتصادية المادية.

[1] عبد الناصر جابي، **الجزائر من الحركة العمالية الى الحركة الاجتماعية**، المعهد الوطني للعمل، الجزائر، د ط، 2001.

-**المنهج المعتمد:** اعتمد الباحث على المنهج التاريخي وكذا المنهج الوصفي في دراسته من خلال عرض كرونولوجيا النشاط النقابي في الجزائر مرورا بالحركات الاجتماعية مع عرض محطات واقعية للنضال النقابي العمالي.

-**نتائج الدراسة:** لقد خلص الباحث في دراسته إلى مجموعة من النتائج نعرضها كما يأتي:

- فرضت عملية التحول في الجزائر نوع من التسيير كنتيجة لوقف الاستثمارات المنتجة وما تبعه من توقف للآلة الإنتاجية ومنه تسريح العمال.
- إن هذا الوضع جعل الحركة العمالية تحتل مواقع دفاعية واضحة كنتيجة أيضا للوضع السياسي المتأزم آنذاك (العشرية السوداء).
- ما ميز مرحلة (88-92) هو بداية تحول وتغيير في القاعدة الاجتماعية للدولة كان من أهمها تجربة التعددية النقابية والبروز القوي للحركة العمالية المطلبية.
- سمح الربيع الديمقراطي القصير للحركة العمالية المطلبية في الفترة الممتدة بين (88-92) في بلورة استراتيجية مطلبية في وضع اقتصادي صعب، وهو ما جعل النتائج الاقتصادية لهذه الاستراتيجية محدودة.
- ما ميز هياكل الاتحاد العام للعمال الجزائريين هو تأثرها بالجو السياسي العام فغيرت جزئيا من طرق تسييرها قاعديا نحو ديمقراطية أكثر، كما ساهمت في التغيير في مواقعها وأدوارها من خلال الاعتراف أكثر بالمصالح الفئوية لدرجة القطيعة التنظيمية وتكوين نقابات جديدة.
- من خصائص الاستراتيجية النقابية على المستوى القاعدي هو الجانب الدفاعي، حتى ولو ظهرت بوادر الهجومية في مواقفها على مستوى القمة، كنتيجة للتحولات التي لازال يعرفها النظام السياسي، لتحاول أن تستغلها القيادات النقابية لاحتلال مواقع أحسن لها ضمن اللعبة السياسية.

- ساهمت الوضعيات المختلفة من قطاع اقتصادي إلى آخر في جعل الحركة النقابية في مواقع أحسن في بعض القطاعات، دون أن يترتب عن ذلك حتى الآن تنسيق في المواقف بين مختلف الوضعيات، وهو أمر ناتج عن ضعف التنسيق النقابي بين مختلف الهياكل لسيطرة الثقافة الأحادية على المستوى السياسي والنقابي إلى الآن.

نقد ومناقشة:

لقد وضحت لنا دراسة عبد الناصر جابي تلك النقلة التاريخية من النشاط النقابي العمالي إلى الحركات الاجتماعية، وما تبعها من تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية وقانونية، وكل هذا سيتم إسقاطه بدورنا على نشاط التنظيمات الطلابية على عدة مستويات خاصة بعد إرساء التعددية الحزبية والنقابية وما تبعها من نشاط للجمعيات والمحدد وفقا لقانون 12-06 والذي يحكم نشاط التنظيمات الطلابية.

لقد تم الاستفادة من هذه الدراسة كونها قدمت مختلف الاستراتيجيات الهجومية منها والدفاعية التي تقوم عليها الحركات النقابية والعمالية في تعاملها مع السلطة، فضلا على عرض لسلسلة الإضرابات العمالية ذات الطابع الدفاعي أي الاستراتيجيات العمالية المطلبية على حد تعبيره، وهو ما يدفعنا إلى تفسير سلسلة الإضرابات الطلابية في الحقل الجامعي وتحديد نوعها وغرضها فيما إذا كانت دفاعية أم هجومية، وإن كانت أداتية أم تعبيرية على حد تعبيره والتي حدد أوجه الاختلاف بينهما في كتابه•.

لكن رغم ذلك نرى أن الأيديولوجيا اليسارية عند عبد الناصر جابي أثرت بشكل واضح في تحليلاته خاصة ما تعلق منها بحقوق العمال ومطالبهم المختلفة وعلاقة ذلك بالحركة الوطنية الجزائرية وهذا ما يندرج ضمن التحيز السياسي، كما يلاحظ عدم دقة الأرقام التي

• أنظر: عبد الناصر جابي، **الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركة الاجتماعية**، ص ص 48،49.

تُعبر عن الإضرابات التي قامت بها نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين ومختلف النقابات في فترة التعدد خاصة في فترة التسعينيات، والتي كانت وزارة العمل آنذاك المسؤولة عن إحصاء عدد الإضرابات في إطار إحصاء مجمل النزاعات الجماعية فضلا عن الجرائد، لكن رغم ذلك لم تكن الإحصائيات المقدمة من طرفهم دقيقة نظرا للظروف الأمنية في تلك الفترة.

إن الرقم الإحصائي له دلالاته القوية على اعتبار أن عدد الإضرابات وتوقيتها وتوزيعها الجغرافي يُعبر هو الآخر عن تلك الاستراتيجيات الهجومية والدفاعية وفيما إذا كان إضرابا أداتيًا أم تعبيريًا، كما أن الرسم البياني في قائمة الملاحق والذي يُعبر عن سلسلة الإضرابات من 1980 إلى غاية 2000 لم يُحدد مصدره هو الآخر.

2.3 دراسة حسين زبيـري[1]

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الحديثة في مجال العمل النقابي، بحيث تم تحليل الحركة النقابية المستقلة من منظور ثلاث مُستويات أي من المنظور الكُلاني وكنسق للفعل النقابي (تالكوت بارسونز) ثم كاستراتيجية (ميشال كروزيه)، قصد رسم صورة واضحة عن النشاط النقابي المستقل ومُقارنتها مع النقابة العمومية على حد تعبيره من عدة جوانب.

-**إشكالية الدراسة:** ركزت التساؤلات على ما يأتي: ماهي الآليات التي تعتمد عليها النقابة لتحقيق مطالبها؟ إلى أي مدى يمكننا الحديث عن استراتيجيات نقابية؟ هل تغيرت هذه الاستراتيجيات النقابية بالمقارنة مع التي سبقتها؟ هل هناك قطيعة للنقابات المستقلة مع النقابة العمومية؟ حتى من ناحية التشكيلة الاجتماعية وكذا تداعيات هذه القطيعة على مستوى المطالب ونوعيتها؟

[1] حسين زبيري، **النقابة المستقلة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، جامعة الجزائر،(غير منشورة)، 2012.

فروض الدراسة:

– إن الفعل النقابي الذي يتلخص بدرجة كبيرة وبشكل واضح في الإضراب الذي يرتكز على مجموع القراءات التي تعمد إليها النقابات المستقلة في الجزائر وذلك قصد تحسين فرص تحقيق مطالبها، فاختيار توقيت الإضراب والمناطق التي تتمركز فيها كثافة إضراب أكبر تعكس منطق واستراتيجية نقابية قد تختلف من قطاع نشاط إلى آخر.

– إن مفاهيم المرجعيات الجماعية التي قامت عليها النقابية يمكن التحقق منها من خلال الاتفاق والاشتراك في المواقف والآراء إزاء عناصر تتعلق بالنشاط النقابي من طرف أعضاء المكاتب الوطنية للنقابات المستقلة، وإن التباين في المواقف والاتجاه من شأنه أن يدفعنا للحديث عن استراتيجيات فردية التي تتم في إطار جماعي.

– إن النخبة النقابية اليوم هي نتيجة قطيعة مع النخب النقابية التي قامت في عهد الأحادية النقابية، وتتجلى هذه القطيعة على كل المستويات بما في ذلك الخصائص الاجتماعية والثقافية لها.

–**منهج الدراسة:** تم الاعتماد على المنهج الكمي من خلال الإحصاء مع الاستعانة بالمنهج الكيفي من خلال الاعتماد على المقابلات، وتحليل مضمون بعض المقالات التي تناولت الإضراب.

–**أدوات وعينة الدراسة:** اعتمد الباحث على أداة رئيسية وهي الاستمارة الاستبيانية وأخرى ثانوية تمثلت في المقابلات الحرة، إضافة إلى دراسة الوثائق، أما عن العينة فكانت العرضية بالاعتماد على تقنية كرات الثلج.

–**نتائج الدراسة:**

– تراجع عدد الإضرابات وهو مايعني تغير في استراتيجيات المطالبة التي اعتمدتها النقابة المستقلة من قبل.

– تستند النقابات المستقلة على الإضراب طول السنة وبوتيرة مهمة مقارنة مع تلك التي عرفتها من قبل.

– يعتبر خيار المطالب الجذرية عنصرا مهما لتفسير الظاهرة النقابية في الجزائر.

– الانتقال الجذري من النشاط الذي ارتبط بقطاع الصناعة والأشغال العمومية نحو قطاعات الخدمات والإدارة.

– ميل النقابات إلى النشاط على المستوى المحلي أكثر منه على البعد الوطني.

– اختفاء الاستراتيجيات الجماعية وبروز واضح للاستراتيجيات الفردية.

– انحصار النشاط النقابي بمعادلته الجماعية بشكل مستمر.

– حفاظ النخبة النقابية على بعض العناصر المميزة للنخبة النقابية للاتحاد العام للعمال الجزائريين لسنة 1988، كما تمكنت بالمقابل من ابراز بعض الخصوصيات التي توحي بانقطاع بينها وبين النخبة النقابية لسنة 1988.

نقد ومناقشة:

لقد قام الباحث في دراسته بمقارنة الإضرابات الآنية (فترة إنجاز الأطروحة) والإضرابات التي حدثت في سنوات مضت أي تتبع مسار الإضرابات في الفترة 2010/2005، كما تم التعرض لأساس النشاط النقابي القائم على المرجعية الجماعية ومبدأ التضامن مع تحديد أهم الخصائص التي تلتقي وتتعارض فيها كل من النقابات المستقلة والنقابة العمومية (مُمثلة في الاتحاد العام لعمال الجزائريين سنة 1988)، وهو ما قدم لنا فكرة عن العمل الجماعي ولو أن منطق عمل النقابات يختلف نوعا ما عن منطق التنظيمات الطلابية خاصة بالنسبة لنوعية المطالب وطريقة عرضها وكذا الطرف المفاوض لها، والذي سيظهر جليا في الجانب التطبيقي لهذه الدراسة.

من جهة أخرى ركزنا في دراستنا على تحليل الفعل النقابي كاستراتيجية والذي ظهر جليا في هدف دراستنا وكذا فروضها، والتي سيتم التفصيل فيها أكثر في التحليل السوسيولوجي لاحقا، غير أننا ننوه من الجانب المنهجي أنه ومن شروط الفرضية عدم احتوائها على أداة التوكيد (إن) وهي هفوة وقع فيها الباحث "إذ لا يجب أن تحتوي الفرضية على إن في بداية جملة أو جمل الفرضية، لأن الفرضية عبارة عن تصريح يفترض أن الحد الأول له علاقة بالحد الثاني، ويجب الاستدلال والتحقق من ذلك لأن إدخال إن يعطي لجملة الفرضية نوع من التوكيد القائم على نوع من الحكم المسبق"[1] كما أن اعتماد الباحث على المقابلات الحرة لا يتلائم مع طبيعة دراسته لأن ممثلي العينة من المجتمع الأصلي هم مسؤولي النقابات والمنتمين إليها، فهذه العينة تستخدم فقط في الدراسات المجهولة المصدر سوسيولوجيا خاصة في الجانب الإمبريقي، كما أن تقنية كرات الثلج تستخدم في حالة وجود غموض في الوحدات المشكلة للعينة لصعوبة الوصول إليهم، وبما أن العينة مشكلة من رؤساء النقابات فمجتمع البحث معروف في هذه الحالة.

3.3 دراسة أحمد مريوش[2]

تتجه دراسة الباحث إلى اعتماد البعد التاريخي إذ شخَّص من خلالها وضعية الطلبة الجزائريين على اختلاف مستوياتهم ودورهم في القضية الجزائرية وتدويلها، وهي دراسة ثرية جدا بالشواهد التاريخية التي استغرقت عشر سنوات، وأهم ما ميز التنظيمات الطلابية في تلك الفترة هو الوعي المبكر لواقعهم ولسياسة التمييز العنصري التي اعتمدها المستعمر الفرنسي

[1] سعيد سبعون، مرجع سبق ذكره، ص113.

[2] أحمد مريوش، **الحركة الطلابية الجزائرية ودورها في القضية الوطنية وثورة التحرير 1954**، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر،(غير منشورة)، 2006.

مع الجزائريين آنذاك، كما تميز العمل الطلابي الجزائري بارتباطه الوثيق بمجريات الحياة السياسية ومواكبتها في كل مراحلها.

-**إشكالية الدراسة:** كانت التساؤلات على النحو الآتي: ماهي الجدوى من تغييب شرعية المثقفين الجزائريين الذين ساهموا بالأمس في البحث عن الحلول للقضية الوطنية الضائعة والمغيبة؟ وماهي الفائدة عن إبعادهم من الاهتمامات الوطنية والكتابات التاريخية اليوم؟ وهل أن أولئك الطلبة أُجبروا على التفاعل مع التحول الجديد مع بداية القرن مصداقا لمقولة "إن الاستعمار يأخذ بين طياته بذور الاستقلال"؟ أم أن هذه الفئة المتمدرسة لم ترق في تكوينها السياسي إلى مستوى المنظر والمشرع السياسي الذي هندس البناء السياسي المنظم بعد الحرب العالمية الأولى كما يحلو لأشباه الأميين من مؤرخي البلاط أن يدعوه اليوم؟ أم أننا ما نزال نخاف كل الخوف من العمل بالعقلنة والمنهجية الفكرية، وبالتالي الحفاظ على قاعدة الماضي المبنية على إقصاء أهل الفكر والتنظير من مسار التصور باعتبار أن هذه الشريحة لا تزال مصابة بالعقم، ومن تم عدم الاعتراف بجهودها، بل وبشرعيتها، وجاز إبعادها عن المساهمة في مجرى التحول الذي تشهده الجزائري المعاصر، أم أننا نزال بعد نعيش تلك الصراعات التي شهدتها التنظيمات الطلابية والتي انتقلت إلى كوادر الدولة بعد الاستقلال؟

-**منهج وأدوات الدراسة:** اعتمد الباحث في دراسته التاريخية على التحليل والتحري للعديد من الحيثيات الأساسية في مسيرة النضال الطلابي، وإجراء مقارنات بين عينات عديدة منها والقيام بالإسقاطات الأساسية قصد معرفة التاريخ الطلابي كما هو لا كما يجب أن يكون دون تغييب لهذه الفترة الهامة، وتم الاعتماد في ذلك على المادة الأرشيفية والمصدرية وكذا الدراسات الأكاديمية والرجوع إلى المقالات المعاصرة التي تناولت بالبحث موضوع الطلبة إضافة إلى العديد من اللقاءات والمراسلات مع أسماء بارزة في النضال الطلابي.

-نتائج الدراسة:

- اعتمدت سياسة الاستعمار الفرنسي منذ بداية الاحتلال على عامل التدمير الاقتصادي وتمكين سياسة الاستيطان مع استعمال القوة العسكرية.

- استعملت الإدارة الفرنسية المدرسة كوسيلة فعالة في إنجاح مشروعها الاستيطاني، وذلك من خلال البرامج والإمكانات والمشاريع التي وظفتها لذلك.

- هدفت الإدارة الفرنسية إلى تمكين الاستيطان الثقافي الاستعماري ومحو البنية الثقافية للجزائر.

- بروز الوعي الطلابي الجزائري جاء في وقت مبكر من عمر الحركة السياسية في الجزائر بل ظهر قبل الإعلان الرسمي عن ميلاد الأحزاب.

- تزامن تأسيس التنظيم الطلابي في الجزائر مع بروز الكثير من المتغيرات على الساحة الجزائرية بعد حركة الاسترخاء الثقافية التي تولدت عن سياسة جونار على رأس الولاية العامة بالجزائر، حيث أن الطالب الجزائري والمثقف عموما سواء التابع للمدرسة الفرنسية أو المدارس الحرة لم يكن بعيدا عن جل التحولات التي عرفتها الجزائر بل كان طرفا صنيعا لأحداثها.

- ارتبط العمل الطلابي الجزائري بمجريات الحياة السياسية في الجزائر، ومن تم رسمت التنظيمات الطلابية معالمها ونشاطات بالأحزاب والجمعيات السياسية بالجزائر.

- ساهم الطلبة وناضلوا من أجل تحقيق معادلة الربط بين الأصالة والمعاصرة والحفاظ على الهوية العربية الاسلامية.

- كانت التنظيمات الطلابية بمثابة مدارس خاصة لتكوين المؤطرين الشباب الذين كانوا دوما على ارتباط وثيق بما كان يدور داخل الوطن وخارجه.

– أوجدت التنظيمات الطلابية الجزائرية المتواجدة في البلاد العربية توازنا هاما وأساسيا في البنية الثقافية والفكرية والاجتماعية في الوسط الجزائري بعد أن عاش الطلبة أحداث المشرق وقضايا العالم العربي والاسلامي عن قرب.

– ناصر الطلبة الثورة التحريرية وكان العديد منهم يؤمن بالمبدأ الثوري أكثر من قناعته بالعمل السياسي.

– كان الاعلان عن ميلاد الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين سنة 1955 بمثابة ضربة قاسمة للمشككين في الهوية الجزائرية العربية الاسلامية.

– يعد اعلان الطلبة الثانويين والجامعيين عن الإضراب العام سنة 1956 بمثابة نقلة نوعية للتضامن الطلابي وشريحة المثقفين مع الثورة التحريرية بعد أن فضل هؤلاء المصلحة العامة وهي الوطن على المصلحة الخاصة وهي الدراسة وأخذ الشهادة.

– تُعبر استجابة الطلبة لاحتياجات الثورة عن تحمل مسؤولية وطنية ووظيفية أبداها الطلبة فوق أرض الواقع الجزائري وفي جبهات القتال وفي مدرجات الجامعة وفي المحافل الدولية الطلابية من خلال عقد العديد من المؤتمرات الرسمية وغير الرسمية.

– يُعد إجهاض الائتلاف الطلابي في مؤتمر الجزائر سنة 1962 بمثابة بداية لمؤامرة جديدة ضد الثوابت الوطنية، وبروز فئة من الطلبة الانتهازيين الذين ركبوا موجة الثورة لغرض تحقيق أغراضهم الإيديولوجية.

نقد ومناقشة:

تعتبر دراسة الباحث ذات البعد التاريخي ثرية من ناحية المعلومات والحقائق الخاصة بتاريخ الحركة الطلابية الجزائرية، على اعتبار أنه لابد من تتبع الأحداث التاريخية قصد فهم الوضع الطلابي الراهن، وأن تسليط الضوء على الكثير من القضايا والمواقف التي ميزت مسار

العمل الطلابي يساعد في تقديم خطاب سوسيولوجي شامل ودقيق، إذ تندرج دراستنا الحالية ضمن الدراسات السوسيولوجية في حين ارتكزت دراسة الباحث على الجانب التاريخي القائم على تحليل مضمون الوثائق التاريخية والمقابلات مع شهود العيان.

وضح الباحث في دراسته أهمية شريحة الشباب عامة والتنظيمات الطلابية خاصة في كل محطات الثورة الجزائرية والتي هدفت إلى التغيير على اعتبارها تكونت سياسيا نتيجة احتكاكها بجيش وجبهة التحرير الوطني من جهة، وبالثقافات العربية والغربية من جهة أخرى حتى أن القانون الأساسي الخاص بكل التنظيمات الطلابية الحالية تمجد مبادئ وقيم أول نوفمبر بغض النظر عن أخذها لها بعين الاعتبار من عدمه، فضلا على أن العديد من التنظيمات الطلابية اليوم تتخذ شعارات من الثورة الجزائرية هدفها استقطاب أكبر قدر ممكن من المنخرطين في صفوفها، لذلك نجد أن هذه الدراسة قدمت لنا رصيدا علميا تاريخيا نرى أنها ستساهم في تفسير العديد من السلوكيات التي يتبناها التنظيم الطلابي اليوم.

رغم ذلك فالنشاط الطلابي خلال الثورة التحريرية لم يكن نضاليا في كل محطاته مثلما أشار له الباحث فرغم الدور النضالي الذي قامت به بعض الحركات الطلابية آنذاك إلا أن هذا لم يمنع من انصهار بعض الطلبة الجزائريين في صفوف التنظيمات الطلابية الفرنسية وهو ما أثر على توجهاتهم وعلى قيمهم النضالية في عز الثورة الجزائرية، بل وحتى العمل على ترويج الإيديولوجيات التي تتعارض مع المبدأ النضالي الثوري وبالتالي العمل على نشر الإيديولوجية الإصلاحية الداعية إلى المساواة، وفي هذا النطاق قال فرحات عباس "إن القضية كانت هل الواجب المطالبة أولا بدستور للجزائر قائم على الشكل الوطني أم الواجب محاولة إنقاذ الشعب ماديا ومعنويا من التدهور الذي كان يُعانيه، وقد اختار هو الحل الثاني، ذلك أن

النشاط السياسي ليس هو بالضرورة استعادة السلطة بالقوة فقط، بل إنه في نظره النضال من أجل تحسين وتنظيم العلاقات الإنسانية"•

إن منطق التفكير هذا يختلف عن الأفكار القائمة على الثورة والتغيير وهذا له دلالة على وجود انقسامات بين الطلبة الجزائريين إيديولوجيًا وهو ما أثر على النشاط النقابي لهم كما تجدر الإشارة بأن التنظيمات الطلابية في الوقت الراهن لم تأخذ من النشاط الطلابي في عهد الثورة التحريرية سوى الشعارات التي تمجد الثورة وتحتفي بالاستقلال والواضحة في بيانات التأسيس ظاهريًا غير أن المضمون لايعكس ذلك في غالبيته.

4.3 دراسة نور الدين بسطي[1]

-**إشكالية الدراسة:** تطرق الباحث في إشكالية بحثه إلى التساؤلات الآتية:

- ماهو الدور الذي تؤديه التنظيمات الطلابية من حيث قدرتها على تحسين الخدمات الاجتماعية بالإقامات الجامعية في ظل وضعية شبه مسدودة؟ وماهي العوامل التي تُقلل من أداء هذه التنظيمات لأدوارها؟

- هل تقلل حالة الانسداد من نشاط التنظيمات الطلابية؟ وما هو مدى مساهمتها في اتخاذ القرار إلى جانب الإدارة؟

- ماذا يمكن أن يقدم التعدد التنظيمي؟ وهل أن الدور الذي تؤديه هاته التنظيمات هو ما يَتوقعه الطلبة ويُحقق رضاهم؟

- هل الدور الذي تؤديه هذه التنظيمات الطلابية هو ما يتوقعه الطلبة ويُحقق رضاهم؟

-**فروض الدراسة:** صاغ الباحث الفرضية العامة على النحو الآتي:

تعمل التنظيمات الطلابية على تحسين وضعية الخدمات الاجتماعية الجامعية المتدهورة، إلا أن هناك عراقيل تحول دون نجاح دورها في تحسين جودة الخدمات الاجتماعية بشكل كافي.

• أنظر: أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج3، ط4، 1992، ص73.

[1] نور الدين بسطي، **دور التنظيمات الطلابية في تحسين الخدمات الجامعية**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع التنظيم والعمل، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر،(غير منشورة)،2008.

وتم الاعتماد على الفروض الجزئية الآتية:

– تقلل حالة الانسداد لقطاع الخدمات الاجتماعية الجامعية من نجاح أي نشاط طلابي.

– عدم إشراك الإدارة للتنظيمات الطلابية في اتخاذ القرارات بشكل واسع قلل من تأثيرها في تحسين الخدمات.

– التعدد التنظيمي أدى إلى نشوء مناخ يسوده الصراع قلل من نجاح دور التنظيمات الطلابية.

–**منهج الدراسة:** تم الاعتماد على المنهج الوصفي، وانطلاقا من كون الدراسات الوصفية في مرحلة نشأتها ارتبطت بالتحليل الكمي، فقد تم الاعتماد على المنهج الكمي من خلال القياس والنسب المئوية والمتوسطات، كما تم الاعتماد على التحليل الكيفي من خلال التحليل العميق للبيانات (وهذا المزج تم اعتماده استنادا إلى الفرنسي فريديريك لوبلاي) الذي طوَر المنهج الوصفي واعتماده على المنهج الكمي والكيفي.

–**أدوات وعينة الدراسة:** حسب الباحث فإن طبيعة الموضوع استدعت اعتماد العينة غير الاحتمالية النمطية من خلال البحث عن عنصر يكون بمثابة صورة نمطية لنفس المجتمع الذي استخرجت منه، وفي نفس الوقت اكتشاف العناصر التي تُخالف مجتمع البحث أو تقدم معلومات سلبية عليه(عن طريق سبر آراء يحوي مجموعة من الأسئلة في هذا النطاق) وبالتالي التوجه مباشرة إلى أعضاء فروع التنظيمات الطلابية المُكلفة بالشؤون الاجتماعية داخل الإقامات الجامعية (كصُور نمطية) وبنفس الطريقة تم سحب العناصر ذات الصور النمطية المضادة (أي المقيمين وغير المنخرطين في التنظيمات الطلابية).

وتم الاعتماد على استمارة الاستبيان والتي توضح دور التنظيمات الطلابية من وجهة نظر أعضاء التنظيمات الطلابية في حد ذاتهم وأخرى من وجهة نظر الطلبة غير المنخرطين (نموذجين للاستبيان)، كما تم اعتماد المقابلة نصف الموجهة مع بعض رؤساء التنظيمات الطلابية وهذا في الدراسة الاستطلاعية، إضافة إلى مقياس ليكرت لقياس رضا الطلبة.

–**نتائج الدراسة:** لم تساهم التنظيمات الطلابية إيجابيا وبصورة مقبولة في تحسين الخدمات الاجتماعية الجامعية بالإقامات الجامعية بسبب عدة عوامل منها:

– وجود حالة الانسداد الذي يعيشه قطاع الخدمات الجامعية.

- المشاركة المحدودة في اتخاذ القرارات.
- وجود صراع بين الإدارة والتنظيمات الطلابية.
- غياب الوعي المشترك لواقع الخدمات.
- هشاشة الارتباط والولاء للتنظيمات وانحراف نشاطها لجوانب أخرى، الأمر الذي كوَن حالة من عدم الرضى من طرف الطلبة المُقيمين وغير المنخرطين لهذه التنظيمات.

نقد ومناقشة:

لقد تم التركيز في هذه الدراسة على جانب الخدمات الاجتماعية في الإقامة الجامعية ومدى نجاح التنظيمات الطلابية في المطالبة بتوفيرها أو تحسينها، غير أن دراستنا تستهدف تشريح سوسيولوجي للفعل النقابي عند التنظيمات الطلابية داخل الجامعة بما في ذلك داخل الإقامات الجامعية، أي أن تركيزنا لن ينحصر على الجانب البيداغوجي فحسب وإنما على مستوى الخدمات الجامعية أيضا.

من جهة أخرى ما يلاحظ على هذه الدراسة منهجيا عدم وجود تنسيق واضح ما بين التساؤلات الفرعية وفرضيات الدراسة، فضلا على احتواء كل تساؤل فرعي على سؤال آخر ضمني أي وجود ازدواجية وهو خلل منهجي لابد من التنويه إليه، ولقد تم الاستفادة من هذه الدراسة من جانبين الأول كونها دراسة في نفس التخصص، أما الجانب الثاني فتخص النتائج التي تم الوصول إليها خاصة فيما يتعلق بوجود هشاشة الارتباط والولاء لهذه التنظيمات الطلابية وانحراف نشاطها لجوانب أخرى، وهو ما يفسر المِخيال السوسيولوجي للطلبة عموما والمكون تجاه نشاط هذه التنظيمات التي تمتلك مناورات غير رسمية تمكنها من التموقع في التنظيم الإداري بمنطق مُغاير ستُوضحه دراستنا أكثر، كما تم الاستفادة من المفاهيم التي عالجها الباحث في هذه الدراسة نذكر منها: مفهوم الدور، مفهوم الوعي، هذا وقد تم الإشارة إلى حالة الانسداد الذي يعيشه قطاع الخدمات الجامعية، وسنحاول في دراستنا التطرق لهذه الفكرة ميدانيا على اعتبار أن دراستنا ستتناول الجانب البيداغوجي والخدماتي على حد سواء.

5.3 دراسة روابح عبد الغني[1]

- **إشكالية الدراسة:** طرح الباحث التساؤلات على النحو الآتي:

- هل وعي الطالب بهويته العلمية هو الذي يجعله يسعى للانضمام إلى التنظيم الطلابي ليعطي لهويته فاعلية وديناميةً، أم أن الطالب يرى أن التنظيم الطلابي هو الذي يعطيه هذه الهوية ويوفر له التفاعل الدينامي؟

- هل تستطيع الجامعة بمستواها الفكري وكمجال للتنشئة السياسية أن تصنع طلابا قادرين على الدخول إلى وسط النخبة؟

- هل كان للانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية تأثير على إنتاج النخب في الجزائر؟

- **فروض الدراسة:** تم صياغة الفروض كما يأتي:

- إن الطالب يسعى للانخراط في التنظيم الطلابي لأنه يعطيه الهوية العلمية ويوفر له التفاعل الدينامي .

- الجامعة غير قادرة اليوم على أن تصنع طلابا قادرين على الدخول إلى وسط النخبة وذلك للأزمة التي تعيشها على مستوى التعليم والتسيير.

- إن للانتقال من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية تأثير على إنتاج النخب على مستوى التنظيمات الطلابية وذلك لافتقار الطلبة لإيديولوجيا وعقائد فكرية واضحة.

- **منهج الدراسة:** اعتمد الباحث على المنهج الكيفي لتركيز الدراسة تحديدا على الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية، والتي من خلالها تم حصر معاني الأقوال وملاحظة السلوكيات أثناء المقابلات مع المبحوثين.

[1] روابح عبد الغني، **دور التنظيمات الطلابية في انتاج النخب السياسية**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، جامعة الجزائر2،(غير منشورة)، 2011.

أدوات وعينة الدراسة: تم الاعتماد على المقابلة كأداة لجمع البيانات في هذه الدراسة، وذلك مع الطلبة المنخرطين مع التنظيم الطلابي السالف الذكر، إضافة إلى تقنية تحليل المحتوى من خلال تحليل لأجوبة المبحوثين، أما عينة الدراسة فكانت الحصصية، من خلال تقسيم مجتمع البحث إلى فئات ثم اختار الباحث عددا من كل فئة، بحيث يتناسب مع حجم هذه الفئة، أما بخصوص المعاينة فحسب الدراسة يتوزع الطلبة المنخرطون في الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية كالتالي : قسم علم الاجتماع واللغات(7) ، قسم علم النفس: (6) ، قسم التاريخ: (7) قسم الفلسفة: (8) ، قسم علم المكتبات والتوثيق(5)، وهنا قام الباحث باختيار عشرة عناصر من بين مختلف فئات المجتمع الكلي وذلك بمقابلة طالبين (02) من كل تخصص.

- نتائج الدراسة:

- بالنسبة للهوية العلمية والتفاعل الدينامي:

- هناك طموح للطالب من خلال دخوله للجامعة والذي ينحصر في دراسة تخصص اختاره على أساس الحيز الذي يشغله هذا التخصص في سوق العمل، ساعيا من خلال مشواره الدراسي إلى الحصول على شهادة تؤهله لشغل منصب عمل في المستقبل، دون إعطاء أهمية للمعنى الحقيقي لوجوده في الجامعة وهو تنمية قدراته الفكرية وتوسيع دائرته المعرفية.

- انضواء الطالب في الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية جعله يكتسب بعض المهارات المعتمدة في العمل النقابي بصفة خاصة.

- غياب لثقافة الاطلاع لدى الطالب خاصة ما تعلق بالقضايا الوطنية والدولية وعدم الانفتاح على الأحداث المتسارعة داخل وخارج الوطن.

- انقسام الطلبة المنضوون في الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية من حيث طرق انخراطهم إلى فئتين، أولاهما تمثل الطلبة الذين كان انتماؤهم تدريجيا من الكشافة إلى الاتحاد وهذا ما

يمكن اعتباره انتقال آلي، أما الفئة الثانية فكان إقبالهم على هذا التنظيم من خلال تأثرهم بالزملاء الذين حببوا إليهم الانتماء لمثل هذه التنظيمات التي توفر لهم التفاعل في الوسط الجامعي.

– إن اختيار الطالب للاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية يعكس رغبته في الانضواء تحت لواء حركة لا تنقطع صلته بها بمجرد مغادرته للجامعة أو انقطاعه عنها للتكوين في المجال النقابي والسياسي.

– امتداد الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية لحزب جبهة التحرير الوطني وهو ككل التنظيمات التي ترعاها الدولة لا يسمح للمنضوين تحته بالتعبير عن آرائهم بحرية.

– بخصوص واقع الجامعة الجزائرية:

– كل ما تعانيه الجامعة اليوم من تخلف في شتى الميادين راجع إلى سياسات وعقليات المسيرين والمتحكمين في تسيير الجامعات من أعلى الهرم إلى أدناه.

– ضمور الإبداع لدى الأساتذة داخل الجامعة سببه غياب التحفير بنوعيه المادي والمعنوي.

– غياب تام للتنسيق بين الأستاذ والطالب والإدارة، وذلك راجع لعدم سعي كل طرف لتحسين العلاقة مع الطرف الآخر مما انعكس سلبا على مردودية الأستاذ والتحصيل العلمي والأكاديمي للطالب.

– اعتماد نظام(ل.م.د) خلق أزمة في الجامعة الجزائرية فقد أثر سلبا على نمط ومستوى التأطير من ناحية، ومن ناحية أخرى وسع الهوة بين الطالب في الإدارة الجامعية التي لم تشركه في صناعة القرار.

- بالنسبة إلى غياب العقائد الفكريــة للطالب الجزائري في زمن التعدديـة:

- الأسرة لها دور كبير في غرس القيم السياسية في عقول أبنائها وتحدد توجههم السياسي خاصة مع النظام الأبوي الذي يطغى على الأسرة العربية، كما أن للجامعة دور في تعزيز التوجه السياسي.

- إطارات الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية بدون إيديولوجية ويفتقرون للكفاءة الأمر الذي جعلهم لا يسعون سوى لتحقيق المصالح الشخصية، حيث أصبحوا يبثون في الطلبة المنضوين تحت نفس اللواء النزعة البراغماتية بدل النزعة الإيديولوجية.

- حزب جبهة التحرير الوطني قائم على إرادة سياسية عليا جعلته يسيطر على الساحة السياسية لضمان استمرارية الوضع القائم، حيث أصبح يظهر ازدواجية الخطاب والتذبذب في المواقف، الأمر الذي خلق عدة صراعات وانشقاقات أثرت سلبا على ولاء ونظرة الطلبة المنضوين تحت لواء هذا الاتحاد لحزب جبهة التحرير الوطني.

نقد ومناقشة:

تندرج هذه الدراسة ضمن علم الاجتماع السياسي من خلال التطرق لفكرة النخب السياسية إضافة إلى نشاط التنظيمات الطلابية في الجامعة وكيف يمكن أن تكونه سياسيا وهذه الفكرة تحديدا نراها تختلف عن فكرة تسييس الجامعة، فالأولى تكون خارج الحقل الجامعي مستقبلا كمخرجات للجامعة، أما الثانية فهي داخله وهي مرفوضة تماما حسب ميثاق أخلاقيات الجامعة، وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة خصت الاتحاد العام للشبيبة الجزائرية• وهي تختلف عن دراستنا والتي تشمل التنظيمات الطلابية المعتمدة من الوزارة الوصية.

•هي منظمة جماهيرية أسسها الرئيس الراحل هواري بومدين، حيث ينظم إليها الشاب الجزائري بعد مروره بالكشافة الاسلامية ليتكون سياسيا في حزب جبهة التحرير الوطني فيما بعد ، وهي تهتم بحل المشاكل التي تمس الشباب، مدعمة بمبادئ وقيم أول نوفمبر، غير أن لها مكتب خاص بطلبة التعليم العالي بهدف الدفاع عن حقوقهم البيداغوجية والاجتماعية، لذلك فهناك

وما يلاحظ على هذه الدراسة هو تركيزها في الفرض الثاني على واقع الجامعة الجزائرية وهو ميدان دراستنا ممثلة في الإدارة والتي تمثل الطرف المفاوض للتنظيمات الطلابية، غير أننا لاحظنا هفوات منهجية حيث تم تأكيد الفرضيتين الفرعيتين الأولى والثالثة باستعمال حرف التوكيد إن، وهو خطأ منهجي على اعتبار أن من شروط الفرضية عدم التأكيد لكونها مؤقتة وخاضعة للتجريب، كما أنه وبخصوص العينة فهي غير تمثيلية والمعاينة خاطئة حسب ما ورد في الدراسة، على اعتبار أن العينة الأنسب للدراسة هي العينة الطبقية وبذلك فإن اختيار مجموع العناصر من كل طبقة لابد أن يكون وفقا لعددها وبصورة تمثيلية، فالباحث هنا اختار مبحوثين من كل طبقة رغم أن عدد العناصر الموجودة في كل طبقة تختلف عن الأخرى وعليه فإن عدم تمثيلية العينة لمجتمع البحث ستنعكس سلبا على نتائج الدراسة فيما بعد، ولا يمكن الأخذ بواقعيتها وبموضوعيتها إلا بحدود معرفية محصورة.

أما من جانب المضمون، فقد تطرق الباحث لعدة جزئيات نرى أنها تخدم مانحن بصدد دراسته خاصة إذا تعلق الأمر بعلاقة التنظيمات الطلابية بالأحزاب السياسية وبالسلطة وكذلك بتمثلات الطلاب المنخرطين نحو هذه التنظيمات، فضلا على تغليب النزعة البراغماتية على النزعة الإيديولوجية في إشارة واضحة إلى المصالح الشخصية، وتجدر الإشارة إلى أن دراستنا تأخذ بعين الاعتبار كل التنظيمات الطلابية المعتمدة وزاريا على خلاف هذه الدراسة والتي تخص الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية على وجه التحديد، والذي له علاقة انضواء مصرح بها أساسا لحزب جبهة التحرير الوطني.

اختلاف بين هذا التنظيم وبين بقية التنظيمات الطلابية من حيث مبادئ التأسيس وطرق التكوين و في جزئيات أخرى خاصة الجانب السياسي منها، وهنا يمكن الاطلاع على القانون الأساسي لهذا التنظيم خاصة المادة 28 منه.

مناقشة عامـــة:

بعد عرضنا للدراسات السابقة ذات الصلة بموضوعنا، والتي جاءت بعد سلسلة طويلة من القراءات، اتضح جليا أن كل دراسة لها جانب معين يشترك مع دراستنا والتي استفدنا منها سواء منهجيا أو نظريا، فالأولى ستسمح لنا بتجنب الهفوات المنهجية التي قد تؤثر على نتائج الدراسة لاحقا، أما نظريا فهي بمثابة العِماد الذي يستند إليه الباحث لتقديم خطاب سوسيولوجي يتلائم مع الظاهرة المراد دراستها، وبين هذا وذاك كان الغرض من كل هذا هو تحديد الفجوة البحثية.

فبالنسبة للدراسات الأجنبية فقد كونت لنا تصورًا عن المقاربات النظرية ذات الصلة بموضوعنا كما حددت لنا مفاهيم نسقية أخرى تصب في نفس الطرح، وهذا ما يساعدنا على تقديم تشريح سوسيولوجي للتنظيمات الطلابية باعتبارها تمثل الحركات الاجتماعية من جهة والعمل الجمعوي وأيضا النشاط النقابي النضالي من جهة أخرى.

أما الدراسات العربية فقد كان تطرقها للحراك الطلابي إما ذو بعد تاريخي ثوري أو ذو بعد نفسي تربوي وهو ما فصلنا فيه أكثر سابقا، غير أن الدراسة العربية التي عرضناها وضحت لنا بعض المبررات التي من شأنها دفع الطالب للانخراط في التنظيم الطلابي وهي ما ستُفيدنا إلى حد ما عند مناقشتنا للفرض الأول.

وعن الدراسات الجزائرية فهي الأقرب للواقع الجزائري خاصة ما تعلق منها بالنشاط الطلابي الجزائري، فمنها من قدم كرونولوجيا العمل النقابي منذ الاستقلال ومنها ما ربطه بالبعد السياسي في حين هناك من قدم تحليلا سوسيولوجيا خاصا بالنقابات المستقلة على المستويين الكلي والجزئي (الماكرو والميكرو) وهي جميعا لها علاقة بموضوعنا، غير أنها لا تُناقش الجانب النقابي النضالي للتنظيمات الطلابية في الحقل الجامعي تحديدا وهو ما نسعى

إليه في دراستنا الحالية والتي ستكون بمثابة دراسة سابقة لدراسة أخرى مستقبلا تحت مبرر تراكمية العلم.

الفصل الثالث

الفعل الاجتماعي والعمل الجماعي

تمهيـــد

1. الفعل الاجتماعي: نظرة ماكرو سوسيولوجية

1.1 ايميل دوركايم: الضمير الجمعي كمحدد للفعل الاجتماعي

2.1 تالكوت بارسونز: نسق الفعل الاجتماعي

2. الفعل الاجتماعي: نظرة ميكرو سوسيولوجية

1.2 ماكس فيبر: عقلانية الفعل الاجتماعي

2.2 ميشال كروزيه: التحليل الاستراتيجي

3.2 فالفريدو باريتو: محددات الأفعال المنطقية واللامنطقية

4.2 ريمون بودون: التحليل الفعلاني في إطار المنهجية الفردانية

5.2 آلان تورين: الذات الفاعلة والحركات الاجتماعية

3. الفعل الاجتماعي والنظرة التوليفية بين الفعل والبنية

1.3 بيار بورديو: الفعل الاجتماعي ومتطلبات الحقل الاجتماعي

2.3 أنتوني غيدنز: التأويل المزدوج للفعل الاجتماعي

4. العمل الجماعي وسوسيولوجيا الانخراط

1.4 استراتيجية العمل الجماعي

2.4 الانخراط كفعل اجتماعي

خلاصة الفصل الثالث

تمهيـــد

يعتبر الفعل الاجتماعي من المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع على اعتبار أن هدف هذا الأخير هو دراسة الفعل الاجتماعي والعمل على فهمه وتفسيره أي فهم هذا الفعل وتأويله على حد تعبير ماكس فيبر مثلما تم الإشارة الى ذلك في تحديد المفاهيم النسقية، وإن تعددت زوايا تفسير هذا المفهوم السوسيولوجي فإن كل زاوية لها تناول خاص يختلف عن زاوية أخرى، فالتصور الجُزئي وفقا لماكس فيبر في تفسيره للفعل الاجتماعي أو ميشال كروزيه يختلف عن التصور الكُلاني الدوركايمي أو البارسونزي ويختلف أيضا عن تلك النظرة التوليفية لبيار بورديو وأنتوني غيدنز.

استنادًا لما سبق فالفعل النقابي الذي تعتمده التنظيمات الطلابية هو فعل اجتماعي موجه نحو تحقيق هدف محدد، وبغض النظر على زاوية الطرح وفقا لكل نظرية سوسيولوجية فإن الغاية هي فهم وتفسير وتأويل الأفعال الاجتماعية التي يتبناها كل من مسؤولي التنظيمات الطلابية والمنخرطين فيها وكذا الإدارة الجامعية داخل الحقل الجامعي.

1.الفعل الاجتماعي: نظرة ماكرو- سوسيولوجية

تُشير هذه النظرة إلى التحليل على مستوى الوحدات الكبرى للمجتمع من خلال دراسة البنيات، وهو المستوى الذي اعتمده مجموعة من السوسيولوجيين أمثال ايميل دوركايم وتالكوت بارسونز وكذا كارل ماركس وغيرهم، ويعتمد هذا النوع من التحليل على المنهج الكمي القائم على لغة الأرقام والإحصاء ومن ثم تعميم النتائج، لأن الغرض من هذه الدراسات هو التفسير، وكأمثلة على ذلك الدراسة التي قام بها دوركايم في دراسته للانتحار وأيضا دراسة بيار بورديو حول إعادة الإنتاج.

ولقد تناول العديد من المفكرين الفعل الاجتماعي وفق التوجه الإيديولوجي، وعلى هذا الأساس حددنا في هذا العنصر دراسة كل من ايميل دوركايم وأيضا تالكوت بارسونز والتي فسرت هذا المفهوم السوسيولوجي وفقا للتحليل الماكروسوسيولوجي والمُحدد على النحو الآتي:

1.1 ايميل دوركايم: الضمير الجمعي كمُحدد للفعل الاجتماعي

يُعتبر ايميل دوركايم• من السوسيولوجيين الذين دعوا إلى ضرورة تحلي الباحث بالموضوعية في دراسة الوقائع الاجتماعية، وذلك من خلال التنصل من الذاتية والتي من شأنها تحريف الوقائع استنادًا لتلك المكتسبات القبلية التي أضفاها الباحث في تحليلاته إذ لابد من استبعاد تلك الأفكار الشائعة والمألوفة، والحرص بذلك على الحيادية للوصول بقوانين لا تقل دقة عما وصلت إليه العلوم الطبيعية.

إن التطلع إلى ما وصلت إليه العلوم الطبيعية يستدعي محاكاة لها، ويكون ذلك حسب ايميل دوركايم من خلال اعتبار الأفراد المشكلين للمجتمع بمثابة أشياء في إشارة واضحة إلى اعتماد الموضوعية للوصول إلى قوانين تضبط الوقائع الاجتماعية، واستنادا لمنطق التفكير الدوركايمي فإن الفعل الاجتماعي حسبه هو "طرق العمل والتفكير والإحساس الخارج عن إرادة الأفراد والتي تُمارس عليهم ضغطا خارجيا"[1] أي أن المجتمع هو المنظم لأفعال الأفراد والضابط لها، وبالتالي لابد من اعتماد المنهج العلمي في دراسة المجتمعات الإنسانية من

• فيلسوف وعالم اجتماع فرنسي، ولد سنة 1858 بفرنسا، وكفيلسوف بطبيعته توجه لمعالجة مسائل الأخلاق رغبة منه في منحها أساسا علميا، ويعتبر من علماء الاجتماع الذين ساهموا في دراسة المجتمعات الإنسانية أين دعا إلى ضرورة المحاكاة مع العلوم الطبيعية وضرورة دراسة الحقائق الاجتماعية كأشياء، له الفضل في وضع منهجية تقوم على التجريب كما يعود له الفضل في تأسيس المدرسة الفرنسية في علم الاجتماع، من أبرز مؤلفاته: في تقسيم العمل الاجتماعي، قواعد المنهج الاجتماعي، الانتحار، التربية الأخلاقية، توفي سنة 1917. لمزيد من التفاصيل أنظر:

فيليب كابان، جان فرانسوا دورتيه، مرجع سبق ذكره، ص53.

[1] محمد المهدي بن عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 55.

خلال التعامل مع الأفراد في صورتهم الظاهرية الخارجية بالاستناد على لغة الأرقام والإحصاء.

إن عملية المحاكاة بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية تستند إلى فكرة المماثلة العضوية التي تطرق لها هربرت سبنسر، وفي هذا الإطار يرى دوركايم "أن المجتمع عبارة عن مجموعة من الأعضاء تتباين كل التباين عن أي ظاهرة أخرى في مجموعها باعتباره كائن عضوي حي، فإذا أردنا تفسير ظاهرة اجتماعية فلا بد أن نفتش بتمعن في عِلتها الفاعلة وعن الوظيفة التي تؤديها"[1]

التنظيم	الجسم
القيادة	الدماغ
التراتبية	الجهاز العصبي
مختلف المصالح	الأعضاء الرئيسية
البنايات	الهيكل العظمي
انتقال المعلومة وانتشارها	الدورة الدموية

الجدول رقم 01: يوضح المماثلة العضوية بين التنظيم وجسم الإنسان

المصدر: جمال فزة، **سوسيولوجيا التنظيمات –أسس واتجاهات**، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، المغرب، ط1، 2013، ص 177

فمثلما تتواجد أعضاء مسؤولة عن التغذية ودورة دموية وافرازات يوجد ذلك أيضا في المجتمع، ومثلما ينمو ويتطور جسم الإنسان فهو كذلك فيما يخص المجتمع، فالمجتمعات أيضا تنطلق من خاصية البساطة إلى الأكثر تعقيدا في إطار النمو والتطور، وهو ما تطرق إليها ايميل دوركايم في تحليلاته لتطور المجتمعات من النمط التقليدي الزراعي إلى الحديث الصناعي حيث تعرض لفكرة التضامن الآلي في النمط الأول والتضامن العضوي في النمط الثاني "ففي المجتمع الذي يسوده التضامن الآلي يسود القانون القمعي الانتقامي حيث توقع الجزاءات الشديدة على الشخص المخالف للأخلاقيات السائدة أي مخالفة الضمير الجمعي

[1] صيام شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص57.

أما في المجتمع الذي يسوده التضامن العضوي فإن مؤشرات التماسك تتمثل في القانون الإصلاحي التعويضي إذ تهدف الجزاءات القانونية إلى إعادة الحال إلى ما كان عليه الفرد قبل ارتكابه للسلوك المخالف"[1]

إن هذه القوانين والجزاءات تندرج ضمن ما أسماه دوركايم بالضمير الجمعي أو الوعي الجمعي، فهو المسؤول عن الأفعال الاجتماعية للأفراد داخل المجتمع انطلاقا من مسلمة أساسية وهي أن كل الأفعال الاجتماعية تستند للضمير الجمعي الذي يميز كل مجتمع، و الذي لا يمكن مقاومته أو الخروج عن إطاره بأي حال من الأحوال للحفاظ على هوية المجتمع "فعلى اعتبار أن الفعل الإنساني هو فعل اجتماعي هذا معناه أنه من إنتاج المجتمع ككل وأن مضمونه يخص المجتمع ككل وليس الفاعل الفرد فحسب، ويعني أيضا أن مصدره العقل الجمعي المتعالي على الوعي الفردي"[2]

يستند الطرح الذي قدمه دوركايم في تحليله للفعل الاجتماعي على أن دورة حياة المجتمع أطول من دورة حياة الأفراد المشكلين له، وهذا ما يؤكد على أن هناك أسبقية للمجتمع على الفرد وهو ما يستلزم خضوع الفرد بعفوية وتلقائية لكل ما تُمليه عليه القوانين والقواعد والعادات والتقاليد، والتي تضبط سلوكياتهم وأفكارهم بما يُعرف بالعقل الجمعي الذي له أسبقية عن العقل الفردي "فسلوك الفرد هو محدد وفقا لمعايير جمعية تعتبر بمثابة وقائع اجتماعية لا يمكن تفاديها أو تجاوزها أو تغييرها على اعتبار أنها مُعرَفة منذ البدء كوقائع"[3]

ولأن الفرد مُجبر على اتباع كل يُمليه عليه المجتمع كإكراهات لابد من الخضوع لها باعتبارها إطار مرجعي، فإن أي خروج عنها أو مخالفتها يُعرض الفرد إلى العقاب حيث "يسارع المجتمع دائما إلى ردع أو قهر المخالفين له ويظهر ذلك في مختلف ضروب العقاب

---

[1] طارق الصادق عبد السلام، **الأصول المعرفية لمناهج البحث في الفكر الغربي والفكر الاسلامي**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، د ط ،2015، ص59.

[2] فيصل محمد البحيري، **القانون والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع القانوني عند ايميل دوركايم**، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2018، ص87.

[3] جمال فزة، مرجع سبق ذكره، ص153.

الاجتماعي الذي يبدأ بالتأنيب أو اللوم في حده الأدنى والذي قد يصل إلى الإعدام في حده الأقصى"[1]، وهنا يصبح الفرد مُخير بين أن يصبح كائن اجتماعي فاعل في المجتمع الذي ينتمي إليه بحيث يخضع كُليا للعقل الجمعي، أو أن يتنصل من المجتمع ويتحمل العواقب وتبعاتها كالعزلة والانحراف وهنا تتدخل مؤسسات الضبط الاجتماعي لتوجيه سلوك الأفراد بما يمليه المجتمع أي حسب دوركايم "الامتثال الدافعي والأخلاقي للمعايير المتشكلة من القيم والعادات والعرف والتقاليد والقانون ذات المصدر الاجتماعي"[2]

لقد كانت مساهمة ايميل دوركايم في دراسة الفعل الاجتماعي متميزة على اعتبارها اقترنت بالمنهج العلمي وبالمحاكاة مع العلوم الطبيعية قصد إضفاء نوع من الموضوعية والحيادية في ذلك، فهو أول من أدرج المنهج العلمي في دراسة الوقائع الاجتماعية، لكنه بهذا التحليل اختزل الفعل الاجتماعي في الخضوع والتبعية للمجتمع انطلاقا من سلطة العقل الجمعي مُهملا بذلك دور العقل الفردي والحرية التي يمتاز بها الفرد "فالنظام قد يمارس على الأفراد نوع من الضغوطات و الإكراهات غير أن ذلك لا يعني الغاء فاعلية الأفراد ، فهؤلاء بدورهم لهم من القوة ما يجعلهم قادرين على ممارسة تأثيراتهم"[3]، ولقد تلقى ايميل دوركايم نقدا من طرف ماكس فيبر حين اعتبر علم الاجتماع علما إنسانيا تاريخيا في إشارة إلى نسبية القوانين التي تحكم علم الاجتماع، فهدف الباحث السوسيولوجي حسبه هو فهم الظاهرة الاجتماعية وليس اكتشاف القوانين التي تحكمها لأن الوصول لهذه المرحلة مُستبعد جدا نظرا لخصوصية الظواهر الاجتماعية.

---

[1] فيصل محمد البحيري، مرجع سبق ذكره، ص87.

[2] سليمان بن قاسم الفالح، **الضبط الاجتماعي- مفهومه وأبعاده والعوامل المحددة له**، مكتبة العبيكان، السعودية، ط1، 2020، ص95.

[3] عبد الصبور لكرمات:(المنهجية الفردانية في سوسيولوجيا ريمون بودون)، في **مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مركز جيل البحث العلمي، العدد51، 2019، ص21.

2.1 تالكوت بارسونز: نسق الفعل الاجتماعي

قدم تالكوت بارسونز• أفكاره في إطار الفكر البنائي الوظيفي الذي هو امتداد للاتجاه العضوي حيث تأثر بفكرة المماثلة البيولوجية بين جسم الإنسان والنظام مثله مثل ايميل دوركايم، فجسم الإنسان له مجموعة من الأعضاء والتي تعتمد على بعضها البعض للحفاظ على استمرار الحياة، ولكل عضو دور ومكانة في جسم الإنسان والذي له احتياجات محددة لابد أن تتوفر وإلا يُصبح هذا الجسم مُهدد بالفناء وهو ما ينطبق على أي نظام، إذ يحوي هذا الأخير على مجموعة من الأنساق التي تعتمد على بعضها البعض قصد الحفاظ على توازن النظام واستقراره، فانخفاض الضغط الدموي في جسم الإنسان سيؤدي بالضرورة الى فقدان توازن الجسم وهو ما ينطبق أيضا على المجتمع في مسألة التوازن، كما أن لكل نسق مجموعة من الاحتياجات إذ يمكن تحقيق كل حاجة عن طريق البدائل الوظيفية.

لقد ركز تالكوت بارسونز على الوحدات الكبرى في تفسيره للمجتمعات فمستوى التحليل هنا يقوم على ما هو كُلي، فما يهم مثلا في دراسة الجامعة كنظام هو كيفية قيام الأنساق بدورها قصد تحقيق الهدف وليس التركيز على الأجزاء المكونة لها، أي أن دراسة الفعل الاجتماعي هو جزئية لدراسة المجتمع ككل الذي هو وحدة تحليلهم عكس ماكس فيبر وميشال كروزيه وغيرهم إذ يركزون على الفعل الاجتماعي تحديدا من خلال فهم الأجزاء

• مفكر وعالم اجتماع أمريكي، ولد سنة 1902، كان له في بداية دراساته اهتمام بالبيولوجيا والاقتصاد حيث ناقش أطروحة الدكتوراه التي تناولت موضوع الرأسمالية بين فكر ماكس فيبر وفرنر زوبارت، إلا أنه كان يميل إلى مواضيع علم الاجتماع فقد تأثر بفكرة المماثلة العضوية التي طرحها هربرت سبنسر، إضافة إلى أفكار كل من ماكس فيبر وباريتو، اشتغل تالكوت بارسونز أستاذا ورئيس قسم علم الاجتماع بجامعة هارفارد، واهتم بكل من مفهوم الفعل والنسق الاجتماعيين ونظّر لهما.
من مؤلفاته: النسق الاجتماعي، بنية الفعل الاجتماعي، أبحاث في النظرية السوسيولوجية، في عام 1937 طبع كتابه بنية الفعل الاجتماعي وهو أول توليف نظري يعلن طموحه الفكري والذي يتضمن تساؤلات حول مسائل تأسيسية للسوسيولوجيا توفي بميونيخ سنة 1979. لمزيد من التفاصيل أنظر:
فيليب كابان، جان فرانسوا دورتيه، مرجع سبق ذكره، ص107.

والتعمق فيها لتفسير الكل "فالفعل الاجتماعي حسب تالكوت بارسونز يستمد دلالته ونجاعته من البنية والنسق الاجتماعي الذي يتم فيه، فهو الذي يزوده بالقيم والمعايير التي توجهه وتشكل آلية ضبطه ومراقبته"[1]

يعتمد النظام على الأنساق المكونة له "فلكي يؤدي المجتمع وظائفه على النمو الصحيح يستلزم ذلك أن تسهم سائر أنساقه الفرعية في إطار البناء الاجتماعي العام على نحو أو آخر في إشباع احتياجاته الأساسية، وعلى هذا الأساس يمكن لتلك الأنساق الفرعية أن تحدث تأثيرات متكاملة حيث يكون ثمة دور للقيم الجمعية في توحيد شتى الأنساق الفرعية وبالتالي ضمان أن تتسم إسهاماتها في تحقيق التزامن المتناغم بين أداء مختلف عناصر المجتمع"[2] أي أن توازن النظام واستقراره يتوقف على الاعتماد المتبادل بين الأنساق المكونة له وبمدى قيام كل جزء من كل نسق بالدور المنوط به.

من جهة أخرى يتصور تالكوت بارسونز "أنه داخل النسق المهني يوجد مظهر تنافسي يفتح المجال للأفراد في أن تتزاحم وتتنافس، وأن هناك أدوارًا في السلطة داخل أي تنظيم اجتماعي تواجه بالصد أو المقاومة والتي تنشأ نتيجة تعارض المشاعر والمصالح بين من هم في السلطة ومالكيها وبين الخاضعين لها"[3] فتعارض المصالح هي صورة لوجود صراعات وهي إشارة لوجود نسق غير وظيفي مُهدد لتوازن النظام ككل "فالصراع ظاهرة سلبية ومُعيق وظيفي ومرض يجب علاجه وإزالته من داخل النسق، ويكون ذلك عن طريق القوى الداخلية التي يكتسبها النسق والتي تعمل من خلال تكاملها على القضاء على هذا الخلل وذلك من خلال تكامل القيم والمعايير الداخلية التي توجه السلوك نحو هذا الهدف"[4]

---

[1] عبد الرحمان بوزيدة، **المعاصرة والفعل الاجتماعي الاستراتيجي في الجزائر**، دار القصبة للنشر، الجزائر، د ط، 2004، ص65.

[2] ميل تشيرتون وآن براون، مرجع سبق ذكره، ص 85.

[3] صيام شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص83.

[4] ناصر قاسيمي، مرجع سبق ذكره، ص 132.

لقد تأثر تالكوت بارسونز بأفكار ماكس فيبر بخصوص الفعل الاجتماعي تحديدا والذي سنتطرق له لاحقا إذ فرق ما بينه وبين السلوك الإنساني، فحسب بارسونز فإن كل فعل اجتماعي لابد أن يعتمد على المفاهيم[1]الآتية:

– الفاعل: وهو الذي يستهدف غايات ويصطنع وسائل لبلوغ هذه الغايات وبالتالي يمكن أن يكون فردا أو جماعة أو مجتمعا.

– الموقف: والمتضمن مجموعة متنوعة من المنبهات الممكنة وبصفة خاصة يتمثل في موضوعات وأشياءً فيزيقية واجتماعية يرتبط بها الفاعل.

– توجيهات الفاعل إزاء الموقف: أي الرموز والقيم والمعايير والقواعد التي تتحكم في توجيه الفاعل فهي تصورات لما هو مرغوب فيه أو ما هو مرغوب عنه اجتماعيا.

إن هذه المفاهيم السالفة الذكر هي بمثابة الشروط التي من خلالها نمنح صفة الفعل الاجتماعي لأي سلوك إنساني، فكل فعل اجتماعي هو سلوك إنساني بينما ليس بالضرورة أن يكون كل سلوك إنساني بمثابة فعل اجتماعي، كما أن هناك محددات دفعت بالفاعل إلى اختيار هذا السلوك دون غيره أي وجود توجيهات للفاعل "والتي تؤثر بشكل أو بآخر على اتخاذ القرار بالنسبة للفاعل الاجتماعي والتي تنقسم إلى توجيهات دافعية (إدراكية،انفعالية، تقويمية) وتوجيهات قيمية (معرفية، تقديرية، أخلاقية)"[2] فالأولى مرتبطة بمدى اشباع الفاعل للحاجات أو حرمانه منها، أما الثانية فلها علاقة بقيم المجتمع وما ينتظره منه (الضمير الجمعي بالمفهوم الدوركايمي).

---

[1] ليندة العابد، **النسق القيمي للإدارة وعلاقته بتوجيه الفعل التنظيمي**، أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع التنظيم والعمل، جامعة باتنة،(غير منشورة)، 2012، ص258.

[2] ابراهيم بويحياوي، **النظريات السوسيولوجية**، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، د ط ،2018، ص ص 26، 27.

ولقد صنف بارسونز الفعل الاجتماعي إلى ثلاثة أنواع[1]وهي:

- الفعل التمهيدي: أي السلوك الذي يوجه نحو انجاز هدف أولي لكي يساعد الفاعل على تحقيق هدف أكبر.
- الفعل التعبيري: وهو الذي يحقق الهدف الأكبر ويأتي بعد تحقيق الهدف التمهيدي.
- الفعل المعنوي: أي التصرف الذي يعكس مصالح الفاعل الذاتية والقيمية والثقافية.

فالفعل التعبيري يسبقه الفعل التمهيدي أما الفعل المعنوي فيعكس مصالح الفاعل إن كانت فردية أم جماعية، وكل هذه الأفعال تتحكم فيها توجيهات الفعل المذكورة سالفا.

من جهة أخرى اعتبر بارسونز أن أي نسق اجتماعي لابد أن يحوي المكونات البنائية[2] الآتية:

- السلوك: باعتباره وحدة داخل النسق وجزءً في الوقت نفسه من عملية التفاعل.
- المكانة: هي مركز الفاعل أو موقفه داخل النسق.
- الدور: وهو ما يقوم به الفاعل.

إن هذه المكونات موجودة في أي نسق اجتماعي، فالدور هو سلوك الفاعل وتفاعله مع الآخرين فكل فاعل له دور يختلف عن الفاعلين الآخرين لكنه يختلف عنهم، أي أن النسق هو نتاج مجموع من الأدوار المختلفة، أما المكانة فتُعبر عن موقع الفاعل في هذا النسق ولتحقيق التوازن الذي يتطلع له بارسونز في كل تحليلاته يتوقف الأمر على مدى قدرة النسق على مواجهة مجموعة من المعوقات الوظيفية حيث "أن كافة الأنساق يجب أن تعمل من أجل الوصول إلى حلول لمجموعة من المشكلات قصد البقاء، هذه المشكلات تتعلق

[1] عائشة مخلوفي:(دور البيئة الاجتماعية في توجيه الفعل العمالي)، في **مجلة معارف**، جامعة البويرة، المجلد 09، العدد 17، 2014، ص261.

[2] صيام شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص61.

بالتكامل وتحقيق الهدف والتكيف وتدعيم النمط"[1] وحسب تالكوت بارسونز فكل مستلزم وظيفي مرتبط بنسق محدد "فالتكيف يعتمد عليه النسق الاقتصادي، وتحقيق الهدف يقوم به النسق السياسي الفرعي، أما التكامل فيعمل على تحقيق الروابط الاجتماعية القائمة، بينما المحافظة على النمط يكون من نصيب المؤسسات الثقافية ومؤسسات التنشئة الاجتماعية"[2]

ألغى تالكوت بارسونز في تحليلاته فكرة أن المجتمع يتغير وفقا للمنظور الماركسي فالمجتمع ثابت ومستقر ويسعى في كل مرة إلى خلق التوازن، كما أن اهتمامه بدراسة الجزئيات كان بسطحية لأن هدفه هو دراسة الكل وليس فهم الفعل الاجتماعي تحديدا "فالوظيفية تسمح بفهم الواقع الظاهر ووصفه ولكنها لا تسمح بإظهار العلاقات السببية بين مكونات النسق مما يجعلها قاصرة على فهم المجتمعات المعقدة الحديثة التي ذابت فيها الوظائف بين دكات التغيير المستمر"[3]، كما أنه وحسب روبرت ميرتون "فالفرد لا يؤدي دورا واحدا في التنظيم الاجتماعي إنما مجموعة من الأدوار، فالأستاذ يعمل مع طلابه ومع المدير ومع الآباء، فهو أستاذ تارة و أب تارة وصديقا تارة أخرى، ولكل دور من هذه الأدوار توقعات اجتماعية مختلفة والتي قد تتناقض في أحيان أخرى"[4]، من جهة أخرى ألغى تالكوت بارسونز فكرة وجود الصراع داخل الأنساق الاجتماعية المختلفة وبين الأنساق في حد ذاتها واكتفى بوصفها بالتوترات والتي سيتم تخفيضها عن طريق مُستلزم المحافظة على النمط.

[1] ليندة العابد، مرجع سبق ذكره، ص215.

[2] صيام شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص58.

[3] ابراهيم بويحياوي، مرجع سبق ذكره، ص34.

[4] طاهر حسو الزيباري، **النظرية السوسيولوجية المعاصرة**، دار البيروني للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2016، ص 194.

2. الفعل الاجتماعي: نظرة ميكرو- سوسيولوجية

يتم هذا التحليل على مستوى الوحدات الصغرى أين يتم التركيز على الفرد كفاعل داخل المجتمع والتركيز عليه كجزئية، أي دراسة الذات الفاعلة وتفاعلها مع بقية الفاعلين الاجتماعيين، وهنا يتم الاعتماد على المنهج الكيفي القائم على الفهم، ولتحقيق ذلك يعتمد الباحث على المقابلات كأداة أساسية، ومن السوسيولوجيين الذين ركزوا على هذا المستوى من التحليل نذكر ميشال كروزيه وماكس فيبر وريمون بودون وكذا رواد التفاعلية الرمزية على اختلافهم، وفي تحليلنا للفعل الاجتماعي سنركز في هذه الدراسة على مجموعة من المفكرين باختلاف تحليلاتهم لهذا المفهوم السوسيولوجي.

1.2 ماكس فيبر: ثنائية الفعل والفاعل الاجتماعيين

يعتبر ماكس فيبر• من المساهمين الأساسيين في التناول العلمي لمفهوم الفعل الاجتماعي في إطار ما يُعرف بعلم اجتماع الفهم حيث خص هذا المفهوم بالتفسير والفهم "فلم يضع الفهم في مقابل التفسير السببي بل اعتبرهما وجهين متكاملين لمنهجية واحدة لهذا فإن أسس سوسيولوجية الفهم تتضمن التأكيد على ضرورة تفسير كل الأفعال الإنسانية التي لها معنى تفسيريا سببيا"[1] فتفسير الأفعال الاجتماعية تقوم على أساس ربط السبب بالنتيجة

• عالم اجتماع ومؤرخ ألماني من عائلة ثرية، له اهتمامات ذات أبعاد سياسية ودينية واقتصادية وحتى القانونية منها وهو ما سمح له أن يُنظر فيها، ولد سنة 1864 بألمانيا، فبعد دراسات باهرة في الحقوق والاقتصاد والفلسفة والتاريخ والأديان عمل بتدريس هذه الميادين في جامعات مختلفة، إذ اشتغل كأستاذ بجامعة فرايبورك وأيضا بجامعة هايدلبرك، كما شارك في الحياة السياسية بألمانيا كمُعارض وعضو بالحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني، ولقد ترك هذا العملاق السوسيولوجي العديد من المؤلفات التي تُعد اليوم المرجع الأساسي لتفسير وفهم الواقع الاجتماعي نذكر منها: الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، الاقتصاد والمجتمع، منهجية العلوم الاجتماعية، توفي سنة 1920. لمزيد من التفاصيل أنظر:
فيليب كابان، جان فرانسوا دورتيه، مرجع سبق ذكره، ص47.

[1] أحمد خطابي:(منهجية التفسير السببي للفعل الاجتماعي عند ماكس فيبر والواقعية النقدية)، في **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، الامارات العربية المتحدة، المجلد 05، العدد 03، ص187.

وهي العملية التي تأتي بعد عملية الفهم العميق لها وهي بذلك بمثابة المنهج الذي لابد أن يعتمده الباحث السوسيولوجي في دراسته للظواهر الاجتماعية.

اعتبر ماكس فيبر الفعل الاجتماعي بمثابة الأساس الذي تقوم عليه عملية التفاعل فوحدة التحليل هنا هي الفاعل الاجتماعي عكس ايميل دوركايم والذي ركز على الجماعة في دراسته للمجتمعات مثلما تناولنا في العنصر السابق، كما ميز فيبر ما بين الفعل الاجتماعي والسلوك الإنساني ذو الطبيعة البسيكولوجية فقد "دعا إلى ضرورة وصف أوضاع الفاعلين في المجتمع والاهتمام بالمعاني التي يقومون بإخفائها على أفعالهم و على هذا الأساس ميز بين الفعل والسلوك"[1] انطلاقا من أن الفعل الاجتماعي هو الذي يمنح معنى ذاتيا لفاعله ويوجهه نحو الهدف، وانطلاقا من ذلك قسم فيبر الفعل الاجتماعي إلى أنماط أربعة وهي:

– الفعل العقلاني الموجه بهدف: "يقوم الفاعل بجمع الوسائل اللازمة لتحقيق الهدف من الفعل وفي العادة يقوم الفاعل بالحساب العقلاني الدقيق للتأكد من قدرة الوسائل على تحقيق الهدف من الفعل"[2]

– الفعل العقلاني الموجه بقيمة: "وهو الفعل الذي يتحدد بالاعتقاد الواعي في قيمة بعض الصور الأخلاقية والجمالية والدينية للسلوك"[3]

– "الفعل التقليدي: هو الفعل الذي تفرضه التقاليد والعادات الجمعية التي يتم اكتسابها من خلال عملية التطبيع الجماعي.

---

[1] محمود أحمد عبد الله :(تأويل الفعل الاجتماعي عند بول ريكور– قراءة نقدية)، في **مجلة إضافات**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 08، 2009، ص26.

[2] علي ليلة، **النظرية الاجتماعية الحديثة**، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط1، 2014، ص243.

[3] أحمد محيي خلف، **العوامل الثقافية والاجتماعية وتأثيرها على الخطط الاستراتيجية لتشغيل الشباب في بعض دول العالم**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، د ط، 2019، ص 58.

– الفعل الوجداني: هي أفعال عاطفية وليست أفعال عقلانية لأنها ليست موجهة على هدف"[1]

لقد ركز فيبر في شرحه لهذه النماذج على الفعل العقلاني الموجه بهدف حيث يتبنى الفاعل الموارد الملائمة لتحقيقه، أما بخصوص الفعل العقلاني الموجه بقيمة "فيعتمد على مبدأين أساسيين مختلفين لا يمكن بأي حال من الأحوال الربط بينهما وهما خلق الاقتناع وخلق المسؤولية وهذه التفرقة تشير إلى الفصل الميكيافيلي بين الوسيلة والغاية وبين الممكن والمرغوب"[2]

وكمثال على هذه النماذج نأخذ على سبيل الشرح قيام العامل في المؤسسة على التفاني في العمل ومضاعفة مجهوداته قصد الحصول على امتيازات محددة تتمثل في امتيازات ما كالترقية السريعة، مثلا فالعامل هنا حدد هدفه بوضوح وكذا الوسيلة لبلوغها وبالتالي فنحن أمام فعل عقلاني موجه بهدف، وإذا كان هذا العامل قد قصد بهذا المجهود المضاعف تلقي عبارات الشكر والثناء وليكون قدوة يقتدي به في العمل فالفعل هنا عقلاني موجه نحو قيمة بينما إذا كان تصرف هذا العامل نابع من التنشئة الاجتماعية التي تلقاها في أسرته والتي تتغنى بالعمل والتفاني فيه فالفعل تقليدي، أما في حالة أن يكون هذا الفعل نابع من حبه للعمل فالفعل هنا وجداني عاطفي، وهنا يتضح جليا أن "الفعل التقليدي أو العرفي منطلق من فكرة أن أهالينا يفعلون ذلك دائما والفعل الوجداني على اعتبار أن المشاعر تدعمه والفعل القيمي لأنه أفضل ما يمكن القيام به، أما الفعل الغائي فلأنه أكثر السبل فعالية

[1] عبد الله العبد النبالي، **علم الاجتماع**، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2019، ص50.

[2] تيرنس بول، ريتشارد بيلامي، **الفكر السياسي في القرن 20**، ترجمة: مي مقلد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2010، ص 88.

للوصول إلى الهدف والغاية"[1] وتجدر الإشارة أن تحليل ماكس فيبر لهذه الأفعال الاجتماعية قائم على المنطق المثالي "فعندما نبرز نماذج الأفعال فإننا نبرزها على المستوى المثالي الذي ينبغي أن يكون بينما هي ليست كذلك في الواقع، فإذا تحدثنا عن الفعل التقليدي أو العقلاني على المستوى المثالي فإننا نتحدث عن الطبيعة الغالبة في الفعل وكأنها الطبيعة المطلقة"[2]

من هذا المنطلق يتضح جليا أن السلطة العقلانية تتجسد في مدى إتيان الفرد للأفعال الاجتماعية العقلانية الغائية بالدرجة الأولى وهنا "نجد أن فيبر كأنما يريد أن يفسر الفعل الاجتماعي من خلال نظرية مقاصدية قائمة بالدرجة الأولى على مقاصد الفاعل ودوافعه غير أن المقاصد الكلية والأهداف العامة مبنية على مفهومه عن الرشد والعقلانية"[3]

لقد تناول ماكس فيبر العديد من المفاهيم ذات الصلة بالفعل الاجتماعي كالبيروقراطية والسلطة والرأسمالية واعتبرها بمثابة أدوات لتفسير الواقع الاجتماعي غير أنها لا تُعبر عليه بالضرورة نظرا لارتباطها بالمثالية، فلا يمكن الأخذ بهذه الأخيرة لكونها لا تعبر عن الواقع من جهة ولأنها تشكل عائقا أمام الإحاطة بالأسباب التي أدت الى هذا الواقع السوسيولوجي من جهة أخرى.

كما تطرق فيبر للنماذج المثالية والقائمة على الهدف المنطقي والقيم المنطقية والنموذج العاطفي وكذا النموذج التقليدي، وكلها تعبر عن أنماط للفعل الاجتماعي المحددة سابقا وهي الأفعال العقلانية الموجهة بهدف، الأفعال العقلانية الموجهة بقيمة، الأفعال الوجدانية، الأفعال التقليدية، فالأولى تقوم على أساس التخطيط في إشارة الى البيروقراطية

[1] محمود أحمد عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص27.

[2] علي ليلة، مرجع سبق ذكره، ص242.

[3] طارق الصادق عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 66.

أي السلطة العقلانية المنطقية "ويقصد بها فيبر الترشيد أي إضفاء الصبغة العقلانية على الفعل ومن ثم تحقيق نموذج كامل متكامل"[1] أما الثانية فهي عبارة عن قيم ومعايير راسخة في المجتمع نُعبر وندافع عنها، وبخصوص الثالثة فهو عكس الأولى إذ يغيب فيها المنطق العقلاني فلا وجود للتخطيط هنا بل لشخصية القائد الدور في ذلك وهذا ما ترتكز عليه السلطة الكارزماتية، في حين تشير الرابعة الى السلطة التقليدية القائمة على الوراثة.

من هنا ميز ماكس فيبر بين ثلاثة أنواع من السلطة[2]:

-السلطة الكاريزماتية: والتي تكون نتيجة امتلاك الشخص لصفات وخصائص تمكنه من فرض سيطرته على الآخرين.

-السلطة التقليدية: هي السلطة التي تستمد شرعيتها من الاعتقاد والولاء للعادات والتقاليد.

-السلطة القانونية: والتي تستمد شرعيتها من اللوائح والقواعد والقوانين والمرتبطة بالشكل البيروقراطي أين تُنسب القوة للمركز والوظيفة.

وما يهمنا هنا هو السلطة القانونية المنطقية "فهي التي تقوم على أسس عقلانية رشيدة من منطلق اعتقاد الأفراد بقوة القانون القائم على العقل والمنطق(...) فخضوع الأفراد للقائد ليس له علاقة بشرعية السلطة التي يملكها فحسب بل أيضا بالمكاسب الشخصية التي يحققها سواء مكافآت مادية كالأجر أو رمزية مثل الألقاب والحصانة"[3]، إلا في بعض الحالات التي تستدعي الاعتماد على السلطة الكارزماتية وذلك مثلا في الإضرابات أو في الحركات الاجتماعية وهنا يستدعي الأمر لغة حوار مقنعة للخروج من هذه الوضعية بأقل

[1] ليندة العابد، مرجع سبق ذكره، ص211.

[2] نفس المرجع، ص211.

[3] كلثوم بيبيمون، **النخبة النسوية والسلطة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع الثقافي، جامعة الجزائر2، (غير منشورة)،2011، ص127.

الأضرار وهو ما يستدعي صفات شخصية تعتمد على القدرة على الاقناع مثلا، ومن هذا الطرح نجد أن السلطة عند ماكس فيبر محددة المعالم فهي مرتبطة بالقوة "كما تعني احتمال أن من يكون الفاعل في العلاقات الاجتماعية في وضع يساعده على تحقيق إرادته بغض النظر على الأساس الذي وصل به هذا الاحتمال"[1] فواقع المجتمعات اليوم يثبت أنه كلما كانت السلطة شرعية كلما تضائل مفعول القوة ويظهر ذلك جليا في الحركات الاجتماعية.

لقد حدد ماكس فيبر في كثير من المحطات أن دراسة المجتمعات قائمة على مدى فهم وتفسير الفعل الاجتماعي، وانطلاقا من أن الإضرابات والحركات الاجتماعية عبارة عن أفعال اجتماعية مثلما سنتطرق في الفصل الخامس غير أنه لابد من أن نشير الى "الدور الذي لعبه هذا السوسيولوجي في كسر النظريات التقليدية في فهم الحراك، إلا أن هذا الأخير يتمتع بطبيعة تعقيدية يلتقي فيها الزمان والمكان وتتداخل فيها التصورات والقيم، فهو ذو طابع صراعي حتى ولو كان سلميا ومنظما، فعنفيته أحيانا من صلب صراعيته الضدية"[2]

إن اعتماد ماكس فيبر على العقلانية المفرطة من شأنه عرقلة حرية الفاعل والوقوف كعقبة أمام الابداع والابتكار، إضافة إلى فرض الروتين والذي يؤدي إلى خلل وظيفي نتيجة الاشراف الصارم والمبالغ فيه، وفي هذا السياق انتقد ميشال كروزيه المنظور الفيبري باعتباره قد أهمل حسبه كل التغيرات التي قد تطرأ في أي منظمة فهناك دائما مجال للمناورة، كما أهمل فيبر الصراعات التي قد تحدث داخل التنظيمات نتيجة وجود مصالح متعارضة بين الفاعلين وهو ما يحتم عليهم إنتاج أفعال تُمكنهم من بناء استراتيجيات منظمة بما يعرف

[1] عثمان حاجي:(الدولة والتحديث المؤسسي في الجزائر)، في **مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، المجلد 02، العدد 03، 2018، ص 79.

[2] الهواري بوزيدي، حفيظة عابر:(احتجاجات الشباب: عقود الادماج المهني نموذجا)، في **مجلة التنمية البشرية**، جامعة وهران 2، المجلد 01، العدد 07، 2017، ص 198.

بالتحليل الاستراتيجي "أي محاولة تعيين –بالنسبة لكل واحد من الفاعلين المنخرطين في وضعية معينة– الاستراتيجيات التي يوظفها ويكون من الصعب التنبؤ بسلوكيات الفاعلين لكن يمكن فهمها ومن أجل فهمها يجب ملاحظة سلوكياتهم"[1]، كما أنه وفي مجال التنظيم نجد أنه "مهما كانت درجة عقلنة التنظيم فإن العامل يحتفظ دائما بهامش حرية يستعمله باستراتيجية والتي تمنحه قوة التفاوض مع التنظيم، وأن العلاقة الجدلية التي ترتبط ما بين العامل والتنظيم هي التي تؤدي إلى إنتاج ثقافة المعارضة"[2]، لهذا يعتقد تالكوت بارسونز أن "النموذج المثالي مفيد عندما يعرف ملامح عامة للظواهر الاجتماعية في الدراسات المقارنة لكنه أقل إفادة عند البحث في فترات تاريخية فريدة وثقافات تتطلب بحوثا ميدانية مفصلة"[3]

من جهة أخرى وفيما تعلق بالنماذج الأربعة للأفعال الاجتماعية نرى أنه بإمكان الفاعل القيام بفعل محدد استنادا لأربع مُحددات في نفس الوقت، ففي نفس المثال السابق حول العامل المتفاني في العمل والذي يبذل مجهودات مضاعفة فقد يلجأ لذلك لأنه يرغب في كسب **امتيازات** نظير ذلك ولكي يظهر كنموذج **مثالي** أمام غيره ولكونه **يحب** عمله نتيجة **تنشئته الاجتماعية** التي تُقدر قيمة العمل، وهنا يظهر جليا الهدف والقيمة والعاطفة والتقاليد في فعل اجتماعي واحد.

---

[1] بوبكر بوخريسة، **سوسيولوجيا بيار بورديو: تحليل في النظرية والمفاهيم والمنهج**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2017، ص 36.

[2] علي زكاز، نصر الدين بوشيشة، **الديناميكيات الاجتماعية للعمل في المؤسسة الصناعية**، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2003، 37.

[3] أنتوني غيدنز، فيليب صاتن، **مفاهيم أساسية في علم الاجتماع**، ترجمة: محمودي الذوادي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط1، 2018، ص55.

2.2 ميشال كروزيه: التحليل الاستراتيجي

تقوم فكرة التحليل الاستراتيجي حسب ميشال كروزيه• والتي تفسر الأفعال الاجتماعية على مجموعة من المفاهيم الأساسية وهي نسق الفعل الملموس، استراتيجية الفاعل، علاقات السلطة وكذا منطقة الشك، والتي سنوضحها بالشرح تباعا، كما يقوم التحليل الاستراتيجي على المُسلمات الآتية[1]:

-النسق بناء اجتماعي وليس معطى طبيعي.

-النسق لا يعني مجموع معايير قبلية للفعل وإنما يعني نسق فعل ملموس خال من أي اعتبارات كُلانية.

إن حديثنا عن الفعل الاجتماعي عند ميشال كروزيه يجرنا للحديث في البداية عن نسق الفعل الملموس الذي فسره في إطار نظريته التحليل الاستراتيجي إذ "لا نجد لكل فاعل اجتماعي استراتيجية مُحددة بل يتحول اللعب إلى ضغط الفاعلين، فنسق الفعل الملموس ليس مُجمدا فهو مبني من قبل الفاعلين الاجتماعيين رغم قيامه على مبادئ أكثر استقرارا على اعتبارها مبنية مُسبقا وأضحت خارجة عن إرادة الفاعلين، فنسق الفعل الملموس هو اللعبة المُهيكلة وهي الثابتة لعلاقات السلطة والناشئة داخل العلاقات الاجتماعية"[2] وهذا

•عالم اجتماع فرنسي، ولد سنة 1922، اشتغل أستاذا بكل من جامعتي نونتار وهارفارد، واهتم بعلم اجتماع المنظمات أين قام بالعديد من الأبحاث الميدانية حول فهم سير عمل الأنظمة البيروقراطية وخللها، وكذلك التحليل الاستراتيجي كمنهج لتحليل المنظمات كمقاربة سوسيولوجية نوعية رفقة زميله فريدبارغ، كما اهتم بمجال الحركات العمالية والسلطة، له العديد من المؤلفات منها: الظاهرة البيروقراطية، الفاعل والنسق، عالم موظفي المكاتب، توفي سنة 2013.

لمزيد من التفاصيل أنظر: فيليب كابان، جان فرانسوا دورتيه، مرجع سبق ذكره، ص237.

[1] جمال فزة، مرجع سبق ذكره، ص152.

[2] عزالدين بوكربوط، **المتبقين من العمال بعد عملية التقليص من عددهم وفعالية التنظيم في المؤسسة الاقتصادية العمومية**، أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع التنظيم والعمل، جامعة الجزائر،(غير منشورة)،2008، ص ص283، 284.

معناه أن هذا الفعل هو مجموع العلاقات التي تتشكل بين أعضاء أي تنظيم والتي تُعبر عن كل ما هو ملموس وواقعي، أي أننا أمام نسق فعل واقعي مختلف عن ذلك المثالي الذي حدده وجسده ماكس فيبر في تلك القوانين المبنية على العقلانية والقائم على نظام السلطة المُقنن، فنسق الفعل الملموس مرتبط بالدرجة الأولى باستراتيجية كل فاعل وبقواعد اللعبة داخل أي تنظيم كبناء اجتماعي وليس كمُعطى طبيعي "وهو حصيلة الاستراتيجيات المختلفة التي يمارسها الفاعلون الاجتماعيون ولا يشترط كونها خاضعة للعلاقات الرسمية، إنما تشمل مختلف الحيل والألعاب الموجهة تنظيميا بصفة ترتيبية بين الفاعلين في علاقاتهم التفاوضية التي تظهر فيها المصلحة والتنافر والصراع"[1]

من جهة أخرى يقوم الفاعلين الاجتماعيين ببناء استراتيجياتهم استنادا للرهانات بغض النظر إن كانوا فيها في موقف ربح أو خسارة لذلك يتوقف الأمر على فعالية اختيارهم للوقت ودقة تحديدهم للهدف، فالفاعل الاجتماعي يقوم ببناء استراتيجيته رغم وجود مجموعة من الإكراهات غير المتوقعة التي قد تعرقل ذلك، لكن رغم ذلك يسعى هذا الفاعل الى استغلال هذه الإكراهات لصالحه عن طريق المناورة.

إن الهدف من بناء الفاعل الاجتماعي لاستراتيجيته هو امتلاك موارد السلطة فهذه الأخيرة هي تبادلية وليست خطية قائمة على خضوع طرف لآخر مثلما حددها فيبر فإمكانية امتلاك أي فاعل اجتماعي للسلطة بغض النظر عن موقعه في المؤسسة أو مكانته الهرمية في التنظيم فتح المجال للفاعلين الاستراتيجيين للاستثمار في الثغرات الموجودة في منطقة اللايقين، بحيث يستغلونها لصالحهم وهذا ما يفتح المجال للصراع "فالسلطة هي علاقة توافقية بين الخاضع والمُخضع فلا يقبل المُخضع شرط الإخضاع إلا إذا كان يتوفر على

[1] عبد الوهاب بلعباس:(السلوك التنظيمي وعلاقات السلطة والقوة: المفهوم والأبعاد)، في **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة أم البواقي المجلد 03، العدد 02، 2016، ص147.

ضمانات من طرف الشخص أو الجهة الخاضعة(...) ومن ثم فالسلطة ليست تعسفية أي أنها لا يمكن أن تمارس بالإكراه والقسر"[1]

صراع ملموس	**أ** و **ب** يصيغان مطالب متناقضة
صراع محتمل	يمتنع **أ** عن تقديم مطالب إلى **ب** ، تكون متناقضة لمصالح هذا الأخير ، إما بدافع الخشية من **ب** ، أو لأن طرفا ثالثا **ط** يمنعه من ذلك (سلطة الدولة على سبيل المثال)
صراع كامن	يستبط **أ** جيدا خطاب **ب** أو خطاب **ط** الذي لا يعيه بسبب أن مصالحه الحقيقية تختلف عن مصالح **ب**.

الجدول رقم 02: يوضح أساليب الصراع والضغوطات السلطوية

المصدر: فيليب برو، مرجع سبق ذكره، ص31.

تتحدد السلطة إذن من خلال قدرة الفاعل في التحكم في منطقة الشك فهي التي تسمح له بممارسة سلطة على الآخرين وهي التي تفتح له مجالا لممارسة حريته النسبية والتي تؤطرها مصالحهم الخاصة بالدرجة الأولى "فدوافع الأفراد لتحقيق غاياتهم هي التي تدفعهم إلى تطوير عدة استراتيجيات عبر هامش الحرية المتوفر لديهم، بحيث تكون هذه الاستراتيجيات ضمن هاته العلاقات غير المتكافئة وضمن نسق علائقي يحرك هذه الاستراتيجيات بما يُعرف بنسق الفعل الملموس"[2]

إن منطقة الشك أو اللايقين هي المجال الذي يبني فيه الفاعل استراتيجيته سواء الدفاعية منها أو الهجومية "والتي تتجسد في شكل ثغرات قانونية أو إجراءات يشوبها نقص

[1] محمد البورقادي:(**السلطة القمعية عند ميشال فوكو وميشال كروزيه**)، الحوار المتمدن، العدد 5215، 2017/07/06 تم الاطلاع عليه في 2021/03/08، الساعة 22:00
الرابط :https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=523209

[2] نفس المرجع.

تقني أو تغيير تنظيمي والذي يحمل في طياته متطلبات جديدة يستغلها الفاعلون الاجتماعيون لتحقيق نوع الاستقلالية عن البنية الشكلية"[1] وعلى هذا الأساس قسم ميشال كروزيه الاستراتيجية التي يتبناها الفاعل إلى:

-"الاستراتيجية الدفاعية: يعتمدها الفاعل إزاء المنظمة بهدف المحافظة على الامتيازات والمكاسب، فهو بذلك يقاوم كل أشكال التغيير على مستوى المنظمة وبهذا يكون الفاعل قد تبنى سلوكا استراتيجيا دافع من خلاله على مصالحه الشخصية ولو على حساب التنظيم"[2]

-"الاستراتيجية الهجومية ويعتمدها الفاعل قصد تحقيق مصالحه الخاصة به والحصول على الامتيازات والتي تنقسم إلى نوعين:

- المساوماتية والتي يسعى من خلالها الفاعل للحصول على مكاسب فورية وعاجلة في شكل خذ وهات"[3]

- الاستثمارية وهي أن "يكون المقابل هنا بُعدي على المدى المتوسط أو الطويل فهذه الاستراتيجية هي سلوك اختياري للفاعلين الذين لهم وضعية مهنية تتضن إمكانية المكافأة المستقبلية"[4] والملاحظ أن هذا التقسيم قائم على عامل الزمن بالدرجة الأولى.

---

[1] محمد عبد الرؤوف بن سبع، زرفة بولقواس:(السلطة العلائقية نحو براديغم آخر لفهم السلطة التنظيمية)، في **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، جامعة باتنة، المجلد 05، العدد 01، 2020، ص 577.

[2] محمد صالي، عبد العزيز زواتيني:(ممارسات السلطة بين التنظيم البيروقراطي والسلوك الاستراتيجي في ضوء مقاربتي ماكس فيبر وميشال كروزيه)، في **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة ورقلة، المجلد 13، العدد 02، 2021، ص 338.

[3] محمد المهدي بن عيسى، **علم اجتماع التنظيم: من سوسيولوجيا العمل إلى سوسيولوجيا التنظيم**، مطبعة أمبلاست، الجزائر، د ط، 2010، ص11.

[4] نفس المرجع، ص12.

إن الفاعل الاجتماعي في بنائه لاستراتيجيته يسعى في الأولى للحفاظ على مكاسبه ومصالحه في التنظيم إذ يوظف استراتيجيته لغرض الحفاظ على قوته في التنظيم، أما في الثانية فيبني الفاعل استراتيجيته للحصول على موارد السلطة من جديد وللتموقع الجيد في التنظيم "وعليه فالفعل الاستراتيجي يترجم اختيارات الفاعل الدفاعية والهجومية في علاقته بالبيئة التنظيمية"[1]

كما أن التحكم في هذه المنطقة معناه امتلاك الفاعل لموارد السلطة وهي التي تفتح له المجال لفرض منطقه في اللعبة وبالتالي القدرة على توجيه الفاعلين الآخرين واستخدامهم وفقا لمصالحه، وعلى هذا الأساس يستمد مصادر سلطته من أربع منابع وهي:

- "امتلاك كفاءة أو اتقان تخصص وظيفي (سلطة الخبير).
- البيئة الخارجية كمنطقة ارتياب رئيسية بالنسبة للتنظيم نظرا لدورهم الحاسم كوسيط في علاقة التنظيم مع باقي التنظيمات (سلطة الفاعل متعدد الانتماءات).
- قنوات الاتصال وتدفق المعلومات.
- استغلال القواعد التنظيمية"[2] ويكون ذلك من خلال المعرفة الدقيقة والكاملة بمختلف القواعد وبكيفية استعمالها "فالأفراد داخل التنظيم يمتازون بمكانات خاصة استنادا لما يبدونه من استعداد للعمل وفق المعايير والقواعد المسطرة وما يفصحون عنه من معرفة دقيقة بها وكذا بما يتمتعون به من مهارات لتوظيفها على أحسن وجه"[3]، وعليه يستمد الفاعل الاجتماعي قوته من هذه المصادر فقد يمتلك واحدة منها أو بعضها أو جميعها وإن حصل

[1] عبد الوهاب بلعباس، مرجع سبق ذكره، ص 145.

[2] محمد عبد الرؤوف بن سبع، زرفة بولقواس، مرجع سبق ذكره، ص ص583 ،584.

[3] جمال فزة، مرجع سبق ذكره، ص169.

ذلك فهذا له دلالة على التحكم الجيد في مناطق الشك وهو ما يجعله يوظف قوته على الآخرين وفقا لمصالحه.

بناءً على تحليلات ميشال كروزيه لاستراتيجية الفاعلين داخل التنظيمات نعتقد بأن هناك مجموعة من الثغرات في نظريته تحديدا، إذ لا يمكن رد أسباب الصراع إلى السلطة دائما فقد تكون الصراعات لها علاقة بتعارض في القيم والثقافات بين الفاعلين كما أن هناك من التنظيمات الناجحة والتي حققت فعالية قامت على أساس التنظيم الرسمي المقنن وهو ماساهم في دمج الأهداف الشخصية مع أهداف المنظمة، غير أنه واستنادا لمنطق كروزيه فإنه من الممكن تغيير هدف المنظمة وفق الجماعة انطلاقا من الفعل الاجتماعي في اطار الجماعة، وفي إطار زوايا التحليل بين بارسونز وكروزيه نجد أنه "بينما يتخذ نسق الفعل طابعا ملموسا لدى كروزيه يرفعه بارسونز إلى مستوى مجرد ويعتبره أداة نظرية وتحليلية، أي طريقة لإعادة بناء الواقع ذهنيا فبإمكانها أن تلقي الضوء على الموضوع دون أن تدعي الكشف عن حقيقته"[1] لكن رغم ذلك يؤكد كروزيه بأنه "لا يمكن لتنظيم اجتماعي أن يقوم على أساس اعدام كلي وتام لعنصر حرية الفرد والتي تسمح له بمواجهة اكراه المعايير التنظيمية"[2] في إشارة إلى المنطق الفيبري القائم على العقلانية المبالغ فيها رغم أن ماكس فيبر "كان على دراية بوجود ظواهر تتصف بكونها غير رسمية لكن لم يكن يهمهم كثيرا أمر وصف الواقع بدلا من رسم خطة مثالية للعمل تكون على الأقل أكثر عملية"[3]

[1] جمال فزة، نفس المرجع، ص149.

[2] نفس المرجع، ص79.

[3] بوبكر بوخريسة، **ماكس فيبر–الدولة والبيروقراطية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان ،2015، ط1، ص83.

3.2 فالفريدو باريتو: محددات الأفعال المنطقية وغير المنطقية

قدم فالفريدو باريتو• أفكاره ذات النزعة السيكولوجية الفردانية في كثير من محطات تحليله والتي تناول فيها مفهوم الفعل الاجتماعي أين اعتبر "أن في أعماق الشخصية الإنسانية تكوينات ذات طبيعة بيولوجية وسيكولوجية وهي الرواسب، وأن المشتقات هي تجليات اجتماعية لهذه الرواسب يدخل في نطاقها الأدوار والسلوكيات وفي هذا الإطار فإن الرواسب وإن كانت ثابتة وواحدة إلا أن المشتقات متغيرة ومتنوعة"[1]

وعلى هذا الأساس ميز فافريدو باريتو بين الأفعال المنطقية العقلانية وتلك الأفعال اللامنطقية إذ اعتبر هذه الأخيرة الأكثر انتشارا في المجتمعات والقائمة على الغرائز والرواسب، بينما اعتبر الفعل المنطقي "ذلك الذي يتكون من تطبيق المنهاج المنطقي المرتكز على الاستدلال الصحيح في اختيار الوسائل الموجهة لتحقيق الأهداف المرجوة أي أن الفعل المنطقي يكون فيه تطابق بين الغاية والوسيلة في عقل الفاعل الاجتماعي"[2] كما أن "ما يميز الأفعال العقلية المنطقية هي توافق الوسائل مع الغايات وهي التي لا يمكن تفسيرها بالعادات والمعتقدات أو الدوافع الغريزية"[3]

•عالم اجتماع وخبير اقتصادي وسياسي، ولد في ايطاليا سنة 1848، كان له الفضل في تقديم دراسات لها وزن في الاقتصاد مثل طرق توزيع الدخل إضافة إلى القاعدة الشهيرة 80/20، كما اشتهر بنظرية النخبة وتداولها من خلال تفحصه لعملية تشكلها، اقترن اسمه بفكرة التوازن الاجتماعي، وهو أيضا صاحب نظرية عامة للفعل الاجتماعي، من مؤلفاته: موجز في الاقتصاد السياسي، رسالة في السوسيولوجيا العامة، العقل والمجتمع، علم الاجتماع السياسي، توفي سنة 1923.
لمزيد من التفاصيل أنظر: فيليب كابان، جان فرانسوا دورتيه، مرجع سبق ذكره، ص147.

[1] علي ليلة، **النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع**، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط1، 2020، ص 34.

[2] عبد الحفيظ القيزي:(البيئة التنظيمية وعقلنة الفعل العمالي في ضوء المقاربة السوسيولوجية)، في **مجلة العلوم الاسلامية والحضارية**، مركز البحث في العلوم الاسلامية والحضارية، الأغواط، المجلد 03، العدد 01، 2018، ص398.

[3] نفس المرجع، ص391.

إن الفعل المنطقي ينطبق على الفعل العقلاني المحدد بهدف الذي حدده ماكس فيبر والتي يحدد الفاعل الأهداف والغايات ويربطها بالوسائل الملائمة للوصول اليها، أما الفعل اللامنطقي فهو ماتعلق بالجانب الوجداني وهو ما ينطبق على الأفعال العاطفية وكذا التقليدية التي أشار إليها ماكس فيبر، لكن وفقا لباريتو في دراسته للنخبة ما يجعلنا نميز بين الأفعال المنطقية واللامنطقية هي الرواسب تحديدا "فالنخبة هي نتاج لما أسماه باريتو الرواسب إذ يصنفها إلى مجموعتين إذ يقصد بالمجموعة الأولى رواسب التأمل والتفكير أما الثانية فهي رواسب البقاء والنظام والاستقرار، وتبعا لذلك يوضح باريتو في هذا السياق أن هذه الرواسب تؤهل بعض أفراد المجتمع للوصول إلى مرتبة النخبة وبالتالي ممارسة السلطة بينما يفتقدها الغالبية الكبيرة"[1] ويكون ذلك حسبه وفقا لنوعيتها تحديدا "فالأولى أي رواسب التأمل والتفكير تمكن النخبة من الحكم عن طريق الاقناع والترغيب وترتكز على بناء التصورات والإيديولوجيات للسيطرة على الجماهير واستلابها، ولكن عندما تهيمن المجموعة الثانية أي رواسب البقاء والنظام فإن النخبة تحكم بالقوة والهيمنة وتتجه نحو استخدام أساليب القمع والتسلط والترهيب"[2]

لقد حلل باريتو المجتمع وفقا للمنظور البارسونزي خاصة ما تعلق بفكرة التوازن حيث "نظر إلى المجتمع على أنه في حالة توازن على اعتباره يتكون من مجموعة أجزاء متساندة من حيث التأثير المتبادل، فتغير أي جزء من شأنه أن يتأثر به الآخر و بالتالي يتأثر به الكل، وإذا واجه المجتمع غزوا خارجيا فإن القوى الداخلية تمنعه وتعمل على إعادة التوازن

[1] علي أسعد وطفة:(في مفهوم النخبة- مقاربة بنائية)، في **مركز نقد وتنوير للدراسات الإنسانية**، اسبانيا، العدد 01، 2015. تم الاطلاع عليه في 2022/04/06، الساعة 17:20.
الرابط: https://tanwair.com/wp-content/uploads/2015/05/.pdf

[2] نفس المرجع.

وبالتالي الوصول إلى مرحلة الاستقرار"[1] لكنه دقق في الأفعال الاجتماعية ضمن هذه الأجزاء خاصة في شرحه لنظرية الرواسب حيث "أن ما يُحدد الظواهر الاجتماعية هو عمق الذات البشرية، هذه الرواسب الإنسانية التي تحدد فيها بعض سلوكيات الإنسان وأفعاله في الواقع الاجتماعي، وأن تطور المجتمع وتقدمه متوقف على الرواسب الكامنة لدى صفوة المجتمع بوجه خاص، وأن هذه الرواسب غير العقلانية تؤثر بقوة على أفعال الفرد "[2]

مما سبق يتضح بأن الفعل النُخبوي له علاقة بالفعل المنطقي وهذا ما يُميزه عن باقي الأفراد نظرا لقدرته على التحكم في الرواسب، وتمتاز هذه الأخيرة بالخصائص[3] الآتية:

- الثبات النسبي وليس المطلق لأنها قد تخضع للتغير المحدود.
- الرواسب غير متنوعة فهي محدودة.
- الرواسب ليست موزعة بالتساوي بين جميع أفراد المجتمع أو جميع الطبقات.
- أن هناك علاقة بين توزيع الرواسب من ناحية وبين دور الصفوة في المجتمع من ناحية أخرى.

إذن ما أكد عليه باريتو هو أن الذين يعتمدون على الأفعال اللامنطقية يمتازون بعجزهم في ربط الوسائل بالغايات وعدم قدرتهم على التفكير المنطقي القائم على الحجج والبراهين وهم الغالبية في المجتمعات لأنهم يستندون على العادات والتقاليد والطقوس في أفعالهم، وعلى نقيض من ذلك نجد الأفعال المنطقية هي القائمة على كل ماهو واعي وذو بعد موضوعي حيث يتم الربط بين الوسائل والغايات بشكل منظم وموضوعي وهو مايميز

[1] صيام شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص57.

[2] حاتم عبد المؤمن أحمد عبد اللطيف، **التنمية المتواصلة: فلسفة حياة ومنهج للفرد والجماعة والمجتمع**، بورصة الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2015، ص29.

[3] نفس المرجع، ص 30.

النخبة عن العامة، ولقد قام باريتو "بتقسيم الأفعال إلى أجزائها المكونة أي تحديدا الفعل الذي يمكن ملاحظته خارجيا وأساسه العقلاني والحالة الذهنية للشخص الفاعل، بحيث اعتبر أن الجزء الأخير هو الثابت الذي يقع في أساس الفعل ويحدد طابعه، كما اعتبر أن الحالة الذهنية للفرد الأساس الموضوعي للظاهرة الاجتماعية على عكس أساسها الذاتي الذي فهمه على أنها الحجج التي يقدمها الفاعل لتبرير فعله"[1] وهذا في ما معناه أن الجدير بالدراسة والتحليل حسبه هي تلك الأفعال غير المنطقية التي تُعبر فعلا عن الجزء الأكبر من الفاعلين الاجتماعيين داخل المجتمع لأنها تعكس الحالة الذهنية لهم وليس ماهو خارج عنهم في شكل تصرفات وسلوكيات، وبالتالي فالأهم بالنسبة له هي ذهنية الفاعل وليس ذاته.

من خلال تحليلات فالفريدو باريتو اتضح جليا حرصه على الأفعال اللامنطقية باعتبارها هي السائدة في المجتمعات والتي تقوم على العاطفة والشعور فهي غير واعية حتى أن التأثير النفسي على الآخرين يعد بمثابة أفعال غير منطقية، وبالتالي فهو يهمل بذلك دور القائد الكارزماتي على سبيل المثال في إحداث التغيير الذي يسعى له أي فعل عقلاني منطقي، أي أنه لا يمكن اختزال المنطق في الأفعال العقلانية فقط نظرا لوجود أفعال عاطفية ومنطقية في نفس الوقت، وما يلاحظ على فالفريدو باريتو هو تركيزه على الفعل اللاعقلاني في حين يركز ماكس فيبر على كل ماهو عقلاني والذي اعتبره أساس النموذج المثالي للبيروقراطية.

[1] إيلينا فلاديميروفونا أوسيبوفا:**(نظام فالفريدو باريتو السوسيولوجي)**، ترجمة: مالك أبو عليا، 2020/09/25
تم الاطلاع عليه: 2021/09/11، الساعة: 10:15.
الرابط: https://www.ahewar.org/debat/s.asp?aid=693145&t=4

4.2 ريمون بودون: التحليل الفعلاني في إطار المنهجية الفردانية

اعتمد ريمون بودون• في تحليلاته على المستوى الميكرو- سوسيولوجي من خلال دراسة الأجزاء والتعمق فيها لفهم الكل، فركز على الفرد واعتبره الوحدة التي تستدعي الفهم والتفسير حيث تقوم السوسيولوجيا في نظره على ثلاثة مسلمات[1]أساسية:

-الفرد هو الوحدة الأساسية التي من لابد أن يرجع إليها الباحث في العلوم الاجتماعية من أجل تحليل الظواهر الاجتماعية واضفاء طابع المعقولية المنطقية عليها.

-عقلانية الفرد معقدة ومركبة ولا يمكن أن نقتصر في معالجتها على مفهوم الأفعال المنطقية كما تصورها باريتو.

-تندرج أفعال الأفراد في إطار أنساق تفاعلية تحد من حرية الأفراد أثناء انجازهم لمهامهم.

وعليه فقد انطلق ريمون بودون في تحليلاته للفعل الاجتماعي على المنهجية الفردانية والتي تعتبر أن الفرد "يتبنى سلوكا عقلانيا حين يصبح فاعلا اجتماعيا، على اعتبار أن المحيط يؤثر في أفعاله التي تتغير بتغير إطار الفعل ويكيف اختياراته رغم أنه يُقر أن الاختيارات كلها لا يحددها المحيط دائما، لأن الفرد يحافظ على هامش حرية تسمح له باختيارات ذاتية"[2] وكأن الأمر متوقف على مدى عقلانية الفاعل في توظيف قدراته لتحقيق المصالح والامتيازات "فالفاعل كما يبين ذلك ريمون بودون يعمل على بلوغ الهدف الذي يوفر

•عالم اجتماع فرنسي معاصر، ولد سنة 1934، اشتغل كأستاذ في جامعة السربون، تأثر بكل من ماكس فيبر وباريتو واختلف عن ايميل دوركايم في فكرة أن الفرد مُجبر لامُخير، وكذا عن كارل ماركس وفكرة صراع الطبقات، له إنجازا غزيرا يقوم على المسلمة التالية: الفاعل الفردي والقصدي هو الوحدة الملائمة من أجل وصف المجتمع، من أعماله نجد: الفردانية المنهجية، أبحاث في النظرية العامة في العقلانية، الطرائق في علم الاجتماع، توفي سنة 2013.

لمزيد من التفاصيل أنظر: فيليب كابان، جان فرانسوا دورتيه، مرجع سبق ذكره، ص204.

[1] جمال فزة، مرجع سبق ذكره، ص81.

[2] العياشي الفرفار:(الفردانية المنهجية وتقويض أسس التصورات الشمولية: سوسيولوجيا ريمون بودون أنموذجا)، في **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد 04، العدد 03، المركز الجامعي علي كافي، تندوف، 2022، ص ص 173، 174.

له بحسب اعتقاده أعلى مستوى من الرضا أو الفائدة باستخدام قدراته لتحقيق مصالحه الشخصية"[1]

من جهة أخرى لا يبتعد ريمون بودون في تحليله للفعل الاجتماعي عما حدده ماكس فيبر حيث "يستمد السلوك الانساني اجتماعيته حسبه من المعنى الذي يضفيه الفاعل عليه إذ أن الفاعل يلتفت إلى الآخرين ويوجه فعله نحوهم، وليس بإمكان الفاعل أن يعطي لفعله أهمية ومعنى لو تجاهل استجابة غيره التي يتوقعها منهم"[2] كما أن تحليله للفعل الاجتماعي مرتبط بالأفكار التي صاغها ميشال كروزيه في إطار تمتع الفاعل بهامش حرية في التنظيم "فمفهوم الفعل الاجتماعي عند ريمون بودون يفترض بأن الفاعل يتمتع بدرجة ما من الحرية في خياراته وأن لا تكون تصرفاته محددة بشكل وثيق بقوى نفسية أو اجتماعية لا قدرة له عليها"[3]

وفي سياق تحليله للفعل الاجتماعي والمرتبط بالمنهجية الفردانية اعتبر ريمون بودون "أن الكل الاجتماعي يتشكل من مجموع الأفعال الفردية التي تتألف بدورها من تقاطع تمثلات وحوافز الفاعلين الاجتماعيين من جهة، والشروط التي تحتضن هذه التمثلات والحوافز من جهة أخرى وهو يختلف عن الكل الاجتماعي كما طرحه تالكوت بارسونز أين يختزل الفعل في مفهوم الدور"[4] كما أن الفعل العقلاني بالنسبة إليه مرتبط بمدى تحديد الأهداف وبمدى ادراك الفاعل لمبررات قيامه بهذا الفعل تحديدا استنادا للعقلانية الإدراكية، هذه الأخيرة التي يعني بها "الطريقة القائمة على مسلمة الفهم فتفسير قاعدة ما يعني فهمها أي البحث عن

[1] عبد الصبور لكرمات، مرجع سبق ذكره، ص26.

[2] Boudon(R),Bourricaud(F), **Dictionnaire Critique de la Sociologie**, Presses Universitaires de France, Paris, 1982, p429.

[3] عبد الصبور لكرمات، نفس المرجع، ص22.

[4] جمال فزة، مرجع سبق ذكره، ص 83.

الأسباب الخارجية أو الضمنية التي دفعت الفاعل إلى اعتناقها، وبالتالي العمل على اعادة بناء وصياغة الدوافع التي استطاعت اقناع فرد ما بتبني المعتقد الذي هو موضوع الحديث"[1]

لقد أضفى ريمون بودون في نظريته مفهومي التجميع والبروز• فتشير الأولى إلى "عملية جمع بين الأفعال الفردية غير أنه توجد أفعال فردية جد مركبة على اعتبار أنها استجابة لأفعال فاعلين آخرين قد جرت أو قد تجري لاحقا، وتكشف هذه العملية عن إمكانية حدوث خلاف أو تباين على مستوى غايات الفاعلين ونتائج أفعالهم مجتمعة، كما يمكن لهذه الأفعال في حالة اندماجها أن تؤدي إلى تأثيرات سوسيولوجية كلية لا تمثل جزءً من غايات الفاعلين ونواياهم"[2] بينما تعبر الثانية عن "تلك الآثار التي لم يسعى الفاعل الاجتماعي إلى حدوثها ولكنها تعبر في عمقها عن كونها نتيجة لعملية الادماج التي تتعرض لها سلوكياتهم وأفعالهم"[3]، ولم يُهمل ريمون بودون وجود تلك الاستثناءات التي أخذتها كل نظرية بعين الاعتبار كالتوترات التي قد تهدد النسق الاجتماعي وفق المنظور البارسونزي أو الانحرافات التي قد يعتمدها بعض الأفراد للخروج عن الجماعة والتنصل من إكراهاتها، فقد نوَه ريمون بودون بدوره لوجود أفعال غير مُمهد لها وغير متوقعة فهي حسبه "أفعال منحرفة تُعبر عن تلك الظواهر غير المتوقعة التي تحدث بشكل فجائي نتيجة تشابك العلاقات الاجتماعية"[4]

---

[1] عبد الصبور لكرمات، مرجع سبق ذكره، ص 25.

• يُعد هذين المفهومين أساس نظرية ريمون بودون في شرحه لأساس تكوّن الأفعال الفردية.

[2] عبد الصبور لكرمات، مرجع سبق ذكره، ص23.

[3] نفس المرجع، ص23.

[4] العياشي الفرفار، مرجع سبق ذكره، ص175.

إن الفردانية المنهجية "تنطلق من مسلمة مفادها أن البنيات الاجتماعية هي نتاج لأفعال فردية وذلك مقابل أي إقرار بوجود وقائع اجتماعية معطاة غير قابلة للانحلال إلى أفرادها"[1] فهي طريقة تهدف إلى تفسير الظواهر الاجتماعية على مرحلتين[2]عضويتين هما:

– مرحلة تفسير نثبت من خلالها أن هذه الظواهر الاجتماعية هي محصلة تجميع أو ادماج مجموعة من الأفعال الفردية.

– مرحلة فهم تتلخص في إدراك معنى هذه الأفعال وإيجاد الأسباب الحقيقية التي دفعت الفاعلين إلى القيام بذلك، ومع حساب الدور الرئيسي الذي يلعبه هنا مفهوم الفعل يمكن أيضا تسمية هذه الطريقة بالتحليل الفعلاني أو بكلمة واحدة الفعلانية Actionnisme.

لكن ورغم ماقدمه ريمون بودون كمساهمة سوسيولوجية على المستوى الميكروسوسيولوجي إلا أنه أهمل بذلك تأثير المجتمع وإكراهاته على الفرد وفقا للمنطق الدوركايمي، ولو أنه ركز على النزعة الفردانية التي صاغها ماكس فيبر إلا أنه بالغ في هذا المنطق وهو ما جعله محل نقد من طرف بيار بورديو خاصة وأن "مايميز ريمون بودون عن بيار بورديو هو ابتعاده الصريح عن إقرار علاقة آلية مباشرة بين الإرث الثقافي من جهة وسلوكيات الأفراد واتجاهاتهم من جهة أخرى"[3] رغم أن الواقع يبرز هذه العلاقة على اعتبار أن وعينا الثقافي هو الذي يدفعنا للقيام بسلوكيات محددة ويمنعنا عن القيام بأخرى والتي تختلف عن سلوكيات فاعلين آخرين في بيئة ثقافية أخرى.

[1] جمال فزة، مرجع سبق ذكره، ص81.

[2] عبد الصبور لكرمات، مرجع سبق ذكره، ص20.

[3] جمال فزة، نفس المرجع، ص84.

5.2 آلان تورين: الذات الفاعلة والحركات الاجتماعية

إن ما ميز آلان تورين في تحليلاته هو تفعيل الجانب النقدي، حيث يُعتبر هو الآخر من السوسيولوجيين المعاصرين الذين خصوا المجتمع بالدراسة والتحليل من خلال تركيزه على الذات الفاعلة تحديدا لكنه اعتمد على زاوية طرح مختلفة على غيره ممن يعتمدون على مستوى الوحدات الصغرى في التحليل، فقد سعى إلى دراسة الحركات الاجتماعية استنادًا إلى الفاعلين الاجتماعية وميز بين ثلاث أنواع من الحقول مع ابراز العلاقة بينهم "فالحقل التاريخي هو تاريخ المجتمع وتاريخ النظام السياسي والمؤسساتي برمته بحيث أن هذا التاريخ صنعه المجتمع نفسه والذي يسعى لبناء هيكل مؤسساتي وسياسي كحقل ثاني، ثم يأتي الحقل الثالث وهو الحركات الاجتماعية والتي تسعى إلى التغيير والتحرر من قيود النظم السياسية والاجتماعية"[1] ويركز آلان تورين في هذا الإطار على الحقل الأول لأنه المتحكم في باقي الحقول فأي فعل اجتماعي حسبه له علاقة بالتاريخانية لأنها المحددة لكل ذات فاعلة، ويقصد بالتاريخانية "قدرة المجتمع على إنتاج وتحويل ذاته عبر إنتاج الخيرات والمعارف والأخلاق، إذ أن هذه القدرة موزعة بشكل غير متساوي داخل المجتمع فباعتبارها استثمارا فإنه لا يمكن أبدا أن تكون تحت تحكم الجميع"[2] فهي غير مُتاحة للكُل.

انحصر تحليل آلان تورين في الذات الفاعلة "على اعتبار أن الناس يتصرفون اتجاه عالمهم الاجتماعي وفق تنميطات محددة فإحداها تتشكل من خلال تمثلاتهم لأنفسهم، فالذات موضوع كباقي المواضيع تتخذ دلالات خاصة عند الفرد[3] إنه يعتبرها بمثابة

[1] علي عليوة:(الصراع وإدارة الصراع عند كل من آلان تورين، بيار بورديو، ميشال كروزيه)، في **مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية**، جامعة تبسة، المجلد 02، العدد 09، 2018، ص142.

[2] محمد خيدون:(الذات الفاعلة والتاريخانية والحركات الاجتماعية عند آلان تورين)، في **مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مركز جيل البحث العلمي، العدد 82، 2022، ص87.

[3] جمال فزة، مرجع سبق ذكره، ص 91.

استراتيجية لها هدف يكمن في التغيير ولن يكون ذلك إلا من خلال مقاومته للواقع والحرص على انتزاع الحقوق والتنصل من التبعية وبذلك يُمكن "منح الأفراد هامشا لبناء علاقة بذواتهم الفاعلة ووعيا بالحرية والمسؤولية والتي كانت حبيسة الآليات المؤسساتية التي تمثل دورها في فرض قيم ومعايير جماعية على الجميع(...) فالفرد مدعو إلى اكتشاف ذاته وتأكيدها ودفع الآخرين إلى القبول بتمايزها، بدون إقصاء الآخرين بدل ردها دائما إلى التصورات الجماعية التي تلغي تصورات الفرد"[1]

وفي سياق تحليله للحركة الاجتماعية أكد آلان تورين على أنها هي الأخرى عبارة عن فعل اجتماعي "فهي الفعل الخاص الذي يؤشر على سلوك جمعي للفاعلين من جماعة معينة تناضل ضد جماعة أخرى من أجل القيادة الاجتماعية"[2] وفي هذا التعريف تم تحديد الشروط الأساسية التي لابد من توفرها في كل حركة اجتماعية للقيام بالدور المنوط لها، فالأمر مرتبط بالدعوة إلى التغيير وبوجود طرف للتنازع معه قصد تحقيق هذا الهدف "فما يقوم به الفاعلون الاجتماعيون ليس مجرد ردود أفعال فحسب تجاه تكريس المؤسسات الاجتماعية عليهم عن طريق الهيمنة والمنافسة، بل ينتجونها ويحددونها بتوجهاتهم الثقافية وبالصراعات الاجتماعية"[3] في إشارة واضحة للهوية التي تُميز كل حركة اجتماعية فضلا على تفعيل منطق الصراع كضرورة لقيامها.

[1] الصادق رابح، **فضاءات رقمية**، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2014، ص30.

[2] حورية رمضاني:(الحركات الاجتماعية–مقاربة سوسيولوجية)، في **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة ورقلة، المجلد 08، العدد 24، 2016، ص350.

[3] عليوة علي، مرجع سبق ذكره، ص142.

يحدد آلان تورين الحركة الاجتماعية بوصفها عملية دمج ما بين مبدأ الهوية ومبدأ المعارضة وكذا مبدأ الكلانية وبمدى ترابطهم واعتمادهم على بعضهم البعض، إنها بمثابة شروط تكوين هذه الحركة في إطار الفعل التاريخاني، ويمكن تحديد هذه الشروط في مايأتي:

– "مبدأ الهوية: هو تحديد الفاعل لنفسه، بحيث أن الصراع هو الذي يُكون وينظم هذا الفاعل"[1] فمن الضروري تحديد طرفي الصراع بما في ذلك هُوية الخصم والتركيز أكثر على تحديد الذات الفاعلة بوضوح أي من نحن؟ وهذا لا يعني "أن يصبح الفعل الجماعي مجرد شكل من الضغط ضمن استراتيجية مُعدة لتعديل علاقات القوة بل يسعى أيضا للبحث عن هوية خاصة به"[2]

– "مبدأ المعارضة: الذي يمكن تحديده بنفس الكيفية، إذ يساهم النزاع في كشف المنافس و بالتالي يُشكل وعي الفاعلين المتواجدين في الساحة"[3] وهنا تستمد الحركة الاجتماعية خصوصيتها بوجود طرف معارض لمجابهته.

– "مبدأ الكُلانية أو الشُمولية: والتي تعني الصراع من أجل السيطرة والقيادة التاريخية للمجتمعات قصد التحكم في التاريخانية وبعث نموذج ثقافي جديد أو الاحتفاظ بالحالي أي بمعنى أدق القضية التي وجهت الفعل"[4]

ولا يمكننا الحديث عن حركة اجتماعية بامتياز بغياب أي منها حيث تستمد قوتها بوجودهم معًا، غير أن وجود البعض منها دون الآخر سيقلل من تلك الفاعلية أو القدرة على

---

[1] بوبكر بوخريسة، **سوسيولوجيا بيير بورديو –تحليل في النظرية والمفاهيم والمنهج**، مرجع سبق ذكره، ص37.

[2] Rosanvallon (P) ,**La Question Syndicale**, Edition Hachette Littératures, 2eme éditions,1998,p10.

[3] بوبكر بوخريسة، **سوسيولوجيا بيير بورديو –تحليل في النظرية والمفاهيم والمنهج**، مرجع سبق ذكره، ص37.

[4] حجال سعود:(الحركات الاحتجاجية في جزائر اليوم – الفعل الاحتجاجي لدى الشباب البطال تحليل لأحداث الجنوب – ورقلة نموذجا)، في **مجلة مجتمع تربية عمل**، جامعة تيزي وزو، المجلد 01، العدد 01، 2016، ص 38.

التغيير أساسا انطلاقا من أن "تشكيل حركة اجتماعية على قدر من القوة والأهمية يستدعي على الأقل توفر مبدأين من المبادئ الثلاث، وذلك على اعتبار أنه لا وجود لحركة اجتماعية تجمع فيها المكونات الثلاثة متجانسة، فكل حركة تمتزج في أشكال أخرى من الفعل الجماعي"[1]

وبتحقيق الحركة الاجتماعية لشروط قيامها يمكن للذات الفاعلة والتي لها علاقة بالدعوة إلى التحرر والنضال في سبيل ذلك أن تقوم بدورها والقائم على أساس إثبات الذات ودرء التبعية والخضوع وبالتالي أن يكون لها القدرة على التغيير لكونها تملك "القدرة على مراقبة توزيع السلطة والتعديل منها في المجتمع خاصة إذا كانت لها أكبر قدرة على مراقبة منطقة الشك في لعبة الصراع، لأنه سيؤدي حتما إلى قلب المجتمع رأسا على عقب"[2] وهذا معناه أن الحركة الاجتماعية تقوم على ذوات واعية والتي بإمكانها التأثير على المجتمع لا أن يؤثر هذا الأخير فيها أي أن تُصبح مُنتجة لا مُستهلكة، بل تتجاوز ذلك إلى إمكانية التغيير وهنا يتبين أنه لا يمكن فهم الحركات الاجتماعية بمعزل عن الذات الفاعلة والتاريخانية معًا، انطلاقا من أن أي صراع تاريخي هو "مجموعات متعارضة بعضها مع بعض في صراع مركزي قائم على خلفيات تاريخية، حيث يحاول كل منهما توجيه الصراع حسب منطقة اللعب"[3]

لقد ساهمت الدراسة التي طرحها آلان تورين في إطار تحليله للحركات الاجتماعية في تفسير هذه الأفعال الاجتماعية التي طبعت المجتمعات الحديثة فكتب في هذا الشأن بأنه "إذا كان جانب الحركات الاجتماعية المظلم هو جانب المجتمع فإن جانبها المضيء هو جانب

[1] محمد خيدون، مرجع سبق ذكره، ص88.

[2] حجال سعود، مرجع سبق ذكره، ص36.

[3] Touraine (A), **Le retour de l'acteur**, Fayard, Paris,1984, p100.

الحداثة، إنها تقف لجانب العقل ضد تعسف السلطة والأهم من ذلك أنها تُناصر حقوق الفرد العامة بحيث يمكننا أن نسمع في كل نزاع وفي كل حركة اجتماعية دعوة إلى المساواة والحرية والعدالة وإلى احترام كل فرد"[1] في إشارة واضحة إلى الدور البارز الذي تقوم به هذه الحركات الاجتماعية في إحداث التغيير داخل المجتمعات.

3. الفعل الاجتماعي والنظرة التوليفية بين الفعل والبنية

1.3 بيار بورديو: الفعل الاجتماعي ومتطلبات الحقل الاجتماعي

ركز بيار بورديو• في تحليلاته على الفعل والبناء الاجتماعيين حيث "حاول تقديم نوع من التفرد أو القطيعة في نظريته عن التجربة الأولى للبنيوية التقليدية(...)فهي نظرية تشدد على وضع الفعل والبنية في علاقة انطلاقا من نموذج (بنية، هابيتوس، ممارسة)"[2] إذ يؤكد لنا في هذا السياق على أن لكل فضاء مجموعة من الحقول كمجالات اجتماعية إضافة إلى مجموعة من الرساميل بأنواعها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والرمزية "فالمجال الواحد يؤطره فاعلين اجتماعيين وشبكة من العلاقات المستقلة عن إرادة هؤلاء الفاعلين ولكل مجال

---

[1] آلان تورين، **براديغما جديدة لفهم عالم اليوم**، مرجع سبق ذكره، ص208.

• مفكر وعالم اجتماع فرنسي، ولد سنة 1930، عايش ثورة الطلبة سنة 1968، اهتم بالتنظير في علم الاجتماع أين قام بدراسات ميدانية عديدة من بينها تلك التي كانت في الجزائر أثناء الثورة التحريرية، إضافة إلى دراسة المجتمع القبائلي حيث سافر إلى الجزائر وأصبح مساعدا في كلية الآداب وهناك قام بدراساته الأولى حول التحولات الاجتماعية في الجزائر، ليعود إلى فرنسا سنة 1961، اهتم بالسياسة والتربية وقدم انتاجا معرفيا قيماً، تأثر بأفكار ماكس فيبر، من أعماله: الورثة، بؤس العالم، العنف الرمزي، الهيمنة الذكورية، إعادة الانتاج، سوسيولوجيا الجزائر، توفي سنة 2002.

لمزيد من التفاصيل أنظر: فيليب كابان، جان فرانسوا دورتيه، مرجع سبق ذكره، ص206.

[2] ستيفان شوفاليه، كريستيان شوفيري، **معجم بورديو**، ترجمة: الزهرة ابراهيم، النايا للنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2013، ص64.

موارده أو رأسماله النوعي الخاص، إضافة إلى هيكل من المراكز والمكانات المتدرجة هرميا التي تعبر عن مستويات القوة داخل هذا المجال"[1]

ولتحديد الأفكار التي حددها بيار بورديو يستلزم الأمر عرض المفاهيم السوسيولوجية التي تطرق لها والتي تهمنا في تحليل الفعل الاجتماعي وفقا لمنظوره إذ "ينتظم عمل بيار بورديو حول بعض المفاهيم السوسيولوجية مثل التطبع كمبدأ فعل العون، الحقل كفضاء للتنافس الاجتماعي الأساسي، والعنف الرمزي كآلية أولية لفرض علاقات الهيمنة"[2] إضافة إلى مختلف الرساميل التي تميز كل حقل عن غيره، ونقصد بالتطبع هنا الهابيتوس والذي "يختلف عن مفهوم العادة على الرغم من تضمن العادة فيه، حيث أن الأخيرة توصف بالتكرارية والميكانيكية وهي ذات طابع يعيد الإنتاج فقط، بينما الهابيتوس يحمل في ذاته بحكم طريقة تشكله التاريخي طاقة توليدية قوية قادرة على إعادة التشكيل"[3]

وعليه نجد أن الفعل الاجتماعي حسب بيار بورديو يقوم على المستويات[4]الآتية:

- الممارسات الاعتيادية المعاشة المألوفة من قبل الأفراد.
- المنطق الاعتيادي الخاص بالمؤسسات.
- العمليات التنظيمية والتفاعلات المعقدة في حقل الأفعال الجمعية.

إن كل فعل اجتماعي من منظوره يتم في إطار حقل محدد والذي يمتاز بِرهان معين أي أن الأعوان الاجتماعيين يتصرفون استنادا لهذه الرهانات ويوجهون أفعالهم الاجتماعية

---

[1] أحمد موسى بدوي:(مابين الفعل والبناء الاجتماعي– بحث في نظرية الممارسة لدى بيار بورديو)، في **مجلة إضافات،** المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد 08، 2009، ص14.

[2] بو بكر بوخريسة، **سوسيولوجيا بيير بورديو– تحليل في النظرية والمفاهيم والمنهج**، مرجع سبق ذكره، ص16.

[3] أحمد موسى بدوي، مرجع سبق ذكره، ص13.

[4] خالد بلجوهر:(مساهمة سوسيولوجية في فهم وتفسير الواقع السوسيو–تنظيمي للمؤسسة الجزائرية من منظور نظرية الفعل الاجتماعي)، في **مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية**، الجزائر، العدد 12، 2017، ص ص 220، 221.

وفقها، بل ويتنازعون لأجل افتكاك الرأسمال الخاص بهذا الحقل تحديدا "وذلك من خلال الدخول في الصراعات الدائرة داخل الحقل إلى احتكار العنف الرمزي الذي يميز الحقل(...) فالاستراتيجيات التي تحدث عنها بورديو هي عبارة عن أفعال موجهة موضوعيا لتحقيق أهداف يمكن أن لا تكون هي الأهداف المنشودة ذاتيا"[1] أي أن الفعل الاجتماعي وفقا لبيار بورديو يرتكز على مصالح العون الاجتماعي وعلى الامتيازات التي يرغب في الحصول عليها والمتمثلة أساسا في الرأسمال الذي يميز ذلك الحقل تحديدا "فكل الأشخاص الموجودين يشتركون في عدد معين من المصالح الأساسية، أي في كل ما يرتبط بوجود الحقل نفسه مزودين في ذلك بالهابيتوس والذي يعمل كمنظومة من الترسيمات المولدة تعمل على توليد الاستراتيجيات دون أن يكون المقصود منها هو تحقيق هذه الغاية"[2]

وبالتالي فالهدف واضح والوسيلة محددة والاستراتيجية مبنية على أساس التحكم والسيطرة على الامتيازات الخاصة بهذا الحقل وهو ما يسمح للعون الاجتماعي حسبه بالاستحواذ على الرأسمال الذي بنى فيه هذا العون استراتيجيته، والرأسمال هنا لا يتوقف على الجانب المادي الاقتصادي مثلما طرحه كارل ماركس وإنما هناك مجموعة من الرساميل الاجتماعية والثقافية وكذا الرمزية مثلما ذكرنا سابقا، فالأول يتحدد بالعلاقات الاجتماعية والثاني بالمستوى العلمي أما الثالث فوفقاً للمكانة الاجتماعية للعون داخل الحقل.

وفي سياق حديثنا عن الرهانات الموجودة في كل حقل اجتماعي "يكون الفاعل في الحقل كما لعبة الشطرنج فكل فاعل يتصرف حسب موقعه، فهو من أطلق مفهوم اللعبة الذي استخدمه ميشال كروزيه في دراسته، كما استخدم مفهوم الاستراتيجية لكن بطريقة

[1] محمود عمر محمود:(إشكالية البنية والفعل في نظريات علم الاجتماع المعاصر)، في **المجلة الليبية للدراسات**، العدد 05، ليبيا ،2014، ص286.

[2] نفس المرجع، ص285.

مغايرة لما استخدمه ميشال كروزيه"[1] ويتضح ذلك من خلال دراسته للرهانات التي يسعى العون إلى السيطرة عليها وهو نفس المنطق الكروزي حيث يتم الاعتماد على استراتيجيات محددة للتحكم في منطق اللعبة، فالهدف حسب بيار بورديو هو امتلاك الرأسمال الخاص بذلك الحقل تحديدا أي أن "العون الذي يحتل مركزا في الحقل هو في الوقت نفسه لعبة بين أيدي قوى تتجاوزه وخارجة عن إرادته لكنه يشارك رغم عنه في إعادة التوازن الدائم بين الصراعات التي يشكل جزءً لا يتجزء منها، وفي إعادة التحديد الثابت لرهاناتها"[2]

وهنا وفي إطار استراتيجية الأعوان الاجتماعيين "يلجأ الأقل امتلاكا للرساميل الرمزية والمادية والمبعد قليلا أو كثيرا من دوائر صياغة اللعب وصنع القرار إلى التعبير عن مطالبه الملحة عبر سلم احتجاجي يتخذ منحنى تصاعديا في الغالب"[3] وبالتالي نجد أن العون من منظور بيار بورديو يبني استراتيجية مُوجهة نحو السيطرة على الحقل وامتلاك الرأسمال الخاص به لذلك حدد ما يُعرف باستراتيجية الاستثمار الرمزي "وهي كل الأفعال الت تهدف إلى الحفاظ على رأسمال الاعتراف أو زيادته"[4]

وبالعودة إلى فكرة النسق غير الوظيفي الذي يصيب النسق الاجتماعي التي أشار إليها تالكوت بارسونز أو فكرة الخلل الوظيفي بالمفهوم الميرتوني، فبيار بورديو هو الآخر أثار هذه الفكرة تحديدا ولكن بمنظوره إذ "عندما يصيب النسق أزمة عامة أو جزئية تنشأ من اختلال بنيوي عميق وتتعارض مصالح الفاعلين الاجتماعيين، حينها يُلح كل طرف على

---

[1] لخضر بن ساهل، طهيرة عواج:(التأصيل النظري للتحليل الاستراتيجي عند ميشال كروزيه)، في **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، جامعة باتنة، المجلد 06، العدد 02، 2019، ص 218.

[2] بوبكر بوخريسة، **سوسيولوجيا بيير بورديو – تحليل في النظرية والمفاهيم والمنهج**، مرجع سبق ذكره، ص 100.

[3] عبد الرحيم العطري:(مسارات الفعل الاحتجاجي)، في **مجلة الكلمة**، لندن، العدد 81، 2013، ص83.

[4] بوبكر بوخريسة، نفس المرجع، ص128.

تحصين مصالحه وتقوية رساميله الرمزية والمادية"[1] فالصراع لابد منه في أي حقل اجتماعي غير أن الأعوان لا يشتركون في نفس المصالح والامتيازات التي يسعون إلى تحقيقها فالسياسي يختلف على رجل الأعمال الاقتصادي وكلاهما يختلف عن الطالب في الجامعة وهكذا، والأمر هنا متوقف على اختلاف الرساميل، كما أن الصراع قد يحدث بين الحقول في مجملها أي أن "كل حقل يحمل في ثناياه نمطين من الصراع، فالصراع الأول هو داخلي بين فاعليه الذين يتنافسون من أجل مراكز القوة والتعبير عن الحقل وتمثيله، أو بين الأسماء القديمة والوافدين الجدد، أما الصراع الثاني فهو خارجي أي بين الحقل وباقي الحقول المنافسة أين تتواجد مصالح مشتركة"[2]

لقد ساهم بيار بورديو حقيقة بأفكاره في تقديم رؤية سوسيولوجية معاصرة إذ دمج ما بين البينة والفعل بدون إلغاء أي أهمية لأحدهما دون الأخرى فقد استطاع "أن يوفق بين التصور الدوركايمي التفسيري والتصور الإنساني عند ماكس فيبر، فهو لا ينكر أهمية المجتمع في التأثير في الأفراد سلبا أو إيجابا، لكنه في نفس الوقت يثبت أن للفرد دور مهم في تغيير المجتمع"[3]

[1] عبد الرحيم العطري، مرجع سبق ذكره، ص82.

[2] عليوة علي، مرجع سبق ذكره، ص145.

[3] الطاهر لقوس علي، أحمد ملاح:(السلطة الرمزية عند بيير بورديو)، في **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، جامعة شلف، المجلد 08، العدد 02، 2016، ص41.

2.3 أنتوني غيدنز: التأويل المزدوج للفعل الاجتماعي

يعتبر أنتوني غيدنز• من علماء الاجتماع المعاصرين الذين تناولوا الفعل الاجتماعي واعتبروه وحدة تحليل أساسية في دراسة المجتمعات عندما اعتبره "عملية دينامية مستمرة وأن الأسباب هي الحافز للفاعلين لأداء الفعل أثناء الممارسة وبالتالي هي ليست مصدرا للفعل"[1] كما أنه حاول مثله مثل بيار بورديو تقديم توليفة بين البنية والفعل في إطار نظريته حول التشكيل والتي "تعتبر بمثابة الحل الوسيط بين البنية والفعل، فالمجتمع كلٌ واحد ولكنه لا غير مستقل عن الأفراد، والبنية سمة تحكم أو تحدد الحياة الاجتماعية وتجعلها ممكنة، والبنى تتغلف بالفعل لأنها لا توجد إلا في الفعل ومن خلاله، وهو الذي يخلقها ويعيد خلقها ويغيرها(...) ولكن الأفعال غالبا ما تكون محدودة بواسطة البنية ولولا الأفعال لما تكونت البنية"[2]

إذن من خلال هذا الطرح نجد أن أنتوني غيدنز قد ركز في دراسته للفعل الاجتماعي على التوفيق مابين مستوى التحليل في البنيات والأنساق وبين الذات الفاعلة تحديدا حيث أنه ومن من خلال نظرية التشكيل سعى إلى "إعادة صياغة موضوع علم الاجتماع نظرا للمتطلبات الآتية:

•عالم اجتماع بريطاني، ولد في لندن سنة 1938، وهو أحد أهم علماء الاجتماع المعاصرين، اشتغل رئيسا لكلية لندن للاقتصاد وأستاذا بها، اهتم بدراسة المجتمعات من خلال الفعل والبنية إضافة إلى قضايا العولمة والحداثة، كما ارتكز مشروعه على تجاوز المعارضة التقليدية بين سوسيولوجيا تتغنى بالحتمية وسوسيولوجيا تقوم على الفردانية.

من مؤلفاته: علم الاجتماع، دستور المجتمع، مقدمة نقدية في علم الاجتماع، الأدوار الجديدة للمنهج الاجتماعي، وهو لازال يُثري في مجال السوسيولوجيا إلى غاية كتابة هذه الأسطر.

لمزيد من التفاصيل أنظر: فيليب كابان، جان فرانسوا دورتيه، مرجع سبق ذكره، ص172.

[1] محمود عمر محمود، مرجع سبق ذكره، ص287.

[2] طاهر حسو الزيباري، **النظرية السوسيولوجية المعاصرة**، دار البيروني للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2016، ص508.

– الحاجة الملحة إلى التحول من عالم النظم إلى عالم الحياة اليومية للأفراد وممارستهم العادية ونضالهم لبناء حياة جديدة.

– الرغبة في عدم فرض مقولات على الواقع أو البدء في دراسته من مسلمات نصيغها في وعينا وعقولنا"[1]

لقد أكد أنتوني غيدنز من خلال نقده للمنظورين الماكرو والميكرو ضرورة تجاوز هذا الطرح وسعى بذلك إلى دراسة الظاهرة الاجتماعية عن طريق التوفيق بينهما، وهذا ما دفعه إلى عرض نظريته والمتمثلة في الهيكلة في إطار مساهمته في إعادة بناء السوسيولوجيا ودرء تلك الفجوة والمتمثلة في أولوية دراسة البناء على الفعل أو العكس، كما ركز في دراسته على الأنشطة التي يقوم بها الفاعل الاجتماعي والمتميزة بالتكرارية لأنه يُعاد انتاجها باستمرار "فالممارسات والأنشطة الاجتماعية هي متكررة، فهي لا تظهر للوجود بواسطة الفاعلين الاجتماعيين ولكنها تتجدد بواسطتهم من خلال الوسائل الفعلية التي يعبرون بها على أنفسهم كفاعلين"[2]

وفي تحليله للفعل الاجتماعي "ركز على الذات الفاعلة على اعتبار أن الفاعلين الأفراد هم ذوات عارفة وواعية بامتلاكها درجة من الوعي الذاتي مع اختلاف هذا الوعي ودرجة تملكه بين الأفراد"[3] إنه بمثابة الفعل العقلاني بالمنظور الفيبري والفعل المنطقي وفقا لباريتو لكنه وبالمقابل يمكن التنبؤ بهذا الفعل وهذا ما يجعلنا أمام بُنى اجتماعية واضحة المعالم وقد اختزل أنتوني غيدنز الفكرة بقوله "إننا باختصار لسنا صنيعة المجتمع بل صانعوه في الوقت

[1] طاهر حسو الزيباري، نفس المرجع، ص508.

[2] محمود عمر محمود، مرجع سبق ذكره، ص290.

[3] محمود عمر محمود، نفس المرجع، ص 292.

نفسه"[1]، ومن جهة أخرى حاول أنتوني غيدنز فهم الخصائص التي تميز المجتمعات الحديثة عن تلك التقليدية وذلك لتأثره الواضح بالحركات الاجتماعية والحداثة وبالعصرنة تحديدا والتي أطلق عليها اسم الحداثة المُتأخرة، وقدم بذلك زاوية طرح مغايرة تماما لما كان يُثار سابقا حيث ركز على نمط العيش المُميز لهذا المجتمع تحديدا ومختلف التفاعلات التي تحدث على مستواه والتي من شأنها أن تنعكس على الممارسات السياسية للفرد، فما يميز المجتمعات الحديثة اليوم هو صفة الانعكاسية الاجتماعية والتي تعني حسبه "أننا نقوم دائما بالتفكير في الظروف التي لها علاقة بحياتنا والتمعن فيها بما في ذلك أنماط السلوك والممارسات والأفكار التي نُزاولها أو نحملها في حياتنا اليومية"[2] في إشارة واضحة إلى تفعيل الخيال السوسيولوجي وفقا لما وضحه رايت ميلز، فالذات الانعكاسية هي التي تسمح بإعادة النظر في التصرفات والسلوكيات من خلال تفعيل خاصية التأمل فهي ببساطة إقرار لدور الأفعال العقلانية والتي تُميز مجتمعات الحداثة عن تلك التقليدية أو ما يُعرف بمجتمعات ما قبل الحداثة.

وفي إطار رسمه لمنهجية خاصة بعلم الاجتماع تختلف عما سبق، تطرق أنتوني غيدنز لمفهوم التأويل المزدوج في إطار تحليله للأفعال الاجتماعية تحديدا، إذ يقوم هذا المفهوم على تأويل الفاعلين الاجتماعيين لأفعالهم من جهة ولتأويل الباحث السوسيولوجي لذواتهم الفاعلة من جهة أخرى وهو ما منحها صفة الازدواجية، إذ لابد من تأويل الأفعال الاجتماعية من طرف السوسيولوجي التي سبق وأن تم تأويلها من طرف الفاعل الاجتماعي في حد ذاته، وهنا ربط غيدنز بين عملية التأويل وذلك الجانب غير المقصود الذي ينتج بعد اتيان الفاعل لفعله فحدوث ذلك ناتج حسبه "لمحدودية مجال الفعل الإنساني إذ أن البشر

[1] أنتوني غيدنز، **علم الاجتماع**، مرجع سبق ذكره، ص40.

[2] نفس المرجع، ص41.

يشكلون المجتمع ولكنهم يفعلون ذلك باعتبارهم فاعلين مشروطين تاريخيا، فهم مجبرين ولا يفعلون في ظروف من اختيارهم، ومع ذلك فإن هناك هامش غير ثابت من السلوك الذي يمكن أن يحلل الفعل القصدي"[1]

إن ماسعى إليه أنتوني غيدنز في دراسته هو تقديم رؤية مُغايرة تماما للسوسيولوجيين الذين سبقوه بغض النظر عن زاوية طرحهم حيث قدم انتقادات واسعة النطاق لجملة من النظريات بغض النظر إن كانت تُركز على البنية أو تتغنى بالذات الفاعلة، غير أنه بذلك أبرز ذلك الجانب التوليفي بين إكراهات المجتمع وحرية الفاعل "فالجذور المنهجية لنظريته تقوم بشكل أساسي على التوليف بين الفهم التأويلي النقدي – فهم المعاني الداخلية للعقل– وبين فكرة الوظيفية حول النتائج غير المقصودة للأفعال كما صاغها روبيرت ميرتون"[2]

4. العمل الجماعي وسوسيولوجيا الانخراط

1.4 استراتيجية العمل الجماعي

في سياق تحليلنا للفعل الاجتماعي على المستويين الماكرو والميكرو وكذا التوليف بينهما تبين ذلك الاختلاف في زوايا الطرح والمبررات التي اعتمدتها كل نظرية، غير أن الأكيد هو أن هذا الفعل الاجتماعي هو محور الدراسات السوسيولوجية خاصة ما تعلق منها بالعمل الجماعي وكيفية تموقع هذه الأفعال الاجتماعية ضمنه، وفي هذا الطرح يقول هيغل أن "الفرد لا يصل إلى غاية ذاته من دون الآخر والآخر يصبح وسيلة لتحقيق غاياتها، ولكي

[1] رامي محمد حسين:(المنطلقات النظرية والمنهجية للنظرية الانبنائية لدى أنتوني غيدنز)، في **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية**، جامعة قناة السويس، مصر، المجلد 02، العدد 31، 2019، ص188.

[2] نفس المرجع، ص185.

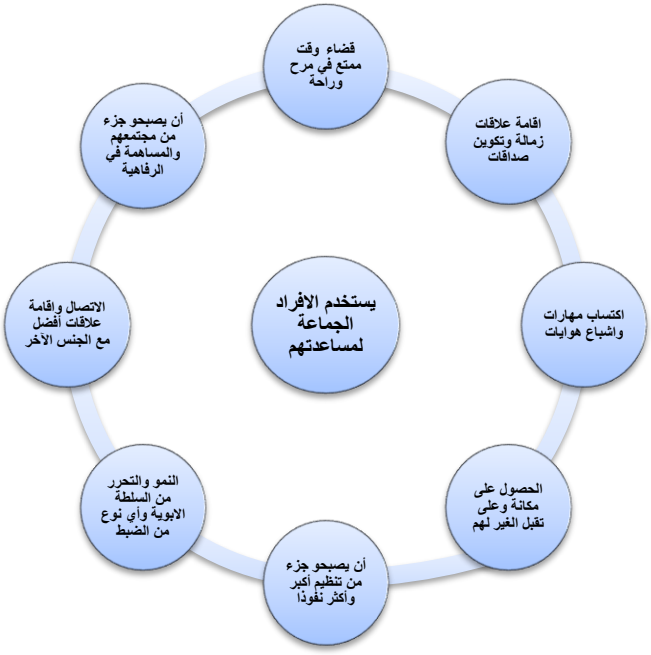
يتم ذلك تُصبَغ الغاية الخاصة بصيغة العموم، وبتعلقها بالآخرين تكفي حاجة ذاتها في الوقت الذي تكفي فيه حاجات الآخرين"[1]

وتتدرج عملية الانتماء إلى الجماعة في إطار إشباع الحاجات الاجتماعية التي يسعى الفرد إلى تحقيقها بعد إشباعه لحاجاته البيولوجية والأمنية وفقا لمنظور ابراهام ماسلو، فالفرد يجد في الجماعة إن كانت صغيرة أو كبيرة مجالا للتعبير عن ذاته ففي الأولى نجد أنه "كلما صغر حجم الجماعة كلما كان التفاعل فيها أكثر والولاء والانتماء لها أكبر والضبط الاجتماعي بها مرتفع"[2] بينما في الثانية فيكون الاتصال عادة غير مباشر نظرا لكبر حجمها فما يربط الأعضاء هو الدافع الذي جمعهم والهدف الذي يربطهم ببعضهم البعض، وبغض النظر عن حجم الجماعة فإن عدم إشباع هذه الحاجة يُعرض الأفراد للعُزلة الاجتماعية ومختلف المظاهر البسيكولوجية بل حتى إلى العقاب استنادًا للمنظور الدوركايمي، ونظرا لتعدد الجماعات وتنوعها فإن القاسم المشترك بينها هي وجود هدف محدد يجمع الأعضاء المشكلين لهذه الجماعة، وإن اختلف الدافع الرئيسي لعملية الانتماء فإن الأصل هو إشباع لحاجاته والتي تختلف من فرد لآخر، وفي الشكل الموالي سيتم توضيح دوافع انضمام الفرد

[1] عزمي بشارة، **المجتمع المدني – دراسة نقدية–، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، الدوحة، قطر، ط6، 2012، ص159.

[2] محمد الصيرفي، **السلوك**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، ط1، 2007، ص218.

للجماعة.



الشكل رقم 02: يوضح أسباب انضمام الفرد الى الجماعة

المصدر: محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص218.

إن الأصل في العمل الجماعي هو عملية التفاعل بين الفاعلين الاجتماعيين في إطار نسق اجتماعي معين لتحقيق غاية محددة، وهذه الغاية مرتبطة بالدرجة الأولى بمدى اندماج الأهداف الفردية مع أهداف هذه الجماعة وهو ما يجب أن يكون "فالتفاعل النفسي بين الأعضاء هو ما يميز الجماعة بحيث يجب أن تكون مدركة لهذا التفاعل، وينتج عن ذلك الإدراك ما يُسمي بالشعور الجماعي"[1] هذا الأخير هو تعبير عن هوية جماعية من شأنها تحديد معالم الجماعة ورسم حدودها ومنها التمييز بين جماعة وأخرى إذ "يمكن للجماعة الدخول في صراع بمجرد احساسها بأن هويتها مهددة أو غير معترف بها، وهذا التحرك

[1] محمد الصيرفي، نفس المرجع، ص205.

يمس الجوانب المعنوية ذات العلاقة الوثيقة بالعامل الثقافي"[1]وهنا يظهر جليا أن التشبث بهوية الجماعة هو الذي يُلزم الأعضاء بالدفاع عن الأهداف التي وُجدت لأجلها هذه الجماعة أساسا غير أن "الاندماج في جماعة عمل جديدة يتطلب بالنسبة للأفراد أن يمتلكوا دورهم المهني في أن يحصلوا على الاعتراف من قبل الغير"[2]

إذن ما يُمكن التأكيد عليه هو أن العمل الجماعي يستند أساسا على وجود تفاعل بين الأعضاء وهوية مُشتركة وهدف مُحدد لكي تحافظ على استقرارها وتوازنها واستمرارها، وأن دورة حياة الجماعة يقترن بمدى إلتفاف الأعضاء بالأهداف الجماعية وهذا بغض النظر عن وجود دوافع مختلفة للانتماء أو الانخراط والتي سنتطرق لها في العنصر القادم.

2.4 الانخراط كفعل اجتماعي

ترتبط عملية الانخراط في الجماعة بعدة اعتبارات وفقا للنظريات المفسرة لها، فكما أن للفعل الاجتماعي دوافع ومُحددات فالأمر ينطبق أيضا على الانخراط باعتباره فعل موجه نحو هدف محدد.

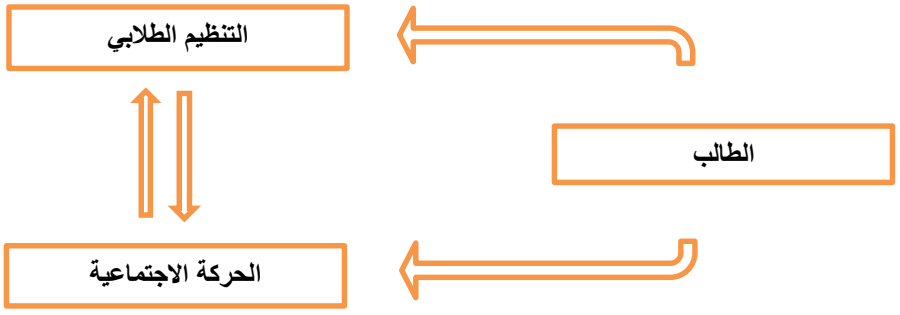
إن ما يهمنا في عملية انخراط الفرد هي دوافع هذا الفعل الاجتماعي ومبرراته من جهة ونوعية الجماعة التي انخرط فيها من جهة أخرى، وهنا نُشير إلى أن الشق الثاني يشمل الجماعات الرسمية وغير الرسمية أي أن الذي يهمنا في هذه الدراسة تحديدا هو مبررات انخراط الطلبة في التنظيمات الطلابية كجماعة رسمية مُهيكلة هرميا لها قوانين ولوائح تحكمها من جهة، ودوافع الانخراط في الحركات الاجتماعية والتي شِعارها التغيير من جهة

[1] صونية براهمية:(الهوية التنظيمية وآليات تفعيلها في المؤسسة)، في **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**، جامعة سطيف 2، المجلد 15، العدد 03، 2018، ص198.

[2] سفيان ساسي:(التنشئة التنظيمية وتحول الهويات)، في **مجلة أفكاروآفاق**، جامعة الجزائر2، المجلد 05، العدد10 ،2018، ص87.

أخرى وما نؤكد عليه هو أنه سيتم عرض أفكار لبعض النظريات المفسرة لعملية الانخراط في كلاهما لأن الذي يهمنا تحديدا هو دوافع انخراط الفاعل الاجتماعي في الجماعة؟ ولماذا انخرط في هذه الجماعة تحديدا دون غيرها؟

لنأخذ مثالا عن انخراط الطلبة في كل من التنظيمات الطلابية والحركات الاجتماعية• فقد ينخرط الطالب مباشرة في الحركات الاجتماعية أو قد ينخرط في ذات الحركات باعتباره عضوا في التنظيمات الطلابية، كما قد تجبره الحركات الاجتماعية للانخراط بوعي في التنظيمات الطلابية في إطار نسق الفعل الملموس، والشكل الموالي يوضح عملية الانخراط كفعل اجتماعي عقلاني يسعى من خلاله المنخرطون إلى إشباع حاجاتهم والتي تختلف من فرد لآخر وفقا لمبررات كل فاعل اجتماعي.



الشكل رقم03: يُوضح انخراط الطالب في كل من التنظيمات الطلابية والحركات الاجتماعية

المصدر: من اعداد الباحث

لقد اختلفت التفسيرات النظرية السوسيولوجية في سياق تحليل عملية انخراط الفرد في الجماعة "فهناك التفسيرات العامة التي تتبني على الجوانب الشمولية لهذا الانتماء، وهناك التفسيرات النوعية التي تُعنى بتصنيف الحاجات المختلفة للأفراد التي يشبعونها باعتبارهم

• أنظر الفصل الخامس والمُخصص للتنظيمات الطلابية إذ تناولنا فيه مُشاركة الطلبة في الحركات الاجتماعية.

أعضاء في الجماعة"[1] فالأمر إذن لا يتعلق بعملية إشباع الحاجات فحسب وإنما باستراتيجيات مُحددة يتخذها الفرد قصد تحقيق بعض الامتيازات والمصالح بغض النظر إن كانت مشتركة مع الأهداف العامة أم لا "فوفقا لنظرية الاستقلال الوظيفي المرن للدوافع نجد أن العضو قد ينظم إلى جماعة معينة لإشباع احتياجاته الذاتية غير أنه مع مرور الوقت يستقل عن هذا الدافع وتصبح عضوية الجماعة هي الدافع لانضمامه للجماعة والاستمرار فيها أو الانتقال إلى جماعات مشابهة"[2] أي تندمج الأهداف الخاصة مع أهداف الجماعة وهو الأصل في العملية أساسا.

إننا نود من خلال هذا العنصر عدم الاكتفاء بالتطرق لعملية الانخراط في الجماعات عموما بل الأمر يرتبط أيضا بانخراط مختلف الفئات في الحركات الاجتماعية بما في ذلك الطلبة، خاصة وأن المنظمات الطلابية هي محل دراستنا وبالتالي سنهتم على وجه التحديد بتوضيح عملية انخراط الطلبة في ذات التنظيمات من جهة وانخراطهم بذلك في الحركات الاجتماعية أيضا.

يعتمد الانخراط بالدرجة الأولى على حرية الفاعل ومدى قناعته بهذا الفعل، وبتنوع الرساميل التي قد يكتسبها بفعل هذا الانخراط ففي العمل النقابي مثلا نجد أن "حرية العمال في عدم الانخراط في أي منظمة نقابية هي حق فردي، لكننا نعتبرها الجانب السلبي للحرية النقابية على اعتبار أن الانخراط الفردي الحر وهو الذي يكفل قوة المنظمة النقابية أثناء المفاوضات والنزاعات الجماعية في العمل"[3] كما أن نوعية المصالح والحاجات التي يسعى

[1] عبد العزيز خواجة، **مدخل إلى علم النفس الاجتماعي للعمل**، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، ط1، 2005، ص131.

[2] محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص221.

[3] نعيم بن محمد بومقورة، **الحرية النقابية في الجزائر**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2019، ص147.

الفاعل الاجتماعي لتحصيلها هي التي تحفزه على الانخراط في الجماعة خاصة ما تعلق بالتنظيمات النقابية وبالتالي "فمسألة الانخراط عموما لا تتعلق بالحرية الفردية وإنما تتعلق بالمنفعة المرجوة، لأن المنظمة النقابية التي لا تقدم شيئا لأعضائها تعتبر مركز طرد أكثر منها مركز جذب"[1]

من جهة أخرى يمكن تفسير عملية الانخراط في الحركات الاجتماعية بأنها ذلك الفعل الاجتماعي الذي تحكمه دوافع ومبررات والتي تختلف وفقا لزاوية طرح كل نظرية، ونخص بالذكر نظريات تعبئة الموارد RMT على اعتبار أن عملية التعبئة ضرورية جدا في كل حركة اجتماعية، إذ نجد مانكور أولسون في نظرية الخيار العقلاني والتي تفترض أن "كل فرد يرغب في تعظيم منافعه والتقليل من التكاليف المترتبة على أفعاله، وبالتالي يصبح الخيار الأكثر عقلانية بالنسبة للفاعل هو أن لا يشارك في الفعل الجماعي بحيث لا يتحمل تكاليفه"[2] فمن هذا المنظور نرى أن الفرد عندما يفكر في الانخراط فإنه لا يجب أن تكون تكاليف هذا الانخراط أكبر من الامتيازات التي سيحصل عليها جراء هذا الفعل الاجتماعي وأن حصول العكس معناه أنه لا جدوى من الانخراط من أساسه، أي أن "الفرد العقلاني هو الذي ليس له مصلحة في الاشتراك في العمل الجماعي أي المصلحة العامة، فحسب منطق تفكير هذا الفرد فإن المشاركة في المنفعة العامة هو شيء مكلف ويتطلب جهدا ونفقات"[3] فالأمر متوقف على مدى عقلانية هذا الفعل الاجتماعي الذي يقومون به وبحجم المنافع التي سيكتسبونها جراء القيام بهذا الفعل، وفي هذا السياق يقول أولسون "إذا كان أعضاء مجموعة

---

[1] نعيم بن محمد بومقورة، نفس المرجع، ص147.

[2] سيسيل بيشو، **قاموس الحركات الاجتماعية**، ترجمة: عمر الشافعي، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، مصر، د ط ،2017، ص142.

[3] زبيري حسين:(النشاط النقابي كفعل جماعي)، في **مجلة دراسات اجتماعية**، المجلد 04، العدد 01، 2012، ص ص 104، 105.

كبيرة ينشدون عقليا زيادة خيرهم الشخصي إلى أعظم حد ممكن فإنهم لن يتصرفوا لتحسين أهدافهم العامة أو أهداف المجموعة إلا إذا كان هناك إجبار لهم يدفعهم الى فعل ذلك"[1] في إشارة إلى أن الانخراط لا يعني بالضرورة أن تكون هناك علاقة بين هذا الفعل الاجتماعي والمصالح الجماعية المشتركة.

من جهة أخرى يرى أنطوني أوبرشال في إطار تحليله لعملية انخراط الأفراد في الحركات الاجتماعية أنه "بالرغم من أن تكاليف مشاركة الأفراد عالية جدا بالنظر إلى المخاطر المرجوة بانخراطهم في النشاطات المعارضة للمصالح الثابتة المكتسبة، فإن هناك أيضا الفوائد الممكن تحقيقها والتي تتجسد بتعابير المركز الاجتماعي ومرتبة القوة داخل الحركة ومجرى حياة ناجحة نتيجة الدور القيادي إذا نجحت الحركة"[2]، ومن جهة أخرى ووفقا لنظرية الحرمان النسبي فإن "الحاجة النفسية والشعور بنوع من الحرمان هو دافع أساسي في انخراط الفرد في إطار الفعل النقابي والذي هو منتج للفعل الجماعي"[3] أي أن هناك تناقض بين ما يجب أن يكون عليه الفرد وما يستحقه فعلا وبين ماهو عليه وما يمتلكه، وهذا مايُحفزه للمطالبة بالتغيير ولن يكون ذلك إلا بانخراطه في العمل الجمعي وتحديدا في الحركات الاجتماعية، ويظهر ذلك جليا في أن بعض الجمعيات والمنظمات النقابات "تجد نفسها مهمشة ومفتقرة إلى التأثير كالطلاب والمحتجين المطالبين بالحقوق المدنية والنساء تتحول إلى العمل الجمعي لتعوض عن مظالمها وتُصلحها"[4] وبالتالي نرى أن عدم قناعة

[1] كيت ناش، **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة**، ترجمة: حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2013، ص228.

[2] نفس المرجع، ص230.

[3] زبيري حسين:**(النشاط النقابي كفعل جماعي)**، مرجع سبق ذكره، ص108.

[4] كيت ناش، مرجع سبق ذكره، ص266.

الأفراد بما يمتلكونها مقارنة مع غيرهم هو حافز بالنسبة لهم للانخراط في الجماعات التي من شأنها تحقيق الامتيازات التي يتطلعون إليها.

إن الهدف من دراستنا للانخراط هو لكونه فعل اجتماعي موجه نحو تحقيق هدف محدد من جهة وباعتباره مُمهد لفعل جماعي آخر في شكل جمعيات ومنظمات نقابية وحركات اجتماعية من جهة أخرى، وبغض النظر عن دوافع ومبررات هذه العملية فإن الأكيد هو ارتباطها إما بالمصالح الخاصة المحدودة أو بالمصالح الجماعية المشتركة وبين هذا وذاك طُرحت مجموعة من الانتقادات منها ما وُجه لنظرية الحرمان النسبي "فما يؤخذ عليها هو تركيزها على عامل الحرمان الاقتصادي بالأساس دون أي من العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية التي قد تكون السبب في مثل هذا الشعور بالحرمان الذي يقود إلى القيام بالعديد من الحركات الاجتماعية وانضمام الأفراد إليها"[1]، من جهة أخرى وبخصوص نظرية تعبئة الموارد فبتركيزها على حشد الجماهير فإنها بذلك تركز على المنخرطين في هذا الفعل الاجتماعي لكنها بذلك بالغت في تثمين الموارد حيث "اعتبرتها من الأمور الأساسية اللازمة لتوليد الفرص للجماعة من أجل تحقيق أهدافها مع اغفالها للحالة التي قد تفتقر فيها بعض الحركات الاجتماعية للموارد وعلى الرغم من ذلك تُحقق أهدافها مثل حركة حقوق الإنسان التي قادها السود في الولايات المتحدة الأمريكية والتي افتقرت للموارد غير أنها صارت من الحركات الحقوقية المؤثرة فيما بعد ولديها موارد خاصة"[2]

[1] شرين محمد فهمي، **إخوان مصر بين الصعود والهبوط 2011-2017**، العربي للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2019، ص17.

[2] نفس المرجع، ص ص18، 19.

خلاصة الفصل الثالث

بعد العرض السابق لهذا الفصل والخاص بالفعل الاجتماعي والعمل الجماعي اتضح أن لكل مدخل نظري رؤيته وتفسيره، وإن اختلفت التأويلات فإن الغرض قبل كل شيء هو تفسير الأفعال الاجتماعية التي يقوم بها كل من مسؤولي التنظيمات الطلابية والمنخرطين وكذا الإدارة باعتبارهم فاعلين اجتماعيين في إطار نسق معين أو كأعوان اجتماعيين ضمن حقل محدد.

إن الهدف من عملية التفاعل هو تحقيق الأهداف المسطر لها سابقا، وبالتالي فإن العجز عن بلوغ هذه الأهداف هو إشارة لوجود خلل على مستوى النسق الاجتماعي وهو ما سيؤثر على عملية التوازن وهي جد ضرورية للحفاظ على النظام الكلي ألا وهو الجامعة ومما لا شك فيه أن كل فاعل اجتماعي سيسعى جاهدا لتوفير كل الظروف التي تسمح له بامتلاك الرساميل بأنواعها والتي تمنح له قوة تمكنه من بلوغ هدفه في الوقت المناسب وبأقل جهد وبالفعالية اللازمة، وذلك بالاعتماد على مبدأ التفاوض غير المباشر مع الفاعلين الاجتماعيين في إطار مناطق الشك والذي يكون الهدف الجوهري فيه هو الحفاظ على مصالح كل طرف وامتلاك مختلف الرساميل فضلا عن التحكم في علاقات الهيمنة عن طريق المناورات.

إن تناولنا لكل من مفهوم الفعل الاجتماعي والعمل الجماعي كان مختلفا ومتعددا وفقا لاختلاف وتعدد المداخل النظرية، غير أن الثابت هو أن جميعها موجه نحو تحقيق هدف محدد ومهما كان الهدف فإن الأساس في العملية هو التفاعل، وفي دراستنا هذه ما يهمنا هو عملية التفاعل بين التنظيمات الطلابية والإدارة من جهة وبين التنظيمات الطلابية في حد ذاتها من جهة أخرى، فضلا عن عملية التفاعل بين المنخرطين في ذات التنظيمات.

الفصل الرابع

التنظيمات الطلابية في الجزائر: المسار والنشاط

تمهيـــد

1.النشاط الطلابي العالمي

1.1 النشاط الطلابي الغربي

2.1 النشاط الطلابي العربي

2. النشاط الطلابي الجزائري

1.2 النشاط الطلابي الجزائري قبل الاستقلال

2.2 النشاط الطلابي الجزائري بعد الاستقلال

3. التنظيمات الطلابية في الجامعة الجزائرية

1.3 التنظيمات الطلابية كشريك اجتماعي في الجامعة الجزائرية

2.3 نشاط التنظيمات الطلابية على المستويين البيداغوجي والاجتماعي

خلاصة الفصل الرابع

تمهيـــد

تعتمد الجامعة كنظام كُلي على التنسيق المتكامل بين أجزائها الفرعية لضمان الفعالية ضمن بيئة معينة، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال التموقع الجيد والاستراتيجي للفاعلين الاجتماعيين المشكلين لكل نسق اجتماعي لضمان فعالية كل نسق على حدى، ورغم احتفاظ كل نسق بدرجة محددة من الاستقلالية إلا أن ضرورة خلق التوازن تستدعي الاعتماد المتبادل بين كل الأنساق الفرعية المشكلة للنظام الكلي ألا وهو الجامعة.

وتعتبر التنظيمات الطلابية هي الأخرى كنسق اجتماعي والذي لا يقل أهمية عن باقي الأنساق الاجتماعية الأخرى، حيث وباعتبارها شريك اجتماعي فإنها تساهم بشكل أو بآخر في خلق التوازن ومنع أي خلل وظيفي قد يصيب النظام الجامعي ككل من خلال استراتيجية الفاعلين الاجتماعيين – ضمن نسق فرعي للتنظيمات الطلابية – وتحديدا في جوهر نشاطها النقابي الذي هو أساس دراستنا.

إن جميع نشاطات التنظيمات الطلابية خصوصا النشاط النقابي كان هدفها زيادة رأسمال الاعتراف على اعتبار أنها أفعال اجتماعية ضمن فضاء تنافسي يجمع رؤساء هذه التنظيمات مع صناع القرار على مستوى الحقل الجامعي أين تتحدد علاقات الهيمنة بوضوح.

وفي هذا السياق سيتم في هذا الفصل عرض لدور هذه التنظيمات الطلابية في الجامعة الجزائرية (على المستوى البيداغوجي والاجتماعي) يسبقها عرض لكرونولوجيا هذه التنظيمات انطلاقا من أن الإحاطة بجوانب الظاهرة الاجتماعية وفهمها يستدعي تتبعها تاريخيا.

1.النشاط الطلابي العالمي

1.1 النشاط الطلابي الغربي

إن ما ميز النشاط الطلابي الغربي هو صعوبة تموقعه كحركة طلابية بحتة بعيدا عن أي نشاط آخر موازي سواء من طرف العمال أو النشطاء السياسيين، حيث ما برزت حركة طلابية مُنددة بالوضع ومطالبة بالإصلاح إلا واضمحلت مع أي حركة اجتماعية بحيث يُغيب دورها ويُصبح دور البطولة لحركات أخرى ظهرت لاحقا لا غير.

كان لثورة 1968 في فرنسا دورا كبيرا في ابراز ذلك الدور المحوري للحركة الطلابية حيث كانت البداية على يدهم والانطلاقة من عندهم "إذ شكلت منعرجا تاريخيا جديدا قاده الطلبة ضد الفساد بأشكاله خاصة الاجتماعي منه، وهو ما أدى بالسلطة إلى اعادة النظر في كثير من القضايا السياسية والاجتماعية المُنتهجة، وبعدها بـ 34 سنة تحرك الطلاب من جديد عندما شعروا بالخطر الذي كان سيقضي على المكاسب التي تحققت في الأحداث الأولى"[1]

لقد كان لهذه الثورة دور واضح لتموقع الطلبة في هذه الحركة الاجتماعية بعد ما كان تأثيرهم لا يخرج من نطاق النسق الجامعي "فالدور الاصلاحي الذي قام به الطلبة كان بمثابة تأكيد لرأسمال الاعتراف حيث كانت حركة الشباب 1968• في أوروبا بداية لعصر جديد طُرحت فيه لأول مرة مطالب سياسية لم يستطع أحد أن يصنفها ضمن المطالب

[1] محمد الصغير بن غربي:(دور التنظيمات الطلابية وتحدياتها في الجزائر)، في **مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية**، جامعة الجلفة، المجلد 02، العدد 02، 2019، ص 211.

• تعتبر الحركة التي قادها الشباب والطلبة سنة 1968 بمثابة ثورة بأتم معنى الكلمة هدفها التغيير الجذري للنظام القائم وليس الاصلاح؛ ورغم فشلها في الوصول إلى هدفها إلا أن مشاركة شرائح مختلفة في هذه الثورة ألغى طابعها الشبابي الطلابي لتصبح ثورة عامة رغم أن أول انطلاقة لها كانت من طرف الطلبة تحديدا.

اليسارية أو اليمينية رغم الطابع اليساري لها بل ورغم أن بعض مُؤسسيها كانوا من أصول يسارية أو على علاقة بالتيار اليساري"[1]

من جهة أخرى ومثلما تطرقنا في الدراسات السابقة في الفصل الثاني فقد أكد آلان تورين وهو الذي تعمق في هذه الحركة الطلابية على وجود "تماثل واضح بين الطلاب والعمال في الجامعات الفرنسية الكبيرة الحجم – وفي جامعة كجامعة نانتير– حيث بتواجد عزلة اجتماعية أصبح الطلاب يشكلون جماعة متميزة تشبه في بعض الوجوه العمال الصناعيين في المصانع الرأسمالية"[2]، حيث اتضح ذلك من خلال الاندفاع نحو الاحتجاج بوجود تلك الرغبة في تغيير الواقع على مستوى النظام الكلي للمجتمع وهو ما منحها صفة الحركة الاجتماعية على اعتبار أنها عمل جماعي من جهة وأنها بُنيت على أساس مقاومة أو رفض لواقع معين من جهة أخرى "ففي أول الأمر تم افتراض أن الطلاب الذين تورطوا في ذلك كانوا متخوفين من مواجهة الاختبارات، كما أن الجامعات في ذلك الوقت كانت مزدحمة بصورة تكاد تكون مريعة تقريبا، حيث قدر عدد الطلبة في باريس وحدها 160.000 وهم بذلك قادرين – دون شك – على جذب عدد كبير من المتظاهرين في صفوفهم"[3].

[1] فريد زهران، **الحركات الاجتماعية الجديدة**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، مصر، د ط، 2007، ص ص 11، 12.

[2] بوتومور توماس، مرجع سبق ذكره، ص 255.

[3] Kurlansky(M), **the year that rocked the world 1968**, the Random house publishing group copyright, New York, 2004, p 548.

إن وجود ذلك التشابه والتماثل بين الحركة العمالية والحركة الطلابية مرده الظروف المُماثلة هي الأخرى التي كان يعيشها كل من العمال والطلبة رغم تواجدهما في حقلين مختلفين غير أن الحركة الطلابية تميزت بصفتين[1] وهما:

– دعواها بأنها حركة سياسية مستقلة وهذا ما يبدو واضحا في لغتها وأفكارها وعلاقاتها الوثيقة بمختلف قطاعات الحركة الراديكالية.

– اهتمامها ببناء ديناميكيات الجامعة ذاتها، وتوصف بالحركة السياسية المستقلة يعود إلى وجود وعي طلابي متنامي وموازي للتغيرات التي يشهدها المجتمع وديناميكيات الحياة في مختلف المجالات.

لقد كانت هذه الفترة ذات طابع احتجاجي بامتياز إذ امتزجت فيه جميع الشرائح قصد التغيير رغم أن دور الطلاب الجوهري تم تقزيمه نوعا ما لكنه أخذ حقه من طرف المُنظرين والباحثين في الشأن الاجتماعي والسياسي آنذاك، وفي هذا الشأن عبَّر ديتشكه• اليساري الألماني على أن الحركات الطلابية "هي حركات تعادي التسلط المنتشر في كل مكان على هذه الأرض فثورة الطلاب هي ثورة راديكالية تعادي التسلط، ولقد اكتسبت هذه الصفة من تسلطية المجتمع الرأسمالي ذاته وعدائها لهذه التسلطية التي تكبح حرية الفرد والمجتمع"[2] من جهة أخرى حدد كوهن بيندت•• الدور الثوري للحركة الطلابية والقائم على التغيير الجذري بدل الاصلاح حيث اعتبر أن الحركة الطلابية "لا تطالب بالإصلاح بالرغم من أن نشاطها

[1] توماس بوتومور، مرجع سبق ذكره، ص255.

• رودي ديتشكة هو ألماني الأصل وناشط يساري وزعيم الحركة الطلابية؛ وكان بمثابة القائد الروحي لحركة (المعارضة خارج البرلمان) حيث كان يدعو إلى التمرد وإلى التغيير الجذري والذي سيقضي على كل أشكال البيروقراطية واللاعدالة.

[2] أحمد زايد، مرجع سبق ذكره، ص235.

•• زعيم حركة فرنسا ومُشارك في أحداث ماي 1968 في فرنسا.

قد بعث هذا الاصلاح ولكنها تحاول وفي ضوء أهدافها الحالية أن تتوصل إلى استراتيجية يمكن أن تُغير المجتمع برمته تغييرا جذريا"[1]

إن الحركة الطلابية في الغرب كانت بمثابة استجابة عقلانية لظروف اجتماعية وسياسية وكذا ثقافية مست جميع شرائح المجتمع وهو ما استدعى استعمال كل وسائل الضغط المتاحة لتغيير هذا الواقع، وعليه فهذه الحركة "جاءت كرد فعل إيجابي تجاه مظاهر القلق والاغتراب الذي عاش فيه الشباب ويفرضها عليهم النظام القائم على العقلانية والترشيد دون أي اهتمام بحرية الفرد أو مصيره، إضافة إلى أنها ثورة لم ترتكز على الشعارات فحسب بل تجاوزتها إلى العمل الميداني"[2] هذا بالإضافة إلى العمل السري الذي اعتمدته والذي ساهم بشكل كبير في نجاحها.

لقد كانت لهذه الانتفاضة الشبابية الطلابية دور بارز في قلب الطاولة على السلطة فهي مؤشر واضح لمظاهر الانحراف التي مست مؤسسات الدولة والتي حفزت على الانقلاب والرغبة في التغيير الجذري، إذ استعملت فيها كل أساليب الضغط وبشعارات جريئة تعكس قمة السخط عل الوضع القائم حيث "كانت انتفاضة كلامية على كل ظواهر المجتمع جمعت بين الظاهرة والسبب في وصف واحد وحاربت الجبهات المعادية دفعة واحدة، كانت محاولة لثورة شاملة وبحزمة واحدة والتي حملت جملة الشعارات: منع الممنوع، شنق البيروقراطي الأخير بأمعاء آخر برجوازي، نحن هيئة أركان بلا حدود، لا تعطني حريتي سأتولى الأمر بنفسي"[3]، لقد كانت هذه الشعارات بمثابة تعبير صريح بأن الثورة هدفها

---

[1] أحمد زايد، مرجع سبق ذكره، ص 232.

[2] نفس المرجع، ص 218.

[3] محمد فرج:**(ثورة الطلبة والثورة الشاملة)**، ذاكرة نابضة، العدد 03، 16-31 أيار 2012.
تم الاطلاع عليه في 2019/02/05، الساعة 04:00.
الرابط: http://moh-faraj.blogspot.com/2012/06/blog-post.html

التغيير الجذري في كل القطاعات كما أن لهذه الشعارات دلالات رمزية تُعبر في مضمونها عن قمة السخط والغضب عن الواقع المعاش في تلك الفترة فضلا عن اعتبارها لغة خطاب بالنسبة لهم تعبر في مضمونها عن افتكاك الحقوق لا المطالبة بها.

2.1 النشاط الطلابي العربي

1.2.1 الحركة الطلابية المصرية:

إن للنشاط الطلابي المصري دور كبير في الثورة المصرية أثناء التواجد البريطاني أو حتى في ثورة الربيع العربي في الألفية الأخيرة، ففي عز الثورة المصرية ضد الاستعمار البريطاني كانت الحركة الطلابية في الواجهة "فقد كانت دائما في طليعة المطالبين بالديمقراطية، خاصة وأن أن اللوائح الطلابية في الستينيات تحدثت عن ممارسة العمل السياسي باعتباره أحد أهم الأنشطة التي يجب أن يحرص الطلاب على الانخراط فيها"[1].

لقد برز الدور الطلابي المصري من خلال تكوين مجموعة من التنظيمات الطلابية والنوادي للقيام بدورها النضالي إلى جانب النضال العسكري، فقد تم تأسيس نادي المدارس العليا سنة 1904 فضلا عن مساهمة الطلبة في افتكاك مصر لدستور 1923، أما في الفترة مابين 1946 و1952 "فقد اقتسم النشاط السياسي داخل الجامعة إلى ثلاث كتل رئيسية وهم الوفديون والشيوعيون والاخوان المسلمون، وبجانب هؤلاء كانت هناك مجموعات قليلة تتبع الحزب الاشتراكي وكانت الحركات الطلابية تعتمد بشكل أساسي على المظاهرات في ايصال صوتها ثم الإضرابات في المناسبات الوطنية المختلفة"[2].

---

[1] خلود صابر وآخرون، **الحقوق والحريات الطلابية في ضوء التعديلات القانونية الأخيرة**، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، القاهرة، ط1، 2008، ص ص 11 ،12.

[2] أنظر أحمد فوزي سالم:(**الحركة الطلابية في مصر: تاريخ طويل من الثورة وتحدي السلطات**)، نون بوست، 2018/04/10، تم الاطلاع عليه في 2021/08/13، الساعة: 12:50.
الرابط https://www.noonpost.com/content/22698

وعليه كان النشاط الطلابي المصري ذو بعد ثوري نضالي على غرار الحركة الطلابية الجزائرية والتاريخ يبرز ذلك التنسيق بين الطلبة الجزائريين والطلبة المصريين، حتى أن الحركة المصرية امتد نشاطها إلى ما بعد الاستقلال بحيث تم تضييق الخناق عليها ومنع كل تسييس للجامعة أو إبداء أي معارضة سياسية من الحرم الجامعي.

أما في الألفية الأخيرة فقد كان للطلبة مشاركة خاصة بما يسمى الربيع العربي (ثورة 25 يناير)، حيث كان لهذه الحركة الاجتماعية دور في تغيير النظام تحت شعار(الشعب يريد) حيث كان للطلبة نصيب في هذه الاحتجاجات لكن انقسامها ما بين مؤيد ومعارض لبعض الأحداث التي جرت قلص من فعاليتها وحد من ذلك التنسيق الذي ميز الطلبة في كل الجامعات المصرية، غير أن مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر للتعبئة كان لها دور بارز في تقريب وجهات النظر"فقد قادت حركات الشباب الاحتجاجات في مصر باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي(...) ونظرا إلى أن قيام الثورة يتطلب عمليات تعبئة جماهيرية مستمرة، فإن وسائل التواصل الاجتماعي سهلت نشر تلك المطالب على نطاق واسع إضافة إلى الدعوة إلى التظاهر في ثوان معدودات"[1].

من هنا اتضح أن الحركة الطلابية المصرية كانت في أوج عطائها خلال مراحل تاريخية هامة في الأحداث المصرية، كان أبرزها ثورة الشباب ضمن الربيع العربي بطرح مطالب ذات بعد ثوري لا اصلاحي "فبعد عقود من التضييق الأمني والإداري وإحكام السيطرة على طلاب الجامعات الذي تأثر بعقود من التهميش والقمع(...) بدأ الحراك

[1] عبد الفتاح ماضي، **عشرات في الميدان: كيف أخفقت ثورة يناير في مصر؟**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2020، مُتوفر على الرابط التالي:
https://books.google.dz

الطلابي بعد الثورة بنقل حالة الزخم السياسي إلى داخل أسوار الجامعة مطالبا بعدد من المطالب التي تصل بالتخلص من بقايا عهد النظام السابق"[1].

2.2.1 الحركة الطلابية المغربية:

تعتبر الحركة الطلابية المغربية على غرار الحركة الطلابية المصرية كواجهة ضد المستعمر فقد كان لها هي الأخرى بُعد نضالي في الفترة الاستعمارية، وكان لها تنسيق مع باقي الحركات الطلابية خاصة مع الطلبة الجزائريين الموجودين بالمغرب آنذاك "فلم يكن الطلبة الجزائريون بالمغرب بمعزل عما يجري في الوسط الطلابي في جامعات العالم حيث بدأ الماسكون بزمامه يفكرون في كيفية المشاركة في الثورة هل بشكل فردي وبدون تنظيم، أم بالعمل على تنظيم الوسط الطلابي وجمعه في كتلة واحدة ثم الاتفاق على الانضمام للثورة"[2] فقد كان الطلبة الجزائريون المتواجدون في المغرب ينسقون مع الطلبة المغاربة من جهة ومع الطلبة الجزائريين المتواجدون في الجزائر من جهة أخرى.

لقد تم تأسيس مجموعة من التنظيمات الطلابية في المغرب والذي كان نشاطها الضمني ثوريا لكن وبعد حصول المغرب على الاستقلال سنة 1956 تشكلت عدة مبادرات من الجمعيات الطلابية المغربية والتي هدفت إلى توحيد الجهود وهو ماتُوج بتنظيم طلابي أطلق عليه الاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

ولقد اعتمد الطلبة في المغرب على ايصال صوتهم خارج بلدهم، وكان ذلك من خلال التنسيق مع الطلبة الجزائريين والتونسيين وكذا المصريين ونجح الأمر على اعتبار أن جميع

[1] محمد ناجي، محمد عبد السلام، **الحركة الطلابية من تنحي مبارك إلى عزل مرسي**، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، القاهرة، ط2، 2014، ص 7.

[2] محمد يعيش:(الطلبة الجزائريون بالمغرب ودورهم في الثورة 1956-1962)، في **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة المسيلة، المجلد01، العدد01، 2011، ص2.

الطلبة في هذه البلدان لهم قاسم مشترك ألا وهو المساهمة في تقرير مصير بلادهم "إذ تشير المصادر التاريخية والشهادات الحية المسجلة مع الطلبة بأنه كان هناك نشاط كبير لفرع حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بالمغرب خاصة بجامع القروين، وكان لهذا الفرع نشاط كبير باعتباره تكون في أحضان حزب الاستقلال المغربي الذي كان منسجما مع أفكار حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بالجزائر"[1].

إن الحراك الطلابي المغربي كان كنتيجة حتمية للظروف التي كان يمر بها المجتمع المغربي قبل الاستقلال حيث "دفعت الظروف الصعبة التي كان يعيشها الشعب المغربي تحت سلطة المحتل الفرنسي والاسباني خاصة في الشق الثقافي الشباب المغربي للهجرة من أجل العلم"[2] وكانت فرصة لتدويل قضيتهم عالميا إذ كان الدعم من بقية الدول العربية منقطع النظير خاصة وأن لهم قضية مشتركة أساسها الاستقلال.

غير أنه وبعد الاستقلال أصبح نطاق عمل هذه التنظيمات مختلف ومحدود نوعا ما "إذ في سنة 1962 قام حزب الاستقلال بإنشاء منظمة طلابية جديدة سميت الاتحاد العام لطلبة المغرب بفكر جديد يدعو إلى العمل النقابي من داخل الجامعة "[3].

---

[1] عبد الرحمان بن بوزيان:(الطلبة الجزائريون بجامع القروين واسهاماتهم في الحركة الوطنية الجزائرية 1945-1954)، في **مجلة تاريخ المغرب العربي**، جامعة الجزائر2، المجلد 04، العدد 01 ،2017، ص113.

[2] فاتح بوفروك:(الرحلات الطلابية المغربية إلى مصر ودورها في دعم النضال الوطني المغربي)، في **مجلة القرطاس للدراسات الفكرية والحضارية**، جامعة تلمسان، المجلد 07، العدد 02، 2020، ص162.

[3] ياسين بن صالح:(**الحراك الطلابي بالمغرب وعلاقته بالواقع السياسي**)، تم الاطلاع عليها بتاريخ 2017/01/12 الساعة :8:30 ، الرابط: http://elkelaa24.com

3.2.1 الحركة الطلابية التونسية:

يمكن اعتبار الحركة الطلابية التونسية نقطة التقاء الطلبة المغاربة، فبالإضافة إلى الرابط المشترك الذي يجمعهم كونهم مجتمعات مُستعمرة هدفهم واحد وهو نيل الاستقلال والحرية فإن الطلبة التونسيين تكوّنوا في جامع الزيتونة وهو الذي كان مصدر لجذب جميع الطلبة المغاربة• أيضا، إذ "كانت النشأة الأولى للفعل الطلابي وللحركة الطلابية زيتونية بمعنى ولادة تلك الحركة في أروقة جامع الزيتونة وبين صفوف طلابه وذلك سنة 1910"[1].

وعلى غرار ما تم التطرق له في مصر والمغرب فإن الطلبة الجزائريين كان لهم مشاركة في أبرز الأحداث التي مرت بها تونس "حتى أن النخبة الجزائرية من الطلبة خصوصا تابعت الأحداث عن كثب واستجابت إلى نداءات الحزب الدستوري، ففي ديسمبر 1928 شاركوا في مظاهرات قام بها تلاميذ جامع الزيتونة"[2]، والذي له دلالة على العمل الطلابي المشترك بين البلدين حيث كان المستعمر واحد وبالتالي فإن السمة النضالية كانت الأبرز إذ "ورغم أن الظروف الخاصة بالطلبة الجزائريين بتونس لم تكن تسمح لهم بأي

• تجسد التنسيق بين كل من المغرب وتونس والجزائر في تأسيس كنفدرالية شمال افريقيا للطلبة سنة 1958 والتي ضمت كل من الاتحاد العام لطلبة تونس، الاتحاد الوطني لطلبة المغرب والاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين؛ ورغم المحاولات العديدة لتفكيكها من طرف المستعمر إلا انها ساهمت بشكل كبير في تدويل قضية المغرب العربي.

[1] سالم لبيض، **الحركة الطلابية التونسية (النشأة والتأسيس وقضايا الهوية)**، الهيئة اللبنانية التربوية.
تم الاطلاع عليه في 25/7/ 2020، الساعة: 20:00.
الرابط: http://www.laes.org/upload/editor_upload/file/Salem-Labiad-Students-Movement--.pdf

[2] خير الدين يوسف شترة:(الطلبة الجزائريون بتونس واسهاماتهم في العمل الوطني التونسي خلال الفترة 1900-1945)، في **مجلة القرطاس للدراسات الفكرية والحضارية**، جامعة تلمسان، المجلد 21، العدد 01، 2020، ص410.

عمل سياسي مباشر، فإنهم فكروا في الالتحام بالأحزاب الوطنية التونسية وقرروا الانضواء تحت لوائها واكسابها بذلك طابعا مغاربيا"[1].

إن هذه السمة النضالية الثورية سرعان ما زالت بتوفر شروط زوالها(افتكاك الاستقلال) ليصبح دور التنظيمات الطلابية محدودا، غير أن أحداث الربيع العربي كحركة اجتماعية أعاد ذلك الدور لذات التنظيمات ولكن بأقل تأثير، حيث يعتبر الشباب التونسي السباق لهذه الحركات الاجتماعية ضمن ثورات الربيع العربي "فقد كان لمشهد النار التي التهمت جسد الشاب التونسي الجامعي بائع الخضار محمد البوعزيزي تداعيات واسعة في العالم العربي تمثلت في إشعال موجة واسعة من الاحتجاجات في العديد من الأقطار العربية"[2].

إذن كان للحراك الطلابي التونسي دور في سلسلة الاحتجاجات الشعبية، غير أنها امتزجت مع شريحة الشباب ككل خاصة وأن المجتمع التونسي فتي إذ تمثل نسبة 25 % منه شباباً، وعليه فقد كانت هناك هبة تضامنية منقطعة النظير مع الشاب الجامعي البوعزيزي تخللتها موجة من السخط والتذمر ظهرت في شكل احتجاجات عنيفة حيث "امتلك الشباب التونسي إرادة أكثر من احتكامه إلى القيادة، فالقيادات السياسية عجزت أن ترقى إلى التعبير عن آماله وطموحه"[3].

[1] خير الدين يوسف شترة، نفس المرجع، ص 404.

[2] ميلاد مفتاح الحراشي، محمد عبد الغفور الشيوخ، **ثورات الربيع العربي وتأثيرها على ظاهرة الاسلام السياسي وعمليات الاصلاح في الوطن العربي**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، ط1، 2015، ص9.

[3] نفس المرجع، ص41.

2. النشاط الطلابي الجزائري

1.2 النشاط الطلابي الجزائري قبل الاستقلال

إن ما ميز التنظيمات الطلابية الجزائرية قبل الاستقلال هو طابعها النضالي الثوري فرغم تضييقات المستعمر إلا أنها تمكنت من طرح القضية الجزائرية دوليا، حتى أنها نسقت مع جيش التحرير الوطني في كثير من المناسبات وهذا ما منحها دورا في تحقيق الاستقلال فيما بعد "فقد واكبت الحركة الطلابية الجزائرية الحركة الوطنية الجزائرية منذ نشأتها بحيث شاركتها في اتخاذ القرار وتنفيذه، واتبعت نفس الاتجاهات والميول التي سلكتها ومن ثم فهي جزء لا يتجزأ من هذه الحركة"[1]، كما أنه من الضروري الإشارة إلى أن نشاط الطلبة النضالي كان ضمنيا فقط، إذ أن باقي نشاطاته كانت تحت لواء التنظيمات الطلابية الفرنسية، وهو ما اعتبروه بمثابة تضييق لهم ومنع أي نشاط يتجاوز القانون الأساسي لذات التنظيمات.

إن التطرق لوضعية الطلبة الجزائريين في التنظيمات الطلابية الفرنسية من شأنه توضيح مبررات انخراط الطلبة في التنظيمات الطلابية، إذ كان الانضمام لها بمثابة حتمية القصد منها التواجد عن قرب من السلطات الفرنسية كتمويه عن نشاطاتهم الثورية الضمنية من جهة، ولأنه هذا الانضمام سيكفل لهم حقوقهم كطلبة جامعيين رغم قلتهم ولو أن حقوقهم لا تضاهي تلك التي يتمتع بها الطالب الفرنسي من جهة أخرى "فلقد كان عدد الطلبة الجزائريين في الجامعات الفرنسية قليل بما في ذلك جامعة الجزائر، حيث لم يتجاوز عدد

[1] عمار هلال، **نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط 2، 2008، ص ص 13، 14.

الطلبة الجزائريين بالجامعة المركزية الفرنسية 600 طالب من مجموع 1200 طالب في كامل الجامعات الفرنسية"[1].

لكن هذه الوضعية لم تبقى على حالها، إذ سعى الطلبة الجزائريين إلى فرض وجودهم بتأسيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين إذ "انعقد المؤتمر التأسيسي لها في الفترة الممتدة من 08 إلى 14 جويلية 1955، بعدما أنهت اللجنة التحضيرية كافة الإجراءات اللازمة للمؤتمر وحضره ممثلون عن عدة تنظيمات مغاربية وإفريقية وفرنسية، كما حضره ممثلو الطلبة الجزائريين من عدة دول"[2]، وكان هذا المؤتمر بمثابة رد فعل على السياسة المنتهجة من طرف المستعمر ولوضع حد للهمجية التي تمارس على الجزائريين.

غير أن رد فعل فرنسا كان سلبيا للغاية "فبعد أن كانت هناك مطالب للاتحاد قصد ايقاف سفك الدماء في الجزائر، وعندما لم تستجب السلطات الفرنسية لهذه النداءات أعلن الاتحاد عن إضراب لمدة يوم واحد عن الدراسة والطعام وذلك في يوم 20 جانفي 1956"[3].

إن الهدف الأساسي للتنظيمات الطلابية الجزائرية هو تدويل القضية الجزائرية والمساهمة في افتكاك الاستقلال لوعيهم بسياسة المستعمر "إذ لاحظ الطلبة الجزائريون الذين يتابعون دراستهم في الخارج وخاصة في فرنسا وبمرارة مدى التناقض الموجود بما تشبع به الطالب من مبادئ وقيم عربية وما عاشه في الواقع من ممارسات مجحفة في الوسط

[1] عبد الله حمادي، **الحركة الطلابية الجزائرية 1872 – 1962**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ط2، 1995، ص 10.

[2] محمد السعيد عقيب، **دور الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين خلال الثورة التحريرية 1955-1962**، مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع، الجزائر، د ط، 2008، ص74.

[3] نفس المرجع، ص80.

الجامعي"[1] وهذا ما حفزهم للتنسيق ودفعهم لتوضيح صورة فرنسا الهمجية "فالاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين لم يدخر جهدا في سبيل إظهار القضية الجزائرية على المستوى الدولي وذلك بأساليب ووسائل متنوعة من خلال المشاركة في مختلف اللقاءات الشبابية التي تقام في مختلف الدول"[2].

لذلك كان لابد من أساليب للضغط قصد دفع المستعمر للرضوخ للمطالب فكان الإضراب هو الوسيلة الوحيدة لافتكاك الحقوق من جهة ولإيصال صوت القضية الجزائر من جهة أخرى، فتم تحديد يوم 19 ماي 1956 كيوم إضراب مفتوح "لقد كان الإضراب اللامحدود في 19 ماي 1956 عن الدروس والامتحانات والذي تم بتوجيه من جبهة التحرير الوطني دور بالغ في كسر ادعاءات المستعمر في انحصار الثورة في فئات اجتماعية دون الأخرى وتقديم الدعم الكبير لجبهة وجيش التحرير الوطني في مختلف المجالات"[3].

من هنا يمكن القول أن هذا الإضراب كان بمثابة ضربة قوية للمستعمر، فمن جهة وصل صدى هذا الإضراب للعالم، ومن جهة أخرى فقد كانت المشاركة الطلابية الجزائرية بأعداد كبيرة نتيجة نجاح عملية التعبئة رغم تواجد أغلب الطلبة الجزائريين في مختلف الدول العربية والأجنبية "لقد كان هناك طريق آخر لتدعيم الثورة الجزائرية يتمثل في الإضراب عن

[1] رشيد مياد:(جمعية طلبة شمال افريقيا والقضايا السياسية المغاربية)، في **مجلة الحكمة للدراسات التاريخية**، مركز الحكمة للبحوث والدراسات، الجزائر، المجلد 01، العدد 02، 2013، ص84.

[2] محمد السعيد عقيب:(الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين والمنظمات العالمية للطلبة 1955-1962)، في **مجلة البحوث والدراسات**، جامعة الوادي، المجلد 04، العدد 01، 2007، ص 132.

[3] نفس المرجع، ص 132.

الدراسة كما فعل باقي الطلبة الجزائريين بفرنسا والجزائر وتونس، والذين غادروا مقاعد الدراسة منذ 19 ماي 1956"[1].

إن الإضراب كوسيلة ضغط أساسية تعتمدها أي نقابة أو حركة طلابية هي بمثابة عرض للمطالب لكن بطريقة احتجاجية وهي تعبير لضعف قنوات الاتصال أو لانعدامها كما في حالة التنظيمات الطلابية مع الإدارة الفرنسية "وعليه اكتسى إضراب الثمانية أيام طابع العصيان المدني بمظهر الإضرابات السياسية –الإضرابات الثورية– (...) في صورة يمتزج فيها الانسجام بين القيادة الثورية والشعب الجزائري التواق للحرية وتقرير المصير"[2].

فالانسجام بين الحركة الطلابية والحركة الوطنية له دلالة على قوة الالتفاف حول القضية الوطنية، وأن الهدف الأساسي هو انتزاع الحرية بغض النظر إن كان عاملا أو مواطنا بسيطا أو طالبا للعلم، أين اضطر بعض الطلبة إلى مغادرة مقاعد الدراسة مُبكرا مفضلين حمل السلاح.

وعلى اعتبار أن التنظيمات الطلابية يحكمها قانون الجمعيات فلابأس هنا أن نُنوه بالدور الذي قدمه بيار فالديك وسو• إذ "طيلة فترة نشاطه البرلماني تمكن من طرح 33 مشروعا قانونيا استطاع منها إقرار ثلاثة قوانين أو كان له الفضل في إقرارها وهي قانون النقابات 21 مارس 1884، قانون المؤسسات التعاضدية 01 أفريل1898 وقانون الجمعيات

[1] سمية الوافي:(البعثات الطلابية ونشاطاتها الفكرية والسياسية بتونس 1920 – 1958)، في **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، جامعة سيدي بلعباس، المجلد 02، العدد01، 2010، ص97.

[2] جيلالي تكران:(دراسة في اضراب الثمانية أيام 1957 وانعكاساته)، في **مجلة القرطاس للدراسات التاريخية والحضارية والفكرية**، جامعة تلمسان، المجلد08، العدد01، 2020، ص ص179 ،180.

• محامي وناشط جمعوي فرنسي، تقلد مناصب وزارية عديدة، كان له الفضل بالمشاركة في اقرار عدة قوانين مرورا بالبرلمان كما عُرف بحسه النقابي والجمعوي ولُقب برجل الجمعيات.

01 جويلية 1901"[1] هذا الأخير الذي كان له دور في بناء حركة جمعوية جزائرية محضة قائمة على التطوع باعتبارها كيان غير ربحي، غير أن ما يهمنا في نظام الجمعيات حاليا هو أنها المنظم لعمل التنظيمات الطلابية والضابط لنشاطها، وسنشير لذلك في عنصر لاحق من هذه الدراسة.

2.2 النشاط الطلابي الجزائري بعد الاستقلال

إن المبدأ التي اعتمدته مؤسسات الدولة بعد الاستقلال هو التسيير الذاتي لتكسير قيود التبعية الاستعمارية، ثم التسيير الاشتراكي القائم على ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والأحادية في التسيير وهنا "لعبت النخبة الحاكمة دورا هاما في جعل حزب جبهة التحرير الوطني الحزب الوحيد في الدولة بمثابة الوعاء الذي تصب فيه مختلف التنظيمات الاجتماعية بهدف الدفاع عن سياسة الدولة وليس التعبير عن مصالح أعضائها بصورة مستقلة[2]، حيث سيطر نظام الحزب الواحد وطغت مركزية التسيير حتى في الجانب النقابي فكانت هناك تبعية مطلقة للاتحاد العام للعمال الجزائريين، غير أن هذه المرحلة شهدت سلسلة من الإضرابات المتكررة إذ "لم تقتصر هذه الإضرابات على المراكز الصناعية الفرعية كما لم تكن مدعومة من طرف الاتحاد العام للعمال الجزائريين(...) مما يدل على الوضعية المزرية للمؤسسات وعجزها عن تسيير مواردها البشرية، وكل ذلك راجع للممارسات البيروقراطية المَرضية"[3].

---

[1] سيف الدين بوسماحة، سعاد يمينة شبوط:(قانون الجمعيات الفرنسي 1901 وميلاد الحركة الجمعوية الجزائرية)، في **مجلة القرطاس للدراسات الفكرية والحضارية**، جامعة تلمسان، المجلد 07، العدد 02، 2020، ص224.

[2] صالح زياني:(تشكل المجتمع المدني وآفاق الحركة الجمعوية في الجزائر)، في **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة باتنة1، المجلد 08، العدد 17، 2007، ص 93.

[3] عبد الحميد بوطة:(المؤسسة الجزائرية من التسيير الذاتي إلى الخوصصة– دراسة سوسيوتنظيمية)، في **مجلة الحقيقة**، جامعة أدرار، المجلد 13، العدد 02، 2014، ص ص436، 437.

لقد تخلل هذه الإضرابات في نهاية الثمانينات حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي بما سُميت بأحداث أكتوبر 1988 والتي انتفض فيها المجتمع الجزائري على غلاء أسعار المواد الأساسية والتي كانت تراكمات لسنوات من التسلط والتبعية المبالغ فيها من الدولة، حيث كانت بوادر الاحتقان الاجتماعي تحوم في الأفق وبالتالي كانت هذه الاحتجاجات بمثابة نقطة تحول نتيجة المطالبة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وما ميز هذه الاحتجاجات هو تموقع الشباب في الواجهة ضمن هذه الحركة الاجتماعية تنديدا بالأوضاع المزرية، ليُختتم المشهد بإقرار دستور فيفري 1989 والذي أنهى الأحادية –شكليا– وهو ما نجم عنه فتح المجال أمام التعددية الحزبية والنقابية وكذا الاعلامية مع إقرار التعدد الجمعوي الذي تعددت بموجبه التنظيمات الطلابية.

1.2.2 نشاط التنظيمات الطلابية بعد إقرار التعددية

يُعد دستور1989 بمثابة إقرار رسمي بالتعددية وحرية التعبير بما في ذلك الحرية النقابية والحزبية، غير أن هذه الحرية سرعان ما انقلبت على الوضع الأمني الجزائري نتيجة الاحتقان السياسي الذي نتج عنه صراعًا دمويًا، واتسمت الوضعية الاجتماعية والاقتصادية بالتدمير في الأنسجة والانسداد الشامل في الحياة الطبيعية للأفراد والجماعات وكافة مؤسسات الدولة.

إن حدوث ذلك الانقلاب الأمني مرده الصراع حول نتائج الانتخابات التشريعية الذي حقق فيها التيار الاسلامي ضمن حزب جبهة الانقاذ الأغلبية الساحقة، وهو ما فتح الصراع بينها وبين حزب جبهة التحرير الوطني مُدعمة بالجيش الوطني الشعبي وبعد الأخذ والرد

حدث الانقلاب العسكري ليرد حزب جبهة الإنقاذ بدعوته إلى احتجاجات عامة سرعان ما تحولت إلى نزاعات بالأسلحة دفع ثمنها المجتمع الجزائري على مدار عدة سنوات•

وفي ظل هذه الأحداث المتتالية كانت القوانين المحددة للعمل النقابي والجمعوي سارية المفعول حيث "ترك المشرع الجزائري تنظيم حقوق الأعضاء وواجباتهم وشروط الانخراط والانسحاب أو الاقصاء طبقا للقانون رقم 90-14 الخاص بكيفية ممارسة الحق النقابي إلى القانون الأساسي لكل منظمة نقابية تكريسا لمبدأ الحرية النقابية"[1]، حتى أن التنظيمات الطلابية بدورها عرفت توسعا بعد ما كان عددها محدودا حيث أن هذا التوسع والتعدد نابع من مبدأ الحرية النقابية الذي كرسه الدستور "فالمُشرع الجزائري أعطى الحق لأي مواطن الانضمام إلى النقابة التي يختارها، إذ يعتبر مبدأ الحرية النقابية من أهم المبادئ التي يقوم عليها التنظيم القانوني للنقابات بما في ذلك حرية الانخراط أو الانسحاب"[2] هذا الأخير الذي كانت لنا فيه قراءة سوسيولوجية في إطار تناولنا لمفهوم الانخراط كفعل اجتماعي.

من جهة أخرى يمكن اعتبار أن المرحلة التي تلت دستور 1989 والتي تميزت بالتوتر نتيجة الانفلات العسكري آنذاك حيث أفرز هذا الوضع حالة الطوارئ سنة 1992 أين تم التضييق على العمل الجمعوي على اعتبار أنه في وضعة الانفلات السياسي لطالما يقتصر النشاط على الجمعيات الخيرية تحديدا.

• تعتبر أحداث العشرية السوداء بمثابة الربيع العربي الذي سبق كل الأحداث العربية وشعاراتها القائمة على "الشعب يُريد" لقد كانت سنوات من القتل والتنكيل دفع ثمنها المجتمع الجزائري الذي كان يتطلع للتعددية والحرية في الرأي بعدما سيطرت عليه الأحادية لأكثر من عُشرية.

[1] زكرياء سمغوني:(ضمانات الحرية النقابية في جانبها الفردي)، في **مجلة البدر**، جامعة بشار، المجلد 03، العدد 10، 2011، ص272.

[2] نفس المرجع، ص272.

لقد كان لدستور 1989 دورا محوريا في تكريس مبدأ التعددية الإعلامية والنقابية وكذا الحزبية، وقد شكلت القوى الحزبية تأثيرا مباشرا في ارتباط المنظمات الطلابية بحركيتها وبأهدافها بل وبمشروعها، ويرجع سبب ذلك الارتباط العضوي في طبيعة البنية السياسية لهذه الأحزاب واستغلالها كتعبئة جماهيرية نظرا لرصيد الخبرة التاريخية التي يحتويها رؤساء الأحزاب واتجاههم في استغلال مباشر أو غير مباشر في الحملات الانتخابية، وهذا الارتباط فرضته التركيبة السياسية حيث تعتمد الأحزاب السياسية على هذه التنظيمات كتعبئة جماهيرية خاصة في فترة الانتخابات.

2.2.2 تعدد التنظيمات الطلابية والتعدد الحزبي:

إن التحول الديمقراطي الذي شهدته الجزائر في التسعينيات من القرن الماضي أحدث قطيعة ما بين الأحادية والتعددية أو الانفتاح في أكثر من مجال وهو ما أدى بطبيعة الحال إلى بروز عدة أحزاب سياسية لها تطلعات لتقلد السلطة "لأن الهدف من العملية هو منح المجموعات المعارضة مجالا سياسيا لتخفيف الضغط على النظام"[1]

كما ارتبط الأمر بمدى استقطاب قاعدة جماهيرية كبيرة، لذلك اعتمدت بعض الأحزاب السياسية على التنظيمات الطلابية ضمنيا دون التصريح بذلك "فالتكالب للظفر بالموقع والسعي لتأجير هذا الإطار الطلابي أو ذلك لخدمة تنظيم أو سلطة أفسد براءة العمل الطلابي ونظافته، وتم تحويله إلى زمر تخدم غايات وأجندات ليست طلابية"[2].

---

[1] Thomas (C), Marina (O), **Uncharted Journey: Promoting Democracy in the Middle East ,USA**, Carnegie Endowment,2005, p20.

[2] أنظر: عبد الرزاق جلالي، ابراهيم بلعادي:(الحركة الجمعوية في الجزائر بين هيمنة الدولة والاستقطاب الحزبي)، في **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 314، 2005.

أصبحت التنظيمات الطلابية الوجه الآخر للأحزاب السياسية، فظاهرها هو الدفاع عن مصالح الطلبة لكن مضمونها سياسي بامتياز، ويظهر ذلك جليا في الاستحقاقات الانتخابية إذ تصبح الجامعات والاقامات الجامعية مجرد وعاء انتخابي لا غير "فالمتتبع لمسيرة العمل الطلابي السياسي الجزائري يُدرك حتما أن النشاط السياسي عند الطلبة هو انعكاس لواقع النشاط السياسي في الحياة العامة في المجتمع(...) فالطلبة لا ينشطون سياسيا إلا حين تنشط الأحزاب السياسية فتقوم بجذب الطلبة ليصبحوا أعضاءً فيها ثم تدفعهم للعمل السياسي في الوسط الذي يعيشون فيه"[1].

إن تعدد التنظيمات الطلابية له بعد سياسي بالدرجة الأولى، لذا نجد أغلبها يرتبط نضالها بالأحزاب السياسية مثل الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين الذي تأسس أثناء الثورة التحريرية سنة 1955 والذي يتهيكل بحزب جبهة التحرير الوطني ولازال نشاطه إلى اليوم،كما نجد الاتحاد العام الطلابي الحر الذي تأسس مباشرة بعد الإقرار بدستور 1989 والذي له علاقة بحزب حركة مجتمع السلم والأمثلة كثيرة وستُحلل جوانبها الهيكلية ضمن سياق تحليلاتنا السوسيولوجية لاحقا، و"الواقع يؤكد بأن الاتحادات الطلابية تحولت إلى شبه مجموعات ضغط – لوبيات– هدفها الأول والأخير تحقيق بعض الامتيازات لمجموعة صغيرة من المُستفيدين المتواجدين منذ سنوات عديدة على رأس هذه التنظيمات التي هجرها الطلبة فتحولت إلى لعبة في خدمة بعض الاستراتيجيات الفوقية البعيدة عن مصلحة الجامعة بكل تأكيد"[2].

والملاحظ أن استراتيجية عمل بعض التنظيمات الطلابية بعد الاستقلال مختلف على مبدأ عملها قبل الاستقلال والذي كان فيه ترجيح للمصلحة العامة وهي استقلال الجزائر

[1] حافظ عبد الحليم، **الزبونية السياسية في المجتمع العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص22.

[2] عبد الناصر جابي، **مواطنة بدون استئذان**، منشورات الشهاب، الجزائر، ط1، 2006، ص 150.

كهدف مشترك غير أن الملاحظ اليوم في تعدد التنظيمات الطلابية هو التبعية الحزبية وفكرة تمويل هذه الأخيرة لها لدعمها في الاستحقاقات السياسية "رغم أن نشاطها الجوهري موجه للدفاع عن الطلبة بعيدا عن أي صلة بما هو سياسي"[1].

وكتتبع لنشاط التنظيمات الطلابية بعد الاستقلال فقد قامت ذات التنظيمات في الألفية الأخيرة بسلسلة من الإضرابات مُنددة بواقع تسيير قطاع التعليم العالي والبحث العلمي خاصة مع نظام (ل.م.د) باعتباره تجربة تكوينية افتقرت للتخطيط اللازم، ليكون الإضراب الوطني للجامعات بعد صدور المرسوم الرئاسي 10-315• هو الأبرز آنذاك والذي أرغم الهيئة الوصية على التفاوض الفوري والمباشر.

فبعد اجتماع الندوة الوطنية تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تم الموافقة على جميع الاقتراحات•• التي تقدم بها ممثلو التنظيمات الطلابية والمتمثلة أساسا في الإبقاء على نظام تكوين الماجستير والخاص بالنظام الكلاسيكي لوجود دفعات تُزاول هذا النوع من التكوين، فضلا عن الحفاظ على شهادة مهندس دولة وابقائها سارية المفعول وبالتالي كان للإضرابات الطلابية أنذاك أثر واضح على قرارات الوزارة الوصية.

والحقيقة هو أن هذه التنظيمات وبقدر ما ساهمت في الضغط على الوزارة الوصية لتحقيق بعض المطالب إلا أنها أخفقت في كسب ثقة شريحة واسعة من الطلبة إذ "أثبتت

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **في القوة والسلطة والنفوذ**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، د ط، 2007، ص216.

• المرسوم الرئاسي الذي يعدل ويتمم الجدول الوارد في المادة 03 من المرسوم الرئاسي رقم 07-304 المؤرخ في 29 سبتمبر 2007 والذي يحدد الشبكة الاستدلالية لمرتبات الموظفين ونظام دفع رواتبهم، خاصة المادة الأولى والمتعلقة بشبكة مستويات التأهيل الجامعي.

•• تم الاستجابة لاقتراحات التنظيمات الطلابية أين تم اعداد النصوص التي تنظم التطابقات بين النظام الكلاسيكي ونظام LMD وفقا لما أقره القانون رقم 06/08 المؤرخ في 23 فيفري 2008.

عجزها عن تقديم ملفات متكاملة وناضجة تتضمن تشريحا للواقع الجامعي، حاملة مقترحات إصلاح فعلي وبديل عن الحلول الترقيعية التي لم تجدي نفعا في سنوات مضت"[1].

3.2.2 التنظيمات الطلابية والحراك الاجتماعي الجزائري 2019

إن تحول منطق عمل التنظيمات الطلابية بين حدث تاريخي وآخر من حيث نشاطها قبل الاستقلال الذي اتسم بالبُعد النضالي الثوري ونشاطها بعد الاستقلال والذي كان له بُعد نقابي وفقا لكل حدث مرت به الجزائر بعد الاستقلال من ارساءٍ للتعددية، العشرية السوداء التغيرات في قطاع التعليم العالي، ونظام (ل.م.د) يدفعنا إلى تناول الحراك الشعبي الجزائري والذي كان بمثابة نقطة تحول سياسي في الجزائر لم تكن مشاركة التنظيمات الطلابية منعزلة تماما عن متطلباتها.

إن الأحداث التي جرت في فيفري 2019 كحركات اجتماعية بامتياز أعادت سيناريو العشرية السوداء ولكن بمحتوى آخر وبطرق مختلفة وفي ظروف خاصة، فقد كان لهذه الاحتجاجات كل مقومات الحركة الاجتماعية من الرغبة في التغيير وتوفر شرط العمل الجماعي فضلا عن شموليتها.

تم اختيار يوم الجمعة كيوم احتجاجي من كل أسبوع تحت شعارات جريئة ومباشرة في مشهد جمع كل شرائح المجتمع الجزائري وبحضور قوي للشباب مع توفر وسائل التعبئة الضرورية بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي وكذا الاعلام المسموع والمكتوب، كما تم

[1] تم إدراج بعض الأفكار التي أثارها الصُحفي عبد الحميد عثماني: **أولا** باعتباره احتك سابقا بالنشاط الطلابي، **ثانيا** لكونه أظهر نوع من الموضوعية في الطرح مستدلا بوقائع حدثت مؤخرا **وثالثا** فإن شح وندرة المعلومات الخاصة بموضوع التنظيمات الطلابية جعل التطرق لمقالاته في هذا الموضوع أكثر من ضرورة.

أنظر:عبد الحميد عثماني **(النهوض بالعمل الطلابي..الممكن والمطلوب)**،جريدة الشروق، الحلقة السادسة، 2015/05/21 تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/06/15 الساعة: 23:00.

الرابط: http://www.echoroukonline.com/ara/articles/243913.html

اختيار يوم الثلاثاء كيوم احتجاجي خاص بالطلبة تحديدا كحركات اجتماعية، إذ كان هناك تنسيق منقطع النظير بين الطلبة في مختلف الجامعات الجزائرية تخللتها سلسلة من الاعتقالات من هذه الفئة، ورغم كل هذا إلا أن هذه الفئة المحتجة "رغم معرفتها بصورة جيدة للأسباب التي أدت بها إلى الثورة والاحتجاج، فهي إلى حد كبير غير قادرة على تحديد وبشكل دقيق ومنهجي الأهداف العملية التي تصبو إليها مما يجعلها عرضة لاتخاذ مواقف غير مسؤولة، قد تعصف بمكتسبات الثورة بسبب الارتجالية والتسرع وعدم الاحاطة بكل أبعاد المشهد الداخلية والخارجية"[1]، وهنا لابد من الإشارة بأن احتجاجات الطلبة لم تكن تحت غطاء التنظيمات الطلابية وإنما كحركة اجتماعية جديدة، وهنا يمكن أن نتساءل: أين تموقعت التنظيمات الطلابية في فترة الحراك الشعبي الجزائري؟

لقد كانت سلسلة الاحتجاجات بعيدة عن كل حزب سياسي أو أي أطراف أخرى، لقد كانت بمثابة إمتداد للحركات الاجتماعية التي تُقام كل يوم جمعة، وإن اختيار يوم محدد خاص بالطلبة مؤشر على قدرتهم على التغيير والمساهمة فيه، حتى أن بعض الممثلين عن التنظيمات الطلابية تمكنوا من التموقع في هذه الاحتجاجات كطلبة لا غير بعيدا عن أي ولوج باسم تنظيم طلابي، بينما خطى البعض الآخر من هذه التنظيمات مسار الأحزاب التي يؤيدونها وتحركوا وفقا لما تُمليه عليهم رغم أن هذه الأخيرة •فشلت في تحديد موقع لها ضمن هذه الحركة الاجتماعية "وبغض النظر عن المواقف التي قد تتخذها من السلطة سواء كانت

[1] نور الدين بكيس:(قراءة سوسيولوجية في مسار الحركات الاحتجاجية بالمجتمعات العربية)، في **مجلة دراسات اجتماعية**، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات التعلمية، الجزائر، المجلد 05، العدد 13، ص11.

• لقد كانت غالبية الأحزاب السياسية مؤيدة للعهدة الخامسة غير أنهم فشلوا في التموقع الاستراتيجي ضمن هذه الحركة الاحتجاجية الداعية لإسقاط النظام، ليغتنموا الفرصة للتعبير عن معارضتهم لهذه العهدة بعد تأييدهم المطلق لها؛ والحقيقة أن هذه الحركة الاجتماعية عرّت واقع وحقيقة هذه الأحزاب السياسية والتي يتشابه منطق عملها مثل الحرباء فهي تتخذ لون البيئة التي تتواجد فيها باختصار.

بالرفض والاحتجاج أو القبول والخضوع فإنها تقع وباستمرار ضمن الحيز الذي تسيطر عليه الدولة والسلطة القائمة"[1]، لقد أصبحت هذه التنظيمات الطلابية ببساطة سهلة الانقياد نظرا لتغييب دورها الجوهري الذي وجدت لأجله وهو الدفاع عن حقوق الطلبة نتيجة غياب الوعي بهويتها الحقيقية.

إن الفعل الاحتجاجي الذي قام به الطلبة كان كتعبير عن الحرمان والشعور بالنقص حيث استشعروا ذلك التناقض بين ما هم عليه وبين ما ينبغي أن يكونوا عليه، أي بين الواقع والمتوقع أو بين ما هم عليه ومقارنتها مع غيرهم تحت غطاء اللاعدالة، وبالتالي كانت هذه الاحتجاجات للمطالبة بإسقاط النظام الذي مكث لفترة طويلة والذي كرس كل السلوكيات التي فرضت هذا الحرمان، والأكثر من ذلك بتر كل يد ساهمت في الوضعية الاجتماعية التي وصل إليها المواطن الجزائري في إطار المحاسبة وتحت شعار من أين لك هذا؟، إننا نعتبر أن هذه الحركة الاجتماعية كانت بمثابة فعل اجتماعي كان هدفه إعادة التوازن للمجتمع الجزائري بعد حدوث عدة انحرافات هددت استقراره واستمراره خاصة مع "دعم بعض الجمعيات للسلطة في وقت تتناقض مُنطلقاتها الأيديولوجية مع منطلق السلطة"[2] مثلما يحدث مع منطق عمل الأحزاب السياسية والتنظيمات الطلابية.

[1] العياشي عنصر، المجتمع المدني المفهوم والواقع–الجزائر نموذجا، ورقة مقدمة في مؤتمر حول **المشروع القومي والمجتمع المدني**، جامعة دمشق، سوريا، 7–12 ماي 2000، ص16.

[2] صالح زياني، مرجع سبق ذكره، ص 102.

3. التنظيمات الطلابية في الجامعة الجزائرية

1.3 التنظيمات الطلابية كشريك اجتماعي في الجامعة

يقوم عمل التنظيمات الطلابية في الحقل الجامعي على الجانب النقابي وكذا مختلف النشاطات الثقافية والرياضية والترفيهية، وما يهمنا في دراستنا الحالية هو الشق النقابي الذي يتم التفاوض في المسائل المتعلقة بقضايا الطلبة مع الإدارة.

يضبط عمل التنظيمات الطلابية قانون الجمعيات• إذ "صنف المشرع الجمعيات الطلابية والرياضية ضمن الجمعيات ذات الطابع الخاص وفي ذات الوقت تخضع لأحكام قانون الجمعيات، في ما لم يرد بشأنه نص خاص نظرا لارتباط هذا النوع من الجمعيات بالمؤسسات التي ينتمون إليها بالإضافة إلى خصوصية نشاطها"[1]، كما أن بروتوكول النشاط النقابي مستمد من القانون الخاص بتشريعات العمل الجزائري، فمثلما أن "للمنظمات النقابية أجهزة إدارية وهيئات تتطلب تأطيرا بشريا يدير مصالحها لفائدة الأهداف العامة المحددة في كل من قانونها الأساسي ونظامها الداخلي"[2] فإن الأمر نفسه ينطبق على التنظيمات الطلابية.

ولأن قوة أي تنظيم مستمد من قوة ممثليه، فإن التنظيمات الطلابية بذلك تتخذ من المنخرطين في صفوفها القوة حيث تصبح بذلك طرف مفاوض له وزنه في الاجتماعات التي

• أنظر: القانون رقم 06/12 المؤرخ في 2012/01/12 المتعلق بالجمعيات.

[1] محمد زغو:(حرية انشاء الجمعيات في القانون الجزائري)، في **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية**، جامعة شلف، المجلد 08، العدد 02، 2016، ص142.

[2] عبد المجيد صغير بيرم:(عن المسؤولية المدنية للمنظمات النقابية في القانون الجزائري والمقارن)، في **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، جامعة المسيلة، المجلد02، العدد 07، 2017، ص 597.

تربطه بالإدارة خاصة مع تعدد التنظيمات حاليا، وهذا ما يُمكنه من التحكم في منطقة الشك وفرض مطالبه بغض النظر عن طبيعتها.

وما يمكن التأكيد عليه في عمل التنظيمات الطلابية: أنه لا بديل من منظومة شاملة تتجزأ إلى ثلاث مهام[1]:

1. التكوين العام: الذي يستهدف بناء القاعدة المعرفية الثقافية لمجموع المناضلين ويحقق استيعاب أبجديات الحركة الطلابية في مفهومها، مقوماتها، تاريخها، واقعها وآفاقها.
2. التكوين الفني: الذي يستهدف القائمين على قطاعات الحركة الطلابية.
3. التكوين القيادي: الذي يستهدف الصف القيادي الأول على كافة المستويات الهيكلية.

إن هذه العناصر السالفة الذكر هي بمثابة الركائز التي يعتمد عليه أي تنظيم طلابي فلا يمكن الحديث عن التفاوض بدون قادة لهم تكوين نقابي سليم، ولا يمكن اقبال عدد كبير من الطلبة كمنخرطين في تنظيم طلاب معين دون وجود أساليب للإقناع، وليس بالإمكان الحديث عن حرية الرأي والتعبير بغياب انتخابات على قدر من الشفافية في إطار عمل ذات التنظيمات "فالانتخابات الطلابية من شأنها تعويد الطلاب على الحياة السياسية السلمية الخالية من أي شوائب وبالتالي تزرع في الطلبة حب المشاركة في صنع مستقبل وطنه السياسي، حتى يكون فردا فاعلا في المجتمع"[2]

إن فعالية الجامعة الجزائرية اليوم تتوقف على مدى تحقيق الأهداف المسطر لها سابقا غير أن سلسلة الإضرابات المتكررة من طرف التنظيمات الطلابية له دلالة على وجود خلل

[1] عبد الحميد عثماني:**(النهوض بالعمل الطلابي – الممكن والمطلوب)**، جريدة الشروق، الحلقة السادسة، 2015/05/21 تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/06/15 الساعة: 23:00
الرابط: http://www.echoroukonline.com/ara/articles/243913.html

[2] محمود كيشانة، مرجع سبق ذكره، ص 94.

وظيفي، وهو ما يتطلب المحافظة على النمط ضمن المستلزمات الوظيفية البارسونزية لمنع أي حالة من اللاتوازن.

2.3 نشاط التنظيمات الطلابية على المستويين البيداغوجي والاجتماعي

يرتبط العمل النقابي الطلابي بالجانب البيداغوجي على مستوى الجامعة وبالجانب الاجتماعي الخدماتي على مستوى الاقامات الجامعية، وهو ما يترتب عليه اختلافات في طبيعة المطالب المطروحة وكذا في طبيعة المجال الاجتماعي الذي يسمح له بالتحكم في قواعد اللعبة بأكثر أريحية و"تتجسد قوة الجامعة في النوعية والكمية في البحث العلمي الذي تنتجه الجامعة الجزائرية ومراكز البحث، ومدى قدرة الجامعة على تلبية حاجيات سوق العمل بالإطارات المؤهلة علميا وعمليا"[1]، إذن هذه الثنائية تسمح لنا بالحديث عن جامعة فعالة بالأعضاء المكونين لها بما في ذلك التنظيمات الطلابية، وبقوة هذه الأخيرة من خلال التنسيق المحكم مع الجامعة في القضايا المتعلقة بالطلبة.

يتضح لنا أن دور التنظيمات الطلابية لا يقتصر على مدى فعالية علاقتها مع الإدارة وإنما أيضا بمدى تنسيقها مع منخرطيها على مستوى النسق الفرعي، فهي مسؤولة أيضا على تكوين الطلبة على قدر من الوعي والمسؤولية ويمتلكون حسًا نقابيًا حيث "تدفع التنظيمات الطلابية الطالب المنخرط أن ينتقل من التلقائية في معالجة المسائل المختلفة إلى الوعي والسير وفق منهج هادف ومدروس في إطار جماعي متعاون بين أفرادها"[2].

[1] الطاهر بلعيور:(الوضع الراهن للجامعة الجزائرية)، في **مجلة متون**، جامعة سعيدة، المجلد 05، العدد 02، 2012، ص239.

[2] أنيسة ركاب:(التنظيمات الطلابية ودورها في التنشئة الاجتماعية والسياسية لمنخرطيها)، في **مجلة دراسات في التنمية والمجتمع**، جامعة شلف، المجلد 05، العدد 01، 2018، ص231.

وعليه فالواضح أن بعض التنظيمات الطلابية هدفها الأساسي هو امتلاك رأسمال الاعتراف في الحقل الجامعي وهو ما يجعلها شريك اجتماعي بفعالية، إذ يفتح هذا الرأسمال النوعي المجال مع الطلبة و يُمكنه من معالجة مشاكلهم البيداغوجية دون العودة إلى الإدارة "إذ بالإمكان حل وإنهاء الخلافات البسيطة التي تنشأ بين الطلبة وبينهم وبين الأساتذة دون الرجوع إلى الإدارة، إضافة إلى توصيل بعض الرسائل غير المباشرة إلى بعض الطلبة للكف عن تصرفات تضر بلوائح وقوانين الجامعة بأسلوب ودي يسهل تقبله من الطرف الآخر"[1].

ومثلما ذكرنا سابقا فإن الإقامات الجامعية والتي تم منحها "استقلالية مالية أكثر في التسيير وتولي عملية الرقابة وفقا المرسوم التنفيذي رقم 312/03 المؤرخ في 14 سبتمبر 2003"[2] فهي تعمل على توفير جميع الظروف التي تضمن إقامة جيدة للطلبة قصد مزاولة تكوينهم الجامعي، إذ تحرص الإدارة بذلك "على ضم قياداتها إلى جانبها بشتى الوسائل حتى تتصرف إلى ما تريد القيام به بكل حرية"[3]، ويتوقف الأمر أيضا على مدى تموقع التنظيمات الطلابية في هذه الإقامات، ومدى مساهمتها في الدفاع عن مصالح الطلبة المقيمين على اعتبار أن نوعية الخدمات الاجتماعية لا تقل أهمية عن الخدمات البيداغوجية وكلاهما في مصلحة الطالب إذ "لم يقتصر دور العمل النقابي للمنظمات الطلابية على الخدمات

[1] عبد الرحمان عداد، الحاج عبو شرفاوي:(دور العمل النقابي الطلابي على الأداء البيداغوجي في الجامعة الجزائرية)، في **مجلة Aleph**، جامعة الجزائر2، المجلد 08، العدد 02، 2021، ص357 .

[2] نسرين سليمان:(تحديث الخدمات الجامعية من خلال تطبيق أشكال جديدة في عملية تسييرها)، في **المجلة الجزائرية للمالية العامة**، جامعة تلمسان، المجلد 05، العدد 01، 2015، ص 57.

[3] محمد بوعشة، **أزمة التعليم في الجزائر والعالم العربي بين الضياع وأمل المستقبل**، دار الجيل، بيروت، د ط، 2000، ص 58.

الجامعية فقط، بل اتسع ليؤثر على نمو وتطور مهارات الطلبة في مناخ يساعدهم على تحقيق التفوق الأكاديمي خلال دراستهم والتفرد الوظيفي بعد تخرجهم "[1]

وبناءً على ذلك فالتنظيمات الطلابية توجه استراتيجيتها نحو تحقيق مطالبها بأقل التكاليف وفي أقل وقت، وهو ضرورة ملحة إذا كان الهدف هو التعاون بين جميع الأنساق الاجتماعية المشكلة للجامعة.

خلاصـــة الفصل الرابع

من خلال العرض السابق لمسار ونشاط التنظيمات الطلابية عموما وللتنظيمات الطلابية الجزائرية خصوصا تبين أن الاختلاف بين التنظيمات الطلابية قبل الاستقلال وبعده، بل حتى في الآونة الأخيرة إذ نلمس تلك الخصوصية التي أزاحت نوعا ما المبدأ الذي وجدت من أجله هذه التنظيمات أساسا وهو الدفاع عن مصالح الطلبة، فما يُلاحظ في هذه التنظيمات وبعدما كانت لها صبغة وطنية تحررية تستند على مبدأ الدفاع عن الوطن حيث كان مضمونها تحرري وهو طرد المستعمر والذي ظهر بوضوح في نشاطهم الذي كان هدفهه الأساسي هو تدويل القضية الجزائرية، أصبح غالبيتها فيما بعد مجرد آلة تابعة للأحزاب السياسية أو وسيلة لتحقيق المصالح الخاصة المحدودة، وهو ما غطى بصورة أو بأخرى المجهودات التي تقوم بها بعض التنظيمات الطلابية في الوضع الراهن في سبيل الدفاع عن مصالح الطلبة على المستويين البيداغوجي والاجتماعي.

ومما لا شك فيه أن هذه التنظيمات الطلابية تسعى لفرض منطق أنها شريك اجتماعي أي إلزامية اشراكه في صنع القرار –وهو ما ينبغي أن يكون– غير أن الملاحظ هو أنه لم يتم منح التنظيمات الطلابية تلك الصفة التمثيلية –ضمنيا– من طرف الهيئة الوصية

[1] عبد الرحمان عداد، الحاج عبو شرفاوي، مرجع سبق ذكره، ص359.

بصفتها السلطة الفعلية والتي تسمح لها بالمشاركة في اتخاذ تلك القرارات المصيرية خاصة ما تعلق منها بالطالب على وجه التحديد ومستقبله، وسنوضح في الفصل القادم والخاص بالإضراب والتفاوض تلك الاستراتيجيات التي تعتمدها ذات التنظيمات الطلابية قصد التحكم في مناطق الشك لفرض منطقها في الحقل الجامعي، والتي ستتضح معالمها أكثر ميدانيا من خلال مجمل المقابلات مع رؤساء التنظيمات الطلابية التي سنعمل على إيضاحها وتحليلها بدقة وموضوعية وكذا الجامعة كسلطة فعلية وكطرف مفاوض.

الفصل الخامس

الإضراب كفعل نقابي وسوسيولوجيا التفاوض

تمهيـــد

1. الإضراب كفعل نقابي

1.1 شروط ممارسة الإضراب

2.1 القيود الواردة على ممارسة حق الإضراب

3.1 المصالح كمُوجه للفعل النقابي

2. كرونولوجيا ممارسة الإضراب في الجزائر

1.2 الإضرابات في ضل نظام الحزب الواحد

2.2 الإضرابات في ضل التعددية

3. سوسيولوجيا التفاوض وإدارة الصراع

1.3 النشاط المطلبي النقابي وإدارة الصراع

2.3 آلية التفاوض بين التنظيمات الطلابية والإدارة

3.3 طرق تسوية الإضرابات الطلابية

خلاصـة الفصل الخامس

تمهيـــد

يستند العمل النقابي الطلابي على مجموعة من الميكانزمات والتي لابد من تفعيلها قصد تحقيق الأهداف المسطرة داخل النسق الجامعي، غير أن عجز التنظيمات الطلابية على بلوغ هذه الأهداف يتطلب اللجوء إلى استراتيجيات محددة لتحقيق الغايات والسعي للتحكم في هامش الحرية الأمر الذي يجعل من عملية التفاوض أكثر فعالية وبالتالي الخروج منها بأقل الأضرار.

تقوم التنظيمات الطلابية في إطار تحقيق الأهداف المُسطر لها على الإضرابات كتعبير عن ضعف قنوات الاتصال وفشل أساليب التفاوض بينها وبين الإدارة داخل النسق الجامعي دائما، وهو ما يؤثر على هذا الأخير ويهدد عملية اتزانه، وبذلك تعتبر المصالح هي المحرك الرئيسي للصراع بين التنظيمات الطلابية والإدارة إذ أن كل طرف يستهدف الاستحواذ على ما يريده وفقا لما تفرضه عليه حاجاته ومصالحه وهو ما يمنح الأولوية لمن يتحكم في مناطق اللعب ليضمن بذلك هيمنته.

إن التطرق لبعض المفاهيم ذات الصلة المباشرة بموضوع دراستنا أمر ضروري لتدقيق الرؤية أكثر سوسيولوجيا، فالصراع مرتبط بالمصالح وهذه الأخيرة هي التي تُحدَد معالمها عن طريق وسائل الضغط متمثلة أساسا في الإضراب الذي هو تعبير عن عجز لآليات التفاوض كما أن لعملية الانخراط أيضا كفعل نقابي دور كبير في تكوين قاعدة طلابية يرتكز عليها ممثليها كقوة مفاوضة لذلك سنركز في هذا الفصل على الإضراب على وجه التحديد والتطرق إليه شكلا ومضمونا كفعل نقابي وكاقتراب نظري ليتم التطرق للصراع والمصالح والانخراط ضمنيا لارتباطهما الوثيق بهذا المفهوم.

1. الإضراب كفعل نقابي

1.1 شروط ممارسة الإضراب

يعتبر الإضراب تعبير صريح عن فشل الحوار بين أطراف الصراع وهو بذلك حق مشروع يكفله القانون في إطار إرساء الحرية النقابية "فهو حق مصان ومضمون وفقا للعديد من معايير العمل الدولية الواردة في الشرعية العالمية لحقوق الإنسان وعلى وجه الخصوص المعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى جانب بعض اتفاقيات منظمة العمل الدولية "[1]

وقبل الخوض في التفاصيل لابد من الإشارة أن الإضرابات والاعتصامات والمسيرات هي عبارة عن أساليب للاحتجاج وباندماجها تصبح مظاهرات، فالإضرابات تخص فئة معينة وعادت تتم في حقل اجتماعي محدد وهي تعبر عن الامتناع عن أداء فعل معين مثل إضرابات التنظيمات الطلابية في الجامعة، أما إذا خص الفاعلين الاجتماعيين إضرابهم في حيز مكاني محدد واستقروا فيه إلى غاية تلبية المطالب هنا نُسميه اعتصام وهي عكس المسيرات حيث يتطلب الأمر التحرك من المكان (أ) إلى غاية المكان (ب) والتجمهر فيه بينما المظاهرات فهي "قيام مجموعة من الناس بالتجمهر في مكان عام والتحرك نحو جهة معلومة مطالبين بتحقيق مطالب معينة أو مؤيدين لأمر أو معارضين له معبرين عن مطالبهم بشعارات وهتافات أو من خلال صور ولافتات"[2] فهي تشمل عدة فئات اجتماعية وتتعدى المطالب المحدودة إلى أخرى لها علاقة بالتغيير وهي سمة خاصة بالحركات الاجتماعية مثلما حدث في أكتوبر، وأحداث 2011 وكذا حراك 2019 الأخير.

---

[1] تقرير مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية حول **الاحتجاجات العمالية في الأردن 2014**، الأردن،2015، ص3.

[2] اسماعيل محمد البريشي:(المظاهرات السلمية بين المشروعية والابتداع)، في **مجلة دراسات**، جامعة الأردن، المجلد 41، العدد 01، 2014، ص 141.

وتلجأ التنظيمات الطلابية إلى الإضراب كتعبير عن انسداد في قنوات الاتصال بينهم وبين الإدارة فهو من جهة عبارة عن فعل نقابي مثلما تطرقنا إليه سابقا في الجانب المنهجي للدراسة ومن جهة أخرى فهو أداة الضغط الأساسية الموجهة نحو الطرف الآخر، إنه "علامة مميزة للفاعل الاجتماعي ومحددة لهوية مشتركة وطبيعة الحقل القادم منه وبالتالي فهو ليس مجرد وسيلة للممارسة فحسب"[1].

إن الشرط الأساسي في الإضراب هو أن يكون ذو بعد جماعي "فمن بين أهم الأسباب التي تدعو إلى انضمام الأفراد إلى المجموعات هم أنهم عندما ينظمون إلى مجموعة ما فإنهم يُحققون انجازات أكبر مقارنة مع الانجازات التي يحققونها فيما وهم أفراد"[2]، كما يُشترط أن يكون هذا الفعل برغبة من خلال موافقة الفاعلين المشكلين للجماعة على التوقف عن ممارسة أي نشاط في إطار ما يفرضه القانون بطبيعة الحال، وأن يكون هناك هدف واضح وشرعي وهو المطالبة بتحقيق ما تم طرحه فضلا ضرورة استنفاذ كل إجراءات التسوية الودية والتي سنوضحها بشيء من التفصيل في هذا الفصل.

إن الاعتماد على الإضراب هو وسيلة ضغط مهمة لإجبار الطرف المفاوض على الرضوخ للمطالب أو حتى فتح المجال لمرحلة أخرى من التفاوض إلى غاية تحقيق المطالب "إذ تعتبر كوسيلة سياسية مُفضلة لدى المُهيمَن عليهم في مواجهة المُهيمن، فهو بشكل أوضح ليس التوقف البسيط عن العمل ولكنه مطلب عدواني بهذا المعنى"[3]، فطرح المطالب بشكل جماعي يسمح بتحقيق أكبر قدر ممكن من المطالب و العمل بذلك على فرض منطق لعب

[1] عبد الرحيم العطري، مرجع سبق ذكره، ص89.

[2] احسان دهش جلاب، **إدارة السلوك التنظيمي في عصر التغيير**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011، ص 385.

[3] سمير صغير، مرجع سبق ذكره، ص 32.

محدد قائم على استراتيجيات محددة بين طرفي التفاوض "فهو دليل على علاقة القدرة المفروضة بين التنظيم ومجمل العناصر المكونة لمحيطه، على اعتبار أنه ليس إلا مُنتجا للاستراتيجيات التي لابد من إتباعها من قبل الفاعلين الاجتماعيين من أجل بلوغ غاياتهم وهذا في إطار علاقة محددة مُرتكزة تحديدا على مصالح كل طرف وهو ما يجعل هذا الأخير رهانا يسعى كل طرف للحصول عليه"[1]

2.1 القيود الواردة على ممارسة حق الإضراب

يتوقف نجاح الإضراب على مدى الحرص على احترام الشروط المحددة سابقا وعلى الظروف الزمنية المناسبة له، لذلك لا بد من ضوابط وقيود لقيام هذا الفعل النقابي "فهذه القيود لا تُقلل من استعمال هذا الحق بل تضبطه و تجعل من ممارسته طبقا للقانون والتنظيم"[2] بحيث تمارس هذه القيود في إطار ما يسمح به القانون بدون أي ميل لأحد طرفي الصراع.

تتعدد موانع اللجوء للإضراب وفقا للقوانين التي تضبط هذا الفعل الاجتماعي إذ نجد[3]:

– اللجوء إلى الإضراب في ميدان الأنشطة الأساسية التي قد يعرض توقفها حياة أو أمن أو صحة المواطنين أو الاقتصاد الوطني للخطر، حتى أن النشاط النقابي للتنظيمات الطلابية والخاضع لقانون الجمعيات يقوم على هذا المبدأ باعتباره مخالف لأخلاقيات الجامعة خاصة وأن القانون يمنع تسييس الجامعة بأي حال من الأحوال.

[1] سمير صغير، نفس المرجع، ص 29.

[2] عبد الرحمان خليفي، مرجع سبق ذكره، ص77.

[3] نفس المرجع، ص ص 85، 86.

– عدم توفير الحد الأدنى من العمل في حالة وجود إضراب في القطاعات المعنية• بالمنع يكون الحل إما بواسطة إجراءات المصالحة أو التحكيم(عرض الخلاف على اللجنة الوطنية للتحكيم).

وفي اطار الحديث عن الانتماء السياسي فالمشرع الجزائري حذر من ذلك إذ "لا يمكن الارتباط هيكليا ولا عضويا بأي جمعية ذات طابع سياسي، ولا الحصول على إعانات وهيبات أو وصايا كيف ما كان نوعها من هذه الجمعيات، ولا المشاركة في تمويلها تحت طائلة تطبيق الأحكام المنصوص عليها في المادتين 20 و30 من القانون 90-14"[1]، فهذه الإعانات والهبات تعتبر بمثابة انتماء سياسي من شأنه تغيير مسار هذه الجمعيات عن هدفها الأساسي الذي وجدت لأجله، ففي قانون الجمعيات والذي يحدد الحقوق والواجبات كمصدر قانوني تستند عليه التنظيمات الطلابية أكدت المادة 13 منه على ما يلي "تتميز الجمعيات بهدفها وتسميتها وعملها عن الأحزاب السياسية ولا يمكن أن تكون لها أية علاقة بها سواء كانت تنظيمية أم هيكلية، كما لا يمكن أن تتلقى منها إعانات أو هبات أو وصايا مهما يكن شكلها ولا يجوز لها أبدا أن تساهم في تمويلها"[2].

لقد أفرز النسق الجامعي بعض الممارسات المشبوهة والتي تُعد بمثابة انحرافات من شأنها التأثير على التوازن، فالانتماء السياسي هو بمثابة خرق للقوانين لكن رغم ذلك "هناك من الجمعيات ذات الطابع الاحتجاجي المطلبي غير المعلن، أو التي تعمل تحت وصاية الأحزاب السياسية أو السلطات العمومية، وبالتالي تبتعد تدريجيا عن أهدافها الأصلية لتتحول

• أنظر: المادة 43 والمحددة لمجموع القطاعات التي لا يمكن ممارسة حق الإضراب فيها تبعا للقانون 90-02 المؤرخ في 06 فيفري 1990 المتعلق بالوقاية من النزاعات الجماعية في العمل وتسويتها وممارسة حق الإضراب.

[1] عبد الرحمان بن جيلالي:(الحماية الدستورية والقانونية للحرية النقابة في دول المغرب العربي)، في **مجلة صوت القانون**، جامعة خميس مليانة، المجلد 04، العدد 01، 2017، ص164.

[2] راجع: القانون رقم 12-06 المؤرخ في 12 يناير 2012 والمتعلق بالجمعيات.

إلى مركز أو أداة للترقية الاجتماعية لبعض مسؤوليها"[1]، ضف إلى ذلك أن "العلاقة بين الأحزاب والجمعيات تتسم في غالب الأحيان بعلاقة الدمج والاستيعاب والتبني ويظهر ذلك من خلال استراتيجية التبني المعتمدة"[2] وهو ما ينطبق على بعض التنظيمات الطلابية في علاقتها بالأحزاب السياسية إما بشكل علني أو ضمني.

إن مجمل المزايا التي تُعرض على التنظيمات الطلابية جعلها في صراع بين الالتزامات المفروضة عليها تجاه الطلبة والتي فرضها القانون الخاص المنظم لها وبين مختلف الاغراءات المقدمة من طرف أطراف أخرى مشبوهة وهذا "بالنظر إلى قدرة العديد من الجمعيات على تعبئة وتجنيد عدد كبير من الفئات الاجتماعية وهذا بالرغم من أن القانون يمنع هذه الممارسات إلا أننا نجد أن الدولة هي من تقوم ببعض الخروقات والأمر نفسه مع الأحزاب ولكن كل ذلك بطرق خفية غير معلنة"[3].

ولا بأس هنا أن نشير إلى الذمة المالية لكل جمعية والمستمدة من الإعانات والهدايا المشار إليها سابقا، لكن ما يثير الانتباه أن هذه المساعدات المقدمة من طرف الدولة بقدر ماهي دعم وإرساء للنظام الجمعوي وتشجيع له إلا أنها تفرض نوع من اللاستقلالية التي تحد من الحرية النقابية بالنسبة للجمعيات ذات البعد النقابي كالتنظيمات الطلابية "فالمساعدات المالية تتم في ظروف غامضة حيث لا تستفيد منها الجمعيات النشطة وإنما تستفيد منها تلك التي تنشط تحت لواء أحزاب الائتلاف الحكومي بالدرجة الأولى"[4]، بينما تتطلب الإعانات

---

[1] عمر دراس:(الظاهرة الجمعوية في ظل الاصلاحات الجارية في الجزائر: واقع وآفاق)، في **مجلة إنسانيات**، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، العدد 28، 2005، ص27.

[2] عزوز غربي:(الحركة الجمعوية والبناء الديمقراطي في الجزائر)، في **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، جامعة المسيلة، المجلد 03، العدد 04، 2019، ص267.

[3] عمر دراس، نفس المرجع، ص ص 36،37.

[4] نفس المرجع، ص31.

الأجنبية ضوابط محددة وموافقة مسبقة ورقابة خاصة إذ "تم اخضاع الهبات والوصايا والاعانات الواردة من المنظمات النقابية والهيئات الأجنبية إلى رقابة السلطات العمومية المختصة"[1] من باب الحفاظ على الأمن الداخلي، وعليه فممارسة الإضراب كفعل نقابي تستلزم الإحاطة بمراحله وبالقوانين التي تضبطه "على اعتبار أن ممارسته دون التقيد بالإجراءات القانونية هو أمر يجعل منه توقف غير مشروع ويشكل هذا الخطأ انحرافا عن القواعد التي تحكم علاقة العمل"[2]

التعدد: هو نتيجة ومحصلة لممارسة الحق بالطرق القانونية

الحق: الحرية يتولد عنها الحق، هذا الأخير مقنن في شكل قواعد قانونية تهدف إلى تنظيم المجتمع وحماية الجماعة

الحرية: هي المبدأ أو القاعدة لأن الأصل في الأشياء الاباحة ولأن الانسان في أصله حُر

الشكل رقم 04: يوضح العلاقة بين مفاهيم الحرية والحق والتعددية

المصدر: نعيم بن محمد بومقورة، **الحرية النقابية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص2

يعتمد كل من مفهوم الحرية والحق والتعددية على بعضهم البعض مثلما هو موضح في الشكل رقم 03 على اعتبار أن الفعل النقابي هو ممارسة لحق دستوري قائم على الحرية في التعبير عن مختلف المطالب الشرعية، إضافة إلى أن التعدد هو حق نقابي ودستوري في إطار أن الحرية في التعدد لها سند قانوني، وبالتالي لابد من تجسيد هذا الفعل النقابي استنادًا للحرية والتعدد والحق وأي عراقيل قد تستهدف هذه المفاهيم الرئيسية معناه وجود تضييقات على ممارسة الفعل النقابي.

[1] عبد الرحمان بن جيلالي، مرجع سبق ذكره، ص 164.

[2] سلامي أمال:(العولمة وممارسة حق الإضراب في الجزائر)، في **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة قسنطينة 1، عدد 51، 2019، ص 282.

3.1 المصالح كمُوجه للفعل النقابي

تعتبر المصالح بمثابة المحرك الأساس لأي نشاط نقابي، وبغض النظر عن طبيعتها إن كانت عامة أو خاصة فإنها بمثابة هدف تسعى للوصول إليه بكل الطرق الودية والعنيفة وفي هذا السياق "تُعرف المصالح بأنها توجهات تصدر من أفعال الأفراد الذين يشغلون أوضاعا اجتماعية معينة، وهو في معناه أن هناك صراعا بين مصالح من يحوزون القوة ومصالح المجردون من القوة"[1]غير أن ترجيح المصالح الخاصة يعد بمثابة تنازل عن الهدف الذي وُجدت لأجله النقابات عموما وهو الدفاع على الفئة التي تُمثلها، وهذا ما أشار إليه ترو تسكي والذي "اعتبر النقابات من أكثر التنظيمات البيروقراطية عقما، فهي لا تمثل ولا تعبر عن مصالح العمال ولا ترمي إلى تحقيقها، بل يطغى عليها المصالح الفردية للقادة النقابيين الذين يستحيل ازاحتهم من مناصبهم فاتخاذ القرارات يعود دائما إلى الدولة أو السلطة التي تمثلها"[2]

إن هذا الطرح يعتبر بمثابة فك لشفرة مضمون النشاط النقابي سواء كان عماليا أو طلابيا فالمصالح الضيقة تُحرك النشاط النقابي الطلابي ضمنيا خاصة وأن "المصلحة العامة مجرد عقد اجتماعي يتفق الجميع به على متابعة مصالحهم وإتاحة الفرصة للآخرين لكي يتابعوا مصالحهم"[3]، كما أن اختلاف المصالح هو الذي يفتح المجال أمام الصراع أي أن هذا الاختلاف هو الذي يفرض هذا الصراع بين الطرف المُستغِل والطرف المُستغَل "فتحقيق إحدى المصالح المُتعلقة بأحد الأشخاص يفترض الغاءً أو إنقاصًا لمصالح طرف آخر، وهذا ما يفرض أن يحدث تنافس أو نزاع حول هذا الأمر بين الأطراف المعنية، وبالقدر الذي قد يدفع

[1] ميل تشيرتون، آن براون، مرجع سبق ذكره، ص64.

[2] عاشور مولدي:(دور النقابة في الأنظمة المقارنة قراءة سوسيو – قانونية لواقع النقابات المعاصرة)، في **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة تبسة، المجلد 09، العدد 02، 2016، ص200.

[3] جون اهزبرغ، **المجتمع المدني– التاريخ النقدي للفكرة**، ترجمة: علي حاكم صالح وحسن فاطم، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2008، ص 294.

كل طرف إلى حشد أنصاره وقواه المادية والمعنوية لمُجابهة الطرف الآخر، هنا تصبح المنظمة مُهددة بالتفكك والانهيار"[1]

إن حدوث الصراع هو إشارة واضحة للتناقض بين المصالح المختلفة والتي لا تصب في نفس الهدف وهو ما يفتح المجال لتبني مختلف الاستراتيجيات التي تسمح لطرفي الصراع بالتموقع الجيد في الحقل الجامعي لأن "كل فئة أو جماعة لها مصالحها وأوضاعها التي قد تتناقض مع مصالح أو أوضاع فئات وجماعات أخرى"[2] وبالتالي يصبح كل طرف بمثابة تهديد للطرف الآخر، وهذا التهديد هو ما يحفز كل طرف على بناء استراتيجيته بذكاء الأمر الذي يسمح له بتحقيق أهدافه وبأقل الأضرار وهذا هو منطق عمل النقابات والأحزاب السياسية والتي اعتبرها رالف دارندورف "الأكثر ارتباطا بعلاقات السلطة والخضوع، وبالتالي فهما الجماعتين الأكثر تعبيرا عن جماعات المصلحة التي تعد حسب رأيه المحرك الفعلي للصراع الاجتماعي"[3]

شكل السعي وراء المصالح الشخصية بشكل ضمني مخيالا اجتماعيا عند الطلبة فحواه أن وجود التنظيمات الطلابية في النظام الجامعي ما هو إلا تكريس للمصالح المحدودة الضيقة وهو الذي عرقل تحقيق الأهداف العامة للنظام الجامعي ككل، وعليه لابد من "اتخاذ القرارات على أدنى مستوى لكي تتعاظم المشاركة واللامركزية، لكن على مستوى عالي بما يكفي لمنع المصالح الشخصية من إملاء النتائج لذا يجب التوصل إلى توازن بحيث لا تترك القرارات

[1] عبد المعطي عساف، **السلوك الإداري في المنظمات المعاصرة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2013، ص ص 215، 216.

[2] هاني الجزار، **أزمة الهوية والتعصب**، هلا للنشر والتوزيع، مصر، د ط، 2010، ص129.

[3] سعدون يوسف، مرجع سبق ذكره، ص 61.

تحت سيطرة جماعة ما"[1] ولن يكون ذلك إلا بضبط الميكنزمات اللازمة قصد المحافظة على النمط في النظام الجامعي.

2. كرونولوجيا ممارسة الإضراب في الجزائر

1.2 الإضرابات في ظل نظام الحزب الواحد

كان النشاط النقابي في الجزائر قبل الاستقلال محدودا على اعتبار أن النقابات كانت تحت سلطة المستعمر سواء تعلق الأمر بالنقابات العمالية أو بالمنظمات الطلابية لكن ذلك لم يمنع من انخراط الجزائريين بشكل سري في بعض الاتحادات• سواء النقابية أو الطلابية لغرض ثوري ونضالي بالدرجة الأولى "غير أنه أصبح متاحا لهم ابتداءً من 1936 بصفة عملية وتجسد قانونيا مع صدور الأمر الذي أعطى للجزائريين الحق في الانخراط في النقابات الفرنسية فأصبح محميا بحكم القانون ويمارس بكل حرية"[2]

ولقد شهدت الجزائر سلسلة من الإضرابات بعد الاستقلال وإن تعدد مضمونها والمطالب التي تم عرضها إلا أنها اشتركت في مضمون واحد وهو ممارسة الضغط على الدولة لتحقيق المصالح مهما كان نوعها مثلما تم تناوله في العنصر السابق، حتى أن الإضرابات في المجتمعات التي تتغنى فيها بالديمقراطية ولا تمارسها مثلما حصل في الجزائر فترة التسيير الاشتراكي من شأنها أن "تُعمق أزماته أكثر لأنه عادة ما يعجز عن الاستجابة لمطالب

---

[1] تيرنس بول، ريتشارد بيلامي، **الفكر السياسي في القرن 20**، ترجمة: مي مقلد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط2، 2010، ص 88.

• راجع الفصل الخاص بالتنظيمات الطلابية.

[2] Djabi(N), Kaidi(L), **Une histoire du Syndicalisme Algerien**, Entretiens, Chihab Edition, Alger, 2005, p 57.

المُحتجين بشكل سياسي والاستجابة ولو لجانب من مطالبهم الاجتماعية عن طريق تغييرات في بنية العلاقة بين النظام والمُحتجين والعمل على التحايل عليها"[1]

والمتتبع لسلسلة الإضرابات في الجزائر منذ الاستقلال إلى اليوم يدرك أن منها ما انحصر في إطار النشاط النقابي في حقل اجتماعي محدد ومنها ما تعدى ذلك إلى حركات اجتماعية ذات مصالح جماعية وهدف أساسي وهو التغيير، لذلك سنحاول في هذا العرض التطرق لواقع الإضرابات من جهة ورصد لمجمل الحركات الاجتماعية التي شهدتها الجزائر في شكل مظاهرات من جهة أخرى.

لقد عرفت الجزائر عدة فترات متعاقبة من التسيير، بدءً بالتسيير الذاتي مرورا بالتسيير الاشتراكي وصولا إلى اقتصاد السوق، ولعل الفترة التي ميزها التسيير الاشتراكي حملت في طياتها عدة تناقضات ومشاكل بالجملة، من بينها أن هذا النوع من التسيير لم يُعبر عن المشاركة العمالية مثلما يجب أن يكون من جهة، كما أن اليد العاملة الجزائرية كانت بدون تكوين نتيجة الهجرة من الأرياف والتي انصدمت بالذهنية الزراعية في الأرياف مع متطلبات العمل الصناعي في المدينة حتى أن النشاط النقابي عرف سيطرة كلية للاتحاد العام للعمال الجزائريين والذي كان الممثل الوحيد للطبقة العاملة في تلك الفترة .

لقد كان التمثيل النقابي حكرا على فئة محددة بما يعرف بالعمال المركزيين الكلاسيكيين والذين تشبعوا بثقافة العمل في المصنع في وقت الاستعمار، فهذا العامل المركزي والذي هو على دراية بواقع المؤسسات الصناعية مقارنة مع العامل التي أطلق عليهم جمال غريد اسم العامل الشائع "فهذا الأخير من الأوجه الناتجة عن الاحتكاك والمواجهة الدائر بين الشكل الذي اتخذه التصنيع والتشكيلة الاجتماعية التي يتطور فيها، فهو العامل الذي نلاحظ حضوره القوي

[1] لطفي بومغار، سيد أحمد نوران، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2014، ص 12.

في ورشات المؤسسات الصناعية الكثيرة(...)والتي وإن تعددت فالروح الصناعية لم تهب في أي واحدة منها"[1]

إن مثل هذه التناقضات فرضت على الدولة الجزائرية الانتقال إلى نظام آخر كنوع من الإصلاح خاصة بعد بقاء بعض الذهنيات كتركة استعمارية، وفعلا فقد "خلق الاتصال بفرنسا في أوساط شريحة كبيرة من السكان نمطا من السلوك يطغى عليه الجانب الاستهلاكي والمدعوم بالريع النفطي والذي انتشر عن طريق التقليد والمحاكاة(...)إنه يعيش ضمنيا وفقا للأعراف والتقاليد والعادة والتواكل بعيدا عن كل اجتهاد وابداع"[2]، هذه الوضعية ميزها أيضا مركزية مُبالغ فيها في التسيير وهو ما أفرز وضعا مُزريا شجع على الإضرابات كرد فعل منطقي وشرعي.

إن "تغير النظام السياسي بموت الرئيس هواري بومدين وبروز نظام سياسي آخر باشر في إبراز عيوب التجربة البومدينية (...) وبدأت مفاهيم التذمر تتطور إذ تجسد هذا التذمر في خلق العمال لمقاومة استراتيجية كالتغيب، كبح الإنتاج، التخريب والإضراب"[3] هذا الأخير الذي أصبح الوسيلة الوحيدة التي من خلالها يمكن إرباك الساحة السياسية والضغط على أصحاب القرار لتحقيق المطالب المعروضة، ليتأزم الوضع أكثر بمظاهرات أكتوبر 1988 والتي عبرت عن حقيقة الوضع الميؤوس منه والمنتقل من مجال محدود ألا وهو المصنع إلى حركة اجتماعية واسعة بامتياز إذ خلفت ضمنه قرارات سياسية كانت بمثابة تحول ديمقراطي جزائري "لقد مثلت

---

[1] جمال غريد:(العامل الشائع: عناصر الاقتراب من الوجه الجديد للعامل الصناعي الجزائري)، في **مجلة إنسانيات**، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، المجلد 01، العدد 01، 1997، ص16.

[2] موسى زواوي:(المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية نمط حديث للتسيير في مواجهة النمط التقليدي)، في **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**، جامعة سطيف 2، المجلد 11، العدد 02، 2014، ص395.

[3] الطاهر بلعيور:(الإضرابات العمالية في الجزائر – رؤية سوسيولوجية)، في **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، جامعة غرداية، الجزائر، العدد 16، 2012، ص ص 178، 179.

أحداث أكتوبر 1988 والتي انطلقت من الجزائر العاصمة لتتسع إلى مدن أخرى في مختلف مناطق البلاد علامة بارزة في قوة تأثير هذا النوع من الحركات الاحتجاجية، بسبب طبيعة النتائج السياسية المهمة التي ترتبت عليها"[1]

إن ما ميز هذه الفترة في إطار سيطرة الحزب الواحد هو تصدر ثلاثة أقطاب في المشهد السياسي والنقابي الجزائري إذ نجد جبهة التحرير الوطني حزبيا والاتحاد العام للعمال الجزائريين نقابيا والاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين طلابيا، وما ميز "النظام المؤسساتي والسياسي للجزائر عشية تلك الانتفاضة، هو أنه كان على درجة متقدمة من الانحلال والتفكك مُهددا بالانهيار نتيجة لوضعية معقدة(...) منها تهميش للشباب الذين يمثلون حوالي 75 % من السكان من كل القرارات الحاسمة في الحياة السياسية والاقتصادية للمجتمع"[2] لذلك كان لابد من تغييرات واصلاحات من شأنها ضمان الحقوق التي تكرسها الدساتير العالمية "كحق اختيار من يمثله في الحكم، وحقه في التظاهر والإضراب والتمتع بالحريات الأساسية، وكذا المشاركة في التنظيمات كالجمعيات بمختلف أنواعها والأحزاب وكذا النقابات"[3]

2.2 الإضراب في ظل التعددية

أفرزت الحركة الاجتماعية التي قادها الشباب في أكتوبر 1988 تحولات ديمقراطية في المجتمع الجزائري إذ أرغم النظام الجزائر على إقرار دستور 1989 والذي حمل في طياته إلغاءً لنظام الحزب الواحد وفتح المجال أمام التعددية بمختلف أشكالها إذ أن "إقرار الإضراب والتعددية النقابية سمح للعمال بإنشاء العديد من التنظيمات النقابية والإنطواء تحت بعض

[1] عبد الناصر جابي، **لماذا تأخر الربيع العربي**، منشورات الشهاب، الجزائر، ط1، 2012، ص 220.

[2] العياشي عنصر، التجربة الديمقراطية في الجزائر–اللعبة والرهانات، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي حول **تعثر التحولات الديمقراطية في الوطن العربي**، القاهرة، من 29 فيفري الى 3 مارس 1996، ص 1.

[3] سعيد بوشعير، **النظام السياسي الجزائري**، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، د ط ، 1990، ص 198.

الأحزاب السياسية ولو بطريقة غير رسمية(...) لقد قاموا بموجات إضرابية ضد سياسة الخوصصة وتسريح العمال مما أخاف الدولة خاصة لما أصبحت هذه الإضرابات وطنية وتشمل جميع فروع النشاط"[1] وما ميز الوضع هو إصدار العديد من القوانين التي تكفل حق الإضراب وحق الاعلام وحرية الرأي وكذا تأسيس النقابات "إذ صدر القانون 14-90 الصادر بتاريخ 02 جويلية 1990 والمتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي كأول قانون نقابي تعددي في الجزائر يسمح للعمال والموظفين بتأسيس عدة نقابات"[2]

لقد كانت مجمل الإضرابات والمظاهرات كردود فعل منطقية لتراكمات اجتماعية، سياسية واقتصادية خاصة لنظام الخوصصة وتبعاته "وبذلك تجسدت المعارضة العمالية في النزاعات والتوترات داخل المصنع بسبب تجاهل من يمتلكون القوة لاهتمامهم ويرفضون اقتراحاتهم وبذلك أصبحوا يخافون التسريح الفردي والجماعي المقنن"[3]

لقد منح هذا الدستور في مضمونه الحرية النقابية والتي تتحدد "في تكوين نقابات وفي الانخراط فيها من عدمه"[4] وأرسى التعددية الحزبية والنقابية والإعلامية وحتى الجمعوية حيث أن "ظهور أغلب الجمعيات كان فور صدور قانون 4 ديسمبر 1990 إلى غاية 1995 مقارنة بالفترة ما قبل 1990، إذ أن هذه الأخيرة لم تتعد نسبتها 18 % من العدد الاجمالي جلها من الجمعيات الرياضية وأولياء التلاميذ والاجتماعية خاصة جمعيات للمعاقين"[5] ليبرز فيما بعد

---

[1] عزالدين بوكربوط:(التحليل السوسيو-اقتصادي لنظام الخوصصة في الجزائر)، في **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، جامعة بسكرة، المجلد 01، العدد 02، 2012، ص 105.

[2] رشيد واضح:(الحرية النقابية في الجزائر من الأحادية إلى التعددية)، في **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، جامعة المسيلة، المجلد 02، العدد 10، 2018، ص 513.

[3] عزالدين بوكربوط، **المتبقين من العمال بعد عملية التقليص من عددهم وفعالية التنظيم في المؤسسة الاقتصادية العمومية**، مرجع سبق ذكره، ص 538.

[4] Dictionnaire de la langue Française, **Larousse**, Paris,1998, p 595

[5] عمر دراس، مرجع سبق ذكره، ص29.

القانون الأساسي للجمعيات سنة 2012، أما عن النقابات العمالية فقد فُتح المجال أمام الاتحادات النقابية وفي مختلف القطاعات رغم موقف الاتحاد العام للعمال الجزائريين من ذلك حيث "ذهب القياديين النقابيين إلى عرقلة الديمقراطية النقابية بل ذهبوا إلى غلق بعض مكاتب الفروع النقابية، والتعدي على بعض الممثلين والمنتخبين من طرف العمال"[1]

إن ردود الفعل السلبية للحزب الحاكم والمركزية النقابية وكل من كان مسيطر في نظام الحزب الواحد مرده عدم تقبل هذا التغيير خاصة بعد أن "كان الإضراب ولفترة طويلة من الزمن يُنظر إليه باعتباره وسيلة لإشاعة الفوضى والعنف"[2]،فالحرية النقابية التي أقرها فيما بعد القانون كثفت أكثر من الإضرابات حيث "شهدت الفترة الممتدة ما بين 1989 إلى 1992 موجة حادة من الإضرابات بلغ عددها 2023 إضرابا عام 1990 و 1034 عام 1991، وقد كانت هذه الفترة فترة ازدهار الحريات الفردية والجماعية"[3] إضافة إلى "تسجيل أكثر من 269 حالة إضراب حول هذا المطلب عام 1991، و49 حالة عام 1992 سجل منها 44 % في القطاع الصناعي العمومي و 24 % في قطاع الإدارة والخدمات و30% في قطاعات المجموعات المحلية"[4] إذ بموجب التصويت على هذا الدستور تم إقرار التعددية "لتصبح الإضرابات بين عشية وضحاها من الأمور المتداولة في الاستهلاك السياسي بحيث تم اعتماد

[1] حسين زبيري، **النقابة المستقلة في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص237.

[2] سهيل الأحمد، علي أبو مارية:(الإضراب عن العمل–دراسة مقارنة بين القانون والفقه الإسلامي)، في **مجلة جامعة النجاح للأبحاث**، فلسطين، المجلد 26، العدد 06، 2012، ص4.

[3] عبد الناصر جابي، **الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركة الاجتماعية**، ص ص 53، 54.

[4] إيمان النمس، **دور النقابات العمالية في صنع سياسات الحماية الاجتماعية في الجزائر**، دار ناشري للنشر الالكتروني ،الكويت، د ط ، 2014 ، ص81.

العديد من النقابات على غرار التعددية السياسية، وبدأت العديد من النقابات في التشكل والتأسيس"[1]

الفترة	عدد الاحتجاجات الاجتماعية	عدد الإضرابات
1977-1969	215	632
1990-1980	3350	17983
2000-1991	115000	325721

الجدول رقم 03: يوضح الارتفاع الرهيب في نسبة الإضراب من1969 إلى 2000

المصدر: علي سيموك، **اشكالية العنف في المجتمع الجزائري من أجل مقاربة سوسيولوجية**، مخبر التربية الجريمة والانحراف في المجتمع، جامعة باجي مختار، عنابة، 2006، ص362.

يوضح لنا الجدول رقم 03 التزايد الطردي في سلسلة الإضرابات من 1969 إلى غاية 2000 حيث تخلل هذه الفترة تحولات اجتماعية وسياسية وكذا اقتصادية بما في ذلك أحداث أكتوبر 1988 ودستور 1989 والانقلاب السياسي 1991 ومخطط المصالحة الوطنية 1999 والمؤكد أن هذا التزايد الطردي في سلسلة الإضرابات راجع إلى الانفتاح الديمقراطي التعددي في الجانب السياسي والاقتصادي مما أهل المعارضين إلى عزل المؤسسات الرسمية عن واقعهم المادي.

إن فعالية هذه النقابات والتي افتكت شرعيتها بقوة القانون لا تعبر عن عدد هذه النقابات والاتحادات والجمعيات وكذا المنظمات، فالواقع أثبت أن التعدد مجرد رقم احصائي وأنه لايزال هناك ولاء للنظام الواحد والمسيطر على منطق تفكير شريحة واسعة من الأفراد "فما لوحظ أن الحركة العمالية موجودة حاليا في مواقع دفاعية واضحة في حين أنها لازالت لم تتخلص من

[1] تقرير مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، مرجع سبق ذكره، ص95.

بقايا الاستراتيجية الهجومية، والأكثر من ذلك أنها لا تملك استراتيجية دفاعية تكون أكثر تكيفا مع وضعيتها الفعلية وليست المتصورة"[1]

إن هذا العدد الكبير من الإضرابات له دلالة واضحة على التراكمات التي حملها المجتمع الجزائري بمختلف أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية "ومن المهم القول أن تجربة التعددية السياسية التي دشنتها الجزائر بعد المصادقة على هذا الدستور لم تُغير نوعيا من خصوصيات النظام السياسي الجزائري، الذي يكون قد عرف نوعا من التغيير على مستوى الشكل لكنه لم يتغير في الجوهر"[2]

غير أن هذا التحول الديمقراطي حمل معه واقع أسوء وهو العشرية السوداء لعشر سنوات كاملة "فأغلب الإضرابات العمالية كانت تطالب بضرورة إيجاد تناسب حتمي وطبيعي بين تطور الأجور وارتفاع الأسعار، وعليه فإحساس غالبية الفئات العمالية بتدني مستواها المعيشي دفعها في الكثير من المرات إلى اتخاذ الإضراب كوسيلة للتعبير عن هذه الفجوة الكبيرة"[3] وعبرت فترة التسعينيات على تطلعات المجتمع الجزائري بخصوص إرساء قيم الحرية غير أن ذلك كان شكليا فقط فقد تميزت الجمعيات• "في مختلف الفترات بفقدان استقلاليتها وموقفها كقوة ضاغطة تسمح بتحقيق توازن نسبي في مواجهة النزعة السلطوية للدولة التي ألحقتها بها واستعملتها كأجهزة إضافية لتحقيق سيطرتها الكاملة على المجتمع"[4]

---

[1] عبد الناصر جابي، **مواطنة بدون استئذان**، منشورات الشهاب، الجزائر، ط1، 2006، ص 26.

[2] عبد الناصر جابي، **لماذا تأخر الربيع العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 49.

[3] الطاهر بلعيور:**(الإضرابات العمالية في الجزائر – رؤية سوسيولوجية)**، مرجع سبق ذكره، ص 176.

• إن التنظيمات الطلابية هي الأخرى والتي يحكمها قانون الجمعيات يظهر أنها مُجابهة للسلطة ظاهريا من خلال العمل النقابي الذي تمارسه، لكنها وفي مضمونها موالية لها – أي السلطة–.

[4] العياشي عنصر، **المجتمع المدني المفهوم والواقع–الجزائر نموذجا**، مرجع سبق ذكره، ص ص 13،14.

وأمام هذه الوضعية التي تعبر عن حالة الانسداد التي تعاني منه أغلب القطاعات في الجزائر والذي تم التعبير عليها عن طريق الإضرابات، كان من الضروري خلق الحلول لمثل هذه الأزمات "فبعد التحسن في الوضع الأمني وانخفاض الإرهاب كان المتوقع أن تطفو إلى السطح الكثير من الاحتجاجات الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما بدأ في الوقوع فعلا ليس على المستوى العمالي فقط بل بدأ الطلبة في التحرك على أكثر من جهة"[1] وهنا نذكر الإضرابات الطلابية في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والتي تعبر في مجملها على مطالب ذات سمة خدماتية إذ تدعو إلى تحسين الظروف الخاصة بالطالب الجامعي، إضافة إلى المطالبة بإعادة تصنيف شبكة التأهيل الجامعي بعد اعتماد نظام (ل.م.د) كما عرفت بعض القطاعات الأخرى إضرابات متكررة جسدت في التعدد النقابي "ففي 2002 شارك حوالي مليون ونصف مليون عامل وارتفع سقف المشاركة بعد عدة أيام لتشمل 80 % من عمال قطاع التربية والتعليم والصحة والإدارة"[2]

وبعد 22 سنة عن أحداث أكتوبر 1988 عادت موجة الحركات الاجتماعية من جديد ففي 05 جانفي 2011 شهدت فيها عدة ولايات في الجزائر مظاهرات عنيفة كرد فعل على الوضعية الاجتماعية وغلاء الأسعار المدعومة من طرف الدولة بما يُعرف بأزمة السكر والزيت كتعبير عن قمة السخط والتذمر من الأوضاع الاجتماعية إذ "وبعد السيطرة السريعة على الحركات الاحتجاجية ووصف الشباب المنتفض بالمراهقين والأطفال الذين لا تتوفر فيهم الشروط التمثيلية لعموم الشعب، وهو خطاب تضللي تقليدي عادة ما تسوقه وتستغله السلطة

[1] عبد الناصر جابي، **مواطنة بدون استئذان**، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[2] إيمان النمس، مرجع سبق ذكره، ص 90.

لضرب مصداقية مختلف الاحتجاجات"[1] استجاب النظام الجزائري للمطالب في الوقت الذي كان يُرجح أن تتطور هذه المظاهرات لتصبح كربيع عربي مثلما حصل مع باقي البلدان العربية، غير أنها تمسكت بالمطالب المعروضة فقط على اعتبار أن المجتمع الجزائري أصبح يتجنب كل ما هو عنيف لعدم إعادة سيناريو العشرية السوداء من جديد، ليضرب الشعب الجزائري موعدا مع حركة اجتماعية• أخرى سنة 2019 والتي كان هدفها التغيير لا التعديل حيث نجحت إلى حد ما في تحقيق بعض المكاسب غير أن النظام الجزائري حافظ على تقاليده في بعض الممارسات التي بقيت رغم سلسلة الإضرابات المتكررة والحركات الاجتماعية، وهي بمثابة عنف رمزي يمارس على المجتمع الجزائري.

وعليه نرى أن "التجربة النقابية في بلادنا تعتبر فتية وتفتقر للاحترافية والخبرة، وهي الصفة التي جعلتها سهلة الانقياد نحو ما يخدم توجهات الحكومات المتعاقبة"[2] فهي مُحرك أساسي للنظام الجزائري مثلما هو الحال عند الجمعيات والتنظيمات الطلابية، فاللوائح والقوانين تؤكد على دورها الجوهري كشريك اجتماعي غير أن مضمونها غير ذلك ويظهر ذلك من خلال "عدم مشاركة النقابات في الاجتماعات الثلاثية التي تضم كل من الحكومة وأرباب العمل UGTA حيث ظهرت تزكية المركزية النقابية على حساب النقابات المستقلة، وبالتالي وجدت هذه الأخيرة نفسها خارج ساحة المشاركة في اتخاذ القرارات الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة

[1] الهادي بوشمة:(الشباب الجزائري بعد ثورات 2011 بين التضمين والاستبعاد)، في **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، جامعة شلف، المجلد 10، العدد 02، 2018، ص172.

• كان الحراك الطلابي أيضا حاضرا، لمزيد من التفاصيل راجع الفصل الخاص بالتنظيمات الطلابية.

[2] حلمي دريدش:(دراسة سوسيولوجية للمرأة النقابة)، في **مجلة أفكار وآفاق**، جامعة الجزائر2، المجلد 06، العدد 02، 2018، ص 116.

مثلا بالأجور وملحقاتها"[1] ولو أن الحراك الاجتماعي الأخير 2019 حد من فعالية الاتحاد العام للعمال الجزائريين خاصة بعد سلسلة الاعتقالات التي مست أسماء ثقيلة فيها، إضافة لاستغلال النقابات للوضع والقيام بإضرابات متجددة للضغط على السلطة حيث شكل هذا الإضراب على مستوى الحركات الاجتماعية "أداة عنف واقعية لها تأثيرات رمزية من خلال التظاهرات وتأكيد تلاحم المجموعة والخلخلة الجماعية للنظام الاعتيادي وما إلى ذلك"[2]

والملاحظ في هذه الفترة أيضا هو منح مجموعة من الامتيازات للنشاط النقابي وكذا الجمعوي بما في ذلك التنظيمات الطلابية غير أنه لم يتم تفعيله بالشكل اللازم ميدانيا " فالتطور لا يعكس ممارسة مواطنية حقيقية ومجتمعا مدنيا ولا يعكس التجسيد الفعلي لحقوق الانسان من حرية للتعبير وحق للإضراب وحرية للتظاهر"[3] وهذا نتيجة المضايقات التي طالت المحتجين بما في ذلك قمع لحرية الاعلام أين تم فرض نقل الصورة كما يجب أن تكون لا كما هي في الحقيقة وهو أحد أشكال ممارسة العنف الرمزي.

3. سوسيولوجيا التفاوض وإدارة الصراع

1.3 النشاط المطلبي النقابي وإدارة الصراع

يرتكز العمل النقابي على مدى استغلال مُمثلو النقابات عموما للثغرات قصد توظيفها بما يخدم مصالحها وتسخير كل الوسائل التي من شأنها اكسابه نوع من الرأسمال النوعي الذي يمكنه من المشاركة في اتخاذ القرارات وحتى في صنعها ولو استدعى ذلك الاعتماد على

---

[1] حسين زبيري، نادية عبد الله:(تحديات الحركة النقابية الجديدة والمستقلة في مصر والجزائر)، في **مجلة الديمقراطية**، مصر، العدد 59، 2015، ص 60.

[2] بيار بورديو، **مسائل في علم الاجتماع**، ترجمة: هناء صبحي، هيئة أوضي للسيادة والثقافة، أبو ضبي، ط1، 2012، ص420.

[3] غنية شليغم:(المجتمع المدني والمواطنة في الجزائر الواقع والمعوقات)، في **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، جامعة باتنة1، العدد 08، 2016، ص170.

الإضراب خاصة وأن العمل النقابي "يُبنى على مبدأ الجماعية فهو يقوم على قاعدة الاتفاق فالإضراب كنشاط من النشاطات النقابية لا يقوم إلا بعد الاتفاق الجماعي للعمال وللفئة الموجهة بدرجة كبيرة والمتمثلة في النخبة النقابية"[1]

ولأن طبيعة المطالب المعروضة في أي صراع قائم ما بين النقابة والإدارة هي التي تُحدد قوة هذا الصراع، فعلى مستوى الحقل الجامعي يمكن أن تُعبر نوعية المطالب التي تطرحها التنظيمات الطلابية عن نوعية المصالح التي ترغب في الاستثمار فيها وهو ما يجعلها تتأهب للمسائل التي قد يطرحها مُمثلو التنظيمات الطلابية أثناء عملية التفاوض، لكن رغم ذلك فإن "ما نلاحظه وما نعايشه كذلك هو أن هذه النقابات(...) لم تحضى بالصفة التمثيلية من قبل السلطات العمومية، ويتجسد ذلك في عدم مشاركتها في اللقاءات الثنائية والثلاثية ولا حتى في اتخاذ القرارات المصيرية الخاصة بقطاعاتها"[2] وهذا ما برز في القرارات الأخيرة التي مست قطاع التعليم العالي على اختلافها والتي كانت خالية تماما من اقتراحات التنظيمات الطلابية كشريك اجتماعي.

وتتحدد فعالية الإضراب بفعالية الأعوان الذين يجمعهم التنظيم الطلابي باعتباره حقل اجتماعي غير أنه بإمكان بعض المنخرطين الامتناع عن الإضراب لأنهم ببساطة على دراية بأن الامتيازات التي من الممكن تحقيقها كنتيجة لهذا الإضراب سيستفيدون منها لامحالة خاصة إذا كانت المطالب المعروضة مُوجهة للمصلحة الجماعية "إنها الاستراتيجية المسماة بالراكب الحر أو البطاقة المجانية، فلضمان نجاح الإضراب يجب أن يكون هناك إكراه إذ تتصاعد

[1] حسين زبيري، التضامن النقابي– الفعل النقابي بين الاستراتيجيات الفردية ومنطق الفعل الجماعي، ورقة بحثية ضمن أشغال **الملتقى المخلد لذكرى عبد الحميد بن زين**، الجزائر، أيام 7 و8 مارس، ص 27.

[2] نعيم بن محمد بومقورة، مرجع سبق ذكره، ص24.

الفكرة القائلة بأن منطق العمل الفردي ليس هو نفسه منطق العمل الجماعي"[1] و ما يميز الإضراب في الألفية الأخيرة هو "اللاتحديد واللاضبط في المدة وكذا التذبذب في المشاركة وتداخل المطالب وتناقضها وعدم تحيينها، كما أنه قليلا ما يتفاوض لأجل مثل هذه المطالب"[2] وهذا لوجود مطالب أخرى خفية غير معلن عنها، لها خاصية فردية أو حتى سياسية "فالعلاقة التاريخية تشير بأن هناك تداخلا للحقل السياسي بالحقل النقابي بما يفيد وجود تبعية في القرار النقابي للسياسي إلى حد تعريف المهام النقابية سياسيا"[3]

وبالمقابل نرى أنه بإمكان الإدارة هي الأخرى بناء استراتيجية مستمدة من اللوائح والقوانين بحيث تبحث عن أي ثغرة قانونية قد يقع فيها مُمثلو التنظيمات الطلابية خاصة أولئك الذين يفتقدون لفن التفاوض حيث تستغل الإدارة "المصادر المعرفية المستمدة من أجهزة الدولة فالمواثيق الرسمية والنصوص التنظيمية هي التي تضبط سلوك وتفكير هذه الإطارات وهؤلاء الرؤساء"[4]

2.3 آلية التفاوض بين التنظيمات الطلابية والإدارة

يقوم الفعل النقابي على مجموعة من الاستراتيجيات التي من شأنها ترجيح كفة المصالح للطرف الذي يتحكم في مناطق الشك، على اعتبار أن المصالح هي التي تخلق التوتر بين الأطراف المتصارعة وهنا يتم اللجوء إلى التفاوض كآلية لإدارة هذا الصراع والتي من خلالها

---

[1] فيليب برو، مرجع سبق ذكره، ص266.

[2] نور الدين بولعراس:(النقابية في الجزائر من النضال الفئوي إلى استراتيجية التكتل القطاعي – قراءة سوسيولوجية في اشكالية الهوية النقابية)، في **مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية**، جامعة بشار، المجلد 03، العدد 03، 2017، ص 231.

[3] نور الدين بولعراس، نفس المرجع، ص 225.

[4] خالد بلجوهر:(مساهمة سوسيولوجية في فهم وتفسير الواقع السوسيو تنظيمي للمؤسسة الجزائرية من منظور نظرية الفعل الاجتماعي)، في **مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية**، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، العدد 12، 2017، ص 223.

"يتبادل الفرد أفكاره وعروضه مع العروض المقابلة وذلك إما مباشرة أو من خلال مُمثلين وعند نجاح هذا الأسلوب فإن كل الأطراف تحافظ على الحل المقبول من جانبها وينتهي الخلاف أما إذا حدث العكس فسينجم عن ذلك نهاية مُكلفة، لذا يتم تقييم النتائج في كل حالة قبل اللجوء إلى التفاوض"[1]

إن من مخرجات التفاوض أن يتفق طرفي الصراع على نقاط محددة من شأنها إنهاء الخلاف أو أن يتم التصعيد وعليه لابد من "اتخاذ كل الإجراءات اللازمة التي تضمن سلامة وأمن المؤسسة أثناء فترة الإضراب، فالشروع في الإضراب لا يعني بأي حال من الأحوال انقطاع سبل التفاوض بين الطرفين المتنازعين بل لابد أن يظل متواصلا من أجل الوصول إلى حلول"[2] وهنا تجدر الإشارة أن وجود الصراع هو الذي يفرض البحث عن طرق للتفاوض وأن فشل هذا الأخير سيدفع الطرف المُستغَل للانتفاضة على الطرف المُستغِل في إشارة إلى الإضراب ومن الممكن أن تتم عملية التفاوض على عدة مراحل هذا من جهة، ومن جهة أخرى من الممكن أن يلجأ الطرف المُستغَل للإضراب مباشرة وباحترام مراحله القانونية كإشارة لعدم فتح الطرف المُستغِل لباب التفاوض من أساسه، وبالتالي يضطر هذا الأخير إلى الخضوع لخفض التوترات والتي من شأنها ضرب استقرار المنظمة، وعليه فاللجوء إلى الإضراب "هو أيضا شكل من أشكال الاتصال والحوار والتفاعل الذي يُعبر عن حركية الجماعة والتنظيم ككل ورغبة في التطوير والتغيير، وهو أيضا شكل من أشكال الاتصال الرسمي الذي يعمل على تمرير جملة من المطالب إلى الطرف الآخر"[3]

---

[1] محمد سعيد سلطان، **السلوك الإنساني في المنظمات**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ط1، 2002، ص 323.

[2] عمار ثامري، **التعددية النقابية في الجزائر من الحظر إلى التقيد**، أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق، جامعة الجزائر، (غير منشورة) 2013، ص 158.

[3] صلاح الدين محمد عبد الباقي، **السلوك الفعال في المنظمات**، الدار الجامعية، الاسكندرية، ط1، 2004، ص 256.

إن نوعية المطالب المطروحة وشرعيتها هي التي تُحدد في كثير من الأحيان فعالية الإضراب من عدمه ولو أن "شرعية المطالب وحدها لا تكفي فيجب إتباعها بالكثير من التحركات و التضحيات لأن تحقيق هذه المطالب يكون عن طريق المساس بمصالح أطراف أخرى"[1] فالأمر متوقف على المناورات التي يقوم بها كل طرف والتي تسمح له بكسب الرهانات "ففكرة المطالب هي التي تُحدد مستوى المشاركة في الإضرابات على اعتبار أن المطالب الجماعية قد تساعد على مشاركة أكبر في الإضرابات دون أن يكون ذلك سببا كافيا دائما بحيث قد تكون جماعية المطلب حافزا لعدم المشاركة في الإضراب أو المشاركة الجزئية فيه"[2]

إن فعالية عملية التفاوض مرتبطة بمدى الربط بين وجهات نظر الأطراف المتصارعة فهو "يقوم إما على إقناع الطرف المقابل بالموافقة على المطالب المعروضة أو الوصول إلى اتفاق يمكن أن يحقق مصلحة الطرفين"[3] غير أن الفشل في تحقيق ذلك من شأنه منح الامتيازات للطرف الآخر "والتي تنتهي باستسلام يكون مولدا للحقد وهذا ما يحصل عند استئناف العمل بعد إضراب لم يتم بلوغ أي هدف من أهدافه"[4] كما أن التفاوض يمنح نوع من الاعتراف بالطرف المستغَل وفتح المجال له لعرض مطالبه كرأسمال نوعي بالنسبة له "فقبل أن يكون أداة حل فإنه يعد تعبير عن اعتراف رسمي لقوة العمال ومن يمثلهم، والاتجاه إلى تطبيق توازن العلاقات المهنية ميدانيا"[5]

---

[1] ناصر قاسيمي، **الصراع التنظيمي وفعالية التسيير الاداري**، مرجع سبق ذكره، ص 258.

[2] عبد الناصر جابي، **الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركة الاجتماعية**، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[3] عبد الوهاب برتيمة، **المفاوضة الجماعية كآلية لتسوية نزاعات العمل الجماعية في التشريع الجزائري**، أطروحة دكتوراه علوم في القانون الخاص، جامعة بسكرة،(غير منشورة)، 2014، ص 17.

[4] فيليب برو، مرجع سبق ذكره، ص ص104 ،105.

[5] عاشور مولدي:(دور النقابة في الأنظمة المقارنة قراءة سوسيو–قانونية لواقع النقابات المعاصرة)، في **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة تبسة، المجلد 09، العدد 02، 2016، ص191.

يلجأ أطراف الصراع إلى فرض منطقهم خاصة إذا كانت المصالح مترابطة بشكل قد يعيق عملية التفاوض، وهنا نجد أن استراتيجية الممثل النقابي لها أهمية بالغة في التحكم في قنوات الاتصال حيث "يتم تحديد موعد البداية والتشاور والتفاوض في شأن المطالب فإذا تعذر الوصول إلى إتفاق بشأنها يبدأ ظهور نزاع بين كل من النقابة والإدارة الأمر الذي يُحتم على النقابة العودة إلى استشارة القاعدة من جديد وتحسيسها وتوعيتها بمكامن الخلل"[1]وهذا يتوقف على مدى التنسيق بين ممثلي التنظيمات الطلابية والمنخرطين في صفوفها وحتى في ما بين التنظيمات الطلابية في إطار التكتلات.

ويعتبر الممثل النقابي بمثابة مرآة للطلبة الذي يمثلها انطلاقا من أن قوة أي تنظيم مستمدة من قوة مُمثليه ومن القاعدة الطلابية التي تُشكله "فتكوين جماعة اجتماعية ناجحة أو حركة اجتماعية يحتاج إلى مشروع للهوية يتمتع بالجاذبية(...) لذلك على لغة الخطابة أن تتصف بالابتكار والعبقرية"[2] وهو ما يستلزم تكوينا خاصا لممثلي هذه التنظيمات الطلابية حول فن التفاوض وفن الاقناع لكسب التأييد، غير أن الواقع أثبت أن ممثل أي نقابة أصبح يستثمر في هذا الدور الذي يقوم به "فالمسؤول النقابي يلعب دور الوسيط وهذا هو الدور الذي يقوي مركزه في الجهاز النقابي(...) ويصبح النضال بالنسبة له شيئا معطلا لعملية التفاوض ومهددا للأموال المتراكمة لدى النقابة، ويصبح التنظيم النقابي بالنسبة له هدفا في حد ذاته ، وبالتالي التخلي عن الهدف الأصلي للنقابة"[3] فالطالب الجامعي لابد له من هيكل نقابي يضمن له حقوقه مع وجود ممثلين نقابيين على قدر من المسؤولية بعيدا عن أي مصالح ضيقة ومحدودة

---

[1] نعيم بن محمد بومقورة:(الحركة النقابية في الجزائر وسياستها المطلبية)، في **مجلة إضافات العربية لعلم الاجتماع**، بيروت، العدد01 ،2008، ص 45.

[2] برتي السوتاري، **النظرية الاجتماعية والواقع الإنساني**، ترجمة: علي فرغلي، المركز القومي للترجمة، ط1، 2015، ص255.

[3] رفيق قروي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

في حين نجد "صلاحيات الممثل النقابي في الهيكلة النقابية كثيرا ما جعلت القرار النقابي قرارا تكنوقراطيا بأيدي ممثلي النقابة، الذين تحولوا بفعل هذه الصلاحية إلى مسيرين نقابيين لا ممثلين نقابيين"[1] وهو ما يتناقض مع الهدف الذي وجدت لأجله أساسا.

إن ما يهدد استقرار أي نظام هو تعارض الأهداف الفردية مع الأهداف العامة وهو المحفز للصراعات والتي قد يكون لها دور سلبي واعتباره خللًا وظيفيًا لا بد من تداركه لإعادة فرض التوازن وإما أن يكون له دور إيجابي كنوع من المنافسة من شأنه تحفيز الفاعلين الاجتماعيين على الابداع والابتكار ومن ثم توجيه أهدافهما نحو الأهداف العامة وهو ما تصبو إليه أي منظمة "فالصراع حتمية في حياة المنظمات إلا أن هذا الصراع قد يكون قوة إيجابية كما قد يكون قوة سلبية، وعليه فإن الإدارة لا يجب أن تسعى جاهدة لإزالة أو القضاء على كل أنواع الصراع"[2] فالجامعة ترى في صراع المنظمات الطلابية في ما بينها كنوع من التنافس الذي لن يؤثر على استقرارها لأنه سرعان ما يضعف من فعالية ذات التنظيمات ويحد من قوتها كشريك اجتماعي ويمكننا بالتالي الاستثمار في هذا الصراع من خلال الاحتفاظ بمناطق الشك لا تدركها التنظيمات الطلابية أساسًا، وبالمقابل فتكتل التنظيمات الطلابية من شأنه فرض قوتها على الإدارة ومن ثم الاحتفاظ على هامش الحرية الذي يسمح لها بالتفاوض على مصالحها ومن ثم كسب الرهان الذي تحدده مسبقا.

[1] نور الدين بولعراس، مرجع سبق ذكره، ص 241.

[2] جمال الدين محمد مرسي، ثابت عبد الرحمان إدريس، **السلوك التنظيمي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط1، 2005، ص 482.

ومهما تطلع أطراف الصراع إلى الاستثمار في عملية التفاوض إلا أن "هناك عقبات[1] يجب التأكد من أنها لن تكون حائلا دون إتمام المفاوضات وإنجاحها، ومن أمثلة عقبات التفاوض:

- عدم التوصل إلى اتفاق هو هدف الأطراف.
- تعمد أحد الأطراف إيذاء أو تدمير الطرف الآخر.
- عدم قدرة المفاوضين على التمثيل الجيد.
- ضعف أحد الأطراف نسبيا.

لكن رغم ذلك يحاول كل طرف من أطراف الصراع الاستثمار في الوقت والظروف المحاطة بإدارة الصراع لصالحه، فكثيرا ما تبني الإدارة استراتيجيات هجومية الغرض منها عرقلة النشاط النقابي للتنظيمات الطلابية "فالموارد التي تستخدمها السلطة للضغط على النقابات فيما يسميه ميشال كروزيه مساحات اللايقين كاستراتيجية لعرقلة العمل النقابي والتأثير على فعاليته حيث أن غياب المَقرات والدعم المادي يلعبان دورا في الحوار بين النقابات والحكومة"[2]

لقد حدد المشرع الجزائري في إطار العمل النقابي الحرية النقابية لكن في حدود وضوابط التي تضمن التمثيل النقابي الجيد من جهة وحماية العلاقة بين أطراف الصراع، فتم توفير مجموعة من الامتيازات للمندوب النقابي إذ "يمنع تسليط عقوبة تأديبية عليه بمناسبة قيامه

[1] فاروق عبده فليه، محمد عبد المجيد، **السلوك التنظيمي في إدارة المؤسسات التعليمية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 2005، ص 138.

[2] حسين زبيري:**(التضامن النقابي – الفعل النقابي بين الإستراتيجيات الفردية ومنطق الفعل الجماعي)**، مرجع سبق ذكره، ص 20.

بنشاطات ذات صله بمهمته التمثيلية، وهذا فصل صريح بين النشاطات ذات الصلة بالمهمة التمثيلية والنشاطات بمناسبة تنفيذ الالتزامات المهنية"[1]

3.3 طرق تسوية الإضرابات

يمثل الإضراب وسيلة الضغط الأساسية التي تعتمدها النقابات "ولكي لا يُفضي الإضراب إلى طريق مسدود فإن القانون يُلزم الطرفين بمواصلة المُفاوضات ويسمح هنا بتدخل السلطات العمومية (الوالي أو الوزير) عن طريق وسيط لحل النزاع، وفي حالة فشل مثل هذه الوساطة فإن الاختصاص يعود إلى اللجنة الوطنية للتحكيم"[2] فتسوية الإضراب تتطلب مجموعة من المراحل التي تفرض على أطراف الصراع أخذها بعين الاعتبار.

وانطلاقا من فكرة أن الصراع يُدار ولا يُحل "فإن من أهم الطرق التي تساهم في تفادي حدوث الصراعات هو الاعتراف من جانب الأفراد والإدارة بأن الصراعات يمكن حدوثها نتيجة وجود اختلافات بين الأفراد كطبيعة بشرية وينبغي العمل على تقبل هذه الصراعات ومناقشتها بصراحة"[3] واعتبارها كحالة طبيعية، غير أن الصراع المُزمن والذي من شأنه تهديد استقرار النظام هو ما يستوجب التصدي له لأنه بمثابة انحراف يستدعي ضبطه و من ثم المحافظة على نمطية هذا النظام وهو ما يستدعي إدارة التوترات "التي تعتبر بُعدا أساسيا في الصراع وهو ما يحمل في ثناياه إمكانية دخول الأطراف المعنية في نشاط عدائي ضد بعضها البعض"[4]

---

[1] كمال بن سالم:(الحماية القانونية للمندوب النقابي وتطبيقاتها القضائية على ضوء التشريع الجزائري)، في **مجلة قانون العمل والتشغيل**، جامعة مستغانم، المجلد 01، العدد 02، 2016، ص38.

[2] محمد الصغير بعلي، **تشريع العمل في الجزائر**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، د ط،2000، ص ص 37 ،38.

[3] صلاح الدين محمد عبد الباقي، **مرجع سبق ذكره**، ص 263.

[4] محمود سلمان العميان، **السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال**، دار وائل للنشر، عمان، ط 6، 2013، ص366.

تستدعي إدارة الصراع استراتيجية خاصة تقوم على ابراز الجوانب الإيجابية ودحض كل ما هو سلبي ويكون ذلك من خلال تقريب وجهات النظر وخلق نقطة التقاء بين مطالب الطرف الأول ومبررات الطرف الثاني خاصة بوجود "الكثير من المعتقدات الخاطئة عن الصراع، فمثلا هناك من يتصور أن تجاهل الصراع عندما تظهر بوادره سيؤدي إلى إضعافه شيئا فشيئا"[1] ومنطق التفكير هذا هو الذي يُعرض المنظمة لعواقب أخرى.

وكما أن للصراع آلية لإدارته فإن الإضراب هو الآخر يستدعي طرق مُحددة ومقننة في التسوية فرضها المشرع الجزائري والذي اعتبر الإضراب كنزاع جماعي "فمن أبرز أشكال نزاعات العمل الجماعية نجد الإضراب كفعل جماعي يمارسه العمال للضغط على أصحاب القرار من أجل تلبية مختلف المطالب"[2] وعليه تستند إجراءات تسوية الإضرابات على ثلاثة مراحل أساسية بدءً بالمصالحة مرورا بالوساطة ووصولا إلى التحكيم إذ تتوقف كل مرحلة على مدى توفر الشروط التي تسمح لها بالمرور إلى المرحلة الموالية من عدمه "إذ مبدئيا لا يملك للأطراف المتنازعين من تسوية منازعات العمل الجماعية إلا بطريقتين من طرق تسوية منازعات العمل الجماعية على أن يكون أولها المصالحة، ثم يختاروا بين الوساطة والتحكيم•"[3] والتي نوضحها كما يأتي:

---

[1] غني دحام الزبيدي، **إدارة السلوك التنظيمي**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2015، ص 178.

[2] خالد حامد:(النقابة بين المطلبية والمشاركة)، في **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد03، العدد01، 2010، ص91.

• إذا تم استكمال اجراءات المصالحة والخروج منها بنتائج إيجابية وبإجماع المتخاصمين أو المتنازعين هنا يتوقف الإضراب، أما في حالة النتائج السلبية لعجز هذه الطريقة في إدارة الصراع فالإضراب سيستمر، وإذا تم إحالة هذا الصراع إلى التحكيم فهنا لا يمكن العودة إلى الإضراب لأن الجهات المختصة ستفصل في ذلك.

[3] رشيد واضح، **نظام التحكيم في تسوية منازعات العمل الجماعية**، أطروحة دكتوراه علوم في القانون، جامعة تيزي وزو، (غير منشورة)،2010، ص ص 274، 275.

1.3.3المصالحة:

وهي أولى المراحل وبمثابة "المرحلة الإجبارية التي يتعين المرور عليها في حالة استمرار الخلاف بين الطرفين، وقيدها المشرع بمواعيد قصيرة تسمح بفض النزاع في أقرب الآجال"[1] فإن توصل الطرفين إلى اتفاق بخصوص ما تم النزاع بشأنه هنا إشارة واضحة إلى أن هناك تقارب واضح بين مصالح كلا الطرفين أما "في حالة فشل إجراء المصالحة، يعد مفتش العمل محضرا بعدم المصالحة وفي هذه الحالة يُمكن للطرفين أن يتفقا على اللجوء إلى الوساطة أو إلى التحكيم كما تنص عليه أحكام هذا القانون"[2]

2.3.3 الوساطة:

تعتبر الوساطة بمثابة "إجراء يتفق عليه بموجبه طرفا الخلاف الجماعي على إسناد مهمة اقتراح تسوية ودية للنزاع إلى شخص من الغير يُدعى الوسيط ويشتركان في تعيينه"[3] وهذا الوسيط بدوره "يتلقى مع الطرفين جميع المعلومات المفيدة للقيام بمهمته، ويتعين عليه أن يتقيد بالسر المهني إزاء الغير في كل المعلومات التي يكون قد اطلع عليها"[4]

كما تُعد الوساطة بمثابة ضخ الدماء من جديد للوصول إلى نقطة التقاء وجهات نظر طرفي الصراع خاصة عند ما يكون هناك تداخل بين مصالح كلاهما وهنا تصبح فرضية تقريب الرؤى جد صعبة لنكون أمام التفاوض غير المتكافئ والتفاوض التعاوني "فالأول يكون الاعتقاد السائد هو: أنا أكسب وهو يخسر، أما الثاني فيكون شعاره: أنا أكسب وهو يكسب وبالرغم من فائدة هذا الأسلوب الثاني في التفاوض إلا أنه أسلوب يصعب تطبيقه في الواقع

[1] عبد الرحمان خليفي، مرجع سبق ذكره، ص 61.

[2] أنظر: المادة 09 من القانون 90-02 المتعلق بالوقاية من النزاعات الجماعية في العمل وتسويتها وممارسة حق الاضراب.

[3] محمد الصغير بعلي، مرجع سبق ذكره، ص 96.

[4] نفس المرجع، ص 97.

بشكل جذري ويرجع ذلك إلى عدم رغبة الأطراف المتصارعة في التعاون مع بعضها البعض أو لفقدان الثقة بينها"[1]

فكلما كانت المصالح بين طرفي الصراع متقاربة نوعا ما فإنه في العادة يتم إدارة الصراع في أول جلسة وساطة، بينما يتعقد الأمر أكثر عندنا تكون المصالح غير مشتركة بين طرفي الصراع إلى الحد الذي قد يتسبب في إلغاء وجود أحد الأطراف، وهو ما يجعل من التحكيم كمرحلة موالية لابد من المرور عليها لحماية المنظمة المعنية بهذا الصراع.

3.3.3 التحكيم:

بعد فشل مرحلة الوساطة يتم اللجوء مباشرة للتحكيم بحيث "يصدر قرار التحكيم النهائي خلال الثلاثين يوما الموالية لتعيين الحكام، وهذا القرار يفرض نفسه على الطرفين اللذان يلزمان بتنفيذه"[2]

فبعد صدور القرار النهائي يلتزم كلا الطرفين بمضمونه والحرص على تطبيقه خاصة والابتعاد عن أي تجاوزات غير القانونية قد تمس أي طرف بما يعرقل حرية العمل فيما بعد وتتمثل هذه العرقلة• في "كل فعل من شأنه أن يحول دون التحاق العامل أو المستخدم أو ممثليه بمكان عمله المعتاد، أو بمنعهم من استئناف ممارسة نشاطهم المهني، أو استعمال طرق أخرى مثل التهديد المناورات الاحتيالية، العنف والاعتداء"[3] وقد شهدت الجامعة الجزائرية العديد من الحالات التي انتهت باللجوء إلى التحكيم وهو يختزل سوء العلاقة بين الإدارة

---

[1] مصطفى يوسف كافي، **إدارة الصراع والأزمات التنظيمية**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2015، ص 85.

[2] المادة 13 من الفقرة الثانية من القانون الجزائري رقم 02/90 المتعلق بتسوية منازعات العمل الجماعية وممارسة حق الاضراب المعدل والمتمم بالقانون رقم 27/91 المؤرخ في 1991/12/21.

• أنظر: المادتين 50 و61 من قانون 90-14

[3] يسين شامي:(النسق الاجرائي للإضراب في التشريع الجزائري)، في مجلة **معالم للدراسات القانونية والسياسية**، المركز الجامعي تندوف، المجلد 02، العدد 03، 2018، ص207.

الجامعية والتنظيمات الطلابية، وإن اختلفت الأسباب بين التمادي في نوعية المطالب المعروضة من طرف ذات التنظيمات أو في التسيب الإداري وسياسة ممارسة البيروقراطية السلبية المرضية، فالواضح أن للأمر علاقة بعدم وجود مصالح مشتركة بين طرفي الصراع الأمر الذي جعل هذا الأخير يحتدم وتطول مدته الزمنية إلى درجة وصفه بالصراع المزمن.

خلاصــة الفصل الخامس

إن الأسس التي بُنيت وفقها التنظيمات الطلابية تتطلب قاعدة طلابية تمثلها وهو ما يمنحها القوة اللازمة، فضلا عن وجود قادة لهذه التنظيمات على قدر عالي من التكوين لضمان تمثيل جيد لهذه الشريحة الطلابية، وبتوفر هذه الخصائص يمكن الحديث بعدها عن بناء الاستراتيجيات مع الطرف المفاوض لها وهو ما سيساهم في تحقيق المطالب بأقل الجهود وفي الوقت المناسب لضمان الفعالية.

فالجامعة كنظام شامل يحوي مجموعة من الأنساق الفرعية التي تعتمد مع بعضها البعض وعليه فإن حدوث أي انحراف من أي فرع كان في أداء دوره وبفعالية سيؤدي حتما إلى اختلال في التوازن العام للنظام الجامعي، ولأن هدف كل فاعل هو الاستثمار في الرأسمال النوعي فإن ذلك له دلالة على أن الهدف هو الحصول على مكانة داخل هذا الحقل وينطبق الأمر هنا ما بين التنظيمات الطلابية في حد ذاتها من جهة أو بين ذات التنظيمات والإدارة من جهة أخرى.

وما يمكن تأكيده إذن من خلال العرض السابق لهذا الفصل أن الإضراب كفعل نقابي هو وسيلة الضغط الأساسية التي تعتمدها التنظيمات الطلابية لفرض وجودها في مجال الجامعة، وهي بذلك تحفز منخرطيها بطريقة أو بأخرى للالتفاف حولها لأن قوة أي تنظيم مستمد من قوة منخرطيه، وعليه فكل المفاهيم التي تم تناولها تعتمد على بعضها البعض لأن

الإضراب هو نتيجة للصراع القائم بين أطراف متناقضة ومتخاصمة والتفاوض في ما بينهما هو آلية لإدارته، مع العلم أن المصالح الشخصية أيضا هي المحفز لهذه الصراعات وهي التي تدفع كل أطراف الصراع لاعتماد استراتيجيات محددة لتحقيق أهدافهما المعلنة والخفية استنادًا للهابيتوس كمبدأ لأفعالهم الاجتماعية.

الباب الثاني

الجانب الميداني للدراسة

الفصل السادس

الإجراءات الميدانية للدراسة

تمهيـــد

1. **المنهج المُعتمد**
2. **مجتمع البحث**
3. **أدوات جمع البيانات**
4. **تحليل محتوى المقابلات البحثية**
5. **الإطار الزماني والمكاني للدراسة**
6. **سيرورة البحث الميداني**
7. **بعض الصعوبات الميدانية**

خلاصة الفصل السادس

تمهيـــد

بعد تطرقنا في الفصل الأول من هذه الدراسة للجانب المنهجي أين تم ضبط التساؤلات والفروض وعرض المفاهيم النسقية منها والإجرائية وتحديد الهدف من الدراسة، سنعرض في هذا الفصل الإجراءات الميدانية لهذه الدراسة، حيث سيتم تحديد الإطار الزماني والمكاني لهذه الدراسة إضافة إلى المنهج المتبع وكذا أدوات جمع البيانات فضلا عن العينة المختارة، كل ذلك لحصر جميع المعلومات الخاصة بالجانب الميداني خاصة وأن ضبط هذه الأدوات المنهجية وتكييفها مع مراحل البحث بدقة من شأنه تحقيق الهدف الذي يسعى إليه الباحث في هذه الدراسة.

1. المنهج المعتمد:

تستند أي دراسة علمية على منهج محدد قصد ضبط المراحل العلمية بدقة للوصول إلى الهدف الذي حدده الباحث "على اعتبار أن المنهج العلمي هو أسلوب للتفكير والعمل، والذي يعتمد عليه الباحث لتنظيم أفكاره وتحليلها وتفسيرها و من ثم عرضها، ليصل في النهاية إلى نتائج وحقائق معقولة حول الظاهرة المراد دراستها"[1]

ولقد تم الاعتماد على المنهج **الكيفي** بالاعتماد على الوصف لأن الهدف من هذه الدراسة هو الفهم الجيد والمعمق لمسألة ممارسة العمل النقابي للتنظيمات الطلابية، مع الاستثمار في الملاحظات المباشرة من ميدان البحث والتي تسمح لنا بربط الصورة الذهنية المتشكلة مع الواقع المعاش، كما تم الاعتماد على منهج **تحليل المحتوى** من خلال تحليل مجمل المقابلات البحثية التي أجريت مع المبحوثين، أين تم الاعتماد على دليل مقابلة بثلاث نماذج مختلفة كل نموذج

[1] ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، **مناهج وأساليب البحث العلمي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، د ط ،2000، ص33.

موجه لعينة بحث محددة استنادا لخصوصية الموضوع، وعلى هذا الأساس كان تحليل محتوى كل دليل مقابلة استنادا إلى أن "هناك دراسة المحتوى الظاهري البارز وهو كل ماهو مُعلن بشكل واضح في الوثيقة (دليل المقابلة) أي ما تعرضه الوثيقة بشكل واقعي، وهناك دراسة المحتوى المُستتر غير المكشوف وهو مالم يتم التعبير عنه بشكل واضح في الوثيقة وهنا يتم الكشف عن ماهو غير مُعلن عنه وفك المعنى الخفي للأقوال والذي يظهر من خلال الايماءات وردود الفعل الظاهرة على المستجوب أثناء المقابلة"[1] وعليه فإن هذا المنهج يسمح بوصف الفعل النقابي للتنظيمات الطلابية وفهم استراتيجيتهم انطلاقا من مجمل المقابلات مع المبحوثين وفقا لعينة الدراسة.

يعتمد المنهج الكيفي استقراء واقع الفعل النقابي للتنظيمات الطلابية مع التركيز على الايماءات والمعاني التي أبداها المبحوثين في هذه الدراسة قصد الفهم والتمحيص، أي فهم المعاني التي يُبديها كل من رؤساء التنظيمات الطلابية من جهة وعُمداء الكليات ومُدراء الإقامات الجامعية كطرف مفاوض لهذه التنظيمات من جهة أخرى، فضلا عن التعمق في مفهوم الانخراط كفعل اجتماعي يستند إليه المنخرطين في ذات التنظيمات.

1. مجتمع البحث:

– تمثل مجتمع البحث في رؤساء التنظيمات الطلابية الناشطة في جامعة الجلفة إضافة إلى الطلبة المنخرطين في هذه التنظيمات من جهة، وعمداء الكليات ومديري الإقامات الجامعية من جهة أخرى.

[1] موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، د ط، 2006، ص2018.

– اعتمدنا في تحليلنا للفرض الأول على المنخرطين في التنظيمات الطلابية وهنا تم الاعتماد على المعاينة غير الاحتمالية لعدم وجود قائمة اسمية خاصة بالمنخرطين في هذه التنظيمات فضلا على عدم الوجود الدائم لهم في مكاتبهم أو للغلق الشبه الدائم لبعضها، وبالتالي اعتمدنا بذلك على **العينة العرضية** في فرز المبحوثين، حيث تم استغلال فترة الإضرابات أين يتواجد المنخرطين وتعمدنا استغلال الفرص لإجراء المقابلات معهم، في حين تواجد البعض منهم في المكاتب الخاصة بهم من باب المداومة، كما التقينا بآخرين في قاعة الانتظار قصد مقابلتهم لعُمداء الكليات أيام الاستقبال وكانت فرصة لنا للحديث معهم، وبالتالي تم التوصل إلى **أربع عشر (14)** منخرط من مختلف التنظيمات الطلابية الناشطة في جامعة الجلفة وتم الاكتفاء بهذا العدد استنادا إلى التشبع في المعلومات المقدمة من طرفهم وتكرار الإجابات "ففي البحث الكيفي يتم تحديد حجم العينة على مبدأ التشبع بالمصادر حيث وبفضل الخاصية المتكررة للمعلومات يصل الباحث إلى عدد كاف من العناصر لإنشاء عينة"[1]

– تم الاعتماد على المسح الشامل لجميع عناصر البحث الموجهين لتحليل الفرض الثاني والثالث ويتعلق الأمر بـ:

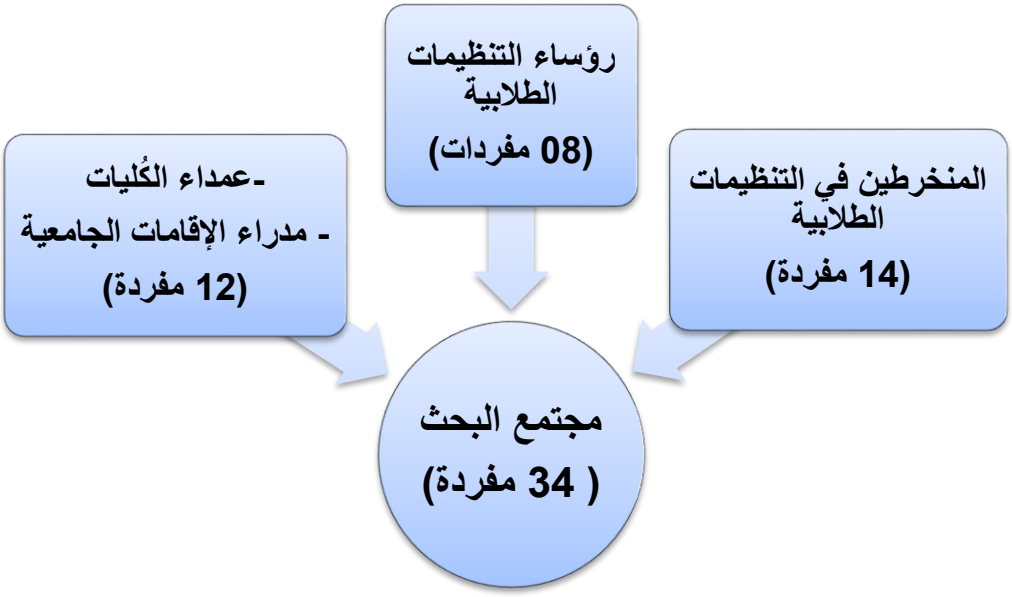
- ✓ رؤساء التنظيمات الطلابية والمقدر عددهم بـ **(13) مسؤول عن كل تنظيم طلابي** معتمد من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- ✓ عُمداء الكليات ومدراء الإقامات الجامعية أي الطرف المفاوض لهذه التنظيمات وعددهم الإجمالي **(18) مسؤول** موزعين كما يأتي (مسؤول واحد**(01)** ممثل عن مديرية الخدمات الجامعية، **(09)** مدراء لإقامات جامعية – **(07)** عمداء لكليات جامعية– **(01)** مدير معهد جامعي) وهو أصل عدد التنصيب الرسمي بمقررات وزارية.

[1] موريس أنجرس، نفس المرجع، ص 319.

– تعذر علينا الوصول إلى بعض المبحوثين رغم توفرنا على **قائمة اسمية** محددة تضبط عددهم، وهذا بعد تكرار محاولاتنا واعتماد البعض منهم على الخروج المتعمد عن المواعيد رغم حرصنا على ضبط المواعيد المحددة معهم، وكذا عدم تواجد أغلبهم في المكاتب الخاصة بهم من باب التمويه والتهرب كما تصادفنا بمن تخوف من الموضوع أساسا.

وبالتالي اكتفينا بالعدد الذي استطعنا الوصول إليه بصعوبة نظرا لحساسية طبيعة الموضوع والمحدد بـ **20•** مبحوث والموزعين على النحو الآتي:

- ✓ **(08)** تنظيمات طلابية من أصل **(13)** تنظيم طلابي مُعتمد.
- ✓ **(12)** مسؤول منهم **(04)** مدراء للإقامات الجامعية و**(01)** مُمثل عن مديرية الخدمات الجامعية و**(06)** عمداء كليات و**(01)** مدير معهد جامعي.



الشكل رقم (05) يوضح خصائص مجتمع البحث

✓ **المصدر: من إعداد الباحثة**

• المتبقون من مفردات مجتمع البحث هم بمثابة **مقابلات مُلغاة** مثلما يحدث في المسح الشامل في الدراسات الكمية عندما تلغى بعض الاستمارات لكونها لم تُوزع أو تلك التي لم تُسترجع أو التي لم يتجاوز معدل الاجابة عنها 5% وبالتالي يتم إلغاؤها لذات السبب.

3. أدوات جمع البيانات:

يتوقف وصول الباحث للهدف الذي سطره في دراسته على مدى تحكمه في أداة جمع البيانات، فهي مثل البوصلة إذا لم يُحسن الباحث استعمالها فسيضيع الاتجاه تماما وبالتالي يُخطأ طريقه إلى الهدف "ويمكن اعتبار أن أدوات جمع البيانات هي نوعا ما مثل المناهج غير أنها تتميز بمستوى أكثر ملموسية وواقعية كونها تلامس ميدان الدراسة، فانتقاؤنا لهذه الأدوات أو تلك تتم بعد اختيارنا لمنهجنا النموذجي، فالمنهج يسمح بتصور الباحث، أما الأداة فتسمح بإجرائه عمليًا"[1] ولقد اعتمدنا في هذه الدراسة على **المقابلة** كأداة لجمع البيانات.

تم الاعتماد على **المقابلة الموجهة** على اعتبار أن المعلومات الميدانية متوفرة بقدر شامل وأفراد العينة معروفين ويقصد بها النوع من المقابلة "تلك التي تركز على موضوع محدد وسلوك معين مع المبحوثين، فتُستجمع أهداف البحث كلها حول ذلك السلوك، بحيث تُبنى أسئلة المقابلة ويركز حوارها على هذه النقطة، وهذا ما يؤدي بالباحث إلى جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول هذا السلوك تحديدا، وما يميز هذا النوع من المقابلات هو تميزها بالدقة والتعمق"[2] وتم بذلك بناء ثلاث نماذج كدليل للمقابلات والموجهة للمبحوثين على اختلافهم وسنوضحهم كما يأتي:

- **دليل مقابلة (01)** موجه للطلبة المنخرطين في التنظيمات الطلابية أين تم الاعتماد على العينة العرضية في فرز المبحوثين، وبالتالي وصلنا إلى أربع عشر منخرط من مختلف التنظيمات الطلابية الناشطة في جامعة الجلفة، حيث أجريت معهم المقابلات وتم الاكتفاء بهذا العدد استنادا إلى التشبع في المعلومات المقدمة من طرفهم وتكرار الإجابات، ولأن هدف

[1] موريس أنجرس، مرجع سبق ذكره، ص 112.

[2] عامر مصباح، **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2008، ص141.

الدراسة هو الفهم، فقد تعمدنا اجراء المقابلات معهم لفهم مبررات مختلف الأفعال الاجتماعية ولطرح أسئلة بين الفينة والأخرى لصد أي محاولة للإجابات الدبلوماسية التي قد تحيد عن الحقيقة لتشتيت النظر عن الهدف من دراستنا.

- **دليل مقابلة (02)** مخصص لرؤساء التنظيمات الطلابية والمقدر عددهم **بثمانية تنظيمات طلابية** وفقا للعينة المختارة من أصل **ثلاث عشر تنظيم طلابي** معتمد من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

- **دليل مقابلة (03)** مُوجه للمسؤولين (عُمداء الكليات ومدراء الإقامات الجامعية) أي الطرف المفاوض لهذه التنظيمات، انطلاقا من أن العمل الميداني لدراستنا كان مُتمحور في الجامعة وفي الإقامات الجامعية (الجانب البيداغوجي والجانب الاجتماعي)، إذ تم اجراء مقابلة مع **أربع (04)** مدراء للإقامات الجامعية من أصل **تسع (09) إقامات جامعية** إضافة إلى مقابلة مع ممثل **(01)** عن مديرية الخدمات الجامعية كمفاوض للتنظيمات الطلابية على مستوى المديرية ليصبح العدد الإجمالي **خمس (05)** مقابلات موجهة للتحليل.

أما بخصوص عمداء الكليات فنجد **سبع كليات (07)** و**معهد واحد (01)** كعدد اجمالي داخل الجامعة، غير أنه تعذر علينا الوصول لعميد كلية الآداب والفنون لنصل اجمالا إلى **سبع (07)** مقابلات موجهة للتحليل.

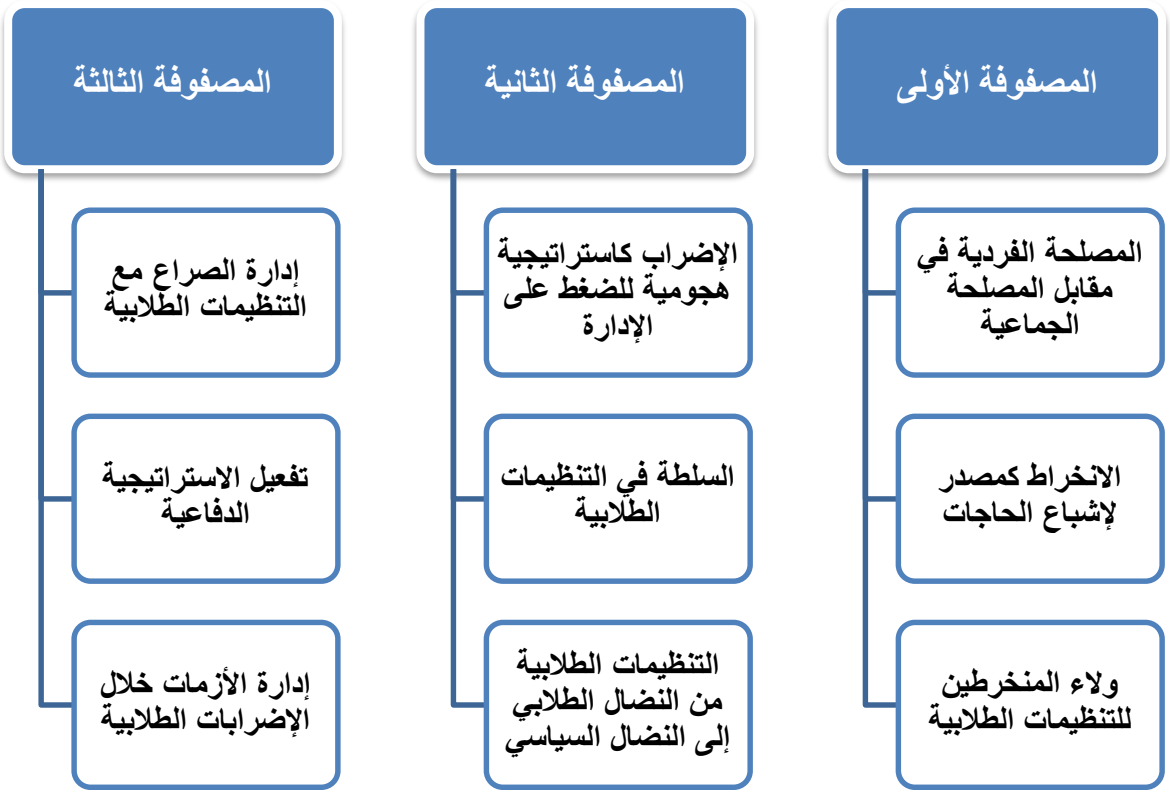
- وعليه نجد مجموع المقابلات مع المبحوثين في هذه الدراسة تضم **34 مقابلة** موزعة كمايأتي:

- ✓ مقابلات مع 14 منخرط في التنظيمات الطلابية لتحليل الفرض الأول.
- ✓ مقابلات مع 08 رؤساء للتنظيمات الطلابية لتحليل الفرض الثاني.
- ✓ مقابلات مع 12 مسؤول ما بين عميد كلية ومدير إقامة جامعية لتحليل الفرض الثالث.

تجدر الإشارة أن هذه العملية سبقتها مجموعة من الإجراءات الميدانية الاستطلاعية مع رؤساء بعض النوادي العلمية الناشطة في جامعة الجلفة لجمع المعلومات اللازمة ولرصد طبيعة علاقتهم مع التنظيمات الطلابية، إضافة إلى مقابلات مع مجموعة من الطلبة المنخرطين سابقا في التنظيمات الطلابية ثم انسحبوا أو غادروا الجامعة، إضافة إلى مجموعة من الأساتذة والإداريين وموقفهم من الإضرابات الأخيرة لتوسيع الرؤية أكثر، فضلا على استغلال الوقفات الاحتجاجية والإضرابات التي تزامنت مع دراستنا الميدانية، وملاحظة الحوار الذي دار بين منخرطي التنظيمات الطلابية وبينهم وبين الطلبة المستفسرين عن هذا الإضراب.

4. تحليل محتوى المقابلات البحثية:

- قمنا في تحليلنا لمحتوى المقابلات البحثية بالاعتماد على تسع مصفوفات تُعبر عن تسع أبعاد موزعة على ثلاث فرضيات.
- تُعبر كل مصفوفة عن المواقف التي يُبديها المبحوثين حول الأبعاد، وهي بذلك تُعبر عن مؤشرات موزعة في شكل أسئلة في دليل المقابلة.
- تم تفيئة إجابات المبحوثين حسب الاتجاه العام.
- تم منح العلامة (+) والتي تُعبر عن المواقف التي تتوافق مع مضمون البُعد أو العلامة (−) التي تتعارض مع مضمون البعد.
- يتبع كل مصفوفة تحليل سوسيولوجي يأخذ بعين الاعتبار الطرح النظري والدراسات السابقة التي تم تصنيفها وتحليلها في موضوع بحثنا بهدف الفهم الأعمق لواقعه المبني.



الشكل رقم (06) يوضح تحليل محتوى المقابلات البحثية

المصدر: من إعداد الباحثة

5. الإطار الزماني والمكاني للدراســـة:

1.5 الإطار الزماني:

– كان انجازنا للجانب النظري السوسيولوجي متلازما مع سياق الجانب الإمبريقي، إذ تم التفرغ للجانب النظري في فترات محددة تزامن في أحيان كثيرة مع اجراء المقابلات مع المبحوثين حينما ألزمت الضرورة إلى تقليص حجم الاتصالات معهم، وعادة ما تخللتها جلسات تواصل مع المشرف لمتابعة بناء التصورات النظرية ثم العمل الميداني بانتظام وفقا للضرورة المعرفية والاستجابة لمتطلباتها.

– بخصوص المقابلات تجدر الإشارة إلى أن المقابلات مع عُمداء الكليات ومُدراء الإقامات استغرقت وقتا طويلا نوعا ما ولو أن المقابلة مع العُمداء كانت سهلة مُقارنة مع مُدراء أغلب الإقامات الجامعية وذلك راجع إلى عدم التواجد الدائم لأغلبيتهم، أو للخروج عن المواعيد بشكل صريح ومُتعمد، رغم ذلك حرصنا في بعض الحالات على التردد المستمر على هذه الإقامات للوصول إلى غايتنا المحددة علميا، وبالمقابل التمسنا من بعض المدراء الجدية في الطرح والتعمق فيه من خلال استظهار بعض الوثائق وكذا محاضر الاجتماع مع ممثلي التنظيمات الطلابية، في حين اكتفى الجزء الآخر بالديبلوماسية في الرد بمحاولتهم عن الإجابة عما تمليه عليهم أفكارهم.

– أما عن رؤساء التنظيمات الطلابية فقط تم الاعتماد في ضبط أغلب المواعيد على الهاتف وكانت العملية فعالة لأن أغلب مكاتبهم مُغلقة وبالتالي كان لابد من كسب الوقت وربح الجهد.

– تراوحت المدة الزمنية المخصصة لكل مقابلة من نصف ساعة إلى 40 دقيقة.

– أجريت مختلف المقابلات مابين سنتي 2022 و2023 والتي سنوضحها على النحو الآتي:

– **<u>بخصوص سنة 2022</u>**:

* المقابلة رقم 01 يوم 2022/01/17 على الساعة 10:00 مع ممثل عن مديرية الخدمات الجامعية

* المقابلة رقم 02 يوم 2022/06/08 على الساعة 09:00 مع عميد كلية العلوم الطبيعية والحياة

* المقابلة رقم 03 يوم 2022/06/19 على الساعة 11:00 مع عميد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

* المقابلة رقم 04 يوم 2022/10/30 على الساعة 10:30 مع عميد كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

* المقابلة رقم 05 يوم 2022/11/06 على الساعة 09:00 مع عميد كلية العلوم الدقيقة والاعلام الآلي

* المقابلة رقم 06 يوم 2022/11/06 على الساعة 09:00 مع مدير إقامة زيتوني العياشي للبنات

* المقابلة رقم 07 يوم 2022/11/09 على الساعة 10:30 مع مدير معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية

- **بخصوص سنة 2023**:

* المقابلة رقم 08 يوم 2023/03/09 على الساعة 11:00 مع عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

*المقابلة رقم 09 يوم 2023/04/25 على الساعة 10:30 مع رئيس المكتب الولائي للاتحاد العام للطلبة الجزائريين UGEA

*المقابلة رقم 10 يوم 2023/04/25 على الساعة 11:30 مع رئيس المكتب الولائي للحركة الوطنية للطلبة الجزائريين MNEA

*المقابلة رقم 11 يوم 2023/04/26 على الساعة 10:00 مع رئيس المكتب الولائي للمنظمة الوطنية للطلبة الجزائريين ONEA

*المقابلة رقم 12 يوم 2023/05/25 على الساعة 13:00 مع رئيس المكتب الولائي للمنظمة الوطنية للطلبة الأحرار ONEL

*المقابلة رقم 13 يوم 2023/06/01 على الساعة 10:00 مع منخرط في التنظيم الطلابي

*المقابلة رقم 14 يوم 2023/06/01 على الساعة 10:30 مع منخرط في التنظيم الطلابي

*المقابلة رقم 15 يوم 2023/06/07 على الساعة 09:00 مع منخرط في التنظيم الطلابي

*المقابلة رقم 16 يوم 2023/06/07 على الساعة 09:40 مع منخرط في التنظيم الطلابي

*المقابلة رقم 17 يوم 2023/06/07 على الساعة 11:00 مع منخرط في التنظيم الطلابي

*المقابلة رقم 18 يوم 2023/06/07 على الساعة 11:35 مع منخرط في التنظيم الطلابي

*المقابلة رقم 19 يوم 2023/06/19 على الساعة 09:00 مع عميد كلية العلوم والتكنولوجيا

*المقابلة رقم 20 يوم 2023/06/19 على الساعة 10:00 مع منخرط في التنظيم الطلابي

*المقابلة رقم 21 يوم 2023/06/19 على الساعة 10:30 مع منخرط في التنظيم الطلابي

*المقابلة رقم 22 يوم 2023/06/19 على الساعة 11:20 مع منخرط في التنظيم الطلابي

*المقابلة رقم 23 يوم 2023/06/19 على الساعة 12:00 مع رئيس المكتب الولائي للصوت الوطني للطلبة الجزائريين.

*المقابلة رقم 24 يوم 2023/06/21 على الساعة 09:00 مع منخرط في التنظيم الطلابي

*المقابلة رقم 25 يوم 2023/06/21 على الساعة 10:00 مع منخرط في التنظيم الطلابي

*المقابلة رقم 26 يوم 2023/06/21 على الساعة 10:40 مع منخرط في التنظيم الطلابي

*المقابلة رقم 27 يوم 2023/07/02 على الساعة 13:00 مع مدير إقامة شنوف لخضر للبنات

*المقابلة رقم 28 يوم 2023/07/03 على الساعة 12:30 مع رئيس المكتب الولائي للتضامن الوطني الطلابي SNE

*المقابلة رقم 29 يوم 2023/07/03 على الساعة 13:30 مع رئيس المكتب الولائي للاتحاد العام الطلابي الحر UGEL

*المقابلة رقم 30 يوم 2023/07/03 على الساعة 14:15 مع رئيس المكتب الولائي للاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين UNEA

*المقابلة رقم 31 يوم 2023/07/03 على الساعة 14:45 مع منخرط في التنظيم الطلابي

*المقابلة رقم 32 يوم 2023/07/03 على الساعة 15:30 مع منخرط في التنظيم الطلابي

*المقابلة رقم 33 يوم 2023/07/04 على الساعة 12:00 مع مدير إقامة الأمل للبنات

*المقابلة رقم 34 يوم 2023/07/10 على الساعة 11:00 مع مدير إقامة شقرة بن صالح للذكور

2.5 الإطار المكاني:

تم اجراء الدراسة الميدانية في جامعة زيان عاشور بالجلفة التي تشمل كُليات ومعاهد إضافة إلى الإقامات الجامعية فضلا عن مكاتب التنظيمات الطلابية، وحُدد الإطار المكاني الذي استطعنا تغطيته على النحو التالي:

1.2.5 الإقامات الجامعية: (04 إقامات جامعية من أصل 09)

- مديرية الخدمات الجامعية
- الإقامة الجامعية شقرة بن صالح ذكور (طريق المجبارة حي 05 جويلية بالجلفة)
- الإقامة الجامعية الأمل للبنات (طريق المجبارة حي 05 جويلية بالجلفة)
- الإقامة الجامعية زيتوني العياشي للبنات (طريق المجبارة حي 05 جويلية بالجلفة)
- الإقامة الجامعية شنوف لخضر للبنات (طريق المجبارة حي 05 جويلية بالجلفة)

2.2.5 المعاهد والكليات: (07 معاهد وكليات من أصل 08)

- كلية علوم الطبيعة والحياة (جامعة زيان عاشور الجلفة)
- كلية الحقوق والعلوم السياسية (القطب الجامعي الجلفة)
- كلية العلوم والتكنولوجيا (القطب الجامعي الجلفة)
- كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير(القطب الجامعي الجلفة)
- كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية (جامعة زيان عاشور الجلفة)
- كلية العلوم الدقيقة والإعلام الآلي (جامعة زيان عاشور الجلفة)

- معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية (جامعة زيان عاشور الجلفة)

3.2.5 مكاتب التنظيمات الطلابية:(08 تنظيمات طلابية من أصل 13)

- مكتب الاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين **UNEA**
- مكتب الاتحاد العام الطلابي الحر **UGEL**
- مكتب الاتحاد العام للطلبة الجزائريين **UGEA**
- مكتب المنظمة الوطنية للطلبة الجزائريين **ONEA**
- مكتب التضامن الطلابي الوطني **SNE**
- مكتب الحركة الوطنية للطلبة الجزائريين **MNEA**
- مكتب الصوت الوطني للطلبة الجزائريين **VNEA**
- مكتب المنظمة الوطنية للطلبة الأحرار **ONEL**

أُجريت المقابلات الخاصة بمسؤولي التنظيمات الطلابية في مكاتبهم كما هو الحال بالنسبة لعمداء الكليات ومدراء الإقامات الجامعية، أين كان الاستقبال على مستوى مكاتبهم أما بخصوص الطلبة المنخرطين فقد أجريت المقابلات معهم بداخل الحرم الجامعي وتعمدنا ترك حرية اختيار المكان للمبحوث كما يشاء لكسب ثقته.

- قدر عدد الطلبة المنخرطين في التنظيمات الطلابية وفقا لتصريحات رؤساء التنظيمات الطلابية بـ 1610 منخرط•

• هناك من يحمل صفة المنخرط وهناك من يحمل صفة المناضل، فالفئة الأولى عادة ما يتم تسجيلهم في مختلف المحاضر البيداغوجية والاجتماعية الخاصة بهذا التنظيم بتفرعاتها عبر مختلف الكليات والإقامات الجامعية، أما المناضل فهو المتعاطف مع التنظيم الطلابي والمؤيد له.

6. سيرورة البحث الميداني:

من المهم في مسألة المقابلة الإشارة إلى ردود الفعل والانفعالات التي أبداها المبحوثين خاصة في بعض الأسئلة الموجهة لهم، والتي نرى أن هذا الانفعال دفعهم لتقديم إجابات صريحة جدا وعفوية وهو ماساهم في التوجه وبخطوات ثابتة نحو هدف البحث، كما أن مجمل المعلومات المتحصل عليها مُسبقا من مختلف العينات التي أُقيم عليها البحث والمترابطة مع بعضها البعض(عُمداء كليات ، مدراء إقامات، مسؤولي التنظيمات الطلابية، المنخرطين في التنظيمات الطلابية) تم توظيفها لاستثارة المبحوثين وذلك لدفعهم لتقديم المعلومات الصحيحة خاصة ما تعلق مثلا بعملية التفاوض وهنا استندنا إلى تحديد أهم النقاط التي تُثار بين أطراف الصراع والحرص بذلك على أخذ صورة واضحة عن نوعية المطالب مثلا وطريقة التجاوب معها، كما عمدنا أحيانا على اعتماد أسلوب المواجهة كنوع من الاستدراج وهي الطريقة التي تُحفز وتدفع المبحوث إلى تقديم حقائق معينة.

تعمدنا أثناء المقابلات تسجيل إجابات المبحوثين في شكل رؤوس أقلام لنقوم بتحريرها وكتابة التفاصيل بعد انهاء المقابلة مباشرة وذلك لتجنب النسيان أو اغفال بعض التفاصيل المهمة وللحفاظ على دقة المعلومات، وهي طريقة ناجعة في المقابلات، وتجنبنا التسجيل الصوتي للمقابلات لأن ذلك يدفع بالمبحوث إلى إبداء التصريحات الرسمية والتحفظ عن الإجابة عن بعض الأسئلة، وهذا لا يخدم موضوع بحثنا بطبيعة الحال.

صادف في فترة اجراء مقابلاتنا وجود إضرابات في فترة الامتحانات خاصة في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية يوم 2023/05/28 وأيضا إضراب في جميع الكليات يوم الخميس 2023/06/01 وإضراب بكلية العلوم الدقيقة والاعلام الآلي يوم 2023/05/24، وهذا ساعدنا كثيرا في اقتناص ردود فعل المنخرطين في التنظيمات الطلابية وكذا مسؤولي

ذات التنظيمات خاصة عند مناقشة المطالب المعروضة في بيان الإضراب، مع الاستثمار في ردود الفعل التي يبدونها خاصة الإيماءات، طريقة التجاوب مع الأسئلة المطروحة، تعابير الوجه.. تم الاعتماد أيضا على مواقع التواصل الاجتماعي لرصد فعل الطلبة حول موضوع الغلق المتكرر للكليات وردود فعل التنظيمات الطلابية على ذلك، من خلال متابعتنا لمجمل المنشورات الخاصة بالتنظيمات الطلابية والمجموعات الخاصة بالطلبة ذات المتابعة الكبيرة من طرف الطلبة كمصدر للمعلومات بالنسبة لهم.

7. بعض الصعوبات الميدانية:

- **أولا:** اعتمدت دراستنا الحالية على ثلاث نماذج لدليل المقابلة مع عينات مختلفة تمثلت في رؤساء التنظيمات الطلابية والمنخرطين في ذات التنظيمات إضافة إلى عمداء الكليات ومدراء الإقامات الجامعية، وهو ما استدعى منا تسخير وقتا طويلا وجهدا كبيرا خاصة مع انصدامنا بخروج بعض المبحوثين عن المواعيد أو بغيابهم المستمر عن المكاتب.

- **ثانيا:** تعمد بعض مدراء الإقامات الجامعية عدم التصريح بالمطلوب في سياق تصورات دراستنا لتجنب الدخول في متاهات مع التنظيمات الطلابية، وهو ما يفسر هشاشة السلطة في تلك الإقامات الخاضعة لمنطق التنظيمات الطلابية التي هي بمثابة شريك اجتماعي لا غير.

- **ثالثا:** صادف وأن مديري إقامتين جامعيتين كانوا رؤساء لتنظيمات طلابية سابقا وهم من المُدراء الذين واجهنا صعوبة في اجراء مقابلات معهم من باب الخروج المتعمد عن المواعيد خاصة عند معرفتهم لموضوع بحثنا، إضافة إلى عميد كلية بسبب عدم تواجده رغم ترددنا المتواصل على مستوى الكلية.

- **رابعا:** من الصعوبات التي واجهتنا في اعتمادنا على المقابلة كأداة رئيسية للبحث هي الخروج عن المواعيد من طرف المبحوثين خاصة منها المتكررة والمتعمدة والتي نراها استنزافا

للوقت والجهد في بعض الأحيان مثلما حصل مع مسؤول أحد التنظيمات الطلابية وبعض مدراء الإقامات، رغم ذلك نرى أن المقابلة من أنجع الأدوات كونها تمتاز بالمرونة سواء في فترة إجراء المقابلات أو في فترة تحليلها، وما لاحظناه في فترة اجراء المقابلات هي مختلف القراءات• المفسرة لهذا البحث من طرف بعض المبحوثين والتي نعتبرها نابعة من صُلب الصراع القائم بين مسؤولي التنظيمات الطلابية ومُمثلي الإدارة.

خلاصة الفصل

يكتمل البحث العلمي على غرار الجانب النظري على الجانب التطبيقي فهو بمثابة تدعيم لكل ما تم عرضه في النظريات المفسرة للأفعال الاجتماعية من هذه الدراسة مع ضرورة تدعيم التحليل السوسيولوجي بمختلف التفسيرات العلمية المحددة في الجانب النظري، إضافة إلى مختلف الدراسات السابقة التي تم عرضها في الفصل الثاني من هذه الدراسة، لذلك فتحكم الباحث في مختلف المراحل البحثية أمر في غاية الأهمية، كما أن اختياره للمنهج الملائم والأداة العلمية المناسبة هي مؤشرات واضحة لوصول الباحث إلى الهدف الذي سطره من بداية بناء موضوع البحث.

• هناك من مسؤولي التنظيمات الطلابية من اعتبر أن هذا البحث هو جس للنبض من طرف الوزارة الوصية لمعرفة طبيعة عمل التنظيمات الطلابية إما لإفراغ محتواها أو لضخ العلاقة بينها وبين الإدارة مجددا، وهناك من العمداء أو مدراء الإقامات من اعتبر الأسئلة مصدرها أطراف من التنظيمات الطلابية لإقامة الحجة عليهم في بعض المعلومات المصرح بها، ولولا سلسلة التطمينات وأن البحث موجه لأغراض بحثية وبالاعتماد على رخصة إجراء البحث التطبيقي لما سارت الأمور كما خططنا لها، لكن في النهاية نعتقد أن هذه التحفظات والتخوفات منبعها طبيعة الصراع القائم، والذي سيتدعم أكثر بقراءات سوسيولوجية لاحقا.

الفصل السابع

تحليل نتائج الفرضية الأولى

تمهيـــد

- **المصلحة الفردية في مقابل المصلحة الجماعية**
- **الانخراط كمصدر لإشباع الحاجات**
- **ولاء المنخرطين للتنظيمات الطلابية**

الاستنتاج الجزئي للفرضية الأولى

تمهيد

تستند الفرضية الأولى على دوافع الانخراط في التنظيمات الطلابية حيث افترضنا أن المنخرطين يهدفون من خلال قيامهم بهذا الفعل الاجتماعي إلى تحقيق مصالحهم الخاصة إضافة إلى إشباع مختلف الحاجات المادية منها والمعنوية، وهي بذلك تبتعد على مبدأ العمل الجماعي، ولتحليل هذه الفرضية اعتمدنا على مجموعة من المقابلات مع المنخرطين في التنظيمات الطلابية والمقدر عددهم بـ أربعة عشر مبحوث، وتم بذلك التركيز على مختلف المصالح الفردية أو الجماعية التي يهدف الفاعل الاجتماعي إلى تحقيقها إضافة إلى الرغبة في اشباع الحاجات، فضلا عن الولاء للتنظيمات الطلابية والرغبة المُلحة في الانتماء إلى هذه الجماعة لتحقيق مختلف المكاسب، وتم بذلك الاعتماد على ثلاث مصفوفات تعبر كل واحدة منها عن المواقف المتطابقة أو المتعارضة.

المصفوفة رقم (01): المصلحة الفردية في مقابل المصلحة الجماعية

المواقف المتطابقة مع مضمون البعد	المصلحة الفردية في مقابل المصلحة الجماعية	المواقف المتعارضة مع مضمون البعد
09 (+)	أولوية الطلبة المنخرطين في حل المشاكل التي تواجههم	**05** (-)
12 (+)	التأييد المطلق للإضرابات	**02** (-)
14 (+)	التدخل الإيجابي للتنظيم الطلابي في حل المشاكل التي تواجه المنخرطين	**00**
09 (+)	توافق مصالح المنظمة الطلابية مع مصالحي	**05** (-)
11 (+)	الدفاع على مصالح جميع الطلبة	**03** (-)

تستند المصفوفة على المواقف التي يُبديها المبحوثين حول مختلف المؤشرات والموزعة في شكل أسئلة في دليل المقابلة الموجه للمنخرطين في التنظيمات الطلابية، والتي تُعبر عليها الأسئلة الآتية: **س7، س10، س11، س12، س13، س17.**

وفقا للمصفوفة الخاصة بتحديد المواقف المتطابقة والمتعارضة مع المصالح الفردية والجماعية التي يسعى المنخرطين إلى تحقيقها يظهر جليا أن هناك تأييد مطلق للإضرابات بـ 12 موقف مؤيد من مجموع 14 مبحوث، كما نلاحظ تأييد المبحوثين لفكرة أن هناك أولوية للطلبة المنخرطين في حل المشاكل التي تواجههم، إضافة إلى توافق مصالحهم كمنخرطين مع مصالح المنظمة الطلابية التي ينتمون إليها وذلك من خلال تصريح 09 مبحوثين من مجموع 14 مبحوث ضمن عينة دراستنا، في حين عارض 05 مبحوثين ذلك كما يتضح من خلال

المصفوفة تأييد 11 مبحوث لفكرة الدفاع على مصالح جميع الطلبة فضلا على التدخل الإيجابي للتنظيم الطلابي في حل المشاكل التي تواجه المنخرطين والذي عبر عليه جميع المبحوثين بالتأييد.

وفي تحليلنا السوسيولوجي لهذه المصفوفة ومن خلال مقابلاتنا البحثية مع المنخرطين في التنظيمات الطلابية برزت لنا ردود أفعال ذات دلالات• عند حديثنا عن المصالح الشخصية كما ظهرت بعض السلوكيات كمؤشر عن رفضهم لتلك التمثلات السلبية التي يبديها الآخرون اتجاههم، ولأن هذه التمثلات مغروسة ومنتشرة بشكل كبير ولو من باب الإشاعة فإن الإجابة على السؤال الخاص بالمصالح الشخصية كان في غالبيته بالنفي في محاولة لإبراز العمل الجماعي الموجه نحو تحقيق المصالح الجماعية وهو ما ظهر جليا في إجابات المبحوثين والموضح في المصفوفة أعلاه، ولكن وبالمقابل نرى أن فكرة توافق مصالح المنخرطين مع مصالح التنظيم الذي ينتمون إليه له دلالة أيضا على المصالح الشخصية وهو ما يتوافق مع نظرية مانكور أولسون عندما ربط فكرة الانخراط بما يتم تحقيقه من مكاسب، وهذا أمر منطقي لأن مثل هذا النوع من التنظيمات التي يحكمها نظام الجمعيات يختلف عن الجمعيات ذات الطابع الخيري والذي لا ينتظر المنخرط منها أي مقابل مادي لخدماته، وعليه من المنطقي أن يلجأ المبحوث إلى التمويه لدرء تلك النظرة السلبية تجاهه، خاصة وأن المنخرطين على دراية بتمثلات الآخرين نحوهم بالنظر إليهم على أنهم مجرد جهاز لتحقيق المصالح الشخصية المحدودة.

تعتمد التنظيمات الطلابية وفقا لمبادئها المحددة في قانونها الأساسي وكذا في مجمل شعاراتها على فكرة الدفاع عن المصالح العامة للطلبة، غير أنه وبانخراط الطالب في هذه

• إطالة الاعتماد على التواصل البصري، ميل نبرة الصوت إلى الإرتفاع كتنبيه على التوتر من السؤال، أخذ وقت لتكوين إجابة مُقنعة.

التنظيمات تتحدد بعض الرساميل التي يسعى للوصول إليها واكتسابها والتي قد لا تتوافق مع الهدف العام، رغم ذلك فهو يسعى جاهدا بأن لا تكون التكاليف المترتبة عن هذا الفعل الاجتماعي تفوق مختلف الامتيازات والمصالح التي سيحصل إليها بمقابل القيام بذلك "فانضمام الفرد إلى أي جماعة سواء صغيرة أو كبيرة يستلزم وجود قاسم مشترك بينه وبين الآخرين ضمن هذه المجموعة، بالتالي هناك رغبة في العادة من هؤلاء الأفراد للمشاركة في المنفعة التي سيحصلون عليها في مقابل التكلفة التي دفعوها مقابل ذلك"[1]

ويسعى المنخرط باعتباره فاعل اجتماعي إلى تحقيق مختلف مصالحه وفقا للحاجة التي يرغب في اشباعها لأنه على وعي بها، وبذلك فهو يسعى إلى توفير كل الوسائل اللازمة للوصول إلى ذلك إما من خلال المشاركة في الإضرابات والتخطيط لها كوسيلة ضغط على الإدارة ومصدر لكسب الرهانات، أو عن طريق بناء علاقات غير رسمية سواء من خلال الاجتماعات الدورية أو من خلال عملية التفاوض، وفي هذا الشأن يمكن تحليل عزوف بعض التنظيمات الطلابية على القيام بالإضرابات في بعض الكليات أو الإقامات الجامعية لإدراكهم بأنها حقول اجتماعية يمكن من خلالها تحقيق المكاسب والامتيازات دون الحاجة إلى إبداء الصراع وذلك استنادا لرهانات محددة يتم توجيه الأفعال الاجتماعية وفقها.

وفي إطار تحليلنا لفكرة تحقيق المصالح الفردية للمنخرط فإن هذا الأخير يعتبر أن عملية الانخراط هي الوسيلة الأمثل لذلك، إذ صرح أحد المنخرطين في إطار مقابلتنا معه قائلا (يسمح الانخراط في التنظيم الطلابي من الحصول على عدة مزايا أبسطها على سبيل المثال أن التحويلات الجامعية من تخصص لآخر أصبح لا يتم بسهولة لوجود عراقيل إدارية، غير

[1] Mancur (O), **Logique de l'action collective**, Paris, PUF, 1978, p 43.

أنه بتدخل التنظيمات الطلابية فالأمر لا يأخذ وقتا)، وهذا ماسماه تالكوت بارسونز بالفعل المعنوي والذي يعكس مصالح المنخرط بغض النظر إن كانت فردية أم جماعية.

كما أنه وبتحقيق التنظيم الطلابي لبعض المصالح الخاصة للطالب غير المنخرط فهو بمثابة اقناع له بضرورة الانخراط لتصبح الجماعة مصدر جذب له وبالتالي العمل على كسب قاعدة طلابية كبيرة بإمكانها الضغط وكسب الرهانات، وهذا ما أكده أحد مدراء الإقامات الجامعية حين اعتبر بأن هناك ميل خلال عملية التفاوض إلى التنظيم الطلابي الذي يضم في صفوفه قاعدة طلابية كبيرة.

من جهة أخرى، يعتمد بعض الطلبة غير المنخرطين في التنظيمات الطلابية إلى المبالغة في عرض بعض المطالب غير الشرعية في كثير من الأحيان عند لجوئهم لذات التنظيمات وعند مقابلة هذه المطالب بالصد يُصبح بالنسبة لهم مبررا مقنعا لعدم الانخراط في التنظيمات الطلابية، وفي هذا الإطار أكد رئيس المكتب الولائي للصوت الوطني للطلبة الجزائريين بأنهم يتلقون طلبات للتدخل من طرف طلبة غير منخرطين تمتاز بكونها غير معقولة أو تفوق الصلاحيات وحدود التدخل، مثل ضرورة فتح تخصصات جامعية معينة أو ضرورة معالجة بعض المشاكل التي يكون فيها تقصير من الطالب• في حد ذاته وهذا راجع حسبهم إلى نقص الوعي والجهل بمبدأ العمل النقابي الطلابي والذي يستند على الدفاع عن حقوق الطلبة، بيد أننا نعتقد أن عرض مثل هذه المطالب غير الشرعية على التنظيمات الطلابية لها خلفيات واضحة تتمثل في التمثلات المتشكلة تجاه نشاط التنظيمات الطلابية، فهذه الفئة من الطلبة غير المنخرطين ترى في عرضها لهذا النوع من المطالب فرصة لتأكيد هذه التمثلات في حالة

• الرغبة في الانتقال إلى السنة الموالية بدون استنفاذ للنقاط المطلوبة أو الاعفاء من المرور على الامتحانات الاستدراكية وما إلى ذلك من المشاكل التي حدثت بسبب تقصير أو تهاون من الطالب في حد ذاته ولا علاقة للإدارة بذلك، والتي تصنف على أنها مطالب غير مشروعة أساسا.

رفض مطالبها من جهة، أو الاستفادة من مختلف المكاسب والامتيازات في حالة تحقيق مطالبها من جهة أخرى.

إن هدف الانخراط في البداية هو تحقيق المصالح على اختلافها من طرف الفاعل الاجتماعي وذلك من خلال الاستحواذ على رأس المال الاقتصادي المادي داخل الحقل الجامعي والمتجسد في المصالح المادية، ولأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال فصل المصلحة المادية عن كل ماهو ثقافي فإن هذا الوعي نحو المصلحة هو الدافع الجوهري للسعي نحو تحقيقها، وهذا ما صاغه بيار بورديو في نطاق حديثه عن المصلحة الإقتصادية، وقد أكد على هذا الطرح أحد مسؤولي التنظيمات الطلابية قائلا (بالنسبة لي توجد علاقات غير رسمية تتكون شيئا فشيئا والتي من خلالها يمكن الاستفادة من بعض الامتيازات من خلال العلاقات غير الرسمية، فتكوين مثل هذه العلاقات أمر وارد وعادي جدا في أي نقابة لأن بعض الامتيازات تتأتى من خلال العلاقات وليس عن طريق الضغط، فأنا شخصيا تم توظيفي في مديرية الخدمات الجامعية من باب العلاقات الشخصية التي تكونت مع الوقت كمسؤول عن تنظيم طلابي)

من جانب آخر يلجأ بعض المنخرطين في التنظيمات الطلابية إلى اعتماد استراتيجية الراكب الحر المجاني وهو الفرد الذي يستفيد من مكاسب وامتيازات دون المشاركة في أي نشاط للتنظيمات الطلابية، وبالمقابل لا يمكن لهذه الأخيرة عزله أو حرمانه من هذه الامتيازات لأنه يشكل مع باقي المنخرطين قوة عددية تمكنها من الهيمنة في الحقل الجامعي أو خارجه وهذا ما يبرر تبعية بعض التنظيمات الطلابية للإطار الإيديولوجي والمصلحي الذي حددته مسبقا، وبذلك تصبح حبيسة له وهو ما يسمح بتوجيه الأفعال الاجتماعية وفقا لذلك.

إن تجسيد أي جماعة معينة لمبدأ الهوية الجمعية وفق التصور الدوركايمي يستدعي تغليب المصلحة الجماعية، وتوفير هذه الأخيرة يتوقف على مدى التفاف أعضاء الجماعة

حول الهدف الذي يربطهم أساسا ويكون ذلك من خلال الضمير الجمعي الذي يضبط أفعالهم لكي لا تحيد عن الهدف العام، فالعقل الجمعي هو بمثابة الإطار الذي يضبط الأفعال الاجتماعية وهو الذي يمنح للمنخرط صفة الكائن الاجتماعي، وهذا ما يفسر لنا الأفعال الاجتماعية المتشابهة وكذا المظاهر المتجانسة بين أعضاء الجماعة الواحدة لأنها تنطوي تحت لواء العقل الجمعي الذي يجمعهم.

المصفوفة رقم (02): الانخراط كمصدر لإشباع الحاجات

المواقف المتطابقة مع مضمون البعد	الانخراط كمصدر لإشباع الحاجات	المواقف المتعارضة مع مضمون البعد
12 (+)	الرغبة الشخصية في الانخراط	02 (-)
02 (+)	الاستفادة من النشاط الرياضي، الثقافي والترفيهي	12 (-)
12 (+)	الميل إلى النشاط النقابي النضالي	02 (-)
05 (+)	الاستفادة من التسهيلات الإدارية	09 (-)
01 (+)	الاستفادة من امتيازات العمل النقابي	13 (-)
01 (+)	المساهمة في التغيير	13 (-)

توضح المصفوفة مجموع المواقف التي يُبديها المبحوثين حول مختلف المؤشرات والموزعة في شكل أسئلة في دليل المقابلة الموجه للمنخرطين في التنظيمات الطلابية، والتي تُعبر عليها الأسئلة الآتية: **س5، س6، س8، س20.**

من خلال المصفوفة الخاصة بتحديد المواقف المتطابقة والمتعارضة مع الانخراط كمصدر لإشباع الحاجات، يتضح أن هناك رغبة شخصية كدافع للانخراط في التنظيمات الطلابية إضافة إلى وجود ميل إلى العمل النقابي النضالي، وهذا ما عبر عليه 12 مبحوث من مجموع 14 مبحوث يمثل عينة دراستنا، كما عبر المبحوثين على معارضتهم لفكرة أن دافع انخراطهم في التنظيم الطلابي هو الاستفادة من امتيازات العمل النقابي ومختلف النشاطات الرياضية والثقافية وكذا الترفيهية ورغبتهم في التغيير في النسق الجامعي، وهذا ما ظهر جليا في المصفوفة أين صرح 13 مبحوث بذلك من مجموع 14 مبحوث من عينة دراستنا، في حين تراوحت مواقف المنخرطين حول فكرة الاستفادة من التسهيلات الإدارية كدافع لعملية الانخراط بين مؤيد ومعارض.

يختلف دافع الانخراط في التنظيمات الطلابية من فاعل اجتماعي إلى آخر وفقا لمجموعة من المبررات التي صرح بها مجموع المستجوبين في دراستنا، حيث عبر أغلبهم على وجود رغبة شخصية• في الانخراط قصد الاستفادة من بعض الامتيازات التي توفرها التنظيمات الطلابية من بينها الحصول على التسهيلات الإدارية بأقل وقت وجهد ممكنين، إضافة إلى الحصول على امتيازات العمل النقابي إما من خلال مختلف النشاطات الثقافية والرياضية وكذا الترفيهية في إطار البرنامج السنوي المحدد من طرف المكتب الوطني لكل تنظيم طلابي خاصة ما تعلق منها بالجامعة الصيفية.

وقد يكون دافع الانخراط أيضا هو الحصول على امتياز الدخول في التفاوض مع أعلى سلطة هرمية في الجامعة والتي ستسمح له باستغلال مناطق الشك وبالتالي الحصول على امتيازات أخرى في إطار عملية التفاوض، إضافة إلى وجود دافع نقابي نضالي والذي يختلف

• أنظر للملحق رقم (06) في قائمة الملاحق.

من فاعل اجتماعي لآخر، حيث يسعى البعض منهم إلى ضمان قاعدة تكوينية في إطار عملية التفاوض والتحكم في مختلف الثغرات القانونية التي تضمن له الخروج من عملية التفاوض بأكبر المكاسب وبأقل الأضرار••، في حين يسعى البعض الآخر من خلال انخراطهم في التنظيمات الطلابية إلى المساهمة في تغيير بعض الممارسات الإدارية المُعرقلة التي تمارس على الطلبة مع غياب شبه تام للوعي الطلابي حسبهم، وبالتالي هي فرصة لبعض المنخرطين للمساهمة في توعية شريحة واسعة من الطلبة غير المنخرطين في التنظيمات الطلابية على ضرورة الوعي بحقوقهم التي تُنتهك، وبالتالي لابد من التحسيس بالعنف الرمزي الذي تمارسه الإدارة على الطالب الجامعي.

ويستند الانخراط كفعل اجتماعي على اشباع الحاجات الخاصة بالمنخرطين على اختلافها وفقا لسلم الحاجات الذي حدده ابراهام ماسلو، حيث تظهر الحاجات المادية في مختلف الخدمات والتجهيزات التي يستفيد منها التنظيم الطلابي في الجامعة بما في ذلك المكتب ولوازمه أو مختلف الامتيازات التي يستفيد منها في الإقامة الجامعية خاصة ما تعلق منها بالإطعام والإيواء، فضلا عن حاجات الأمان والتي تتجسد في الأمن الصحي وكذا الأمن النفسي أين يتلقى كل الدعم من التنظيم الطلابي الذي ينتمي إليه في حالة حصول أي خلل ما• إضافة إلى توفير الأمن الجسدي باعتباره منخرط في تنظيم طلابي نقابي وبالتالي سيتم أخذ ذلك بعين الاعتبار في حالة تعرضه لمختلف المضايقات الإدارية.

•• صرح أحد المنخرطين السابقين أنه في عملية التكوين النقابي داخل أحد التنظيمات الطلابية التي كان ينتمي إليها يتم ترسيخ مبدأ: لا تخرج من المعركة خاسرا مهما كان ولو كنت على خطأ، ويتم تطبيق هذا المبدأ في عملية التفاوض.

• أنظر للملحق رقم (07) في قائمة الملاحق.

ولأن أي تنظيم طلابي لابد أن تنشأ بين أعضائه علاقات محددة فهي بمثابة اشباع للحاجات الاجتماعية، ويظهر ذلك جليا من خلال مختلف الاجتماعات التي تقام على مستوى مكاتبهم أو في الوقفات الاحتجاجية، والتي لها دلالة على وجود اتصال•• بينهم باعتبارهم منخرطين في نفس التنظيم الطلابي ويربطهم نفس الهدف.

وما إن يُشبع المنخرط كل الحاجات السالفة الذكر فإنه يتطلع إلى إشباع حاجات التقدير والاحترام والذي يهدف من خلالها إلى كسب مكانة اجتماعية داخل النسق الجامعي على اعتبار أنه بالإمكان المشاركة في اجتماعات مجلس الإدارة في الجامعة كممثل للطلبة، ولكونه يحمل صفة الشريك الاجتماعي إضافة إلى ظهوره بصفة ذلك النقابي الذي يدافع على مصالح الطلبة وبالتالي إمكانية الضغط على الإدارة خاصة في فترة الإضرابات ليصل إلى أعلى مستوى من الحاجات وفقا لتصور ابراهام ماسلو وهو تحقيق الذات، من خلال استغلال مكانته ومركزه في التنظيم الطلابي لتحقيق مختلف الإنجازات سواء داخل النسق الجامعي من خلال الحصول على وظيفة دائمة• أو خارجه بما في ذلك الميدان السياسي.

•• أنظر للملحق رقم (08) في قائمة الملاحق.

• صادف في فترة العمل الميداني للدراسة التحقق من تقلد مسؤولين عن تنظيمين طلابين ناشطين في الجامعة سابقا لمنصب: مدير إقامة جامعية، إضافة إلى مقابلتنا لمسؤول تنظيم طلابي كموظف في إقامة جامعية، فضلا عن وجود رؤساء لتنظيمات طلابية سابقا في مناصب إدارية في الإدارة الجامعية حاليا.



الشكل رقم (05) يوضح هرم حاجات المنخرطين في التنظيمات الطلابية

المصدر: من إعداد الباحثة

إن اشباع المنخرط للحاجات الثلاثة الأولى والمتمثلة في الحاجات الفيزيولوجية والأمنية والاجتماعية والمبالغ فيها أحيانا ظهر جليا من خلال المقابلات التي أجريناها مع مدراء الإقامات الجامعية، حيث أكدوا على الصورة النمطية التي يغرسها المنخرط في ذهنه والتي لابد فيها أن يتم توفير كل تلك الحاجات واشباعها بصورة تامة ولو كان ذلك على حساب بقية الطلبة غير المنخرطين وكأن صفة الانخراط تمنح له امتيازات خاصة سواء في الإيواء أو في الإطعام أو حتى في باقي الخدمات.

أما بخصوص حاجات التقدير والاحترام فإن المخيال الاجتماعي الذي تشكل عند الطلبة غير المنخرطين في التنظيمات الطلابية لا يتوافق مع هذا الطرح تماما، حيث يعتبرون أن أي

تنظيم طلابي ماهو إلا جهاز لتحقيق المصالح الشخصية المحدودة لا غير، وبالتالي فالمكانة الاجتماعية لا تعكس ما يطمح إليه المنخرط في التنظيمات الطلابية وهو التصور الذي اعتبره مسؤولو التنظيمات الطلابية بأنه نابع من عدم وعي الطلبة بحقوقهم وجهلهم للعمل النضالي النقابي، حيث عبَّر على ذلك رئيس المكتب الولائي للحركة الوطنية للطلبة الجزائريين قائلا (لا يوجد تكوين نقابي للطالب رغم أننا في بداية كل سنة جامعية نقوم بتقديم بطاقة فنية عن التنظيم الطلابي وعن مبادئه وأهدافه)، في حين برر أغلب رؤساء التنظيمات الطلابية بأن هذه التمثلات مصدرها الإدارة التي تبث إشاعات لتشويه سمعة التنظيمات الطلابية لينفروا من الانخراط.

تعتبر الإضرابات فرصة للمنخرطين لتوسيع مجال السيطرة على مناطق الشك ولفرض منطق تصورهم، حيث يتم اشباع مختلف الحاجيات وفق لهدف كل منخرط في هذه التنظيمات الطلابية، والتي لا تختلف على الهدف العام لذات التنظيمات، غير أنه وبالمقابل نجد فئة من المنخرطين تفضل عدم الظهور في الواجهة لاعتقادهم بأن ذلك سيؤثر على مسارهم الجامعي وعلى مكانتهم أمام شريحة واسعة من الطلبة غير المنخرطين.

وهذا ما يتوافق مع الطرح الذي يعتبر أن اشباع الحاجيات لا يكون بالضرورة بصورة تسلسلية بل هناك إمكانية لإشباع حاجات الأمان مباشرة دون المرور على الحاجات التي تسبقها، أو البقاء في إشباع الحاجات الفيزيولوجية دون غيرها، وفي هذه الحالة يُصبح اشباع

حاجات التقدير والاحترام صعبة عند بعض المنخرطين خاصة في فترة الإضرابات• لكونهم على دراية تامة بتمثلات الطلبة غير المنخرطين.

في حين يجد البعض الآخر من المنخرطين أن الإضرابات هي فرصة لإشباع حاجات تحقيق الذات باعتبارهم يظهرون كمصدر قوة لإمكانية شل العمل الإداري إلى غاية تحقيق المطالب، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على الاستراتيجية الهجومية للسيطرة على منطقة اللايقين وفقا للمنظور الكروزي، واستنادا لذلك عبر أحد منخرطي التنظيمات الطلابية على ذلك قائلا (الاقتناع بالأفكار التي تقوم عليها التنظيمات الطلابية ترسخ فينا فكرة أن النضال هو نضال للأفكار قبل كل شيئ، وبالتالي نرى في الإضرابات وسيلة لرد الاعتبار ولكونها الوسيلة الوحيدة لانتزاع الحقوق).

وعليه واستنادا لما سبق فإن اشباع الحاجات هي الدافع الأساسي لانخراط الفاعلين الاجتماعيين في التنظيمات الطلابية، ورغم اختلاف هذه الحاجات من منخرط إلى آخر إلا أنه مع مرور الوقت يندمج المنخرط في العمل النقابي داخل هذه الجماعة والتي تمتاز بمكانتها الاجتماعية المميزة وبالتالي يتحفز للحصول على عضويتها والاستمرار فيها، ليصبح له دور فعال في هذه الجماعة، وعليه ووفقا لنظرية الاستقلال الوظيفي المرن للدوافع "نجد أن العضو قد ينظم إلى جماعة معينة لإشباع احتياجاته الذاتية، غير أنه مع مرور الوقت يستقل عن هذا الدافع وتصبح عضوية الجماعة هي الدافع لانضمامه للجماعة والاستمرار فيها أو الانتقال

• في فترة تواجدنا في الإضرابات تعمدنا البقاء لفترة معينة لأخذ فكرة عن الحوار القائم بين المنخرطين سواء بوجود القائد أو بعدمه، إذ التمسنا نوع من الاصرار على هذا الفعل الاجتماعي، حيث كانوا يتفاعلون فيما بينهم مثلما يحدث وراء الكواليس في الدراما المسرحية وفقا لتصور إرفنج جوفمان أين يتخلص الفرد من دوره الفعلي الذي سيلعبه أمام الجمهور.

إلى جماعات مشابهة"[1] أي اندماج الأهداف الخاصة مع أهداف الجماعة وهو الأصل في العملية أساسا.

وعليه نرى أن هناك محددات دفعت بالفاعل إلى اختيار هذا الفعل الاجتماعي تحديدا دون غيره أي وجود توجيهات محددة للفاعل، وهي توجيهات دافعية ترتبط بمدى اشباع الحاجات أي بمدى الاكتفاء أو الحرمان، مع وجود توجيهات قيمية بالمفهوم البارسونزي بحيث تتشكل ضغوطات على الفرد تدفعه إلى أداء دوره المنوط به بفعالية وتتمثل هذه الضغوطات في توقعات الآخرين للفعل الاجتماعي الذي سيقوم به المنخرط، أي الأخذ بعين الاعتبار لاستجابات الآخرين بالرفض أو القبول كتقييم بالنسبة له ومن هذا التقييم يتحدد السلوك أو يُكيَف وفقا لذلك.

[1] محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص221.

المصفوفة رقم (03): ولاء المنخرطين للتنظيمات الطلابية

المواقف المتطابقة مع مضمون البعد	ولاء المنخرطين للتنظيمات الطلابية	المواقف المتعارضة مع مضمون البعد
14 (+)	المشاركة في الاجتماعات واللقاءات التي تتم في مقر التنظيم الطلابي	**00**
14 (+)	تجسيد التنظيم الطلابي للطموح الجماعي	**00**
13 (+)	اللجوء إلى التنظيم الطلابي لحل المشاكل	**01** (−)
14 (+)	الحرص على وصول المعلومة في وقتها	**00**
12 (+)	الاقتناع بالنشاط النقابي الطلابي	**02** (−)
09 (+)	عدم التفكير في مغادرة التنظيم الطلابي	**05** (−)
14 (+)	المشاركة في جميع النشاطات والاضرابات التي ينظمها التنظيم الطلابي	**00**

تُعبر المصفوفة على مختلف المواقف التي يُبديها المبحوثين حول مختلف المؤشرات والموزعة في شكل أسئلة في دليل المقابلة الموجه للمنخرطين في التنظيمات الطلابية، والتي تُعبر عليها الأسئلة الآتية: **س9، س12، س14، س15، 16، س18، س19.**

وفقا للمصفوفة الخاصة بتحديد المواقف المتطابقة والمتعارضة مع ولاء المنخرطين للتنظيمات الطلابية يتضح أن المنخرطين يشاركون في الاجتماعات واللقاءات التي تتم في مقر التنظيم الطلابي، إضافة إلى تجسيد التنظيم الطلابي الذي ينتمون إليه للطموح الجماعي مع الحرص على وصول المعلومة في وقتها بين المنخرطين، فضلا عن المشاركة في جميع النشاطات والإضرابات التي ينظمها التنظيم الطلابي وذلك بتأييد لجميع المبحوثين والمقدر عددهم بـ 14 مبحوث والذين يمثلون عينة بحثنا، كما يتضح لنا من خلال المصفوفة لجوء المنخرطين إلى التنظيم الطلابي لحل المشاكل التي تواجههم والاعتماد عليه في ذلك،إضافة إلى اقتناعهم بالنشاط النقابي الطلابي الذي يمارسونه وذلك من خلال المواقف المتطابقة، كما

نلاحظ أن 05 منخرطين أكدوا على أنهم مستعدين لمغادرة التنظيم الطلابي الذي ينتمون إليه غير أن 09 منخرطين عارضوا ذلك، وأعربوا عن تمسكهم بالتنظيم الطلابي الذي ينتمون إليه.

إن اشباع التنظيم الطلابي لمختلف الحاجات المرتبطة بالمنخرطين يُعد بمثابة كسب لولائهم وتجسيدا لانتمائهم للجماعة وبالتالي ضرورة اتباع جميع الالتزامات والتوجيهات بما في ذلك المشاركة في مختلف النشاطات سواء ذات البعد الثقافي أو الرياضي أو الترفيهي أو حتى النقابي خاصة ما تعلق منها بالتفاوض والإضرابات.

وفي تحليلنا لهذا الفعل الاجتماعي فإن هناك ولاء للأشخاص وليس للتنظيم الطلابي في حد ذاته، حيث لو انسحب منخرط أو مسؤول من تنظيم طلابي محدد يتم اتباعه من باب الولاء له، والذي قد يكون من باب العصبية أو من باب التبعية لاستراتيجية عمل القادة وايديولوجيتهم، وهذا ما لمسناه جليا من خلال مقابلاتنا البحثية حيث صرح بعض المنخرطين بأنهم كانوا منخرطين في تنظيمات طلابية معينة وبمجرد انسحاب المسؤول عنها أو أحد القيادات البارزة فيها يكون الانسحاب أيضا من طرفهم واتخاذ نفس الوجهة التي أخذها القائد.

ويمكن تحليل هذا الفعل الاجتماعي على أنه قيمة اجتماعية يتمسك بها الفرد ليبدي انتمائه لجماعة محددة داخل تنظيم محدد، في حين هناك ولاء للتنظيم في حد ذاته وليس للأشخاص أي بانسحاب القائد عن التنظيم الطلابي يبقى ذلك المنخرط منتمي لذات التنظيم كولاء له، وهذا ما أكد عليه رئيس المكتب الولائي للاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين قائلا (هناك انتماء ضارب في الأعماق لهذا التنظيم الطلابي فهو تنظيم عريق له بُعد تاريخي وبالتالي الأشخاص يغادرون ويتركون أماكنهم ويبقى اسم التنظيم قائما).

ويُبدي الفاعل الاجتماعي الذي ينخرط في التنظيمات الطلابية الاستجابة لمختلف القيم والمعايير التي تستند عليها ذات التنظيمات، غير أنه وبطول مدة هذا الانخراط فإنه ينزع نسبيا

إلى المرونة في أفعاله وبالتالي يحيد نوعا ما عن الخضوع التام لهذه القيم والمعايير، خاصة وأن الانخراط في التنظيمات الطلابية يستند على مدى ميل الفاعل الاجتماعي إلى اشباع الحاجات التي يلتمس فيها النقص والحرمان.

وباستنادنا على البعد الجندري• فإن الطالبات يفضلن الانخراط في النوادي العلمية والثقافية بدلا من التنظيمات الطلابية والتي لها بُعد نقابي يمتد بعضها للأحزاب السياسية، وهو الذي يعرضها للمُسائلة فيما بعد في الفترة التي تسبق الزواج بأحد عناصر الجيش الوطني أو الدرك الوطني أو الأمن الوطني، وفي اتصالنا مع أحد القادة العسكريين للاستفسار عن هذه المسألة أكد أن التحقيقات تُطال فقط اللواتي يتثبت انخراطهن أو أحد أفراد أسرتهن في المنظمات المشبوهة أي المنظمات الإرهابية أو التيارات التي تعمل لصالح أحزاب متعصبة ومناهضة للنظام، وهذا ما يندرج ضمن غياب الوعي لدى هذه الشريحة من الطلبة والذي هو ناتج عن المخيال الاجتماعي المتجذر عند الطالبات حول الانخراط في التنظيمات الطلابية.

ترتبط فكرة الولاء إلى حد كبير بالانتماء الجزئي أو الكلي للجماعة، ولأن هذه الأخيرة تفرض مجموعة من القيم والمعايير التي لابد من الخضوع لها من طرف الأفراد، فإن أي خرق لهذه القيم والمعايير سيتعرض صاحبها للعزل من المجموعة استنادا إلى وسائل الضبط الاجتماعية المتاحة، وبالتالي نعتقد أن الأفراد يلتمسون في انخراطهم في التنظيمات الطلابية تلك القيم والمعايير التي تتلائم مع ما هم مقتنعين به والتي تدفعهم إلى تقبل هذه الضوابط والعمل بها، وبالتالي يصبح هذا الولاء للتنظيمات الطلابية بمثابة نقطة قوة يعتمدها رؤساء التنظيمات الطلابية للتعبئة خاصة وأن قوة أي تنظيم يكمن في قوة أعضائه.

• أجرينا مقابلات استطلاعية مع عينة من الطالبات غير المنخرطات في التنظيمات الطلابية لأخذ فكرة مبدئية عن سبب عزوفهن على الانخراط في التنظيمات الطلابية.

ويتجسد ولاء المنخرطين في الخضوع للأفكار التي يدافع عليها التنظيم الطلابي في تقبلهم لفكرة الإضراب وضرورة القيام به حيث عبَر أغلب المنخرطين• ضمن عينة الدراسة على أن الإضراب هو الوسيلة الفعالة لانتزاع حق الطلبة نظرا لتعنت الإدارة في حل المشاكل ولتقصيرها في ذلك، كما أنها تُجبر الإدارة على الحوار والنظر في شؤون الطلبة وبالتالي هي وسيلة الاتصال الرسمية والتي أثبتت فعاليتها، وهنا يصبح الفرد جزءً من الجماعة التي ينتمي إليها فكرا وفعلا، وله ارتباط شديد بها لكونها مصدرا لإشباع مختلف الحاجات و تحقيق المصالح وبذلك يعتبر المنخرط بأنه يعمل ككتلة واحدة مع زملائه كدلالة على تجسيد الطموح الجماعي لهذه المجموعة التي ينتمي إليها وهذا ما عبر عليه جميع المنخرطين في التنظيمات الطلابية ضمن عينة دراستنا.

إن الولاء للجماعة يجسد ذلك التماسك الاجتماعي بين الأعضاء الذين ينتمون لنفس الجماعة وتربطهم نفس المصالح والأهداف ويخضعون لنفس الأطر الثقافية من قيم ومعايير وضوابط قانونية، غير أن هذا التماسك الاجتماعي معرض للتفكك والانهيار عندما يتشتت الهدف العام للجماعة وبالتالي يسعى كل فرد إلى الحصول على مختلف الامتيازات والمصالح والتي قد تتعارض مع الهدف العام للجماعة.

وهنا يصبح للمنخرط قابلية للخروج من الجماعة بعد تحقيقه لأهدافه الخاصة الجزئية منها أو الكلية، أو لعدم تمكنه من تحقيقها ليصبح الانتماء لهذه الجماعة بدون فائدة بالنسبة له وهذا ما يُجبره على المغادرة، وفي دراستنا عبَر بعض المنخرطين•• على قابليتهم للخروج من التنظيم الطلابي الذي ينتمون إليه رغبة منهم في الولوج إلى الحياة المهنية أو في المجال

• أنظر للملحق رقم (09) في قائمة الملاحق.

•• أنظر للملحق رقم (10) في قائمة الملاحق.

السياسي خارج النسق الجامعي، فالانخراط بالنسبة لهم مجرد مرحلة فقط من تكوين الفرد إداريا ونقابيا في مرحلة محددة زمنيا ونسق محدد مكانيا وهو الجامعة، للوصول إلى النضوج الفكري والنقابي والإداري قصد تخطي العقبات في الحياة المهنية أو السياسية لاحقا.

لكن بالمقابل عبَر البعض الآخر على ارتباطهم بالتنظيم الطلابي الذي ينتمون إليه باعتباره مصدرا لإشباع مختلف الحاجات ووسيلة للتكوين في العمل النقابي، والذي يسمح لهم بمواجهة المشاكل مستقبلا بأكثر عقلانية من خلال التحكم في مختلف الثغرات القانونية وبالتالي هو حافز لهم للبقاء والاستمرار ودافع قوي لمواجهة التوترات التي قد تواجههم.

الاستنتاج الجزئي لنتائج الفرضية الأولى:

يتضح من خلال تحليلنا للفرضية الأولى أن هدف الانخراط في التنظيمات الطلابية كفعل اجتماعي يتمثل في تحقيق مختلف المصالح والامتيازات والتي تحيد في كثير من الأحيان عن هدفها الأساسي الذي وُجدت لأجله وهو تحقيق المصالح الطلابية الجماعية، بحيث يصبح الهدف من هذا الانخراط هو اشباع الحاجات وتحقيق المكاسب بأقل جهد وتكلفة وفقا لفكرة مانكور أولسون في تحليله لفكرة الانضمام للجماعة في إطار نظرية الخيار العقلاني، أين يتطلع المنخرط إلى المنفعة الشخصية من خلال الموازنة بينها وبين التكلفة، فإذا تجاوزت التكاليف مجموع المكاسب المراد تحقيقها ستؤدي إلى انسحاب الفاعل الاجتماعي من هذه الجماعة والبحث عن موارد أخرى لتغطية ذلك الحرمان.

إن الانخراط في التنظيمات الطلابية تسمح للمنخرط بتحقيق مختلف الامتيازات التي عجز عن تحقيقها قبل تقمصه لدور المنخرط، فعلى سبيل المثال لا الحصر فإنه لا يمكن لغير المنخرط فرض سيطرته لأنه لا يملك سلطة تمكنه من الهيمنة، بيد أنه وبالانخراط في

التنظيم الطلابي سيمنح له ذلك سلطة وهيمنة ونوع من القوة يستخدمها للحصول على مزايا خاصة يريدها.

وبانخراط الفرد في الجماعة فإنه بذلك يحقق العديد من المكاسب، فالجماعة هي الوسيلة التي يلجأ إليها الفاعل الاجتماعي كمصدر قوة بالنسبة له تُشعره بالطمأنينة والأمن الاجتماعي وتسمح له باكتساب مختلف المهارات غير المألوفة بالنسبة إليه، أي أن هذه الجماعة هي التي تُشبع له مختلف الحاجات التي يلتمس فيها النقص والحرمان، كما يسمح له الانخراط بتحقيق مختلف المكاسب والامتيازات ومختلف المصالح التي عجز عن تحقيقها كفرد مستقل.

وتختلف المُحفزات التي تدفع بالفرد إلى الانخراط في التنظيمات الطلابية بين ما هو مادي وما هو اجتماعي وما هو ثقافي، لأن مختلف الحاجات التي يسعى المنخرط إلى اشباعها تتوقف على مدى شعوره بالحرمان أو النقص في احداها أو في جميعها، غير أن عملية المقارنة بين ما يمتلكه هو كفرد وما يمتلكه غيره من المنخرطين هو الذي يدفعه إلى الانخراط، وعليه نعتقد أن عدم قناعته بما يمتلكه مقارنة مع غيره هو حافز بالنسبة له للانخراط في التنظيمات الطلابية قصد تحقيق مختلف الأهداف التي يسعى إليها، وبانخراطه في الجماعة فإنه سيخضع إلى سلطة الوعي الجمعي باعتباره المسؤول عن الأفعال الاجتماعية للأفراد داخل الجماعة انطلاقا من مسلمة أساسية وهي أن كل الأفعال الاجتماعية تستند للضمير الجمعي الذي يميز كل جماعة، والذي لا يمكن مقاومته أو الخروج عن إطاره بأي حال من الأحوال لأنه يعبر عن الهوية الجماعية.

ويسعى الفاعل الاجتماعي من خلال انخراطه في التنظيمات الطلابية كفعل منطقي وفقا لتصور فالفريدو باريتو إلى الربط بين الوسائل والغايات بصورة واعية وموضوعية تسمح له بتحقيق مصالحه، على اعتبار أن المصالح هي المحرك الرئيسي والمحفز الأساسي لعملية

الانخراط، فهناك من الأهداف ما يعجز الفرد إلى الوصول إليها نظرا للعامل الفرداني، وما إن ينخرط في الجماعة إلا ويصبح هذا الهدف قابل للتحقيق ويمكن الوصول إليه، وبالتالي يصبح الانخراط ضرورة مُلحة باعتباره مصدرا لإشباع مختلف الحاجات ولتحقيق مختلف المكاسب كما أنه بعجز الجماعة عن تحقيق مختلف المكاسب للفرد، يضطر هنا إلى مغادرة هذه الجماعة والانسحاب منها لأنها لم تعد قوة جذب بالنسبة له.

وبتحقيق المنخرط لأهدافه فإنه بذلك يُصبح مرتبطا بالتنظيم الطلابي الذي ينتمي إليه في إطار ما يُسمى بالولاء كتعبير منه على التمسك والانتماء لذات التنظيم، لتتشكل لدى المنخرط رغبة في البقاء والاستمرار فيه كتعبير عن تقبله للقيم التي يقوم عليها هذا التنظيم بالأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، وبذلك يتخذ المنخرط ذلك الفعل الاجتماعي العقلاني فهي بمثابة جماعات المصالح الضاغطة باعتبارها توفر للتابعين لها مختلف الرساميل التي تسمح لهم بامتلاك مختلف وسائل الهيمنة داخل الحقل الجامعي قصد التأثير على الإدارة وإجبارها على تحقيق مطالبها.

الفصل الثامن

تحليل نتائج الفرضية الثانية

تمهيـــد

- **الإضراب كاستراتيجية هجومية للضغط على الإدارة**
- **السلطة في التنظيمات الطلابية**
- **التنظيمات الطلابية: من النضال الطلابي إلى النضال السياسي**

الاستنتاج الجزئي للفرضية الثانية

تمهيد

تتضمن الفرضية الثانية الاستراتيجية التي يتم الاعتماد عليها من طرف التنظيمات الطلابية والموجهة أساسا لمسؤولها، بحيث يسعى من خلالها الفاعلون الاجتماعيون إلى بسط سيطرتهم في الحقل الجامعي، والاعتماد بذلك على الحرية النسبية التي يتمتع بها كل فاعل اجتماعي لاستغلال منطقة الشك، ولتحليل هذا الفرض تم اجراء مقابلات مع مسؤولي التنظيمات الطلابية والمقدر عددهم بـ ثمانية مبحوثين، بحيث تم الاعتماد على ثلاث مصفوفات ويتعلق الأمر باعتماد الإضراب كاستراتيجية هجومية للضغط على الإدارة إضافة إلى تحديد نوع السلطة في التنظيمات الطلابية، فضلا عن تحديد الجانب السياسي والنضالي لذات التنظيمات.

المصفوفة رقم (04): الإضراب كاستراتيجية هجومية للضغط على الإدارة

المواقف المتطابقة مع مضمون البعد	الإضراب كاستراتيجية هجومية للضغط على الإدارة	المواقف المتعارضة مع مضمون البعد
06 (+)	اجبار الإدارة على الرضوخ للمطالب	**02** (-)
05 (+)	استغلال تغييب التنظيمات الطلابية في الاجتماعات الرسمية	**03** (-)
06 (+)	انتقاء توقيت الإضراب بصورة قصدية	**02** (-)
07 (+)	التصعيد في الإضراب	**01** (-)
07 (+)	الاستثمار في ضعف قنوات الاتصال بين التنظيمات الطلابية والإدارة	**01** (-)
07 (+)	الاعتماد على الضغط لوجود ممارسات إدارية تعسفية	**01** (-)
07 (+)	اعتبار الإضراب الوسيلة الفعالة لتحقيق المطالب	**01** (-)

تستند المصفوفة على المواقف التي يُبديها المبحوثين حول مختلف المؤشرات والموزعة في شكل أسئلة في دليل المقابلة الموجه لرؤساء التنظيمات الطلابية، والتي تُعبر عليها الأسئلة الآتية: **س9، س10، س13، س14، س15، س16، س17، س19، س24.**

من خلال المصفوفة الخاصة بتحديد المواقف المتطابقة والمتعارضة مع الإضراب كاستراتيجية هجومية للضغط على الإدارة في الجامعة بشقيها البيداغوجي والخدماتي، يظهر جليا أن الإضراب هو الوسيلة الفعالة لتحقيق المطالب، مع وجود تأييد لفكرة التصعيد فيه فضلا عن الاستثمار في ضعف قنوات الاتصال الرسمي بين التنظيمات الطلابية والإدارة

وذلك بتأييد 07 مبحوثين من مجموع 08 مبحوثين ممثلين لمجتمع البحث، وكذلك انتقاء توقيت الإضراب بصورة قصدية مع اجبار الإدارة على الرضوخ للمطالب بتأييد 06 مبحوثين لذلك، ضف إلى ذلك استغلال تغييب التنظيمات الطلابية في الاجتماعات الرسمية في الجامعة.

تعتمد السلطة الرسمية على مجموعة من الميكانزمات لغرس مجموعة من الأفكار والتي تجعل من الفرد تابعا لها ولا يُبدي أي مقاومة، لكن وبالمقابل تظهر بعض الأقليات التي تسعى إلى التغيير بحيث تقاوم من أجل تحقيقه، غير أن ذلك لن يحصل إلا بوجود ثورة على هذه السلطة والتي أطلق عليها هربرت ماركوز بثورة ضد النظام ذو البعد الواحد والتي تُجسدها الحركات الطلابية باعتبارها أقلية واعية لابد أن تكون سباقة للتغيير.

ولأن مجال تحليلنا يتمركز أساسا حول النشاط النقابي للتنظيمات الطلابية داخل الحقل الجامعي فإن هدف التنظيمات الطلابية في الأصل هو اصلاحي ولا يرتقي إلى مستوى الثورة الموجهة نحو التغيير الجذري، وبالتالي يسعى مسؤولو التنظيمات الطلابية إلى اعتماد استراتيجيات محددة لفرض وجودها في الحقل الجامعي وبسط سيطرتها على مناطق الشك استنادا إلى أن الفعل النقابي يستلزم أساسا اعتماد الاستراتيجية الهجومية، والتي تختلف من تنظيم طلابي إلى آخر.

وفي هذه الحالة يضطر كل تنظيم طلابي إلى خلق توترات مُعيقة وغير متوقعة داخل النسق الاجتماعي في شكل إضرابات للتأثير على استقراره وتوازنه وهذا ما يُلزم الطرف المفاوض على إعادة النظر في هذا المُعيق الوظيفي من خلال اعتماد مختلف البدائل الوظيفية والتي تتميز بكونها غير ثابتة ومتغيرة إذ يمكن أن تثبت نجاعتها في ظروف محددة في حين قد تكون نتائجها عكسية وهذا يتوقف على رؤية وتصور الطرف الآخر لهذه البدائل الوظيفية في إطار عملية التفاوض.

إن مسؤولي التنظيمات الطلابية باعتبارهم فاعلين اجتماعيين يسعدون عبر مناطق الشك التي يفرضون فيها سيطرتهم إلى الظهور بها كسلطة موازية للسلطة القانونية، وكسلطة رقابية هدفها تحديد مدى تطبيق التعليمات والاحتكام للقوانين المعمول بها، وفي هذا السياق اعتبر رئيس المكتب الولائي للحركة الوطنية للطلبة الجزائريين أن (التنظيم الطلابي هو جهاز لمراقبة مدى تطبيق التعليمات في الإدارة الجامعية، بحيث هناك تجاوزات لا بد من وضع حد لها عبر العمل النقابي الطلابي لوجود مسؤول يُطبق التعليمات وآخر يتخاذل في ذلك).

ويعتبر الإضراب الوسيلة الفعالة للضغط على الإدارة• ويمكن تحديد جانبه الوظيفي من خلال اعتباره وسيلة اتصال رسمية يمكن اللجوء إليها من طرف التنظيمات الطلابية بعد استنفاذ مختلف وسائل الاتصال الرسمية الشفهية والكتابية منها، وهذا ما أكد عليه رئيس المكتب الولائي للمنظمة الوطنية للطلبة الأحرار قائلا (بعد اعتمادنا على مختلف وسائل الاتصال الرسمية من ارسال لمختلف التقارير والبيانات التي تحتوي على مجمل المطالب، إضافة إلى الاشعار بالاحتجاج ومن ثم الدخول في إضراب هذا الأخير هو الذي يدفع المسؤول إلى دعوتنا والخضوع لإجراء الحوار، وهنا نتسائل لماذا لا يلجأ المسؤول للحوار من البداية؟)، وبوقوع الإضراب يتحدد الجانب اللاوظيفي لهذا الفعل الاجتماعي كونه سيؤثر على استقرار النسق الجامعي ويعرقل القيام بمختلف العمليات التي تحفظ التوازن.

تستند التنظيمات الطلابية في اعتماد الاستراتيجية الهجومية على التشديد كرغبة مبدئية في إمكانية التصعيد ويظهر ذلك جليا من خلال محتوى البيان الاحتجاجي أو لائحة المطالب

• يعتبر رؤساء التنظيمات الطلابية في إطار مقابلتنا معهم أن مسؤولي الإدارة الجامعية (المعاهد والكليات) أكثر مرونة من مسؤولي الإدارة الخدماتية (الإقامات الجامعية) وذلك راجع إلى الانفتاح الفكري للفئة الأولى وامتلاكهم رأسمال ثقافي، عكس بعض المسؤولين في الإقامات الجامعية بوصفهم منغلقين في التفكير لمحدودية المستوى الدراسي وتقلدهم لمناصبهم من خلال الترقيات بالأقدمية فقط ولعدم تكوينهم في التفاوض وادارة الاجتماعات للبعض الآخر.

المعروضة، غير أن الملاحظ في ذلك هو تكرار نفس المطالب والتي تصنف على أنها مطالب روتينية إما لسياسة المماطلة التي تعتمدها الإدارة والتي تدفع بالتنظيمات الطلابية إلى تشديد اللهجة واتخاذ سياسة الغلق العشوائي لمختلف الإقامات الجامعية أو الكليات، أو لأنها مطالب ظاهرها مُدون في اللوائح وباطنها يُناقش في جلسات التفاوض.

ووفقاً لهذا الطرح تحديدا أكد لنا جميع مسؤولي الإدارة ضمن عينة دراستنا من عمداء الكليات ومدراء الإقامات الجامعية في كثير من جلسات التفاوض على مناقشتهم مع مسؤولي أغلب التنظيمات الطلابية لمطالب خارج نطاق اللائحة المُعلن عنها، وهي مطالب شخصية لا غير.

بالمقابل تستند استراتيجية التنظيمات الطلابية الهجومية على اختيار مكان وزمان الإضراب بصورة قصدية وهذا ماصرح به أغلب رؤساء التنظيمات الطلابية، وهو ما يتوافق مع الطرح الكروزي إذ "يستخدم الفاعلين الاجتماعيين هامش الحرية بطريقة استراتيجية في تفاعلهم مع الآخرين رغم الضغوطات المفروضة عليهم من النسق"[1]، كما أن سياسة التماطل في حل مشاكل الطلبة التي تنتهجها الإدارة هي التي تجبرهم على اختيار فترة الامتحانات أو فترة انجاز أو مناقشة مذكرات التخرج وهذا ما وقفنا عليه في ملاحظاتنا المتكررة في ميدان الدراسة وفي فترات الإضراب تحديدا.

وفي هذه الحالة تضطر الإدارة إلى اعتماد التفاوض كرغبة منها لتقليل الخسائر المترتبة عن هذا الفعل الاجتماعي رغم أنها تعتبر الإضراب وسيلة للابتزاز حيث نوَه أحد مدراء الإقامات الجامعية بأنه (لو كانت هناك مصلحة حقيقية للطالب لتجاوزوا ثقافة الغلق العشوائي

[1] Jean(D), Robert (W), **Sociologie Contemporaine**, Paris, Editions Vigot,1994, P131.

والعمل على التعبير عن احتجاجهم بوقفات جانبية والتي لا تؤثر على الطلبة خاصة في الفترات الحساسة).

لكن في مقابل ذلك، تعتمد الإدارة على الهجوم المضاد بطريقة غير مباشرة كاستراتيجية دفاعية من خلال ترسيخ الصورة النمطية• المتشكلة عند الطلبة غير المنخرطين في التنظيمات الطلابية، باعتبار أن هذه التنظيمات موجهة لتحقيق المصالح الشخصية دون الأخذ بعين الاعتبار لمصالح الطلبة.

إن الاعتماد على أي استراتيجية من شأنه فتح المجال للمناورة واللعب بين الفاعلين، فقد يعتمد الفاعل الاجتماعي على الاستراتيجية الهجومية المساوماتية وهدفها تحقيق مكاسب فورية عن طريق مطالب لا تستدعي التأجيل، في حين قد يتم الاعتماد على الاستراتيجية الهجومية الاستثمارية والتي يتطلب تحقيق المطالب فترة زمنية معينة، وهذا ما يُفسر انهاء عملية التفاوض بدون تحقيق بعض المطالب لكونها تستدعي وقتا ضمن هذا النوع من الاستراتيجيات، أو لأن التفاوض وصل إلى طريق مسدود وبالتالي لم يتم الوصول إلى حل يرضي الطرفين بخصوص ما تم مناقشته.

وعليه يمكن تصنيف الإضرابات التي تعتمدها التنظيمات الطلابية بالأداتية• لكونها تتميز بوضوح المطالب وبتركيز الاهتمام على مرحلة التفاوض على اعتبارها تجسد طبيعة العلاقة

• من المهم جدا في هذه المسألة التنويه إلى ردود الفعل السلبية لشريحة واسعة من الطلبة حول لجوء التنظيمات الطلابية للإضرابات في فترات حساسة مثل الامتحانات، وهنا تعمدنا ملاحظة ردود الفعل واستنباط مختلف العبارات التي يتم ترديدها من طرف هؤلاء الطلبة وهم ينتظرون لساعات قرار فتح الكلية من عدمه (قطعت مسافة طويلة لأنصدم بقرار غلق الكلية لماذا لا يتم اشعارنا بذلك مسبقا؟، ما فائدة هذه المطالب ونحن على مشارف نهاية السنة الجامعية؟، هذه التنظيمات لا تمثلني، سيتم فتح الكلية بمجرد تحقيق مصالحهم وسندفع نحن ضريبة ذلك ..)

• يمكن العودة إلى كتاب: الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية لعبد الناصر جابي والذي حدد فيها مميزات كل من الإضراب الأداتي والإضراب التعبيري.

بينها وبين الإدارة، وهذا النوع من الإضرابات برز بشكل جلي بعد أحداث 1988، وفي هذه المسألة صرح رئيس المكتب الولائي للصوت الوطني للطلبة الجزائريين قائلا (نحن نعتمد على التقارير وعرض الحال ونتجنب قدر الإمكان التصعيد، لكن عندما لا نجد ما يسمى الجدية في معالجة قضايا الطلبة، نلجأ إلى الإضراب مرارا وتكرارا بغض النظر عن الزمن الذي سيُقام فيه أو الظروف التي قد تحيط به).

المصفوفة رقم (05) السلطة في التنظيمات الطلابية

المواقف المتطابقة مع مضمون البعد	السلطة في التنظيمات الطلابية	المواقف المتعارضة مع مضمون البعد
01 (+)	الاعتماد على القرار الفردي عند اللجوء للإضراب	07 (-)
06 (+)	بقاء نفس الأفراد في أعلى هرم التنظيمات الطلابية	02 (-)
02 (+)	الاعتماد على الجهوية لكسب القاعدة الطلابية	06 (-)
08 (+)	تأثير كاريزما القائد في التنظيمات الطلابية على الهيمنة الإدارية	00
00	تكتل التنظيمات الطلابية مع بعضها البعض	08 (-)

تُعبر المصفوفة على المواقف التي يُبديها المبحوثين حول مختلف المؤشرات والموزعة في شكل أسئلة في دليل المقابلة الموجه لرؤساء التنظيمات الطلابية، والتي تُعبر عليها الأسئلة الآتية: **س4، س5، س6، س7، س8، س11، س12، س18، س20، س21، س22، س23، س25.**

من خلال المصفوفة الخاصة بتحديد المواقف المتطابقة والمتعارضة مع السلطة في التنظيمات الطلابية يظهر أن هناك تأييد لجميع المبحوثين لفكرة أن كاريزما القائد في التنظيمات الطلابية تؤثر على الهيمنة الإدارية، وهو ما يبرر بقاء نفس الأفراد في أعلى هرم التنظيمات الطلابية، حيث عبر على ذلك 06 مبحوثين من أصل 08 مبحوثين ممثلين لمجتمع البحث في حين عارض أغلب المبحوثين فكرة الجهوية واعتمادها في التعبئة، كما أنه لا يتم الاعتماد على القرار الفردي عند اللجوء للإضراب بل يستندون في ذلك على التشاور والقرار الجماعي وهذا ما عبر عليه 07 مبحوثين، أما بخصوص تكتل التنظيمات الطلابية فتم استبعاد ذلك من طرف المبحوثين على اعتبار أن ذلك نادر الحدوث إلا في الحالات الطارئة• والتي تضطر من خلالها ذات التنظيمات للتكتل، خاصة إذا كانت المطالب مشتركة وتلتقي في نفس النقاط رغم ذلك فهم يُفضلون تقديم المطالب بشكل مستقل للحصول على مختلف الرساميل التي يسعون إلى امتلاكها.

تستند فعالية السلطة على مدى القدرة على السيطرة والتحكم في ضبط سلوك الأفراد وفقا لمختلف اللوائح القانونية والضوابط الأخلاقية التي تعتمد عليها، وهنا لابد من توفر بعض الخصائص والتي تُصنف على أساسها نوع السلطة وفقا للمنظور الفيبري، وهذا ما تعتمده

• قامت التنظيمات الطلابية بالتكتل في يوم افتتاح السنة الجامعية 2023 / 2024 بجامعة الجلفة ضد مديرية الخدمات الجامعية من خلال تقديم عارضة تم فيها تحديد الظروف الكارثية للإقامات الجامعية، وأسفر على ذاك انهاء مهام مدير الخدمات الجامعية، وهذا ما يوضح مدى أهمية اختيار توقيت الإضرابات كاستراتيجية هجومية بالدرجة الأولى.

التنظيمات الطلابية عندما نجد أن كل تنظيم طلابي يجسد شكلا من أشكال السلطة، فهناك من التنظيمات من تعتمد على الكاريزما الخاصة بالقائد وهناك من تأخذ شرعيتها من اللوائح والقوانين وهناك من تعتمد على التوارث والقائمة على السيطرة العرفية.

وفي إطار مقابلاتنا مع المبحوثين ضمن عينة دراستنا اتضح جليا اعتماد أغلب التنظيمات الطلابية على مبدأ توارث السلطة في التنظيمات الطلابية، حيث يعتبر ذلك بمثابة ضمان لتوريث طريقة العمل لكي لا تحيد عن هدفها الأساسي، وهذا ما أشار إليه رئيس المكتب الولائي للاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين حين قال (بحكم الخبرة لا يمكن ترك المسؤولية لطالب جديد في الميدان خاصة أن هذا التنظيم له وزن تاريخي ونضالي وله كلمته في الجامعة الجزائرية).

وفي نفس السياق عبَّر على ذلك رئيس المكتب الولائي للحركة الوطنية للطلبة الجزائريين من خلال اعتبار أن توارث السلطة من شأنه أن يضمن الاستقرار داخل التنظيم الطلابي ويحافظ على كتلة أعضائه، وفي مقابل ذلك اعتبر مدير إحدى الإقامات الجامعية بأنه أصبح من الضروري أن يتم تحديد شروط موضوعية من الوزارة الوصية للتداول على السلطة في التنظيمات الطلابية، وارفاق ذلك بتكوين عالي المستوى في مسألة العمل النقابي لتكريس مبدأ تداول السلطة لضمان قاعدة طلابية تمثيلية مكونة جيدا باعتبارها شريك اجتماعي للإدارة.

إن مسألة تداول السلطة مُغيبة نوعا ما في بعض التنظيمات الطلابية وهو ما قطع الطريق على الكثير من المنخرطين قصد الوصول إلى السلطة في ذات التنظيم، وهذا ما دفعهم إلى الانخراط في تنظيمات حديثة النشأة لفرض وجودهم وبالتالي يصبح من الممكن ترأس هذا التنظيم الطلابي الجديد، مع إمكانية امتلاك الرأسمال الرمزي كمورد للقوة يسمح له بالهيمنة

خاصة وأن "السلطة هي المصدر التي يأخذ منها الفاعلون الاجتماعيون وسائل المناورة من مكانتهم في البنية، وهو ما يسمح لهم بالانخراط في لعبة فردية ضمن إطار علاقات العمل"[1]

ففي إطار دراستنا الاستطلاعية اتضح لنا أن رؤساء التنظيمات الطلابية لا يزالون على رأس السلطة ضمنيا رغم انتهاء عهدتهم بحيث يسخرون أشخاصا آخرين منخرطين كرؤساء لهذه التنظيمات مؤقتا إلى غاية امتلاك صفة الطالب• ويكون ذلك بتكليف المقربين لتفادي انتقال السلطة لغيرهم تحت مبدأ غرس فكرة التوارث وهذا ما صرحه لنا أحد مدراء الإقامات الجامعية (أيعقل أن رؤساء بعض التنظيمات الطلابية لايزالون على رأس ذات التنظيمات منذ سنوات؟ لماذا لا تتحدد عهدة فقط لرئيس التنظيم ويُترك المجال للبقية؟ وإذا كانت مبرراتهم هي ضعف التكوين لماذا لا يقومون بتكوينهم؟).

إن هذا الطرح يوضح بصورة صريحة بقاء نفس العناصر على رأس التنظيمات الطلابية إما لعدم تحقيقهم للحد الأدنى من الامتيازات والمكاسب أو لرغبة أطراف أخرى قد تكون سياسية في بقاء نفس العناصر، لأن ذلك يترك لهم المجال لتحقيق مكاسب أخرى تتجاوز النسق الجامعي.

وتتعدد التنظيمات الطلابية رغم أن الهدف واحد ويظهر ذلك بشكل واضح في القانون الأساسي الذي يحدد معالم هذه التنظيمات، إلا أن هناك أهداف ضمنية تختلف من تنظيم طلابي لآخر، والتي تظهر من خلال الممارسات في الحقل الجامعي خاصة في فترة الإضرابات وهو ما يبرر عملية الصراع القائم على التنافس بين ذات التنظيمات، والذي يجعل من عملية

[1] Sainsaulieu (R), **L'identité au travail**, Paris, Presses de Science Po, 2014, p 97.

• التسجيل مجددا في تخصص آخر إما من خلال اجتياز شهادة البكالوريا أحرار أو من خلال سحب شهادة البكالوريا السابقة والتسجيل بها بعد مرور فترة زمنية محددة وفق القانون.

التكتل أمر غير وارد إلا في الحالات الاستثنائية والتي ترتبط بتعليمات من المكتب الوطني بالدرجة الأولى "فالمجموعة الكبيرة التي تضم عددًا كبيرًا من الأعضاء من المستبعد أن يعرفوا بعضهم البعض إلا في حال الاتحاد والتكتل قصد ممارسة الضغط الاجتماعي لتحقيق مصالحها"[1]

وفسر لنا رئيس المكتب الولائي للاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين هذه الفكرة قائلا (بالنسبة لنا نحن لا نثق في بعض التنظيمات الطلابية، كما أن هذا التنظيم الطلابي لا يقارن مع بقية التنظيمات لأنه عريق وله امتداد تاريخي وأغلب التنظيمات تخرجت منه، وبالتالي هذا التنظيم لوحده بإمكانه احداث الفارق دون الحاجة للتكتل).

إن التكتل• يجعل من التنظيمات الطلابية قوة ضاغطة من شأنها التأثير على الإدارة قصد تحقيق الأهداف المشتركة، غير أن اختلاف الأهداف الجزئية لمختلف التنظيمات الطلابية من شأنه التأثير على استقرار النسق الكلي، وهذا راجع لاختلاف الأولويات وزوايا النظر فمثلا عند صدور تعليمة تُحدد رزنامة الامتحانات الخاصة بسداسي معين، تختلف وجهات نظر التنظيمات الطلابية فهناك من تحتج لعدم اشراكها في اتخاذ هذا القرار، باعتبار أن الطالب لم يتلقَ الحد الأدنى من الدروس في المحاضرات، وهناك من يعتبر أن ذلك يتوقف

[1]Mancur (O),op.cit, p 86.

• في إطار مقابلاتنا الاستطلاعية اعتبر أحد المنخرطين السابقين في التنظيمات الطلابية بأن هناك بعض الاستراتيجيات التي يعتمدها بعض التنظيمات الطلابية في حالة التكتل، إذ من القواعد الأساسية في العمل النقابي أنه بإمكانك تحصيل مكاسب معينة عندما تختار وقت تكتل بعض التنظيمات الطلابية ضد الإدارة لتُفاوض فيه أنت وبالتالي ستحقق مختلف المكاسب، لأن الإدارة ستسعى للاستثمار في الانقسامات الطلابية.

على استيفاء سبع حصص في الأعمال الموجهة، في حين هناك من لا يأخذ ذلك كأولوية في عمله النقابي لكنه يحتج على عدم اشراكه في اتخاذ مثل هذه القرارات باعتباره ممثل للطلبة.

لذلك من الطبيعي أن لا نجد تكتلا نقابيا مادامت وجهات النظر مختلفة ولا تصب في قالب واحد، ضف إلى ذلك فإن هناك من يأخذ بعين الاعتبار مسألة الجهوية والعصبية، إذ قد يمتنع تنظيم طلابي عن التكتل مع باقي التنظيمات الطلابية لأن له علاقة جيدة مع الطرف المفاوض في الإدارة سواء كقرابة أو من باب الانتماء لنفس المنطقة الجغرافية، وبالتالي لا يمكنه المجازفة لتفادي تهديم العلاقات غير الرسمية التي بناها والتي يعتبرها كرأسمال اجتماعي لابد من توظيفه لإشباع حاجاته.

إن تعدد التنظيمات الطلابية من شأنه التأثير على فعاليتها لتصبح معيقا وظيفيا في الجامعة بدلا من كونها مصدر قوة، وهو التعدد الذي فرضته الرغبة في امتلاك السلطة، فعندما لا يُشبع المنخرط حاجة تحقيق الذات عن طريق تقلد منصب قيادي في التنظيم الطلابي الذي ينتمي إليه، هنا يضطر إلى التفكير في مصدر آخر لإشباع هذه الحاجة ولو كان ذلك من خلال ترأس تنظيم طلابي آخر والذي يكون في العادة حديث النشأة.

وهذا ما يفسر لنا في كثير من الحالات تمركز النشاطات الثقافية منها أو النقابية على تنظيمات طلابية دون أخرى، والتي عبر عليها رئيس المكتب الولائي للتضامن الوطني الطلابي حين قال (في بداية تشكل التنظيم الطلابي والتي هي بداية الاستقطاب يضطر المسؤول عليه للقيام بنشاطات متنوعة لفرض نفسه في الساحة الطلابية، لكن مع مرور الوقت ومع السنوات يتراجع عن ذلك لأنه غطى هذا الجانب وهو أمر كافي بالنسبة له)، وهنا من الضروري التنويه إلى العلاقة التي قد تربط هذا المسؤول مع التنظيم الطلابي السابق الذي كان ينتمي إليه، ففي العادة يتم التنسيق مع مسؤول التنظيم السابق قصد الاستفادة من خبرته في التفاوض والتحكم

في الثغرات القانونية لكي يستفيد من مجمل الامتيازات والمكاسب التي يتمتع بها، وهذا ما ظهر جليا من خلال فترة مقابلاتنا مع بعض رؤساء التنظيمات الطلابية إذ نجد زيارات متبادلة بينهم في إطار العلاقات غير الرسمية، لكنها لا ترتقي إلى مستوى التكتل الذي يظهر بشكل واضح وصريح في قائمة المطالب المعلن عليها.

بالمقابل يتمتع بعض مسؤولي التنظيمات الطلابية بالسلطة الكاريزماتية بحيث يمكن الحصول على مختلف المكاسب من خلال الخصائص والصفات التي يمتاز بها القائد بدل من العدد الذي يضمه هذا التنظيم الطلابي، فالتموقع الجيد في النسق الجامعي يتوقف في كثير من الأحيان على مدى قدرة القائد في التحكم في مختلف الثغرات إضافة إلى قدرته على التفاوض بما في ذلك الاختيار الاستراتيجي لوقت ومكان الاضراب، وفي هذا السياق أشار مسؤول أحد التنظيمات الطلابية بأن (هناك تنظيمات فرضت سيطرتها بفضل قوة تكوين قادتها فمن الممكن حل بعض المشاكل عن طريق مكالمة هاتفية فقط بدون أي علاقات شخصية أو ما شابه، بل لكون هذا القائد على دراية تامة بكل الثغرات القانونية، وله قدرة على الاقناع وبالتالي ليس في صالح الإدارة أن تفتح أي باب للاعتراض أو الدخول في مشاكل هي في غنى عنها).

المصفوفة رقم (06)

التنظيمات الطلابية من النضال الطلابي إلى النضال السياسي

المواقف المتطابقة مع مضمون البعد	التنظيمات الطلابية من النضال الطلابي إلى النضال السياسي	المواقف المتعارضة مع مضمون البعد
03 (+)	التبعية المباشرة للأحزاب السياسية	**05** (-)
03 (+)	التعاون والتنسيق مع الأحزاب السياسية	**05** (-)
05 (+)	مشاركة التنظيمات الطلابية في الحراك الشعبي الجزائري 2019	**03** (-)

تستند المصفوفة على المواقف التي يُبديها المبحوثين حول مختلف المؤشرات والموزعة في شكل أسئلة في دليل المقابلة الموجه لرؤساء التنظيمات الطلابية، والتي تُعبر عليها الأسئلة الآتية: **س26، س27، س28.**

من خلال المصفوفة الخاصة بتحديد المواقف المتطابقة والمتعارضة مع النضال الطلابي والسياسي للتنظيمات الطلابية، يظهر أن هناك تبعية مباشرة للأحزاب السياسية إذ عبر 03 مبحوثين عن ذلك من أصل 08 مبحوثين، في حين رفض البقية التصريح بوجود أي تبعية لأي حزب سياسي، من جهة أخرى يظهر أن هناك من التنظيمات الطلابية من شارك في الحراك الشعبي الجزائري 2019 حيث أيد ذلك 05 مبحوثين من مجموع 08 مبحوثين ممن يُشكلون عينة بحثنا.

تختلف دوافع الانخراط في التنظيمات الطلابية من فرد لآخر، فقد يكون الدافع مادياً يرتكز على الرأسمال الاقتصادي، وقد يكون معنويا مرتبط بالرأسمال الاجتماعي أو الرمزي

وفي سياق مقابلاتنا ضمن هذه الدراسة اعتبر بعض رؤساء التنظيمات الطلابية بأن انخراطهم في التنظيمات الطلابية هدفه تلقي تكوين نقابي يسمح لهم بالتحكم في فن التفاوض ومختلف الممارسات النقابية، وهذا ما يُؤهلهم للدخول في المجال السياسي، إذ عبر على ذلك رئيس المكتب الولائي للمنظمة الوطنية للطلبة الأحرار حين قال (بالنسبة لي النضال الطلابي في الجامعة هو مرحلة فقط ممهدة للنضال السياسي)

فهناك العديد من المعطيات الميدانية التي لابد أن تُؤخذ بعين الاعتبار ولابد من التحكم فيها من بينها طرق الاقناع سواء عند مواجهة المنخرطين أو الراغبين في الانخراط أو أثناء التفاوض مع الطرف الآخر، والذي يستلزم تقنيات للإقناع لضمان الحصول على المكاسب والظهور كشريك اجتماعي له قوة في الطرح وله تأثير في مختلف القرارات التي تُتخذ، ومثل هذه التقنيات لابد أن يتحكم فيها السياسي قصد اقناع الرأي العام بجدوى برنامجه أو مشروعه السياسي.

ويتمركز نشاط بعض التنظيمات الطلابية في إطار نسق محدود أي أقصى تقديراته المحيط الجامعي وهناك من تعداه إلى خارج أسواره من خلال التبعية الصريحة أو الضمنية لمختلف الأحزاب السياسية، وكان لنا نقاش مع رؤساء التنظيمات الطلابية في هذه المسألة تحديدا، فهناك من صرح بوجود علاقة بينهم وبين الأحزاب السياسية وظهر ذلك جليا من خلال وجود شعارات ولافتات تُعبر على هذه التبعية في مقراتهم أثناء مقابلتنا معهم، وهناك من رفض ذلك قطعا، في حين هناك من اعتبر أن التبعية كانت في السابق غير أن تنظيمهم الطلابي يتمتع بالاستقلالية التامة حاليا.

إن الهدف من الانخراط في التنظيمات الطلابية هو الاستفادة من التكوين النقابي النضالي قصد اقتحام المجال السياسي بهابيتوس مُشبع بالأفكار السياسية، لا يرتبط بالضرورة بالتبعية

الصريحة لحزب سياسي معين، فقد تكون هناك تبعية ضمنية غير مصرح بها للحفاظ على الصورة النقابية والموجهة أساسا لمصلحة الطالب، وفي هذا الإطار اعتبر رئيس المكتب الولائي للاتحاد الوطني للطلبة الجزائريين بأن علاقته مع حزب جبهة التحرير الوطني هي علاقة الأب مع ابنه وهي علاقة لها امتداد تاريخي وثوري وهو بمثابة الوعاء الشبابي الطلابي لهذا الحزب السياسي.

من جهة أخرى عبر رئيس المكتب الولائي للتضامن الوطني الطلابي بأن له علاقة تعاون بينه وبين حزب جبهة التحرير الوطني أيضا، في حين أكد رئيس المكتب الولائي للاتحاد العام للطلبة الجزائريين والذي هو تابع لحزب التجمع الوطني الديمقراطي بأن (هذا التنظيم الطلابي منبثق أصلا من حزب سياسي وهو فرصة لتكوين الطلبة في الجامعة لتأهيلهم فيما بعد لتقلد مناصب سياسية لما لا) وأكد هذين التنظيمين الطلابيين أن طبيعة العلاقة هي علاقة تعاونية.

من خلال الطرح السابق هل يمكننا الجزم بوجود استقلالية في القرارات التي تتخذها التنظيمات الطلابية، طبعا لا، فطريقة تفاوض التنظيمات الطلابية التي لها تبعية سياسية لأحزاب معينة مع الإدارة، تثبت أنه بإمكانها التأثير على قرارات الجامعة في كثير من الأحيان لاعتمادها على أسماء في الساحة السياسية لها علاقة بالأحزاب السياسية التابعة لها، والتي لابد لها من تحقيق بعض المكاسب لهذه التنظيمات الطلابية قد تصل حتى إلى مناصب عمل، وبالمقابل تعتمد هذه الأحزاب السياسية على هذه التنظيمات الطلابية من خلال عملية التعبئة خاصة في الحملات الانتخابية، والأمر هنا ينطبق على التنظيمات الطلابية التي لها تبعية صريحة أو ضمنية لأي حزب سياسي، وبالتالي يمكن اختزال العلاقة بينهما على أنها علاقة تعاون بالدرجة الأولى.

وتتباين مواقف رؤساء التنظيمات الطلابية تجاه الأحداث السياسية• التي حصلت في الحقل السياسي الجزائري، منها الحراك الشعبي الجزائري سنة 2019 والانتخابات الرئاسية سنة 2019 وكذا التعديل الدستوري سنة 2020، فهناك من شارك في الحراك الشعبي باعتباره منخرطا في التنظيم الطلابي، وهناك من شارك باعتباره طالبا جامعيا دون الأخذ بعين الاعتبار لاسم التنظيم الطلابي الذي ينتمي إليه، في حين اكتفى البعض الآخر بدور المتتبع فقط، وهي كلها قرارات غير مستقلة في مجملها، لأن الكثير من الأحزاب السياسية في تلك الفترة كان تأثيرها ضعيفا وبالتالي فليس من مصلحة التنظيم الطلابي التابع لها أن يتبنى موقفه السياسي في هذه المرحلة الحرجة، لذا يصبح من الضروري أن يفتعل سلوكا معينا قد يكون معاكسا لقناعاته الشخصية.

وهنا يحرص الفرد على أن يتلائم السلوك المفتعل مع توقعات الجمهور للدور الذي لابد أن يقوم به وفقا لمنظور إفرنج جوفمان باعتباره في واجهة المسرح ولابد عليه في هذه الحالة من عرض أدائه، والذي يكون من خلال تقديم إشارات ورموز توضح هويته لدى الجمهور لكنه سرعان ما يتخلص من هذا الدور فور الخروج من الحراك الشعبي، ليعود إلى دوره الأساسي كما تفرضه الكواليس في أي عمل مسرحي.

وتأسيسا على ما سبق فدور التنظيمات الطلابية في الحراك الشعبي الجزائري الأخير كان باهت الظهور إذا ما قورن مع الحراك الطلابي بما يعرف بثورة الشباب 1968، لأن هذه الأخيرة اعتمدت على استراتيجيات محددة قصد امتلاك رأسمال الاعتراف بالدرجة الأولى أين عبرت شعاراتها في مضمونها عن افتكاك الحقوق لا المطالبة بها، فهربرت ماركوز ركز في

• يمكن التفصيل في ذلك من خلال الاطلاع على التنظيمات الطلابية والحراك الاجتماعي الجزائري 2019 في الفصل الرابع ضمن الفصول النظرية من هذه الدراسة.

تحليلاته على الحركة الطلابية باعتبارها تمردا ضد السلطة ولأن هدفها تغييري لا اصلاحي من خلال السعي نحو تعبئة الطلبة نحو الاحتجاجات لفرض مطالبها•

إن تبعية بعض التنظيمات الطلابية للأحزاب السياسية هو الذي أفقدها الاستقلالية في قراراتها بحيث جعل من خطابها مقيدا ومرتبطا بخطاب الحزب التابع له، حتى أن فكرة بقاء بعض رؤساء التنظيمات الطلابية لسنوات على رأس ذات التنظيمات راجع إلى تطبيق إرادة حزبية معينة وإلى تعليمات أطراف خارج النسق الجامعي، ضف إلى ذلك وجود تنظيمات طلابية مؤسسة وفق مرسوم رئاسي•• سابقا لكن نشاطها مجمد حاليا إلا أنها تؤدي عملها النقابي في الحقل الجامعي بصورة عادية، رغم أنها غير معتمدة بشكل رسمي من الهيئة الوصية فاختيار الطالب سابقا للانخراط على سبيل المثال في الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية يعكس مدى رغبته في الانضواء تحت لواء حركة يصبح تابع لها فكراً وفعلاً حتى بعد خروجه من الجامعة♦

فهي تعتمد على سلطة رمزية قائمة على مبدأ العلاقات غير الرسمية التي تأسست بفعل الامتداد السياسي لهذا التنظيم الطلابي سابقا، وما لاحظناه في إطار دراستنا هو أن التنظيمات الطلابية التي تعتمد على فكرة توريث السلطة هي نفسها التي لديها تبعية حزبية وهذا له دلالة

• أنظر لدراسة هربرت ماركوز ضمن الدراسات السابقة في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

•• يتعلق الأمر بالاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية والذي أسسه الرئيس الراحل هواري بومدين وهي المنظمة التابعة لحزب جبهة التحرير الوطني وتشمل عدة شرائح بما فيها الطلبة الجزائريين والتي تم تجميد نشاطها في الحقل الجامعي، غير أنه وفي إطار دراستنا الاستطلاعية تبين أن هذا التنظيم الطلابي لازال يقوم بنشاطه النقابي داخل الجامعة بصورة عادية، رغم أن اسمه غير مدرج في الجمعيات الطلابية المعتمدة من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية والمرخص لها بالنشاط بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

♦ تم عرض دراسة حالة للاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية في الفصل الخاص بالدراسات السابقة ويتعلق الأمر بـ: دور التنظيمات الطلابية في انتاج النخب السياسية وهو التنظيم الذي كان ناشطا سابقا في الحقل الجامعي والسياسي، غير أنه تم حظر نشاطه في فترة انجازنا لدراستنا الحالية.

على مركزية السلطة في التنظيمات الطلابية، حتى أن الإرادة السياسة يتم فرضها على التنظيمات الطلابية التابع للأحزاب السياسية، وفي هذه النقطة بالذات صرح رئيس المكتب الولائي للاتحاد العام الطلابي الحر بما يلي (لقد شاركت في الحراك الشعبي الجزائري كمنخرط في هذا التنظيم الطلابي في تلك الفترة، أما بخصوص التبعية الحزبية ففي السابق كانت هناك علاقة مع حزب حركة مجتمع السلم، لكن حاليا لا وجود لها لأنه مؤخرا تم فتح المجال لحرية الطالب السياسية ومن هنا ألغيت فكرة أي انتماء لحزب سياسي).

إن مختلف التوجهات السياسية لمختلف التنظيمات الطلابية تتعارض أساسا مع ميثاق الآداب والأخلاقيات الجامعية•،والذي يمنع أي تسييس للجامعة باعتباره انتهاكا للحرم الجامعي كما تتعارض أيضا مع القانون الذي يحكم نشاط الجمعيات إذ "تتميز هذه الأخيرة بهدفها وتسميتها وعملها عن الأحزاب السياسية، ولا يمكن أن تكون لها أية علاقة بها سواء كانت تنظيمية أم هيكلية، كما لا يمكن أن تتلقى منها إعانات أو هبات أو وصايا مهما يكن شكلها ولا يجوز لها أبدا أن تساهم في تمويلها"[1]، فمثل هذه الممارسات من شأنها افراغ التنظيمات الطلابية من محتواها، وحيادها عن هدفها الأساسي والمتمثل في الدفاع عن الحقوق المادية والمعنوية للطلبة، وهذا ما لخصه عبد الناصر جابي في وصفه لنشاط التنظيمات الطلابية عندما وصفها باللوبيات الهادفة إلى تحقيق "مختلف الامتيازات والمصالح الموجهة لمجموعة صغيرة من المُستفيدين المتواجدين منذ سنوات عديدة على رأس هذه التنظيمات التي هجرها الطلبة، لتتحول إلى لعبة في خدمة بعض الاستراتيجيات الفوقية البعيدة عن مصلحة الجامعة بكل تأكيد"[2].

• أنظر لـ: ميثاق الآداب والأخلاقيات الجامعية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، 2021.

[1] راجع: القانون رقم 12-06 المؤرخ في 12 يناير 2012 والمتعلق بالجمعيات.

[2] عبد الناصر جابي، **مواطنة بدون استئذان**، منشورات الشهاب، الجزائر، ط1، 2006، ص 150.

الاستنتاج الجزئي لنتائج الفرضية الثانية:

من خلال تحليلنا لأبعاد الفرضية الثانية فقد اتضح اعتماد التنظيمات الطلابية على الاستراتيجية الهجومية لفرض سيطرتها على الإدارة وذلك من خلال الإضرابات، بحيث تُهيكل ذات التنظيمات اللعبة وفقا لمصالحها الخاصة والتي تسمح لها بامتلاك السلطة، ويكون ذلك من خلال التحكم في مناطق الشك والحصول بذلك على مختلف المكاسب والامتيازات المختلفة من تنظيم طلابي إلى آخر.

وعليه تقوم التنظيمات الطلابية في إطار تحقيق الأهداف المُسطر لها على الإضرابات كاستراتيجية هجومية وكتعبير عن ضعف قنوات الاتصال الرسمية وغياب الحوار وفشل أساليب التفاوض بينها وبين الإدارة داخل النسق الجامعي، كما تعتبر المصالح هي المحرك الرئيسي للصراع بين التنظيمات الطلابية والإدارة، خاصة وأن المصالح المترابطة تُشكل عائقا في عملية التفاوض على اعتبار أن كل طرف يستهدف الاستحواذ على مختلف المكاسب وفقا لما تفرضه عليه حاجاته ومصالحه، وهو ما يمنح الأولوية لمن يتحكم في مناطق اللعب ليضمن بذلك هيمنته.

وترتكز الاستراتيجية الهجومية التي تعتمدها التنظيمات الطلابية على تمرير جملة من المطالب إلى الطرف الآخر، إذ يبني الفاعل الاجتماعي استراتيجيته للحصول على موارد السلطة المختلفة، وهو ما يندرج ضمن استراتيجية الاستثمار الرمزي والذي يسمح له بزيادة رأسمال الاعتراف بالنسبة له، فحتى عملية التفاوض هي بمثابة اعتراف رسمي يُمكنه من فتح المجال لعرض مختلف المطالب حيث يتم التعامل مع ذلك على أنه رأسمال رمزي، وقد تعتمد التنظيمات الطلابية على الاستراتيجية الدفاعية باعتبارها تميز الاستراتيجية النقابية على المستوى القاعدي، حتى ولو ظهرت بوادر الهجومية في مواقفها على مستوى القمة، كنتيجة

للتحولات التي لازال يعرفها النظام السياسي، لتحاول أن تستغلها القيادات النقابية لاحتلال مواقع أحسن لها ضمن اللعبة السياسية•

وعليه نجد أنه من الطبيعي أن تعتمد بعض التنظيمات الطلابية على كاريزما القائد لبسط سيطرتها ونفوذها، إذ يصبح في هذه الحالة لشخصية القائد الدور البارز في تطبيق الاستراتيجية الهجومية، وبالتالي فإن خضوع المنخرطين للقائد لا يرتبط دائما بشرعية هذه السلطة بقدر ما يرتبط بمختلف المكاسب والامتيازات التي سيتم تحقيقها، في حين قد تعتمد السلطة في التنظيمات الطلابية على أساس العقلانية من خلال تغليب التخطيط والمنطق أين يتم ربط الوسائل بالأهداف، بما في ذلك الاعتماد على الأحزاب السياسية بشكل ظاهري أو ضمني لأن هذه التنظيمات خاضعة لاستراتيجيات اندماجية تابعة للسلطة العليا بالدرجة الأولى، وهنا لابد من اثبات وجودها وهيمنتها عن طريق تعبئة مختلف الموارد المتاحة لتحقيق مصالحها لأن النشاط النقابي للتنظيمات الطلابية يندرج ضمن جماعات الضغط والمصالح، وهذا ما يفسر لنا بقاء نفس الأفراد في أعلى هرم التنظيمات الطلابية لأن ذلك له علاقة بمبدأ توريث السلطة وما تحمله من أفكار وايديولوجيات، فحتى بغياب القائد تبقى الأفكار متوارثة ومنتقلة من فاعل اجتماعي إلى آخر.

وفي نفس الصدد، فإن الشعور بالحرمان النفسي وفقا لنظرية ماير زالد وجون ماكرثي الخاصة بتعبئة الموارد لا يكفي للشحن لمجابهة الطرف الآخر، إذ لابد من الاستثمار في مختلف الموارد المتاحة، وعليه نرى أن الأحزاب السياسية هي من الموارد التي تعتمد عليها التنظيمات الطلابية في بناء مختلف استراتيجياتها، بحيث تعمل على استغلال الموارد المتاحة لصالحها لتثبت فعاليتها في عملية التعبئة ضد الإدارة في الجامعة بشقيها البيداغوجي

• أنظر لدراسة عبد الناصر جابي ضمن الدراسات السابقة في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

والاجتماعي الخدماتي، غير أن علاقة هذه الأخيرة مع التنظيمات الطلابية تمتاز بالتوتر في غالبيتها مقارنة مع الإدارة البيداغوجية، وبالتالي تستثمر التنظيمات الطلابية في مختلف الموارد من خلال التركيز على الأفكار التي تحظى بتأييد الأغلبية والعمل على تقديم حوافز للمنخرطين إضافة إلى الاستثمار في القوانين التي تُشجع الحريات، وبالتالي يتلخص دور التنظيمات الطلابية هنا في صناعة الموارد خاصة السياسية منها تحسبا للمراحل القادمة وفقا لنظرية تعبئة الموارد المشار إليها.

الفصل التاسع

تحليل نتائج الفرضية الثالثة

تمهيـــد

- **إدارة الصراع مع التنظيمات الطلابية**
- **تفعيل الاستراتيجية الدفاعية لفرض السيطرة والتحكم في مناطق الشك**
- **إدارة الأزمات خلال الإضرابات الطلابية**

الاستنتاج الجزئي للفرضية الثالثة

تمهيد

تتضمن الفرضية الثالثة أسلوب المُناورة الذي تعتمده الإدارة في تعاملها مع التنظيمات الطلابية، فهي تلجأ بذلك إلى بناء استراتيجية تسمح لها بالتحكم في التنظيمات الطلابية للحد من ضغطها وفعاليتها، وبالتالي تبقى ذات التنظيمات تحت سيطرتها وتعمل وفق سلطتها الرمزية، ولتحليل هذه الفرضية تم اجراء مقابلات موجهة مع عُمداء الكليات والمُقدر عددهم بسبعة مبحوثين، فضلا عن مدراء الإقامات الجامعية والمقدر عددهم بأربعة مبحوثين مع إضافة ممثل عن مديرية الخدمات الجامعية، فالأولى تمثل الجانب البيداغوجي أما الثانية فتمثل الجانب الاجتماعي الخدماتي، وتم بذلك الاعتماد على ثلاث مصفوفات ويتعلق الأمر بإدارة الصراع مع التنظيمات الطلابية واعتماد الإدارة على الاستراتيجية الدفاعية لفرض السيطرة على التنظيمات الطلابية، إضافة إلى إدارة الأزمات في حالة الإضرابات الطلابية.

المصفوفة رقم (07) إدارة الصراع مع التنظيمات الطلابية

الإقامات الجامعية		إدارة الصراع مع التنظيمات الطلابية	المعاهد والكليات	
المواقف المتطابقة مع مضمون البعد	المواقف المتعارضة مع مضمون البعد		المواقف المتطابقة مع مضمون البعد	المواقف المتعارضة مع مضمون البعد
02 (+)	03 (−)	تفادي التصعيد باللجوء إلى العدالة	05 (+)	02 (−)
05 (+)	00	التعهد بتنفيذ المطالب المقترحة	07 (+)	00
04 (+)	01 (−)	الأخذ بعين الاعتبار لاقتراحات التنظيمات الطلابية	03 (+)	04 (−)
05 (+)	00	تفعيل قنوات الاتصال مع التنظيمات الطلابية	07 (+)	00

تُمثل المصفوفة مختلف المواقف التي يُبديها المبحوثين حول المؤشرات والموزعة في شكل أسئلة في دليل المقابلة الموجه لعمداء الكليات ومدراء الاقامات الجامعية، والتي تُعبر عليها الأسئلة الآتية: **س1، س2، س3.**

وفقا للمصفوفة الخاصة بتحديد المواقف المتطابقة والمتعارضة مع إدارة الصراع مع التنظيمات الطلابية في الإقامات الجامعية كشق اجتماعي والكليات الجامعية كشق بيداغوجي يتضح لنا أن هناك تطابق في مواقف جميع المبحوثين، بخصوص تعهدهم بتنفيذ المطالب المقترحة، بالإضافة إلى السعي نحو تفعيل قنوات الاتصال مع التنظيمات الطلابية غير أن هناك اختلافات في المواقف بين الإدارة البيداغوجية والإدارة الاجتماعية فيما يخص تفادي التصعيد وامكانية اللجوء إلى العدالة، حيث عبر 05 مبحوثين عن ذلك كدلالة على اعتمادهم على فتح باب الحوار مع التنظيمات الطلابية، في حين عارض 03 مبحوثين من مدراء الإقامات الجامعية ذلك، والذي له دلالة على ميلهم للاعتماد على التصعيد في تعاملهم مع التنظيمات الطلابية، من جهة أخرى نلاحظ وجود تباين في المواقف بخصوص الأخذ بعين الاعتبار لاقتراحات التنظيمات الطلابية، بحيث عبر 04 مدراء للإقامات الجامعية بالتأييد من أصل 05 مبحوثين في حين تباينت مواقف عمداء الكليات بين الرفض والتأييد على اعتبار أن هناك من الاقتراحات التي لا تصب في خدمة الجامعة، وبالتالي لا يمكن أخذها بعين الاعتبار.

تعتمد آليات الهيمنة والتحكم على مدى قدرة الأعوان الاجتماعيين على السيطرة في مختلف الحقول الاجتماعية، بحيث تصبح موارد القوة متمركزة عند فئة محددة والتي تجعل من باقي الأعوان الاجتماعيين مجرد خاضعين لمختلف الأوامر والتعليمات الصادرة عن هذه الفئة من خلال الإكراه، وهي الطريقة التي تجعل من هذه الهيمنة أمرا عاديا ويتم تقبله من طرف الخاضعين لها بدون أي مقاومة أو رد فعل.

وتقوم الإدارة على فرض الهيمنة العقلانية والتي تستمد شرعيتها من مجمل القوانين واللوائح التي تضبط العلاقة بينها وبين التنظيمات الطلابية باعتبارها شريك اجتماعي، إذ تعتمد على كل ماهو مُقنن لضبط تلك الممارسات التي تقوم بها ذات التنظيمات خاصة في حالة

الغلق العشوائي للكليات أو الإقامات الجامعية بدون الأخذ بعين الاعتبار للمراحل القانونية المتعارف عليها، ففرض السلطة يتوقف على "إمكانية تأثير فرد أو مجموعة على فرد أو مجموعة أخرى في إطار علاقة تفاوضية غير متوازنة"[1]

وفي هذا الإطار صادف في فترة مقابلاتنا البحثية قيام أحد التنظيمات الطلابية بغلق إحدى الكليات الجامعية• بالاعتماد على لائحة للمطالب لم يتم فيها اشعار بعض الهيئات متمثلة في مصالح الأمن تحديدا، وهو ما اعتمدته الإدارة كثغرة قانونية لإعادة توجيه هذا الفعل الاجتماعي لصالحها وتم بذلك وقف الإضراب باعتباره غير شرعي ومخالف للقانون، وتتعدد أشكال الهيمنة استنادا إلى الاستراتيجية التي تعتمد عليها الإدارة فقد تفرض هيمنتها من خلال اعتبار أن التنظيمات الطلابية لا تلتزم بأيام الاستقبال المخصص لهم لعرض مطالبهم، فهي بذلك تخترق التعليمات التي تضبط سيرورة العمل ولا تلتزم بها.

إن العشوائية في الإضرابات قد تستغله الإدارة في فرض هيمنتها على مناطق الشك وبالتالي سيكون لها حرية التموقع استنادا للثغرات التي تخدم مصالحها، حيث أكد عميد كلية العلوم الطبيعية والحياة بأن سلسلة الإضرابات المتكررة قد أخذت أبعادا أخرى إذ قال (في اعتقادي أنها مفتعلة، فبعض التنظيمات الطلابية ماهي إلا آلة لضخ أفكار من خارج أسوار الجامعة).

كما أن تعدد الإضرابات يرجع إلى تعدد التنظيمات الطلابية وهذا ما يعطل المصالح الإدارية سواء في الجانب البيداغوجي أو الاجتماعي، وهذا ما أكد عليه عميد كلية العلوم الانسانية والاجتماعية قائلا (نقوم باستقبال 13 تنظيم طلابي معتمد إضافة إلى ممثلي الأفواج

[1] Crozier(M), Friedberg (E), **L'acteur et le Système**, Paris, Editions du Seuil, 1977, p66.

• تزامن الإضراب مع امتحان خاص بجامعة التكوين المتواصل المبرمج في احدى الكليات أين تم تغيير مكان الامتحان للكلية المجاورة وكان ذلك بتاريخ 2023/05/24.

لكن بالمقابل لا ننسى أن هناك مصالح إدارية أخرى قد تتعطل إذا فتحنا الباب على مصراعيه للاستقبال).

إن تباين المصالح والأهداف من شأنه خلق الصراعات والنزاعات وهي الدافع لمحاولة تحقيق كل طرف لجملة من المكاسب والامتيازات مقارنة مع الطرف الآخر، وبما أن حدوث الصراع هو عملية ضرورية في أي منظمة ولا يمكن تجنبه بشكل كلي وفعلي، ولكن من الممكن إدارته والتحكم فيه لكي لا تحيد الأهداف الخاصة عن الهدف العام، فالإدارة تبسط سيطرتها من خلال استخدام مختلف الرساميل لصالح خطاباتها استنادا لسلطتها الرمزية والتي تسمح لها بممارسة انتهاك ضمني غير مصرح به بشكل علني على التنظيمات الطلابية خاصة عند منع الوزارة الوصية لأي لجوء للقضاء• ضد أي تنظيم طلابي والاكتفاء باعتماد كل الطرق الودية المتاحة مع اشعار الهيئة الوصية بأي اجراء قد يتخذ ضدهم.

وفي هذه الحالة هناك إقرار بأهمية الشريك الاجتماعي في الجامعة غير أنها بطريقة أخرى تمارس نوع من الهيمنة عندما تستثني التنظيمات الطلابية من مختلف الاجتماعات والمشاركة بذلك في اتخاذ القرارات، ضف إلى ذلك فإن الاستراتيجية التي تنتهجها الهيئة الوصية هي محاولة لمنع كل الفاعلين الاجتماعيين من مراقبة مناطق الشك من خلال حجب كل مواطن الخلل كمحاولة منها لإبراز كل ماهو إيجابي في إطار ما يسمى بالوعي الزائف.

وبذلك تعتمد التنظيمات الطلابية على الإضرابات عندما تُدرك بأن هويتها مهددة وأنه لابد من فرض وجودها في الجامعة، غير أنه يُفرض عليها التفاوض غير المتكافئ في إطار السلطة الرمزية للإدارة بدلا من التفاوض التعاوني والذي تكون فيه المطالب واضحة والأهداف محددة بعيدا عن المساومات والابتزاز، وفي هذا السياق أكد عميد كلية العلوم الدقيقة والاعلام

• يمكن الاطلاع على الملحق رقم (05) بخصوص مراسلة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

الآلي بأن (هناك بعض التنظيمات الطلابية التي تعتقد بأن لديها صلاحيات غير منتهية تسمح لها بالتحكم والسيطرة، وهذا ما يخلق التوتر بطبيعة الحال).

وهذا ما يجرنا للحديث عن نوعية بعض المطالب• التي تُطرح من طرف بعض التنظيمات الطلابية والتي اعتبرها أغلب مسؤولي الإدارة البيداغوجية منها والاجتماعية بغير المنطقية، والتي تدرك من خلالها أن الغرض من هذا الفعل الاجتماعي أساسا هو تكريس الرداءة في الحقل الجامعي بدلا من محاربتها، إضافة إلى عرض بعض المطالب التي يستدعي تحقيقها تكافل الجهود بين الإدارة والتنظيمات الطلابية على حد سواء.

فإذا أخذنا على سبيل المثال موضوع النظافة فهو يرتبط بتقصير من طرف الإدارة في توفير الظروف الملائمة للعمل والدراسة من جهة، كما يرتبط أيضا بغياب الدور التوعوي التحسيسي لذات التنظيمات من جهة أخرى، فقد تناول عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية هذه الفكرة قائلا (إن ادراج موضوع النظافة مثلا في لائحة المطالب هو غير منطقي في كثير من الأحيان، فنحن نرى بأن الطالب هو من يتحمل مسؤولية ذلك وليس الإدارة، فالأنسب هو وضع مبادرات للتوعية من طرف التنظيمات الطلابية لأن المسألة مرتبطة بالوعي قبل كل شيئ، وهذا ما يجب أن يدركه مسؤولي التنظيمات الطلابية، لأنه منطقيا بعد كل عملية تنظيف ستعود الأمور لحالها مجددا في الغد) وهذه الأفعال تندرج ضمن العقلانية المحدودة إذ أن "فكرة العقلانية المحدودة تبرز لنا أن هناك سلوكيات غير عقلانية رغم أنها ليست كذلك"[1]

• اطلعنا على لائحة مطالب مُقدمة من طرف إحدى التنظيمات الطلابية لإقامة جامعية تحوي على بعض المطالب غير المنطقية من بينها ضرورة توفير أبواب حديدية للغرف الخاصة بالطلبة المقيمين، وهذا ممنوع من باب الحيطة والحذر في حالة حدوث أي طارئ يستدعي تدخل أعوان الحماية المدنية مثلا.

[1] Friedberg (E), **Le Pouvoir et la règle:Dynamiques de L'action Organisée**, Paris, Seuil, 1997, p54.

وفي هذا إشارة إلى عشوائية تدوين المطالب وادراجها في الواجهة لاستغلالها فيما بعد لتحقيق المصالح الضمنية، والتي تندرج ضمن الرهان الخاص بالتنظيمات الطلابية فحتى بوجود الإكراهات فإن ذات التنظيمات ستستغلها لصالحها.

المصفوفة رقم (08) تفعيل الاستراتيجية الدفاعية لفرض السيطرة والتحكم في مناطق الشك

الإقامات الجامعية		تفعيل الاستراتيجية الدفاعية لفرض السيطرة والتحكم في مناطق الشك	المعاهد والكليات	
المواقف المتطابقة مع مضمون البعد	المواقف المتعارضة مع مضمون البعد		المواقف المتطابقة مع مضمون البعد	المواقف المتعارضة مع مضمون البعد
03 (+)	02 (−)	الميل لتنظيمات طلابية على حساب أخرى	05 (+)	02 (−)
04 (+)	01 (−)	استغلال طرح مطالب خارج اللائحة المعروضة	07 (+)	00
03 (+)	02 (−)	الاستثمار في عدم شرعية المطالب المطروحة	04 (+)	03 (−)
03 (+)	02 (−)	استغلال التمثلات السلبية من الطلبة غير المنخرطين في التنظيمات الطلابية	04 (+)	03 (−)

تُعبر المصفوفة على المواقف التي يُبديها المبحوثين حول مختلف المؤشرات والموزعة في شكل أسئلة في دليل المقابلة الموجه لعمداء الكليات ومدراء الاقامات الجامعية، والتي تُعبر عليها الأسئلة الآتية: **س4، س5، س7، س9، س10، س12، س16.**

من خلال عرض للمصفوفة الخاصة بتحديد المواقف المتطابقة والمتعارضة مع الاستراتيجية الدفاعية للإدارة في الإقامات الجامعية كشق اجتماعي والكليات الجامعية كشق بيداغوجي، نلاحظ أن هناك توافق بين مدراء الإقامات الجامعية وعمداء الكليات في جميع المؤشرات الموضحة في الجدول، إذ يظهر لنا بشكل واضح تأييد كل مسؤولي الإدارة بشقيها البيداغوجي والاجتماعي لاستغلالهم طرح التنظيمات الطلابية لمطالب خارج اللائحة المعروضة، كما أن هناك ميولات لتنظيمات طلابية معينة على حساب تنظيمات أخرى، في حين نلاحظ تقارب في المواقف بين التأييد والرفض فيما يخص الاستثمار في عدم شرعية المطالب المطروحة من طرف ذات التنظيمات، ونفس الملاحظة تنطبق على استغلال التمثلات السلبية من الطلبة غير المنخرطين في التنظيمات الطلابية، وبذلك يمكن القول أن جميع المؤشرات الموضحة في الجدول أعلاه والتي تعكس الاستراتيجية الدفاعية لكل من مسؤولي الإدارة تمتاز بالتقارب بين مدراء الإقامات الجامعية وعمداء الكليات الجامعية.

تستمد التنظيمات الطلابية شرعيتها باعتبارها شريك اجتماعي وفقا لمختلف اللوائح والقوانين الرامية لإرساء اللامركزية في اتخاذ القرارات من خلال أخذ مقترحاتها بعين الاعتبار فهي بذلك بمثابة البديل الوظيفي الذي يتم الاعتماد عليه لخلق التوازن وضمان استقرار النسق الاجتماعي، وهي النقطة التي أكد عليها ممثل مديرية الخدمات الجامعية حين قال (التنظيم الطلابي هو شريك اجتماعي ودوره فعال في الجامعة، فهو مساهم في تنظيم النشاطات والتظاهرات والحملات التحسيسية خاصة داخل حرم الإقامة الجامعية).

لكن بالمقابل قد تصبح هذه التنظيمات الطلابية بمثابة الخلل الوظيفي الذي يصيب نسق الجامعة، بحيث أن غياب التكوين النقابي لبعض مسؤولي التنظيمات الطلابية يجعله في موقف الحلقة الأضعف في عملية التفاوض، وهذا ما أكد عليه مدير إحدى الإقامات الجامعية بقوله (نميل إلى التنظيمات الطلابية التي تنتهج الحوار والعمل مع الإدارة من أجل إيجاد حلول حقيقية وليست حلول مربوطة بمصالح شخصية، وهذا لا يعتبر ميل بل أسلوب حضاري والتزام بقواعد الحوار والتشاركية)

وفي نفس الطرح اعتبر مدير معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية أن (طريقة طرح الانشغالات من بعض التنظيمات الطلابية مستفزة ولا ترقى للعمل النقابي أو للشريك الاجتماعي)، وعليه نرى أن مثل هذه الممارسات هي بمثابة المُعيق الوظيفي غير المرغوب فيه على مستوى النسق الاجتماعي، وهذا ما يستلزم إحلال البدائل الوظيفية الملائمة.

وعليه تضطر الإدارة في فترة الإضرابات الطلابية إلى اعتماد الاستراتيجية الدفاعية من خلال التقليل من مجمل التنازلات التي تفرضها التنظيمات الطلابية في شكل مطالب، محاولة بذلك تحقيق الحد الأدنى من المكاسب للخروج من التفاوض بأقل الأضرار، وعادة تكون هذه في الفترات الحساسة للإضرابات كفترة الامتحانات أو الملتقيات العلمية أو زيارة المسؤولين للجامعة.

وفي هذه الحالة تستغل الإدارة فترة التفاوض لجمع أكبر قدر من المعطيات والتنقيب عن نقاط ضعف الطرف الآخر لأخذها بعين الاعتبار في المراحل القادمة للتفاوض أين تبادر بالاستراتيجية الهجومية، لأنها تمتلك هامشا للحرية يسمح لها بالاستثمار مثلا في النزاعات الداخلية بين التنظيمات الطلابية، أو في المخيال الاجتماعي المتشكل لدى الطلبة غير المنخرطين في التنظيمات الطلابية تجاه نشاط ذات التنظيمات، أو حتى بوثائق أو تسجيلات

تثبت مجمل المطالب الشخصية التي يتم طرحها في التفاوض، والتي لا تعبر عن المطالب الشكلية التي تم عرضها في لائحة المطالب.

وفي هذه النقطة بالذات أكد جميع مسؤولي الإدارة بما في ذلك عمداء الكليات ومدراء الإقامات الجامعية بطرح بعض التنظيمات الطلابية لمطالب شخصية لا تمت بصلة للمطالب المعروضة، في حين تلتزم تنظيمات أخرى بما هو مدون في قائمة المطالب، ويتم بذلك تدوين مضمون الاجتماع ومجرياته في محضر اجتماع يتم نشره لاحقا من باب الاعلام.

إن إثبات الإدارة لهيمنتها يتجلى من خلال الحرص على بقاء الوضعية التنظيمية كما هي لأنها على دراية بالأهداف التي تسعى للوصول إليها، فهي بذلك لا تتأثر بمختلف الضغوطات التي تمارسها التنظيمات الطلابية متمثلة في الإضرابات، ولا تسمح بفرض أي تغييرات قد لا تتلائم مع أهدافها، لذلك فهي تعتمد على الاستراتيجية الدفاعية في العادة للحفاظ على مكاسبها.

وهذا ما أكد عليه أحد مدراء الإقامات الجامعية قائلا (حقيقة لا أترك المجال لبعض التنظيمات الطلابية لبناء أي استراتيجية من شأنها الضغط علينا أو ما شابه، لأني مرن معهم وبالتالي أضع أرضية حوار بيننا في حدود القانون، وفي ذلك أشترط حضور أعضاء المكتب للتحاور، رغم أنني أجد تحفظات من طرف رؤساء التنظيمات الطلابية في مسألة حضور أعضاء المكتب، لأنه قد يحصل وأن يكون عضو غير راضي بالعضوية أساسا واسمه مدرج وهذا غير قانوني، غير ذلك أتخذ الإجراءات القانونية ضدهم من خلال اخطار الجهات الوصية بكل خطوة)، إن مثل هذه الاستراتيجيات تضع بعض التنظيمات الطلابية في موقف ضعف بعد ما كانت في موقف قوة، وهذا ما يُجبرها على اعتماد أسلوب المواجهة أو الانسحاب قصد مراجعة أوراقها وترتيب أولوياتها.

المصفوفة رقم (09) إدارة الأزمات خلال الإضرابات الطلابية

الإقامات الجامعية			المعاهد والكليات	
المواقف المتطابقة مع مضمون البعد	المواقف المتعارضة مع مضمون البعد	إدارة الأزمات خلال الإضرابات الطلابية	المواقف المتطابقة مع مضمون البعد	المواقف المتعارضة مع مضمون البعد
04 (+)	01 (−)	النظر إلى التنظيمات الطلابية على أنها عبئ على الإدارة	06 (+)	01 (−)
03 (+)	02 (−)	توتر العلاقة مع التنظيمات الطلابية	05 (+)	02 (−)
04 (+)	01 (−)	تأثير توقيت ومدة الإضراب على سيرورة العمل	06 (+)	01 (−)

تستند المصفوفة على المواقف التي يُبديها المبحوثين حول مختلف المؤشرات والموزعة في شكل أسئلة في دليل المقابلة الموجه لعمداء الكليات ومدراء الاقامات الجامعية، والتي تُعبر عليها الأسئلة الآتية: **س6، س8، س11، س13، س14، س15، س17، س18.**

استنادا إلى المصفوفة الخاصة بتحديد المواقف المتطابقة والمتعارضة مع إدارة الأزمات خلال الإضرابات الطلابية في الإقامات الجامعية كشق اجتماعي والكليات الجامعية كشق بيداغوجي، يتضح أن هناك نظرة تُجاه التنظيمات الطلابية على أنها عبئ على الإدارة وهذا

بتأييد أغلب مسؤولي الإدارة، ونفس الأمر ينطبق على الإقرار بوجود توتر بينهم وبين التنظيمات الطلابية، كما أن أغلب المواقف تثبت أن وقت الإضراب ومدته يؤثران بشكل مباشر على سيرورة العمل سواء في الكليات الجامعية أو في الإقامات الجامعية.

تعتمد فعالية أي منظمة في طريقة تعاملها مع المشاكل وإدارتها للأزمات التي قد تواجهها والناتجة إما عن فقدان المعلومة أو تسارع الأحداث تباعاً مثل تصعيد الإضرابات، والتي سرعان ما تصبح تهديدا مباشرا لاستقرار المنظمة، مما يفقد صاحب القرار القدرة على التحكم والسيطرة وهنا يصبح لزاما عليه اختيار الاستراتيجية الملائمة لإدارة هذه الأزمة.

ولتفادي هذه الأزمات يستلزم ذلك اشراك الفاعلين في اتخاذ القرارات وأخذ مجمل الاقتراحات المقدمة من طرفهم في مختلف الاجتماعات، وبالتالي استبعاد كل أشكال الأسلوب الانفرادي القائم على مركزية القرار، ففي إطار حديثنا عن الاجتماعات التنسيقية في الجامعة والتي لابد أن يتم فيها اشراك التنظيمات الطلابية، أكد لنا مسؤولي هذه الأخيرة بأنه قلما يتم استدعائهم لذلك رغم أن المشاركة في مختلف اللقاءات والاجتماعات يُخولها القانون وتحث عنها مختلف المراسلات من الوزارة الوصية، إلا أن الاستدعاءات تكون للتفاوض فقط في فترة الإضرابات من باب إدارة الأزمة، لذلك يتم التكثيف من الإضرابات لعدم وجود أرضية للحوار.

كما أن التصعيد يُراد منه في كثير من الحالات اشعار أعلى سلطة• بالصراع القائم بينهم وبين الإدارة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، حتى أن بعض التنظيمات الطلابية تعتبر أن الإدارة تميل إلى تنظيمات محددة دون أخرى، وهو الطرح الذي أكد عليه عميد كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قائلا (من المنطقي أن نميل إلى التنظيم الطلابي الذي له قاعدة طلابية كبيرة لأنه الأقرب لتمثيل الطلبة) وهو ما أكده أيضا رئيس

• اشعار وزير التعليم العالي والبحث العلمي أو والي الولاية.

المكتب الولائي للتضامن الوطني الطلابي عندما اعتبر أن الإدارة تعمل وتستجيب مع من يفرض نفسه ميدانيا، فالتنظيم الطلابي الذي له تعداد كبير في الساحة الطلابية هو الذي يستفيد من الامتيازات بسهولة.

يلتزم بعض عمداء الكليات ومدراء الإقامات الجامعية بمفاوضة التنظيمات الطلابية المعتمدة من طرف الوزارة الوصية، في حين يحيد البعض الآخر عن ذلك من خلال استقبال تنظيمات طلابية مُجمدة النشاط في الحقل الجامعي، لأن مبدأ عمل الإدارة هنا مبني على مجمل العلاقات غير الرسمية التي تكونت مع مرور الوقت مع هذه التنظيمات التي كانت تنشط بصورة عادية سابقا، وبالتالي تسعى إلى نشر فكرة أساسها أن الإدارة تفاوض جميع التنظيمات الطلابية المعتمدة منها وغير المعتمدة في حدود المطالب الشرعية، أي الاعتماد على التفاوض المبني على العلاقات غير الرسمية وليس على القانون•• وبإمكانهم حتى الحصول على مكاسب وامتيازات قد تعجز عنها باقي التنظيمات الطلابية المعتمدة.

من جهة أخرى تعتمد الإدارة على أساليب معينة كاستراتيجية دفاعية تظهر جليا من خلال وضع عراقيل غير معلن عنها بشكل صريح لاستقبال ممثلي التنظيمات الطلابية خاصة في الإقامات المخصصة للإناث، حيث أكد أغلب مسؤولي التنظيمات الطلابية على تعمد بعض مدراء هذه الإقامات الجامعية عدم استقبالهم من خلال تقديم مبررات غير مقنعة تماما.

وفي فترة اجرائنا للمقابلات أكد جميع مسؤولي التنظيمات الطلابية على ميلهم لمفاوضة عمداء الكليات مقارنة مع مدراء الإقامات الجامعية، والأمر يعود حسبهم إلى الرأسمال الثقافي

•• يمتنع التنظيم الطلابي المُجمد نشاطه عن الإضرابات لأنه غير قانوني، لكنه بالمقابل يعتمد على العلاقات غير الرسمية لتمرير مطالبه.

الذي يتمتع به أغلب عمداء الكليات، إضافة إلى حجم الفساد• الذي تعاني منه الإقامات الجامعية مقارنة مع الكليات، فهناك غياب للوعي المشترك لواقع الخدمات الجامعية مع وجود صراع قائم بين التنظيمات الطلابية والإدارة الخدماتية، ضف إلى ذلك حالة الانسداد في الإقامات الجامعية••

وتماشيا مع ما تم ذكره اعتبر رئيس المكتب الولائي للحركة الوطنية للطلبة الجزائريين (في الإقامات الجامعية قد نقوم بمراقبة نوعية الوجبة المقدمة لكن لا يمكن مراقبة نوعية السلعة للأسف، فمثلا نجد مُصبرات وعجائن من النوعية الرديئة لتضخيم الفواتير رغم وجود ميزانية ضخمة موجهة للإطعام، بل وهناك حتى حصص للاستفادة من عتاد خاص بغرف الإقامات الجامعية لم نستفد منها إلى الآن رغم وضع مناقصات لذلك منذ مدة)، فتفعيل البيروقراطية السلبية لبعض الإقامات الجامعية ساهم في عرقلة العمل الإداري بدلا من تنظيمه ليصبح مصير الملفات والقضايا المطروحة رهين سلطة الأفراد.

إن الاستقلالية المالية التي أصبحت تتمتع بها مختلف الكليات بعدما كانت سابقا على مستوى الإدارة المركزية بالجامعة، سمحت بتوسيع نطاق الاستراتيجيات التي يعتمدها طرفي الصراع، بحيث من الممكن أن تصبح هذه الذمة المالية بمثابة امتيازات ومكاسب تحفز رؤساء

• في فترة انجازنا للجانب الميداني للدراسة تم تداول أربع مدراء للخدمات الجامعية في وقت وجيز، ضف إلى ذلك أنه من باب تجربتنا نحن كباحثين فقد التمسنا الفرق بين الكليات والإقامات الجامعية في طريقة الاستقبال حيث لاحظنا افتعال لسياسة التهرب والخروج عن المواعيد لبعض مدراء الإقامات الجامعية مقارنة مع عمداء الكليات وهو ما قد يفسر تهجم التنظيمات الطلابية الصريح في مقابلاتنا معهم على واقع إدارة الخدمات الجامعية والإقامات الجامعية والنابع من حجم معاناتهم معهم.

•• أنظر للنتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة المُعنونة بـ "دور التنظيمات الطلابية في تحسين الخدمات الجامعية" ضمن الفصل الخاص بالدراسات السابقة.

التنظيمات الطلابية على التفاوض عليها على اعتبار أنها موجهة لتغطية نشاطاتهم، في حين قد تستغلها الإدارة في إدارة بعض الأزمات التي تواجهها من التنظيمات الطلابية.

وعليه بقدر ما كانت هذه الاستقلالية المالية وظيفية بحيث تسمح بتحديد احتياجات التنظيمات الطلابية ومراقبة نشاطهم الثقافي والرياضي عن قرب، بقدر ما تكون غير وظيفية حين يتمركز نشاط ذات التنظيمات في الكليات بشكل مكثف بعد ما كان متمركز في الإدارة المركزية للجامعة، وهذا هو جوهر النظرية الميرتونية عندما اعتبر أن هناك مجموعة من العناصر الاجتماعية والثقافية التي قد تكون وظيفية لمجموعات معينة وغير وظيفية لمجموعات أخرى.

الاستنتاج الجزئي لنتائج الفرضية الثالثة

يتضح من خلال تحليلنا لأبعاد الفرضية الثالثة بأن الإدارة تعمل على الحد من فعالية الإضرابات من خلال اعتماد الاستراتيجية الدفاعية بحيث يصبح هدفها الحفاظ على مكاسبها المُحددة في الوضعية التنظيمية التي هي عليها، إذ تستغل كل الثغرات الموجودة في مناطق الشك كأسلوب مناورة لها يسمح لها بالظهور في موقف قوة في عملية التفاوض لكونها تتنبأ باستراتيجية التنظيمات الطلابية.

وتسعى الإدارة بشقيها البيداغوجي والاجتماعي من خلال استراتيجيتها الدفاعية غير المكشوفة إلى إعادة إنتاج نفس الأفعال الاجتماعية والممارسات الإدارية كإكراهات لكي تحافظ على هيمنتها، والتي تكون بمثابة سلطة رمزية تُجبر التنظيمات الطلابية من خلالها على الخضوع من خلال ممارسة موضوعية للعنف الرمزي، وبالمقابل فإن لكل فاعل اجتماعي هامش من الحرية تمكنه من المناورة فحتى بوجود إكراهات فإنهم سيستغلونها لصالحهم، فقد

تقوم التنظيمات الطلابية بالإضرابات والتي تعتبرها الإدارة قوة لهم تجعلها تتحتم أن تأخذ بعين الاعتبار وجودهم كشريك اجتماعي، وبالتالي تتحول من نقطة ضعف إلى قوة.

وفي مقارنتنا بين علاقة التنظيمات الطلابية مع مدراء الإقامات الجامعية وعمداء الكليات، نجد أن العلاقة مع مدراء الإقامات الجامعية أكثر توترا والأمر يعود إلى الأساليب التي تعتمدها هذه الأخيرة في تعاملها مع التنظيمات الطلابية، من خلال التصعيد وقطع قنوات الاتصال معها، إذ تعتمد الإقامات الجامعية على سد باب الحوار أمام ذات التنظيمات كاستراتيجية منها لتضييق الخناق على مديرية الخدمات الجامعية، وبالتالي العمل من خلال هذا الفعل الاجتماعي العقلاني على توجيه الصراع لطرف آخر قصد تحقيق مختلف المكاسب وهذا ما برز بشكل واضح من خلال التغيير العشوائي لمدراء الخدمات الجامعية في فترة زمنية قصيرة، فبتوجيه الصراع إلى الإدارة المركزية يمكن أن تستفيد الإدارات الفرعية من ذلك عن طريق استغلال التنظيمات الطلابية كمورد بالنسبة لها في إطار نظرية تعبئة الموارد.

وعليه يبقى التعامل في إدارة الأزمات سواء بالنسبة للإدارة البيداغوجية أو الإدارة الاجتماعية على كاريزما القائد في تعامله مع الضغوطات والمشاكل التي تهدد هوية المنظمة وبالتالي يتم انتهاج مجموعة من الأساليب المتنوعة، والتي تتراوح بين الهروب أو المواجهة وفقًا لما تقتضيه المشكلة للحفاظ على الحد الأدنى من المصالح والامتيازات.

الاستنتاج العـــام

الاستنتاج العام:

في البداية لابد من التذكير بالمراحل المنهجية التي أُعتمدت في هذه الدراسة تحت عنوان "**الفعل النقابي للتنظيمات الطلابية في الجامعة الجزائرية**"

تمحور هدف الدراسة في تقديم تشريح سوسيولوجي للفعل النقابي لدى التنظيمات الطلابية والعمل بذلك على تحليل استراتيجية عمل كل من هذه التنظيمات والإدارة كطرف مفاوض لها سواء في الجانب البيداغوجي مُمثلة في عمداء الكليات، أو في الجانب الاجتماعي مدراء الإقامات الجامعية في الجامعة الجزائرية، إضافة إلى تقديم تحليلا لسوسيولوجيا الانخراط في التنظيمات الطلابية كفعل اجتماعي.

وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على **التساؤلات** الآتية:

- كيف نُفسر انخراط الطلبة داخل التنظيمات الطلابية من المنظور السوسيولوجي؟
- كيف تُبنى استراتيجية الفعل النقابي لدى مسؤولي التنظيمات الطلابية باعتبارهم فاعلين عقلانيين؟
- ماهي العوامل التي جعلت من الإضراب كفعل نقابي أهم أسلوب للضغط تعتمده التنظيمات الطلابية تُجاه الإدارة؟

واستنادا لذلك قُمنا بصياغة **الفرضيات** على النحو الآتي:

- تقوم فكرة الانخراط داخل التنظيمات الطلابية على مبدأ تحقيق المصالح الخاصة وإشباع الحاجات المادية والمعنوية بعيدا عن فكرة العمل الجماعي المُوجه نحو العقلنة.
- يعتمد مسؤولو التنظيمات الطلابية كفاعلين عقلانيين على مجموعة من الوسائل المُحددة ضمن استراتيجيتهم لتحقيق أهدافهم والقائمة على مبدأ الضغط مُتمثلة أساسا في الإضرابات.

– تقوم الإدارة على أسلوب المُناورة في تعاملها مع التنظيمات الطلابية من خلال وضع هذه التنظيمات تحت السيطرة والانقياد للحد من فعاليتها، الأمر الذي يدفع بذات التنظيمات لتغليب فكرة الإضراب قصد فرض وجودها.

قمنا بعدها كمرحلة منهجية هامة بتحليل هذه الفرضيات عن طريق اجراء مجموعة من المقابلات كأداة لجمع البيانات، موزعة على ثلاث أدلة موجهة لثلاث أصناف من مجتمع البحث استنادا لطبيعة الموضوع، تم تحليل هذه الفرضيات والوصول بذلك إلى **الاستنتاجات الجزئية** الآتية:

بخصوص الفرضية الأولى:

يستند الانخراط في التنظيمات الطلابية كفعل اجتماعي على مجموعة من المبررات والدوافع والمرتبطة بجملة من الحاجات التي يُنتظر منها الاشباع كرد فعل عن الحرمان والنقص الذي يشعر به الفرد، وعليه فإنه وبانخراط هذا الأخير في التنظيمات الطلابية فإنه يتطلع إلى تحقيق مختلف الامتيازات والمصالح، بيد أن مجمل الأدوار التي يؤديها المنخرطين في ذات التنظيمات لا يجب أن تتعارض مع الدور الذي تسعى إليه كشريك اجتماعي، وبالتالي يصبح من الضروري خلق التوازن بين المصلحة الفردية الخاصة والمصلحة الجماعية قصد تحقيق مبدأ المسؤولية الاجتماعية، خاصة وأنه كلما كانت الأجزاء المشكلة للنسق الكلي تؤدي أدوارها وفقا لمصالح الكل فالأفراد بذلك يؤدون أدوارهم بما يتلائم مع مصالحهم، أي أن المصالح هي التي تحرك الأفراد لاتخاذ أفعال اجتماعية محددة وهذا وفقا لطرح هربرت سبنسر.

وإن اختلفت هذه المصالح في مضمونها، فطريقة الحصول عليها هي الأخرى تختلف لأنها قائمة على أساس الحساب العقلاني، وهو ما يندرج ضمن الفعل العقلاني الموجه نحو الهدف استنادا إلى ما طرحه ماكس فيبر، كما أن الموازنة بين التكلفة والربح يُؤخذ هو الآخر

بالحسبان وفق نظرية الخيار العقلاني لمانكور أولسون، وهي كلها تصب في فكرة المصالح والامتيازات التي تسعى التنظيمات الطلابية أو الإدارة إلى الحصول عليها.

وعليه ففكرة الانخراط داخل التنظيمات الطلابية تقوم على مبدأ تحقيق المصالح الخاصة وإشباع الحاجات المادية والمعنوية بعيدا عن فكرة العمل الجماعي المُوجه نحو العقلنة.

بخصوص الفرضية الثانية:

تتحدد سلطة التنظيمات الطلابية في مدى تحكمها في قواعد اللعب داخل الحقل الجامعي وأيضا في مدى قدرتها على الاحتفاظ والسيطرة على مناطق الشك المُتسترة وغير المكشوفة والتي لا تُدركها الإدارة، إضافة إلى مدى امتلاكها للرأسمال المعرفي أي الكفاءة المعرفية (توفر المعلومة)، والتي قد لا يتوفر عليها الفاعلون الآخرون خاصة في فترة التفاوض، فضلا عن التحكم الجيد في قنوات الاتصال الرسمي وفي القواعد التنظيمية، وبالتالي قد نجد من التنظيمات الطلابية ما تمتاز بإحدى المهارات السالفة الذكر أو بجميعها وهو ما يسمح لها بممارسة الرقابة والنفوذ على الإدارة خدمة لمصالحها.

وعليه يستند الفعل النقابي للتنظيمات الطلابية على الاستراتيجيات الهجومية بالدرجة الأولى، وذلك بالاعتماد على الإضرابات مع الاستثمار في اختيار الحيز الزماني المكاني المناسبين لذلك، قصد اكتساب الرأسمال الرمزي والذي يسمح لها بالهيمنة في الحقل الجامعي.

وعلى هذا الأساس ومن خلال نتائج دراستنا فإن مسؤولي التنظيمات الطلابية كفاعلين عقلانيين يعتمدون على مجموعة من الوسائل المُحددة ضمن استراتيجيتهم، لتحقيق أهدافهم والقائمة على مبدأ الضغط مُتمثلة أساسا في الإضرابات.

بخصوص الفرضية الثالثة:

تسعى الإدارة بشقيها البيداغوجي والاجتماعي إلى اعتماد الاستراتيجية الدفاعية رغم أنها مُعرضة لجملة من الإكراهات غير المتوقعة التي قد تعرقل ذلك، بيد أنها تسعى إلى محاولة استغلال هذه الإكراهات لصالحها عن طريق المناورة، والتي تهدف من خلالها على المحافظة على مختلف الرساميل داخل الحقل الجامعي، لذلك نجد أن نسق الفعل الملموس لطرفي التفاوض مرتبط بالدرجة الأولى باستراتيجية كل فاعل اجتماعي وبقواعد اللعبة وبالموارد المتاحة داخل الجامعة أو خارجها.

وبما أن الصراع هو ضرورة حتمية في أي منظمة، إلا أنه لا بد من الاستثمار في الصراع الإيجابي ومحاولة اجتناب الصراعات المزمنة والتي تؤثر بشكل مباشر على استقرار النسق الجامعي، فالإضرابات الطلابية المتكررة لها دلالة على عجز الإدارة بشقيها البيداغوجي والاجتماعي على احتواء مثل هذه الصراعات وعدم القدرة على إدارة الأزمات بفعالية، غير أنها سرعان ما تُغطي هذا العجز بالاستثمار في المخيال الاجتماعي للطلبة غير المنخرطين في التنظيمات الطلابية، فضلا عن الانقسامات بين التنظيمات الطلابية والتي تمنعها من التكتل لأن هذا الأخير هو الذي يخلط أوراق الإدارة ويضطر بها إلى الخضوع.

وعليه ومن خلال نتائج دراستنا فإن الإدارة تعتمد على أسلوب المُناورة في تعاملها مع التنظيمات الطلابية، من خلال وضع هذه التنظيمات تحت السيطرة والانقياد للحد من فعاليتها الأمر الذي يدفع بذات التنظيمات لتغليب فكرة الإضراب قصد فرض وجودها.

لنصل في النهاية إلى **الاستنتاج العام** للدراسة والمحدد كالآتي:

إنه من الضروري أن نلمس في ممثل أي تنظيم طلابي ذلك المثقف العضوي المتشبع بالوعي النقدي داخل النسق الجامعي، فوفقا لوصف أنتونيو غرامشي "يمتاز المثقفون العضويون بوظيفتهم في توجيه أفكار وتطلعات الطبقة التي ينتمون إليها عضوياً ،باعتبارهم ذلك العنصر

المفكر والمنظم في طبقة اجتماعية أساسية معينة، بغض النظر عن الوظيفة التي يمارسونها أساسا"[1]، فقانونيا هناك تكريس لحرية تأسيس الجمعيات وحرية الممارسة النقابية إلا أننا نجد في التنظيمات الطلابية سهولة الأولى وصعوبة الثانية، فمن السهل جدا انشاء تنظيم طلابي وهو ما يظهر جليا في تعدد التنظيمات الطلابية في الحقل الجامعي، إلا أنه من الصعب التموقع في النسق الجامعي كشريك اجتماعي فعال، خاصة وأن سلطة الفاعلين الاجتماعيين في التنظيمات الطلابية متعددة الانتماءات أين تتخذ من الأحزاب السياسية أهم مورد بالنسبة لها.

ولعله من المفيد طرح مجموعة من **التوصيات** التي نرى في اعتمادها تكريسا للفعالية في الجامعة الجزائرية، والتي لابد من أخذها بعين الاعتبار من باب الجدية والحرص:

- ✓ ضرورة إعادة النظر في عشوائية منح الاعتمادات للتنظيمات الطلابية والعمل على وضع شروط من شأنها الرُقي بالشريك الاجتماعي في الجامعة الجزائرية، فسهولة الشروط القانونية لتأسيس الجمعيات ساهمت بشكل مباشر في تكريس اللافعالية.
- ✓ لابد من إشراك التنظيمات الطلابية في القرار باعتبارهم شريك اجتماعي مع الأخذ بعين الاعتبار لمجمل اقتراحاتهم وأفكارهم.
- ✓ تفعيل قنوات الاتصال الرسمي بين الإدارة والتنظيمات الطلابية، لضمان الاتصال المباشر والدائم بين الطرفين والتي تُوفر فرص التشاور والتعاون الفعال، لذلك من الضروري الحرص على توفير سيولة في المعلومات.

[1] أنتونيو غرامشي، **كراسات السجن**، ترجمة: عادل غنيم، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1994، ص21.

- ✓ ضرورة تكوين القادة (سواء في الإدارة البيداغوجية أو الإدارة الاجتماعية) على إدارة الأزمات، مع خلق الإجراءات العلاجية الفعالة والمتمثلة في الطرق التي تهدف الى دراسة وبحث أسباب النزاعات الجماعية مع التحكم في أساليب الاقناع.
- ✓ لابد من استقلالية الميزانية المخصصة للنشاطات الطلابية عن المعاهد والكليات لتفادي الإضرابات على مستوى الكليات.

خاتمـــــــة

خاتمـــــــة

بمجرد وصول الباحث إلى نقطة النهاية –على سبيل الخاتمة– في دراسته، يحدث وأن يُلامس ذلك المجهود المبذول على امتداد جميع المراحل البحثية التي مر عليها ليتضح الاعتماد المتبادل بين جميع الفصول النظرية منها والتطبيقية، فالبحث العلمي مثل جسم الإنسان إذا ما حدث اختلال في أحد أعضائه سرعان ما يفقد الجسم توازنه، وإن أخطأ الباحث في اختياراته للإجراءات المنهجية المناسبة لبحثه فسيؤثر ذلك بشكل واضح ومباشر على النتائج المحصل عليها.

ولأن العلم تراكمي ووفقا للنتائج المُحصل عليها في هذه الدراسة، فالأمر في نظرنا لا يتوقف على هذا الحد من التحليل، فمهما بلغنا من النتائج إلا وظهرت جزئيات نرى أنها جديرة هي الأخرى بالدراسة والتحليل نظرا لتشابك موضوع التنظيمات الطلابية، باعتبار أن هذه الأخيرة ذات طابع جمعوي مُتموقعة في الجامعة لها استراتيجيات ضمنية ولها امتدادات سياسية مع وجود قوانين تردع تسييس الجامعة، كل هذه التناقضات لابد لها من دراسات مكثفة لسد أي فجوة بحثية سواء كانت نظرية أو منهجية أو زمانية أو مكانية.

لذلك نرى أن هذه الدراسة فتحت لنا المجال مُجددا لطرح مجموعة من التساؤلات التي فرضها النسق الثقافي والاجتماعي وكذا السياسي، والذي أفرز لنا أفعالا اجتماعية تستدعي وضعها في إطار علمي مُفسر، والأمر هنا لا يقتصر على تلك الأفعال العقلانية المنطقية الرشيدة المُحددة الأهداف فحسب، بل لابد أن يكون لتلك الأفعال غير العقلانية وغير المنطقية والمتشبعة بالعواطف والمسلمات التقليدية حيزا من الدراسة والتحليل، والتي يُمثلها جزء كبير من الفاعلين الاجتماعيين وهي الأفعال التي أشار إليها فالفريدو باريتو.

لقد كان الهدف من هذه الدراسة هو فهم الأفعال الاجتماعية التي يقوم بها الفاعلون الاجتماعيون في الحقل الجامعي من منخرطين في التنظيمات الطلابية ومسؤولين عنها، ومن مُمثلين عن الإدارة الجامعية على المستوى البيداغوجي والاجتماعي، فرغم اختلاف الاستراتيجيات المعتمدة من كل فاعل اجتماعي سواء الدفاعية منها أو الهجومية، ورغم الطابع الذي يتخذه الإضراب باعتباره أداة ووسيلة اتصال فعالة بينه وبين الطرف المفاوض، إلا أن المحرك والمُوجه الأساسي لكل فاعل اجتماعي مهما كان موقعه في الحقل الجامعي هو المصالح.

قائمة المراجع

1. المراجع باللغة العربية:

- **الكُـــــــتب:**

01. إبراهيم بويحياوي، **النظريات السوسيولوجية**، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، د ط ،2018.

02. احسان دهش جلاب، **إدارة السلوك التنظيمي في عصر التغيير**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2011.

03. أحمد حلمي جمعة، **المحاسبة في الإضرابات العمالية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009.

04. أحمد زايد، **علم الاجتماع-النظريات الكلاسيكية والنقدية-**، دار الكتب المصرية، مصر، ط2، 1984.

05. أحمد محيي خلف، **العوامل الثقافية والاجتماعية وتأثيرها على الخطط الاستراتيجية لتشغيل الشباب في بعض دول العالم**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، د ط، 2019.

06. أحمية سليمان، **آليات تسوية منازعات العمل والضمان الاجتماعي في القانون الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2005.

07. آلان تورين، **براديغم جديدة لفهم عالم اليوم**، ترجمة: جورج سليمان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2011.

08. آلان تورين، **نقد الحداثة**، ترجمة: أنور المغيث، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، د ط، 1997.

09. العياشي عنصر، **سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر**، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1999.

10. العياشي عنصر، **نحو علم اجتماع نقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2003.

11. أنتوني غيدنز، **علم الاجتماع**، ترجمة: فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2005.

12. أنتوني غيدنز، فيليب صاتن، **مفاهيم أساسية في علم الاجتماع**، ترجمة: محمودي الذوادي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط1، 2018.

13. أنتونيو غرامشي، **كراسات السجن**، ترجمة: عادل غنيم، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1994.

14. إيمان النمس، **دور النقابات العمالية في صنع سياسات الحماية الاجتماعية في الجزائر**، دار ناشري للنشر الالكتروني،الكويت، د ط ، 2014.

15. برتي السوتاري، **النظرية الاجتماعية والواقع الإنساني**، ترجمة: علي فرغلي، المركز القومي للترجمة، ط1، 2015.

16. بوبكر بوخريسة، **سوسيولوجيا بيار بورديو: تحليل في النظرية والمفاهيم والمنهج**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2017.

17. بوبكر بوخريسة، **ماكس فيبر –الدولة والبيروقراطية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، ط1، 2015.

18. بوتومور توماس، **علم الاجتماع والنقد الاجتماعي**، ترجمة: السيد الحسين، علي ليلة، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1981.

19. بيار بورديو، **مسائل في علم الاجتماع**، ترجمة: هناء صبحي، هيئة أوضي للسيادة والثقافة، أبو ضبي، ط1، 2012.

20. تيرنس بول، ريتشارد بيلامي، **الفكر السياسي في القرن 20**، ترجمة: مي مقلد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2010.

21. جمال الدين محمد مرسي، ثابت عبد الرحمان إدريس، **السلوك التنظيمي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط1، 2005.

22. جمال فزة، **سوسيولوجيا التنظيمات –أسس واتجاهات**، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، المغرب، ط1، 2013.

23. جون اهزبرغ، **المجتمع المدني– التاريخ النقدي للفكرة**، ترجمة: علي حاكم صالح وحسن فاطم، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2008.

24. حاتم عبد المؤمن أحمد عبد اللطيف، **التنمية المتواصلة: فلسفة حياة ومنهج للفرد والجماعة والمجتمع**، بورصة الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2015.

25. حافظ عبد الحليم، **الزبونية السياسية في المجتمع العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

26. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **في القوة والسلطة والنفوذ**، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، د ط، 2007.

27. خلود صابر وآخرون، **الحقوق والحريات الطلابية في ضوء التعديلات القانونية الأخيرة**، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، القاهرة، ط1، 2008.

28. ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم، **مناهج وأساليب البحث العلمي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، د ط ،2000.

29. رفعت أحمد سيد، **الرافضون**، رياض الريس للكتب والنشر، القاهرة، ط1، 1991.

30. سامي سلطي عريفج، **الجامعة والبحث العلمي**، دار الفكر، الأردن، د ط، 2001.

31. سعد الله أبو القاسم ، **الحركة الوطنية الجزائرية**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج3، ط4، 1992.

32. سعيد بوشعير، **النظام السياسي الجزائري**، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، د ط، 1990.

33. سعيد سبعون، **الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع**، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط2، 2012.

34. سليمان بن قاسم الفالح، **الضبط الاجتماعي- مفهومه وأبعاده والعوامل المحددة له**، مكتبة العبيكان، السعودية، ط1، 2020.

35. شرين محمد فهمي، **إخوان مصر بين الصعود والهبوط 2011-2017**، العربي للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2019.

36. صلاح الدين محمد عبد الباقي، **السلوك الفعال في المنظمات**، الدار الجامعية، الاسكندرية، ط1، 2004.

37. صيام شحاتة، **النظرية الاجتماعية من الماركسية إلى ما بعد الحداثة**، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2009.

38. طارق الصادق عبد السلام، **الأصول المعرفية لمناهج البحث في الفكر الغربي والفكر الاسلامي**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، د ط ،2015.

39. طاهر حسو الزيباري، **النظرية السوسيولوجية المعاصرة**، دار البيروني للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2016.

40. عامر مصباح، **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2008.

41. عبد الرحمان بوزيدة، **المعاصرة والفعل الاجتماعي الاستراتيجي في الجزائر**، دار القصبة للنشر، الجزائر، د ط، 2004.

42. عبد الرحمان خليفي، **الوجيز في منازعات العمل والضمان الاجتماعي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، د ط ،2008.

43. عبد العزيز خواجة، **مدخل إلى علم النفس الاجتماعي للعمل**، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، ط1، 2005.

44. عبد الفتاح ماضي، **عشرات في الميدان: كيف أخفقت ثورة يناير في مصر؟**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2020.

45. عبد الله العبد النبالي، **علم الاجتماع**، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2019.

46. عبد الله حمادي، **الحركة الطلابية الجزائرية 1872 – 1962**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، ط2، 1995.

47. عبد المعطي عساف، **السلوك الإداري في المنظمات المعاصرة**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2013.

48. عبد الناصر جابي، **الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركة الاجتماعية**، المعهد الوطني للعمل، الجزائر، د ط، 2001.

49. عبد الناصر جابي، **لماذا تأخر الربيع العربي**، منشورات الشهاب، الجزائر، ط1، 2012.

50. عبد الناصر جابي، **مواطنة بدون استئذان**، منشورات الشهاب، الجزائر، ط1، 2006.

51. علي زكاز، نصر الدين بوشيشة، **الديناميكيات الاجتماعية للعمل في المؤسسة الصناعية**، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2003.

52. علي ليلة، **النظرية الاجتماعية الحديثة**، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط1، 2014.

53. علي ليلة، **النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع**، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، ط1، 2020.

54. عمار بوضياف، **الوجيز في القانون الإداري**، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 4، 2017.

55. عمار هلال، **نشاط الطلبة الجزائريين إبان حرب التحرير**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط 2، 2008.

56. غني دحام الزبيدي، **إدارة السلوك التنظيمي**، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2015.

57. فاروق عبده فليه، محمد عبد المجيد، **السلوك التنظيمي في إدارة المؤسسات التعليمية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 2005.

58. فريد زهران، **الحركات الاجتماعية الجديدة**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، مصر، د ط، 2007.

59. فضيل دليو، **مدخل إلى منهجية البحث في العلوم الانسانية والاجتماعية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

60. فؤاد زكرياء، **هربرت ماركوز**، مؤسسة هنداوي، القاهرة، د ط، 2020.

61. فيصل محمد البحيري، **القانون والمجتمع: دراسة في علم الاجتماع القانوني عند ايميل دوركايم**، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2018.

62. فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط2 ،2006.

63. فيليب كابان، جان فرانسوا دورتيه، **علم الاجتماع من النظريات الكبرى إلى الشؤون الاجتماعية: أعلام وتواريخ وتيارات**، ترجمة: إياس حسن، دار الفردق للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2010.

64. كيت ناش، **السوسيولوجيا السياسية المعاصرة**، ترجمة: حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2013.

65. لطفي بومغار، سيد أحمد نوران، **الحكات الاحتجاجية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2014.

66. محمد السعيد عقيب، **دور الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين خلال الثورة التحريرية 1955-1962**، مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع، الجزائر، د ط، 2008.

67. محمد الصغير بعلي، **تشريع العمل في الجزائر**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، د ط ،2000.

68. محمد الصيرفي، **السلوك**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، ط1، 2007.

69. محمد المهدي بن عيسى، **علم اجتماع التنظيم: من سوسيولوجيا العمل إلى سوسيولوجيا التنظيم**، مطبعة أمبلاست، الجزائر، د ط، 2010.

70. محمد أحمد اسماعيل، **القانون النقابي**، دار النهضة العربية، القاهرة، د ط، 2006.

71. محمد سعيد سلطان، **السلوك الإنساني في المنظمات**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ط1، 2002.

72. محمد عبد الكريم الحوراني، **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، دار مجدلاوي، الأردن، ط1، 2007.

73. محمد علي محمد وآخرون، **المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د ط، د س.

74. محمد ناجي، محمد عبد السلام، **الحركة الطلابية من تنحي مبارك إلى عزل مرسي**، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، القاهرة، ط2، 2014.

75. محمود سلمان العميان، **السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط3، 2005.

76. محمود سلمان العميان، **السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال**، دار وائل للنشر، عمان، ط 6، 2013.

77. محمود كيشانة، **المجتمع المدني-أسسه المفهومية والاصطلاحية واختباراته التاريخية**، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، العراق، ط1، 2017.

78. مصطفى يوسف كافي، **إدارة الصراع والأزمات التنظيمية**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2015.

79. معن خليل عمر، نظريات **معاصرة في علم الاجتماع**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2001.

80. موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، د ط، 2006.

81. ميل تشيرتون ، آن براون، **علم الاجتماع النظرية والمنهج**، ترجمة: هناء الجوهري، الحركة القومية للترجمة، القاهرة، ط1، 2012.

82. ميلاد مفتاح الحراشي، محمد عبد الغفور الشيوخ، **ثورات الربيع العربي وتأثيرها على ظاهرة الاسلام السياسي وعمليات الاصلاح في الوطن العربي**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، ط1، 2015.

83. ناجي معلا، **التفاوض-الاستراتيجية والأساليب**، مطابع الفنار، الأردن، ط2، 2000.

84. نعيم بن محمد بومقورة، **الحرية النقابية في الجزائر**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2019.

85. هاني الجزار، **أزمة الهوية والتعصب**، هلا للنشر والتوزيع، مصر، د ط، 2010.

86. هربرت ماركوز، **نحو ثورة جديدة**، ترجمة: عبد اللطيف شرارة، دار العودة، بيروت، د ط،1971.

87. وفاء محمد البرعي، **دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، دط، 2002.

- **المقالات العلميـــة:**

88. أحمد خطابي:(منهجية التفسير السببي للفعل الاجتماعي عند ماكس فيبر والواقعية النقدية)، في **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، الإمارات العربية المتحدة، المجلد 05، العدد 03، 2008.

89. أحمد موسى بدوي:(مابين الفعل والبناء الاجتماعي- بحث في نظرية الممارسة لدى بيار بورديو)، في **مجلة إضافات**، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد 08، 2009.

90. اسماعيل محمد البريشي:(المظاهرات السلمية بين المشروعية والابتداع)، في **مجلة دراسات**، جامعة الأردن، المجلد 41، العدد 01، 2014.

91. أمال سلامي:(العولمة وممارسة حق الإضراب في الجزائر)، في **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة قسنطينة 1، عدد 51، 2019.

92. أنيسة ركاب:(التنظيمات الطلابية ودورها في التنشئة الاجتماعية والسياسية لمنخرطيها)، في **مجلة دراسات في التنمية والمجتمع**، جامعة شلف، المجلد 05، العدد 01، 2018.

93. جمال غريد:(العامل الشائع: عناصر الاقتراب من الوجه الجديد للعامل الصناعي الجزائري)، في **مجلة إنسانيات**، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، المجلد 01، العدد 01، 1997.

94. جيلالي تكران:(دراسة في اضراب الثمانية أيام 1957 وانعكاساته)، في **مجلة القرطاس للدراسات التاريخية والحضارية والفكرية**، جامعة تلمسان، المجلد08، العدد01، 2020.

95. الحسن احسان:(التراث القيمي في المجتمع العربي)، في **مجلة دراسات عربية**، بيروت، العدد 09، 1990.

96. حسين زبيري:(النشاط النقابي كفعل جماعي)، في **مجلة دراسات اجتماعية**، المجلد 04، العدد 01، 2012.

97. حسين زبيري، نادية عبد الله:(تحديات الحركة النقابية الجديدة والمستقلة في مصر والجزائر)، في **مجلة الديمقراطية**، مصر، العدد 59، 2015.

98. حلمي دريدش:(دراسة سوسيولوجية للمرأة النقابية)، في **مجلة أفكار وآفاق**، جامعة الجزائر2، المجلد 06، العدد 02، 2018.

99. حورية رمضاني:(الحركات الاجتماعية–مقاربة سوسيولوجية)، في **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة ورقلة، المجلد 08، العدد24، 2016.

100. خالد بلجوهر:(مساهمة سوسيولوجية في فهم وتفسير الواقع السوسيو تنظيمي للمؤسسة الجزائرية من منظور نظرية الفعل الاجتماعي)، في **مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية**، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، العدد 12، 2017.

101. خالد بلجوهر:(مساهمة سوسيولوجية في فهم وتفسير الواقع السوسيو–تنظيمي للمؤسسة الجزائرية من منظور نظرية الفعل الاجتماعي)، في **مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية**، الجزائر، العدد 12، 2017.

102. خالد حامد:(النقابة بين المطلبية والمشاركة)، في **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد03، العدد01، 2010.

103. خير الدين يوسف شترة:(الطلبة الجزائريون بتونس واسهاماتهم في العمل الوطني التونسي خلال الفترة 1900–1945)، في **مجلة القرطاس للدراسات الفكرية والحضارية**، جامعة تلمسان، المجلد 21، العدد 01، 2020.

104. رامي محمد حسين:(المنطلقات النظرية والمنهجية للنظرية الانبنائية لدى أنتوني غيدنز)، في **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية**، جامعة قناة السويس، مصر، المجلد 02، العدد 31، 2019.

105. رشيد مياد:(جمعية طلبة شمال افريقيا والقضايا السياسية المغاربية)، في **مجلة الحكمة للدراسات التاريخية**، مركز الحكمة للبحوث والدراسات، الجزائر، المجلد 01، العدد 02، 2013.

106. رشيد واضح:(الحرية النقابية في الجزائر من الأحادية إلى التعددية)، في **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، جامعة المسيلة، المجلد 02، العدد 10، 2018.

107. زكرياء سمغوني:(ضمانات الحرية النقابية في جانبها الفردي)، في **مجلة البدر**، جامعة بشار، المجلد 03، العدد 10، 2011.

108. ستيفان شوفاليه، كريستيان شوفيري، **معجم بورديو**، ترجمة: الزهرة ابراهيم، النايا للنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2013.

109. سعود حجال:(الحركات الاحتجاجية في جزائر اليوم – الفعل الاحتجاجي لدى الشباب البطال تحليل لأحداث الجنوب –ورقلة نموذجا)، في **مجلة مجتمع تربية عمل**، جامعة تيزي وزو، المجلد 01، العدد 01، 2016.

110. سفيان ساسي:(التنشئة التنظيمية وتحول الهويات)، في **مجلة أفكار وآفاق**، جامعة الجزائر2، المجلد 05، العدد10 ،2018.

111. سمية الوافي:(البعثات الطلابية ونشاطاتها الفكرية والسياسية بتونس 1920 – 1958)، في **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، جامعة سيدي بلعباس، المجلد 02، العدد01، 2010.

112. سهيل الأحمد، علي أبو مارية:(الإضراب عن العمل–دراسة مقارنة بين القانون والفقه الإسلامي)، في **مجلة جامعة النجاح للأبحاث**، فلسطين، المجلد 26، العدد 06، 2012.

113. سيف الدين بوسماحة، سعاد يمينة شبوط:(قانون الجمعيات الفرنسي 1901 وميلاد الحركة الجمعوية الجزائرية)، في **مجلة القرطاس للدراسات الفكرية والحضارية**، جامعة تلمسان، المجلد 07، العدد 02، 2020.

114. الصادق رابح، **فضاءات رقمية**، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2014، ص30.

115. صالح زياني:(تشكل المجتمع المدني وآفاق الحركة الجمعوية في الجزائر)، في **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة باتنة1، المجلد 08، العدد 17، 2007.

116. صونية براهمية:(الهوية التنظيمية وآليات تفعيلها في المؤسسة)، في **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**، جامعة سطيف 2، المجلد 15، العدد 03، 2018.

117. الطاهر بلعيور:(الإضرابات العمالية في الجزائر – رؤية سوسيولوجية)، في **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، جامعة غرداية، الجزائر، العدد 16، 2012.

118. الطاهر بلعيور:(الوضع الراهن للجامعة الجزائرية)، في **مجلة متون**، جامعة سعيدة، المجلد 05، العدد 02، 2012.

119. الطاهر لقوس علي، أحمد ملاح:(السلطة الرمزية عند بيير بورديو)، في **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، جامعة شلف، المجلد 08، العدد 02، 2016.

120. عادل قايد:(الجماعات الطلابية وكيفيات تأسيسها في الوسط الجامعي)، في **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، جامعة بسكرة، المجلد 04، العدد 02، 2015.

121. عاشور مولدي:(دور النقابة في الأنظمة المقارنة قراءة سوسيو– قانونية لواقع النقابات المعاصرة)، في **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة تبسة، المجلد 09، العدد 02، 2016.

122. عائشة مخلوفي:(دور البيئة الاجتماعية في توجيه الفعل العمالي)، في **مجلة معارف**، جامعة البويرة، المجلد 09، العدد 17، 2014.

123. عبد الحفيظ القيزي:(البيئة التنظيمية وعقلنة الفعل العمالي في ضوء المقاربة السوسيولوجية)، في **مجلة العلوم الاسلامية والحضارية**، مركز البحث في العلوم الاسلامية والحضارية، الأغواط، المجلد 03، العدد 01، 2018.

124. عبد الحميد بوطة:(المؤسسة الجزائرية من التسيير الذاتي إلى الخوصصة– دراسة سوسيوتنظيمية)، في **مجلة الحقيقة**، جامعة أدرار، المجلد 13، العدد 02، 2014.

125. عبد الرحمان بن بوزيان:(الطلبة الجزائريون بجامع القروين واسهاماتهم في الحركة الوطنية الجزائرية 1945–1954)، في **مجلة تاريخ المغرب العربي**، جامعة الجزائر2، المجلد 04، العدد 01، 2017.

126. عبد الرحمان بن جيلالي:(الحماية الدستورية والقانونية للحرية النقابة في دول المغرب العربي)، في **مجلة صوت القانون**، جامعة خميس مليانة، المجلد 04، العدد 01، 2017.

127. عبد الرحمان عداد، الحاج عبو شرفاوي:(دور العمل النقابي الطلابي على الأداء البيداغوجي في الجامعة الجزائرية)، في **مجلة Aleph**، جامعة الجزائر2، المجلد 08، العدد 02، 2021.

128. عبد الرحيم العطري:(مسارات الفعل الاحتجاجي)، في **مجلة الكلمة**، لندن، العدد 81، 2013.

129. عبد الرزاق جلالي، ابراهيم بلعادي:(الحركة الجمعوية في الجزائر بين هيمنة الدولة والاستقطاب الحزبي)، في **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 314، 2005.

130. عبد الصبور لكرمات:(المنهجية الفردانية في سوسيولوجيا ريمون بودون)، في **مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مركز جيل البحث العلمي، العدد51، 2019.

131. عبد المجيد صغير بيرم:(عن المسؤولية المدنية للمنظمات النقابية في القانون الجزائري والمقارن)، في **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، جامعة المسيلة، المجلد02، العدد 07، 2017.

132. عبد الوهاب بلعباس:(السلوك التنظيمي وعلاقات السلطة والقوة: المفهوم والأبعاد)، في **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة أم البواقي المجلد 03، العدد 02، 2016.

133. عثمان حاجي:(الدولة والتحديث المؤسسي في الجزائر)، في **مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، المجلد 02، العدد 03، 2018.

134. عزالدين بوكربوط:(التحليل السوسيو–اقتصادي لنظام الخوصصة في الجزائر)، في **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، جامعة بسكرة، المجلد 01، العدد 02، 2012.

135. عزمي بشارة، **المجتمع المدني دراسة نقدية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، الدوحة، قطر، ط6، 2012.

136. عزوز غربي:(الحركة الجمعوية والبناء الديمقراطي في الجزائر)، في **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، جامعة المسيلة، المجلد 03، العدد 04، 2019.

137. علي عليوة:(الصراع وإدارة الصراع عند كل من آلان تورين، بيار بورديو، ميشال كروزيه)، في **مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية**، جامعة تبسة، المجلد 02، العدد 09، 2018.

138. عمر دراس:(الظاهرة الجمعوية في ظل الاصلاحات الجارية في الجزائر: واقع وآفاق)، في **مجلة إنسانيات**، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، العدد 28، 2005.

139. العياشي الفرفار:(الفردانية المنهجية وتقويض أسس التصورات الشمولية: سوسيولوجيا ريمون بودون أنموذجا)، في **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد 04، العدد 03، المركز الجامعي علي كافي، تندوف، 2022.

140. غنية شليغم:(المجتمع المدني والمواطنة في الجزائر الواقع والمعوقات)، في **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، جامعة باتنة1، العدد 08، 2016.

141. فاتح بوفروك:(الرحلات الطلابية المغربية إلى مصر ودورها في دعم النضال الوطني المغربي)، في **مجلة القرطاس للدراسات الفكرية والحضارية**، جامعة تلمسان، المجلد 07، العدد 02، 2020.

142. كريمة حوامد:(دور الجامعة الجزائرية في التنشئة السياسية كآلية لترقية وتعزيز المواطنة)، في **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، جامعة باتنة 1، المجلد 03، العدد 02، 2016.

143. كمال بن سالم:(الحماية القانونية للمندوب النقابي وتطبيقاتها القضائية على ضوء التشريع الجزائري)، في **مجلة قانون العمل والتشغيل**، جامعة مستغانم، المجلد 01، العدد 02، 2016.

144. لخضر بن ساهل، طهيرة عواج:(التأصيل النظري للتحليل الاستراتيجي عند ميشال كروزيه)، في **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، جامعة باتنة، المجلد 06، العدد 02، 2019.

145. محمد السعيد عقيب:(الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين والمنظمات العالمية للطلبة 1955-1962)، في **مجلة البحوث والدراسات**، جامعة الوادي، المجلد 04، العدد 01، 2007.

146. محمد الصغير بن غربي:(دور التنظيمات الطلابية وتحدياتها في الجزائر)، في **مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية**، جامعة الجلفة، المجلد 02، العدد 02، 2019.

147. محمد بوعشة، **أزمة التعليم في الجزائر والعالم العربي بين الضياع وأمل المستقبل**، دار الجيل، بيروت، د ط، 2000.

148. محمد خيدون:(الذات الفاعلة والتاريخانية والحركات الاجتماعية عند آلان تورين)، في **مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مركز جيل البحث العلمي، العدد 82، 2022.

149. محمد زغو:(حرية انشاء الجمعيات في القانون الجزائري)، في **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية**، جامعة شلف، المجلد 08، العدد 02، 2016.

150. محمد صالي، عبد العزيز زواتيني:(ممارسات السلطة بين التنظيم البيروقراطي والسلوك الاستراتيجي في ضوء مقاربتي ماكس فيبر وميشال كروزيه)، في **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة ورقلة، المجلد 13، العدد 02، 2021.

151. محمد عبد الرؤوف بن سبع، زرفة بولقواس:(السلطة العلائقية نحو براديغم آخر لفهم السلطة التنظيمية)، في **المجلة الجزائرية للأمن الإنساني**، جامعة باتنة، المجلد 05، العدد 01، 2020.

152. محمد يعيش:(الطلبة الجزائريون بالمغرب ودورهم في الثورة 1956-1962)، في **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة المسيلة، المجلد01، العدد01، 2011.

153. محمود أحمد عبد الله :(تأويل الفعل الاجتماعي عند بول ريكور– قراءة نقدية)، في **مجلة إضافات**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 08، 2009.

154. محمود عمر محمود:(إشكالية البنية والفعل في نظريات علم الاجتماع المعاصر)، في **المجلة الليبية للدراسات**، العدد 05، ليبيا ،2014.

155. موسى زواوي:(المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية نمط حديث للتسيير في مواجهة النمط التقليدي)، في **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**، جامعة سطيف 2، المجلد 11، العدد 02، 2014.

156. نسرين سليمان:(تحديث الخدمات الجامعية من خلال تطبيق أشكال جديدة في عملية تسييرها)، في **المجلة الجزائرية للمالية العامة**، جامعة تلمسان، المجلد 05، العدد 01، 2015.

157. نعيم بن محمد بومقورة:(الحركة النقابية في الجزائر وسياستها المطلبية)، في **مجلة إضافات العربية لعلم الاجتماع**، بيروت، العدد01 ،2008.

158. نور الدين بكيس:(قراءة سوسيولوجية في مسار الحركات الاحتجاجية بالمجتمعات العربية)، في **مجلة دراسات اجتماعية**، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات التعلمية، الجزائر، المجلد 05، العدد 13.

159. نور الدين بولعراس:(النقابية في الجزائر من النضال الفئوي إلى استراتيجية التكتل القطاعي – قراءة سوسيولوجية في اشكالية الهوية النقابية)، في **مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية**، جامعة بشار، المجلد 03، العدد 03، 2017.

160. الهادي بوشمة:(الشباب الجزائري بعد ثورات 2011 بين التضمين والاستبعاد)، في **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، جامعة شلف، المجلد 10، العدد 02، 2018.

161. الهواري بوزيدي، حفيظة عابر:(احتجاجات الشباب: عقود الادماج المهني نموذجا)، في **مجلة التنمية البشرية**، جامعة وهران 2، المجلد 01، العدد 07، 2017.

162. يسين شامي:(النسق الاجرائي للإضراب في التشريع الجزائري)، في مجلة **معالم للدراسات القانونية والسياسية**، المركز الجامعي تندوف، المجلد 02، العدد 03، 2018.

163. يوسف سعدون:(التحليل السوسيولوجي لجماعات المصلحة في التنظيمات)، في **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، جامعة باتنة، المجلد 06، العدد 12، 2015.

- **الرسائل الجامعية والأطروحات:**

164. أحمد مريوش، **الحركة الطلابية الجزائرية ودورها في القضية الوطنية وثورة التحرير 1954،** أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر،(غير منشورة)، 2006

165. بختة زيـان، **سوسيولوجيا الاضراب عند التنظيمات الطلابية،** رسالة ماجستير في علم اجتماع المنظمات والمناجمنت، جامعة الجزائر 2، (غير منشورة) ، 2018.

166. حسين زبيري، **النقابات المستقلة في الجزائر،** أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، جامعة الجزائر،(غير منشورة)،2012.

167. رشيد واضح، **نظام التحكيم في تسوية منازعات العمل الجماعية،** أطروحة دكتوراه علوم في القانون، جامعة تيزي وزو، (غير منشورة)،2010.

168. رفيق قروي، **علاقات العمل في المؤسسة الجزائرية،** أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع التنظيم والعمل، جامعة عنابة،(غير منشورة)، 2010.

169. عبد الغني روابح ، **دور التنظيمات الطلابية في انتاج النخب السياسية،** رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، جامعة الجزائر2،(غير منشورة)، 2011.

170. عبد الوهاب برتيمة، **المفاوضة الجماعية كآلية لتسوية نزاعات العمل الجماعية في التشريع الجزائري،** أطروحة دكتوراه علوم في القانون الخاص، جامعة بسكرة،(غير منشورة)، 2014.

171. عزالدين بوكربوط، **المتبقين من العمال بعد عملية التقليص من عددهم وفعالية التنظيم في المؤسسة الاقتصادية العمومية،** أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع التنظيم والعمل، جامعة الجزائر،(غير منشورة)،2008.

172. عمار ثامري، **التعددية النقابية في الجزائر من الحظر إلى التقيد،** أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق، جامعة الجزائر،(غير منشورة) 2013.

173. كلثوم بيبيمون، **النخبة النسوية والسلطة في الجزائر،** أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع الثقافي، جامعة الجزائر2، (غير منشورة)،2011.

174. ليندة العابد، **النسق القيمي للإدارة وعلاقته بتوجيه الفعل التنظيمي،** أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع التنظيم والعمل، جامعة باتنة،(غير منشورة)، 2012.

175. محمد المهدي بن عيسى، **ثقافة المؤسسة دراسة ميدانية للمؤسسة الاقتصادية العمومية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع، جامعة الجزائر2،(غير منشورة)، 2005.

176. منزل عسران جهاد العنزي، **علاقة إشراك الطلاب في جماعات النشاط الطلابية بالأمن النفسي والاجتماعي لدى طلاب المرحلة الثانوية**، رسالة ماجستير في العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية، الرياض،2005.

177. ناصر قاسيمي، **الصراع التنظيمي وفعالية التسيير الإداري**، دكتوراه دولة في علم الاجتماع التنظيم والعمل، جامعة الجزائر،(غير منشورة)، 2005.

178. نور الدين بسطي، **دور التنظيمات الطلابية في تحسين الخدمات الجامعية**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع التنظيم والعمل، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر،(غير منشورة)،2008.

- **الجرائـــــــد الرسمية:**

179. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 82، المؤرخ في 30 ديسمبر 2020.

180. المرسوم الرئاسي رقم 07-304 المؤرخ في 29 سبتمبر 2007.

181. القانون رقم 12-06 المؤرخ في 12 جانفي 2012.

182. القانون 90-02 المؤرخ في 06 فيفري 1990.

183. القانون رقم 90-14 المؤرخ في 02 جوان 1990.

- **القواميـــــس:**

184. إبراهيم نجار وآخرون، **القاموس القانوني الجديد فرنسي عربي**، مكتبة لبنان، بيروت، د ط، 2006.

185. سيسيل بيشو، **قاموس الحركات الاجتماعية**، ترجمة: عمر الشافعي، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، مصر، د ط ،2017.

- **التقاريـر والملتقيات العلمية:**

186. ميثاق الآداب والأخلاقيات الجامعية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجزائر، 2021.

187. تقرير مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية حول **الاحتجاجات العمالية في الأردن 2014**، الأردن،2015.

188. العياشي عنصر، التجربة الديمقراطية في الجزائر–اللعبة والرهانات، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي حول **تعثر التحولات الديمقراطية في الوطن العربي**، القاهرة، من 29 فيفري الى 3 مارس 1996.

189. العياشي عنصر، المجتمع المدني المفهوم والواقع–الجزائر نموذجا، ورقة مقدمة في مؤتمر حول **المشروع القومي والمجتمع المدني**، جامعة دمشق، سوريا، 7–12 ماي 2000.

190. حسين زبيري، التضامن النقابي– الفعل النقابي بين الاستراتيجيات الفردية ومنطق الفعل الجماعي، ورقة بحثية ضمن أشغال **الملتقى المخلد لذكرى عبد الحميد بن زين**، الجزائر، أيام 7 و8 مارس، ص 27.

191. سمير صغير، المفاوضات والإضراب في قطاع التربية الوطنية، أشغال **الملتقى المخلد لذكرى عبد الحميد زين**، الجزائر، 7و8 مارس 2015.

– مقالات منشورة في مواقع الأنترنت:

192. أحمد فوزي سالم:(**الحركة الطلابية في مصر: تاريخ طويل من الثورة وتحدي السلطات**)، نون بوست، 2018/04/10. الرابط https://www.noonpost.com/content/22698

193. إيلينا فلاديميروفونا أوسيبوفا:(**نظام فالفريدو باريتو السوسيولوجي**)، ترجمة: مالك أبو عليا، 2020/09/25. الرابط: https://www.ahewar.org/debat/s.asp?aid=693145&t=4

194. عصمت سيف الدولة، **الحركة الطلابية كظاهرة اجتماعية**، الرابط: www.3orooba.net

195. علي أسعد وطفة:(في مفهوم النخبة– مقاربة بنائية)، في **مركز نقد وتنوير للدراسات الإنسانية**، اسبانيا، العدد 01، 2015.

الرابط: https://tanwair.com/wp-content/uploads/2015/05/.pdf

196. سالم لبيض، **الحركة الطلابية التونسية (النشأة والتأسيس وقضايا الهوية)**، الهيئة اللبنانية التربوية.

الرابط: http://www.laes.org/upload/editor_upload/file/Salem-Labiad-Students-Movement--.pdf

197. عبد الحميد عثماني (**النهوض بالعمل الطلابي..الممكن والمطلوب**)،جريدة الشروق، الحلقة السادسة، 2015/05/21.

الرابط: http://www.echoroukonline.com/ara/articles/243913.html

198. محمد البورقادي:(**السلطة القمعية عند ميشال فوكو وميشال كروزيه**)، الحوار المتمدن، العدد 5215، 2017/07/06.

الرابط: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=523209

199. محمد فرج:**(ثورة الطلبة والثورة الشاملة)**، ذاكرة نابضة، العدد 03، 16-31 أيار 2012.
الرابط: http://moh-faraj.blogspot.com/2012/06/blog-post.html
200. ياسين بن صالح:**(الحراك الطلابي بالمغرب وعلاقته بالواقع السياسي)**
الرابط: http://elkelaa24.com

2.المراجع الأجنبية:

-Livres:

201. Alain Touraine , **Le retour de l'acteur**, Fayard, Paris,1984.
202. Erhard Friedberg , **Le Pouvoir et la règle:Dynamiques de L'action Organisée**, Paris, Seuil, 1997.
203. Jean-pierre Durand, Robert Weil, **Sociologie Contemporaine**, Paris, Editions Vigot,1994.
204. Mark Kurlansky, **1968**:**the year that rocked the world**, the Random house publishing group copyright, New York, 2004.
205. Michel Crozier, Erhard Friedberg, **L'acteur et le Système**, Paris, Editions du Seuil, .1977
206. Nasser Djabi, Lakhdar Kaidi, **Une histoire du Syndicalisme Algerien**, Entretiens, Chihab Edition, Alger, 2005.
207. pierre Rosanvallon, **La Question Syndicale**, Edition Hachette Littératures, 2eme éditions,1998.
208. Raymond Boudon, François Bourricaud, **Dictionnaire Critique de la Sociologie** , Presses Universitaires de France, Paris, 1982.
209. Renaud Sainsaulieu , **L'identité au travail**, Paris, Presses de Science Po, 2014.
210. Thomas Carothers, Marina Ottaway, **Uncharted Journey: Promoting Democracy in the Middle East ,USA**, Carnegie Endowment,2005.
211. Olson Mancur, **logique de l'action collective**, Paris, PUF, 1978.

-Dictionnaires:

212. Dictionnaire de la langue Française, **Larousse**, Paris,1998.

الملاحق

الملحق رقم : (01)

دليل المقابلة

مع

المنخرطين في التنظيمات الطلابية

التنظيم الطلابي الذي تنتمي إليه: .....

تقديـــــم:

يندرج هذا الدليل ضمن الدراسة التي نحن بصدد القيام بها والمتمحورة حول الفعل النقابي للتنظيمات الطلابية في الجامعة الجزائرية في إطار تحضيرنا لأطروحة الدكتوراه في علم اجتماع المنظمات والمناجمنت، وعليه فإن الإجابة على هذه الأسئلة ستكون موجهة للبحث العلمي وفقط، ومساهمتكم معنا في ذلك له دلالة على احترامكم للعلم وطالبيه.

إعـداد:

زيـان بخـتة

تحت إشراف

أ.د بوكربوط عزالدين

بيانات عامة:

1-الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2-السن: .....

3- **المستوى الجامعي** : سنة أولى ليسانس ☐ سنة ثانية ليسانس ☐ سنة ثالثة ليسانس ☐

أولى ماستر ☐ ثانية ماستر ☐ دكتوراه ☐

4- عدد سنوات انخراطك في التنظيم الطلابي؟ .....

5- كيف كان انخراطك في التنظيم الطلابي في الجامعة؟

عن طريق صديق ☐ من مواقع التواصل الاجتماعي ☐ رغبة شخصية ☐ أخرى ☐

أذكرها .....

6- ما سبب انخراطك في هذا التنظيم الطلابي تحديدا؟

.....

.....

7- ماهي دوافع انخراطك في التنظيمات الطلابية في الجامعة؟

.....

.....

8- هل لديك إطلاع كامل بما يقوم به هذا التنظيم الطلابي من نشاطات أو ترتيبات للإضرابات؟

نعم ☐ لا ☐

في كلتا الحالتين وضح ذلك؟

.....

.....

9- هل تصلك مختلف المعلومات الخاصة بهذا التنظيم الطلابي الجامعي؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الاجابة بنعم، كيف تصلك؟

- من مقر التنظيم ☐
- عبر صفحة التنظيم في الفايسبوك ☐
- عبر بقية المنخرطين ☐
- وسائل أخرى ☐ أذكرها

.....

في حالة الإجابة بـ لا : لماذا؟

.....

.....

10- هل سبق وأن واجهت مشكلة في الإدارة ولجأت إلى التنظيم الطلابي لحلها ؟

نعم ☐ لا ☐

في كلتا الإجابتين وضح لنا ذلك

.....

.....

.....

11- كيف تُقيم تدخل التنظيم الطلابي في حل المشكلة التي تواجهك ؟

تدخل ايجابي ☐ تدخل سلبي ☐ أخرى ☐ أذكره .....

12- هل تؤيد الإضرابات وتعتبرها وسيلة فعالة لتحقيق المطالب المشروعة؟

نعم ☐ **لا** ☐

في كلتا الاجابتين برر لنا ذلك :

.....

.....

13- هل هناك أولوية للطلبة المنخرطين في معالجة المشاكل المطروحة مقارنة ببقية الطلبة؟

نعم ☐ لا ☐

في كلتا الاجابتين برر لنا ذلك :

.....

.....

14- هل تُعقد لقاءات مع بقية المنخرطين داخل مقر التنظيم الطلابي ؟

دائما ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

15- هل تفكر في مغادرة هذا التنظيم الطلابي مستقبلا ؟ نعم ☐ **لا** ☐

في كلتا الاجابتين برر ذلك:

.....

.....

.....

16- كيف تقيم تجربتك النضالية في التنظيم الطلابي الذي تنتمي إليه ؟

جيدة ☐ عادية ☐ سيئة ☐

17- هل تعتقد بأن التنظيم النقابي الطلابي الذي تنخرط فيه يُجسد الطموح الجماعي أم يُقر بخدمة المصالح الضيقة ؟

.....

.....

.....

18- كيف تُفسر نظرة الطلبة إليك كعضو منخرط في التنظيم الطلابي؟

.....

.....

.....

19- هل هناك تواصل بينكم وبين بقية المنخرطين في هذا التنظيم الطلابي؟

نعم ☐ لا ☐

20- هل أنت مقتنع بما يقوم به هذا التنظيم الطلابي إلى غاية اليوم؟

نعم ☐ لا ☐ نوعا ما ☐

شكرا لمنحنا جزءً من وقتكم

الملحق رقم: (02)

دليل المقابلة

مع

رؤساء التنظيمات الطلابية

السيـــد: .....

رئيس المكتب الولائي: .....

المكـــان: .....

الزمـــان: .....

تقديـــــم:

يندرج هذا الدليل ضمن الدراسة التي نحن بصدد القيام بها والمتمحورة حول الفعل النقابي للتنظيمات الطلابية في الجامعة الجزائرية في إطار تحضيرنا لأطروحة الدكتوراه في علم اجتماع المنظمات والمناجمنت، وعليه فإن الإجابة على هذه الأسئلة ستكون موجهة للبحث العلمي وفقط، ومساهمتكم معنا في ذلك له دلالة على احترامكم للعلم وطالبيه.

إعـداد:

زيـان بخـتة

تحت إشراف

أ.د بوكربوط عزالدين

بيانات عامة:

1-السن: .....

2- المستوى الجامعي: .....

3- ماهو عدد الطلبة المنخرطين في صفوف تنظيمكم الطلابي: .....

4- كم قُدرت المدة وأنتم على رأس هذا التنظيم الطلابي: .....

5- هل التحقتم سابقا بتنظيم طلابي آخر قبل التحاقكم بالتنظيم الحالي: نعم ▭ لا ▭

6- هل هناك في عائلتكم من انخرط في التنظيمات الطلابية؟ نعم ▭ لا ▭

***

7-كيف تقيمون علاقتكم بالإدارة من ناحية شبكة الاتصالات الرسمية ؟

جيدة ▭ عادية ▭ سيئة ▭

8- هل تشاركون في الاجتماعات الدورية التي تُعقد في الجامعة كشريك اجتماعي؟

دائما ▭ أحيانا ▭ أبدا ▭

9- ماهي أهم الدوافع التي تساهم في لجوئكم إلى الاضراب؟

.....

.....

10- هل لجوئكم للإضراب هو بمثابة استراتيجية منكم لإجبار الإدارة على الحوار والرضوخ للمطالب؟ نعم ▭ لا ▭

- في حالة الإجابة بنعم برر اجابتك:

.....

.....

.....

11 - هل اللجوء إلى الإضراب يكون وفق التصويت بعد موافقة الأعضاء وبالأغلبية عليه، أم هي قرارات فردية؟

.....

12- كيف تفسرون بقاء نفس الأفراد لسنوات على هرم التنظيمات الطلابية؟

.....
.....

13 - هل يتم انتقاء توقيت ومدة الإضراب بصورة قصدية؟ نعم ☐ لا ☐

- في حالة الاجابة بـ نعم ، برر الإجابة:

.....
.....
.....

14- ألا تعتقدون أن الدخول في اضراباتكم في الفترات الحساسة (بداية الموسم الجامعي / فترة الامتحانات / نهاية الموسم / فترة مناقشة الطلبة لمذكراتهم) هي التي تدفع بكم إلى العدالة؟

.....
.....
.....
.....

15- كيف تفسرون في بعض الحالات توقفكم عن الإضراب دون تحقيق أي مطلب من المطالب التي تم عرضها في بيان الإضراب؟

.....
.....
.....

16- قد يعتبر توقفكم عن الاضراب دون تحقيق المطالب بأن التنظيم الطلابي تعرض للإغراء من طرف الإدارة لإقناعهم بالعدول عن اللجوء إليه؟

.....
.....
.....

17- هناك من يعتبر فترة المفاوضات مع الإدارة بعد الإشعار بالإضراب ماهي الا فرصة للتنظيمات الطلابية للحصول على مزايا أخرى خفية وضمنية. ما تعليقكم؟

.....
.....
.....

18 – كيف تفسرون رد فعل شريحة واسعة من الطلبة من خلال اعتبار أن أي تنظيم طلابي ما هو إلا جهاز لتحقيق المصالح الشخصية المحدودة لا غير؟

.....
.....
.....
.....

19- هل تعتبرون الإضرابات في صالح الطالب وتحقيقا لمطالبه المشروعة؟

نعم ☐ **لا** ☐

20- تُراهن بعض التنظيمات الطلابية على مبدأ الجهوية لضم أكبر عدد ممكن من الطلبة لصفوف تنظيمهم؟ ما رأيكم؟

.....
.....
.....

21- كيف تفسرون سيطرة بعض التنظيمات الطلابية في الأحياء الجامعية دون غيرها ؟ وهل للأمر علاقة بتواطؤها مع الإدارة؟

.....
.....
.....

22- لماذا نلاحظ تباين واسع في النشاطات الطلابية بين تنظيم طلابي وآخر في نفس الجامعة؟

.....
.....
.....

23- هل يتم عقد لقاءات بينكم وبين بقية التنظيمات الطلابية في دراسة شؤون الطلبة؟

دائما ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

24 - في حالة اعلان الدخول في الاضراب، لماذا لا يتم التنسيق مع باقي التنظيمات الطلابية الناشطة داخل الجامعة إذا كان الرابط المشترك بينكم هو الطالب؟

.....
.....
.....

25- في تعاملكم مع الإدارة الجامعية بشقيها البيداغوجي والاجتماعي، أي منهما يتجاوب معكم أكثر مقارنة مع الآخر؟

- الإدارة البيداغوجية ☐
- الإدارة الاجتماعية (الخدمات الجامعية) ☐

في كلا الاجابتين برر ذلك

.....
.....
.....
.....

26- هل ينتمي تنظيمكم الطلابي إلى حزب سياسي؟ نعم ☐ لا ☐

27- كيف تفسرون طبيعة العلاقة بينكما: تعاون ☐ رقابة ☐ علاقة أخرى أذكرها ☐

.....

28- ما موقف تنظيمكم الطلابي من الأحداث السياسية الأخيرة، الحراك الشعبي 2019، الانتخابات الرئاسية 2019، استفتاء دستور 2020؟

.....
.....
.....
.....

29- هل أنت راض بالدور الذي يقوم به تنظيمكم الطلابي إلى غاية اليوم؟

نعم ☐ نوعا ما ☐ لا ☐

شكرا لمنحنا جزءً من وقتكم

الملحق رقم : (03)

دليل المقابلة

مع

عُمداء الكليات ومُديري الخدمات الجامعية

السيـــد: .....

المنصب: .....

المكـــان: .....

الزمـــان: .....

تقديـــــم:

يندرج هذا الدليل ضمن الدراسة التي نحن بصدد القيام بها والمتمحورة حول الفعل النقابي للتنظيمات الطلابية في الجامعة الجزائرية في إطار تحضيرنا لأطروحة الدكتوراه في علم اجتماع المنظمات والمناجمنت، وعليه فإن الإجابة على هذه الأسئلة ستكون موجهة للبحث العلمي وفقط، ومساهمتكم معنا في ذلك له دلالة على احترامكم للعلم وطالبيه.

إعـداد:

زيـان بخـتة

تحت إشراف

أ.د بوكربوط عزالدين

1- هل تُشاركون ممثلي التنظيمات الطلابية في اجتماعاتكم في العادة باعتبارهم شريك اجتماعي؟ دائما ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

2- ما معدل استقبالكم لُممثلي التنظيمات الطلابية ؟ .....

3- هل هناك اقتراحات تقدمها التنظيمات الطلابية كشريك اجتماعي خلال اجتماعاتكم معها؟

نعم ☐ لا ☐

4- باعتباركم طرف مفاوض للتنظيمات الطلابية، هل تلتزم هذه الأخيرة بمراحل التفاوض المتعارف عليها قانونيا نعم ☐ أحيانا ☐ لا ☐

5- هل تُفاوضون نفس الأفراد كممثلين للتنظيم الطلابي ؟ نعم ☐ لا ☐

6- ترى التنظيمات الطلابية أن لجوئها للإضرابات هو خيار تعتمده نتيجة وجود انسداد بينها وبين الإدارة، من بينها تحجج المسؤولين بكثرة الاجتماعات تفاديا لاستقبالهم، ما تعليقكم؟

.....
.....
.....
.....

7- هناك أطراف من التنظيمات الطلابية تُحمل الإدارة مسؤولية تشويه سُمعة التنظيمات الطلابية أمام الطلبة لإفراغ محتواها ؟ ما رأيكم؟

.....
.....
.....
.....

8- ألا تعتقدون أن سلسلة الإضرابات المتكررة في الجامعة مردها طريقة التسيير التي لا تستجيب مع تطلعات الطالب تحديدا (وجود تجاوزات مثلا) ؟

.....
.....
.....
.....
....

9- هل غياب الحوار مع بعض التنظيمات الطلابية مرده طبيعة المطالب المطروحة ؟

نعم ☐ لا ☐ في كلتا الحالتين وضح اجابتك؟

.....
.....
.....

10- هل صادف وأن تم نقاش مطالب خارج لائحة المطالب المعلنة ؟ نعم☐ لا ☐
إذا كانت الإجابة بـ نعم ما طبيعتها:

.....
.....
.....

11- هل ترون أن توقيت الإضراب ومدته هي بمثابة استراتيجية واضحة من طرف التنظيمات الطلابية لإجباركم على الرضوخ للمطالب؟ نعم☐ لا☐
في كلتا الاجابتين وضح ذلك

.....
.....
.....
.....

12- كيف تفسرون المحاضر التي تُدون بعد اجتماعكم مع ممثلي التنظيمات الطلابية والتي تتعهدون فيها بتحقيق مطالب معينة في حين قد لا تلتزمون بتنفيذها لاحقا؟

.....
.....
.....
.....

13- كيف تُفسرون سلسلة الإضرابات المتكررة من طرف التنظيمات الطلابية مؤخرا؟

.....
.....
.....
.....

14- تُشدد الوزارة الوصية في إرسالية رسمية لها بإخطار الوزارة عن أي قرار قد يمارس ضد التنظيمات الطلابية باعتبارهم شريك اجتماعي مُهم، هل تلتزمون بذلك خصوصا في حالة الإضرابات ؟

.....
.....
.....
.....

15- كيف تفسرون العلاقة بين الإدارة والتنظيمات الطلابية والتي تمتاز في غالبيتها بالتوتر؟

.....
.....
.....
.....

16- ترى بعض التنظيمات الطلابية بأن الإدارة تميل إلى تنظيمات طلابية على حساب أخرى في التفاوض و في تقديم مختلف الخدمات، ما تفسيركم ؟

.....
.....
.....
.....

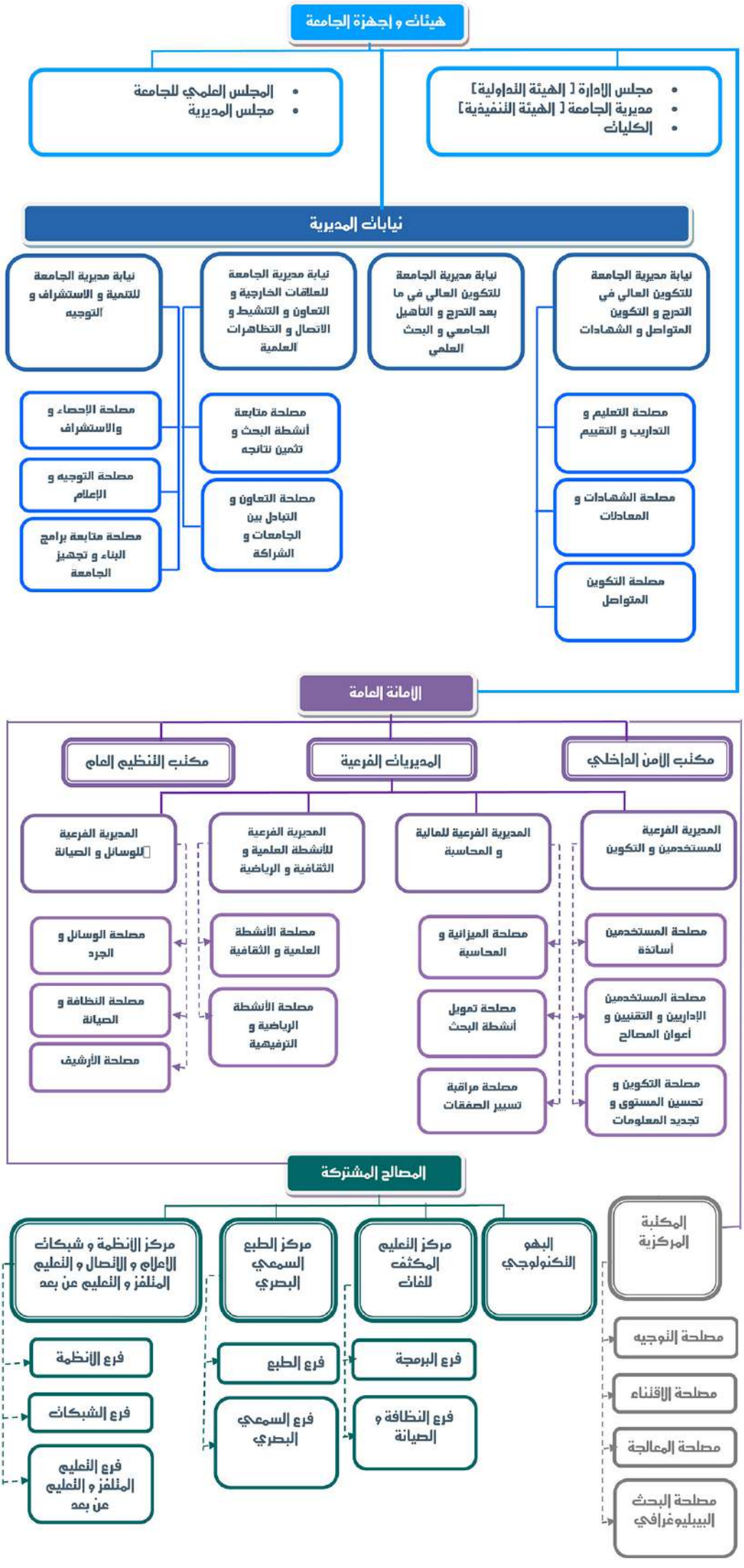
17- ألا تعتقدون أن بعض التنظيمات الطلابية اليوم أصبحت عبئا على الجامعة أكثر من كونها شريكا اجتماعيا ؟

.....
.....
.....
.....

18- كيف تُلخصون علاقتكم بالتنظيمات الطلابية في الفترة الأخيرة؟

.....
.....
.....
.....

شكرا لمنحنا جزءً من وقتكم


هيئات و إجهزة الجامعة
مجلس الإدارة [الهيئة التداولية]
مديرية الجامعة [الهيئة التنفيذية]
الكليات
المجلس العلمي للجامعة
مجلس المديرية
نيابات المديرية
نيابة مديرية الجامعة للتكوين العالي في التدرج و التكوين المتواصل و الشهادات
نيابة مديرية الجامعة للتكوين العالي في ما بعد التدرج و التأهيل الجامعي و البحث العلمي
نيابة مديرية الجامعة للعلاقات الخارجية و التعاون و التنشيط و الاتصال و التظاهرات العلمية
نيابة مديرية الجامعة للتنمية و الاستشراف و التوجيه
مصلحة التعليم و التداريب و التقييم
مصلحة الشهادات و المعادلات
مصلحة التكوين المتواصل
مصلحة متابعة أنشطة البحث و تثمين نتائجه
مصلحة التعاون و التبادل بين الجامعات و الشراكة
مصلحة الإحصاء و والاستشراف
مصلحة التوجيه و الإعلام
مصلحة متابعة برامج البناء و تجهيز الجامعة
الإمانة العامة
مكتب الأمن الداخلي
المديريات الفرعية
مكتب التنظيم العام
المديرية الفرعية للمستخدمين و التكوين
المديرية الفرعية للمالية و المحاسبة
المديرية الفرعية للأنشطة العلمية و الثقافية و الرياضية
المديرية الفرعية للوسائل و الصيانة
مصلحة المستخدمين أساتذة
مصلحة المستخدمين الإداريين و التقنيين و أعوان المصالح
مصلحة التكوين و تحسين المستوى و تجديد المعلومات
مصلحة الميزانية و المحاسبة
مصلحة تمويل أنشطة البحث
مصلحة مراقبة تسيير الصفقات
مصلحة الأنشطة العلمية و الثقافية
مصلحة الأنشطة الرياضية و الترفيهية
مصلحة الوسائل و الجرد
مصلحة النظافة و الصيانة
مصلحة الأرشيف
المصالح المشتركة
المكتبة المركزية
البهو التكنولوجي
مركز التعليم المكثف للغات
مركز الطبع السمعي البصري
مركز الأنظمة و شبكات الإعلام و الاتصال و التعليم المتلفز و التعليم عن بعد
مصلحة التوجيه
مصلحة الإقتناء
مصلحة المعالجة
مصلحة البحث البيبليوغرافي
فرع البرمجة
فرع النظافة و الصيانة
فرع الطبع
فرع السمعي البصري
فرع الأنظمة
فرع الشبكات
فرع التعليم المتلفز و التعليم عن بعد

الملحق رقم (05)

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الأمين العام

رقم: 666.../ع/2016 الجزائر في 04 ماي 2016

السادة رؤساء الندوات الجهوية
السيدات والسادة مديرو مؤسسات التعليم العالي
السيد المدير العام للديوان الوطني للخدمات الجامعية

الموضوع: بخصوص اللجوء إلى العدالة

يشرفني أن أنهي إلى علمكم انه، وخلال اللقاءات التشاورية الدورية التي يعقدها معالي الوزير مع النقابات المعتمدة بالقطاع والجمعيات الطلابية، لوحظ أن بعض مديري مؤسسات التعليم العالي وبعض مديري الإقامات الجامعية لا يعقدون لقاءات دورية مع الشريك الاجتماعي، لحل العشاكل في حينها، وفي بعض الحالات يلجأون إلى العدالة، وعليه أطلب منكم، قبل اللجوء إلى العدالة، استعمال كل الآليات القانونية التي تسمح بها المجالس المحلية داخل المؤسسة (المجلس العلمي، المجلس التأديبي، اللجنة المتساوية الأعضاء، ...).
كما أطلب منكم إخطار الوزارة بأي إجراء تنوون القيام به أمام العدالة ضد أي أستاذ أو طالب أو عامل، في حينه وأخذ رأي الوزارة مسبقا في ذلك.

تفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

الملحق رقم (06): يوضح مصدر الانخراط في التنظيمات الطلابية

مصدر الانخراط	التكرار
عن طريق صديق	02
رغبة شخصية	12
المجمـــــــــوع	**14**

الملحق رقم (07): يوضح اللجوء للتنظيم الطلابي فور حدوث أي مشكلة مع الإدارة

اللجوء للتنظيم الطلابي	التكرار
نعم	13
لا	01
المجموع	**14**

الملحق رقم (08): يوضح التواصل بين المنخرطين في التنظيم الطلابي

وصول المعلومات	التكرار
نعم	14
لا	00
المجموع	**14**

الملحق رقم (09): تأييد المنخرطين للإضرابات في الجامعة

تأييد الإضرابات	التكرار
نعم	12
لا	02
المجموع	**14**

الملحق رقم (10): التفكير في مغادرة التنظيم الطلابي

مغادرة التنظيم الطلابي	التكرار
نعم	05
لا	09
المجموع	**14**